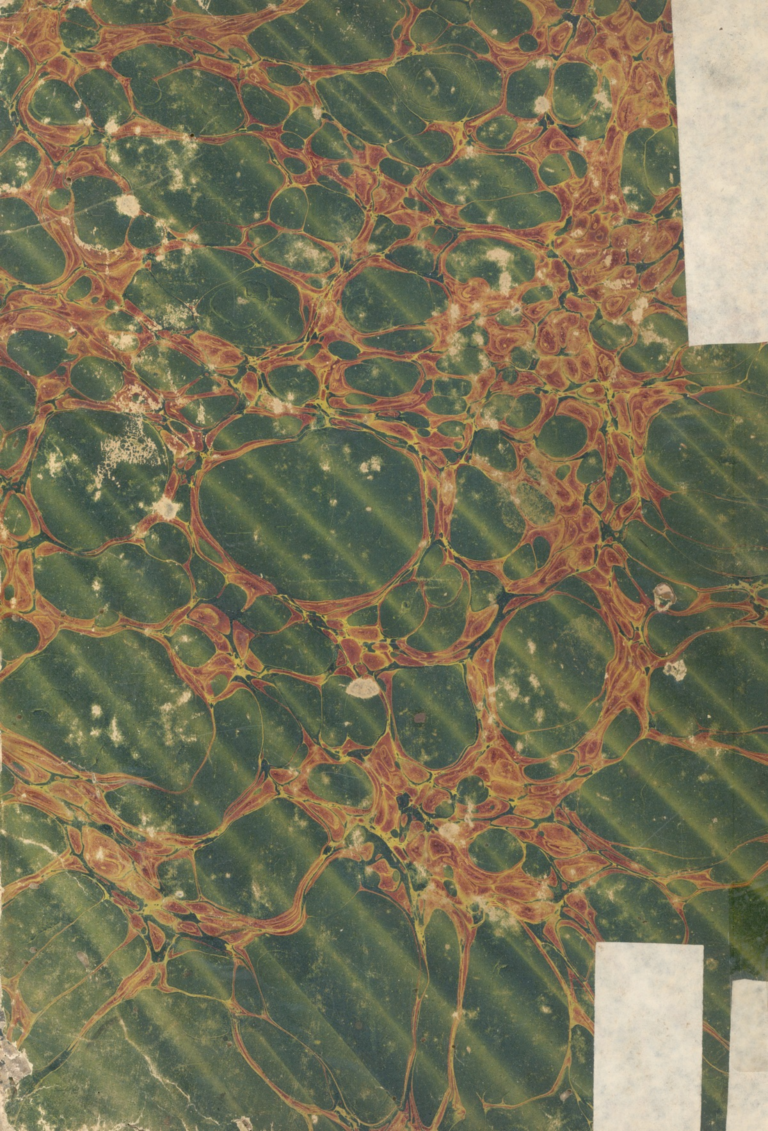


حاشية الشيخ حسن العطار على
شرح الأزهرية في علم النحو للشيخ
خالد الأزهري ، وبهامش الكتاب
تقريرات للشيخ محمد الانبابي .

الكتاب بحالة جيدة ، ١٣٠ ورقة ، ١٩,٥ x
٢٧ سم .

المطبعة الخيرية ، مصر ، ١٣٠٣ هـ .

ملك الفقير محمد عبد الرحمن الحلبي



حاشية العالم العلامة والحبر البحر الفهامة الشيخ حسن العطار على شرح الازهرية فى علم النحو للشيخ خالد الازهرى

نفعنا الله بهما

آمين

(وبهامشها تقريرات من تقرير العلامة الشيخ محمد الانبابى حفظه الله)

محمد عبد الرحمن الحلبي

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الخيرية بحوش عطى)

(بجمالية مصر المحمية)

(سنة ١٣٠٣ هجرية)

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله فيقول الفقير حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الازهري غفر الله ذنوبه وستر عيوبه هذه حواش كنت جمعتها على شرح الازهرية في علم النحو وقت قراءتي لذلك الكتاب بالجامع الازهر لبعض الطلبة ثم شرعت في نقلها من المسودة فدهم مصر ما دهمها من حادثة الكفرة الفرنسيس فخرجت فارا من مصر الى البلاد الرومية مستصحبا للمسودة وغيرها من بعض كتبي فأقمت بالبلاد الرومية مدة طويلة ثم توجهت الى دمشق الشام فصادف دخولي فيها زوال يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الاول سنة خمس وعشرين ومائتين وألف فالتمس مني بعض اخواني من أهل العلم بتلك البلدة قراءة الكتاب فشرعت في نقل هذه الحاشية وكتابتها رجاء أن ينتفع بها اخواننا طلبة العلم فأفوز بدعوة أخ صالح ينظر فيها وأسأل الله أن ينفع بها ويختم لي بالايمان ويغفر لي الخطايا بمنه وكرمه وهو حسبي ونعم الوكيل * قال المؤلف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بالبسملة اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وعملا بالسنة قولا وفعلا أما الاول فلقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم أو أقطع أو أبتر روايات أما الثاني فلأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتب أولا باسمك اللهم ثم لما نزلت آية هود صار يكتب بسم الله ثم لما نزلت قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت آية النمل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي أن البسملة ليست أول ما أنزل مع أنه نقل عن أبي بكر التونسي اجماع علماء كل ملة على أن الله افتتح الكتب السماوية بالبسملة وأنها نزلت على آدم ولعله انما افتتحت بها الكتب السماوية بعد ترتيبها أو أنها مفتتحة بها في نفس الامر لان القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب لا أنها أول ما أنزل لان أول ما أنزل سورة اقرأ وما تقرر يفيد أنها نزلت بدون بسملة ثم الباء في بسم الله ان كانت أصلية احتاجت لمتعلق تتعلق به وهو اما فعل كأؤلف وهو مذهب الكوفيين قال ابن هشام وهو المشهور في التفاسير والأعاريب فالجملة فعلية وبسم ظرف لغو متعلق بالفعل والمجرور في محل نصب بذلك الفعل على المفعولية وقدره البصريون اسما فالجملة اسمية وهو اما مبتدأ أو بسم ظرف لغو متعلق به فمحل المجرور

نصب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قوله اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد) على حذف مضاف أي بصاحب أسلوب الكتاب المجيد وهو الله سبحانه وتعالى كما أن قولهم اقتداء بالكتاب على حذف مضاف أيضا أي بمنزل الكتاب وذلك لان المقتدى به فاعل المقتدى فيه وهو هنا الله سبحانه وتعالى والقرآن مبتدأ فيه بها ولا ضرر في الاقتداء بالله اذ ورد ما يفيد طلب التخلق بأخلاقه سبحانه وتعالى ففي الحديث تخلقوا بأخلاق الله أي اتصفوا بصفات تماثل ولله وصفاته المثل الاعلى في صدق العنوان صفاته تعالى وهو مخصوص بما يمكننا ولم يمنع منه الشارع كالعلم والحلم وابتداء ذوات البال بالبسملة لا كالخلق والكبرياء نبه عليه بعض مشايخنا

نصب على المفعولية وقولهم المصدر لا يعمل محذوفا خاص بغير الظرف لتوسعهم فيه والخبر محذوف
والاصل ابتدائي بسم الله الخ كائن واما خبر وبسم ظرف مستقر متعلق به فمحل المجرور نصب على
المفعولية أيضا والاصل ابتدائي كائن بسم الله الخ فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ أو خبره محذوف فان الا
أن بسم على الاول متعلق بالمبتدا وعلى الثاني يتعلق بالخبر و ينبني على الوجهين أن حذف المتعلق
واجب على الثاني لعمومه دون الاول ورجح مذهب الكوفيين بقلة المحذوف لان المحذوف عليه
كلمتان وعلى الثاني ثلاث كلمات و بأن الاصل في العمل للافعال وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما في
آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي ثم ان كان المراد بلفظ الجلالة الذات الاقدس
فاضافة اسم اليه حقيقية وان أريد به اللفظ فالاضافة بيانية ويكون في ارجاع الضمير المستتر في
الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام والرحمن الرحيم نعتان واشهر فيهما بحسب الاعراب تسعة
أوجه جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني و بالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جر الاول
ويمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن أو رفعه واعترض ذلك بجواز الاعتراض بين الصفة
والموصوف كما في قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وأجيب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض بل
من حيث ان في القطع ثم الاتباع رجوعا للشئ بعد الانصراف عنه ومن حيث ان التابع أشد
ارتباطا به فكيف يؤخر عن المقطوع وجعل الرحمن نعتا مبني على أن كلا من الرحمن والرحيم صفة
مشبهة وقيل ان الرحمن علم بدليل وقوعه في القرآن كثيرا متبوعا الا تابعا وجرى على هذا الاعلم
وابن مالك وعلى هذا فيعرب بدلا من لفظ الجلالة لا نعتا والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم البدل
على النعت و يظهر أثر الخلاف في الجار للرحمن ماهو فعلى القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في تابع
المجرور في غير البدل أهو مجرور بما جر المتبوع أو بنفس التبعية والاصح الاول وعلى القول بأنه
بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل
وعلى أحد الاوجه المقررة سابقا من جعل كل من الرحمن الرحيم خبر المبتدا المحذوف فكل من
الجملتين أعني هو الرحمن هو الرحيم مستأنف استئنافا نحويا أو بيانيا واقعا عن جواب سؤال مقدر
لكن هذا السؤال ليس القصد به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال من يريد
التلذذ بالجواب وتعظيم شأن المسؤل عنه مع العلم به فان قلت قد تقرر أن الجمل بعد المعارف أحوال
ولفظ الجلالة أعرف المعارف فمقتضاه أن يكون كل من الجملتين حالا على هذه القاعدة فالجواب أن
ذلك وان صح لفظا لكنه منع منه مانع معنوي لان الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها والعامل
فيهما على تقدير الحالية متعلق البسملة فكأنه يقول أبدأ بسم الله في حالة كونه رحمانا رحيما وليس
المعنى على التقييد لان الملاحظ البداءة باسمه تعالى مطلقا بدون التقييد بوصف من الاوصاف هذا
خلاصة ما يقال هنا ولنا زيادة تحقيق في هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للمؤلف (قوله الحمد
لله) الحمد هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج
للاستهزاء والسخرية واختياري مخرج للثناء لاجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لان المدح
أعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال
حمدتهما ومنهم من قال ان المدح مساو للحمد وما قيل في اللؤلؤة والقد مولد لا عبرة به ودرج على ذلك
صاحب الكشاف حيث قال الحمد والمدح أخوان وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد
لا للاحتراز (قوله على جميع الاحوال) يصح في على أن تكون بمعنى في على حد قوله تعالى ودخل
المدينة على حين غفلة من أهلها والاحوال جمع حال وهي ما عليه الانسان من خير أو شر فالمعنى
أحمد الله في جميع الاحوال التي أنا متلبس بها فلا أغفل عن حمده طرفة عين و يصح أن يراد بالاحوال
الاوقات وهو قريب مما قبله و يحتمل أن تكون على تعليلية أي أثني الحمد لله باعترافي بعموم

(قوله بغير الظرف) المراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور لما قيل انهما كالفقير والمسكين اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا وقوله لتوسعهم فيه وجه التوسع كما في الرضي أن كل شئ من الحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار الظرف مع كل شئ كقريبه ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الاجنبي وأجري الجار والمجرور مجراه في ذلك للمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور محتاج الى الفعل أو ما في معناه كاحتياج الظرف (قوله لقلة المحذوف) الاولى التعبير بالباء في هذا وما بعده لا باللام كما يدل له التعبير بالباء في المعطوف الثاني (قوله استخدام) أي أو مجاز عقلي من اسناد ما للمدلول للدال (قوله من جعل الرحمن الرحيم خبرا لمبتدا محذوف الخ) لا وجه لقصر الاستئناف على رفع الوصفين بل الظاهر التعميم (قوله هو الثناء) الثناء له معان ثلاثة الاول الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفات الجميلة الثاني الذكر بخير الثالث الذكر مطلقا فعلى الاول والثاني

كلامه عن الالفاظ بالحروف في المقال * وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله

هذه الجملة وهي قوله الحمد لله لاجل جميع الاحوال فالتعليل ليس لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد الجزئي الحاصل من الاعتراف بمضمون هذه الجملة وأل في الاحوال ان كانت للاستغراق فجميع تأكيد وان كانت للجنس فجميع تأسيس وحمده تعالى على الضراء باعتبار ما يترتب عليها من الثواب والأجر أو أنه يجوز أن يبتلي الانسان بما هو أعظم منها فيحمد الله اذ خفف عنه الضرر وابتلاه بما هو أقل مما يجوز أن يبتلى به ونحو ذلك وفي ذكر الاحوال وما بعده من الكلام والحروف والالفاظ وغير ذلك مما لمح به المصنف لعلم النحو براعة استهلال وهي أن يذكر المصنف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده ومعنى براعة استهلال ابتداء بارع أي فائق غيره من الابتداآت لكونه أشير فيه للمقصود (قوله وأشهد الخ) أتى بها تأسيا به صلى الله عليه وسلم في خطبه ولقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أي أعلم وأذعن وأقر وأعترف (قوله أن لا اله) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لا اله الا الله خبرها ولا نافية للجنس واله اسمها مبني معها على الفتح في محل نصب والا حرف استثناء والله يصح فيه الرفع على أنه بدل من الضمير المستتر في خبر لا أي موجود أو ممكن أو أنه بدل من محل لا مع اسمها لان محلهما رفع أي بالابتداء عند سيبويه ولا يصح رفعه على أنه خبر لا لما يلزم عليه من كون لا عملت في معرفة ولا انما تعمل في النكرات ويصح فيه النصب على الاستثناء لا على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم عليه اعمال لا في المعرفة وهي لا تعمل فيها كما علمت (قوله وحده) منصوب على الحال من الله أي منفردا في ذاته وصفاته وأفعاله فقوله لا شريك له تأكيد لان المعنى المستفاد منه وهو نفي المشارك في الافعال مستفاد مما قبله أو أن معنى وحده منفردا في ذاته وصفاته فلا شريك له على هذا تأسيس (قوله المنزه) بالرفع والنصب صفة الله وكلامه نائب فاعل فهو نعت سببي وكلام الله تعالى يطلق على الكلام اللفظي الذي نقرؤه ونتعبد بتلاوته ومعنى اضافته لله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تأليفات البشر وهذا الكلام ليس منزها عن الالفاظ والحروف بل هو ألفاظ وحروف ويطلق على الصفة النفسية القديمة القائمة بذاته تعالى التي هي احدى صفات المعاني كالعلم والارادة وغيرهما من بقية صفات المعاني وهذه الصفة هي المنزهة عن الحروف والالفاظ عند عامة أهل السنة خلافا للحنابلة القائلين ان كلامه النفسي بحروف قديمة وخلافا للمعتزلة النافين لتلك الصفة أي ينفون زيادتها على الذات فيقولون ان معنى كونه تعالى متكلما أنه يخلق الكلام في شئ ليسمع لا أنه قام به صفة الكلام كما يقول أهل السنة ومحل الكلام كتب الكلام (قوله عن الالفاظ) جمع لفظ على غير قياس لان فعلا اذا كان صحيح العين لا ينقاس جمعه على أفعال بل الذي ينقاس هو معتل العين كما سيأتي والمراد بالالفاظ التلفظات جمع تلفظ وهو اخراج اللفظ فاللفظ أثره وانما أولنا بذلك ليصح تعلق قوله بالحروف به والمراد بالمقال المقول فهو مصدر بمعنى اسم المفعول فظرفية الحروف فيه من ظرفية الجزء في الكل (قوله محمدا) بدل من سيد أو عطف بيان عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف أي المكرر العين وهو حمد بوزن فعل بالتشديد سمي به لكثرة خصاله الحميدة أو لكثرة حمد الناس له وعبده خبر أن وهو في الاصل صفة ثم استعمل استعمال الاسماء وقدمه امتثالا لما في الحديث الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولانه أحب الاسماء الى الله سبحانه وتعالى وأرفعها اليه قال الشيخ أبو علي الدقاق ليس للعبد صفة أتم ولا أشرف من العبودية ولهذا أطلقها الباري سبحانه وتعالى على نبيه في أشرف المقامات قال تعالى سبحان الذي أسرى بعبده الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب تبارك الذي نزل الفرقان على عبده فأوحى الى عبده ما أوحى وقد حقق أن عبوديته الرسول أكمل من رسالته لكونها انصرافا من الخلق الى الحق والرسالة انصراف من الحق الى الخلق ولان العبد يتكفل

يكون في الكلام تجريد لاجل قوله بالجميل وعلى الثالث لا يحتاج للتجريد وعلى الاول يحتاج للتقييد باللسان بخلافه على الاخيرين والجميل صفة مشبهة من الجمال مصدر جمل بالضم وهو فصل أول مخرج للثناء بقبيح فهو ذم لا حمد وقوله على جهة التعظيم قدم هذا الفصل على الفصل الذي بعده مخالفا لغيره لاجل صحة الاحتراز به عن الثناء بالجميل على وجه الاستهزاء والسخرية (قوله ونحو ذلك) أي كاعتبار صدورها عن الله فان الكل من حيثيته جميل كما قال بعضهم

اذا ما رأيت الله في الكل فاعلا　　شهدت جميع الكائنات ملاحا
وان لم تر الا مظاهر صنعه　　حجبت فصيرت الحسان قباحا

(قوله أي ينفون زيادتها على الذات) فيه أنهم ينفونه رأسا ويؤولون ما ورد من نحو قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما بخلق الكلام ويفيد هذا قول المحشي فيقولون الخ وهذا بخلاف قولهم في نحو العلم فانهم ينفون زيادته على الذات ولا ينفونه رأسا والا لكفروا واللزوم ثبوت الضد حينئذ وهو محال في حقه تعالى باتفاق منا ومنهم (قوله ولكن قولوا عبد الله ورسوله) هذا بعض

مولاه

مولاه باصلاح شأنه والرسول يتكفل باصلاح شأن الامة والرسول لغة المرسل وهو فى الاصل مصدر بمعنى الرسالة قال الشاعر

لقد كذب الواشون مافهت عندهم * بقول ولا أرسلتهم برسول

فلذلك ثنى وجمع وأفرد باعتبارات كما فى انارسولا ربك أى موسى وهرون ولقد جاءت رسلنا ابراهيم وأفرد فى انارسول رب العالمين أى موسى وهرون وشرعا انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه والنبى انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فبينهما العموم والخصوص المطلق وقد يطلق الرسول على أعم من ذلك قال النووى فى شرح مسلم ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الملائكة والآدميين قال تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك نبيا فعلى هذا بين الرسول والنبى عموم وخصوص من وجه (قوله المميز) أى المفرق بين الهدى أى الاسلام والضلال أى الكفر (قوله صلى الله عليه وسلم) جمع بين الصلاة والسلام عملا بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وخروجا من كراهة الاقتصار على أحدهما وجملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى وكذا جملة السلام فمعنى صلى الله عليه طلب أى ارحمه رحمة تليق بجنابه المنيف وسلم عليه أى سلمه مما يعد نقصا بالنسبة لمقامه الشريف فزيادة فى شرفه اذ الكامل يقبل الترقى فى الكمالات (قوله وعلى آله) المراد بهم هنا أمة الاجابة لان المقام مقام دعاء وقد يفسر الآل بغير ذلك بحسب ما يليق بكل مقام والمناسب لوصفهم هنا بجعلهم مصدر الصحيح الافعال التفسير بأتقياء الامة ولا يضاف لفظ آل الا للعقلاء ممن له خطر دينيا كان أو دنيويا ومن الثانى آل فرعون والاصح اضافته للضمير خلافا لمن منعه قال

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

قال الشنوانى لكن الاولى اضافته للمظهر قيل ولا يضاف الى نكرة ولا الى مؤنث ورد الثانى بقول زهير فى مطلع بعض قصائده * عفا عن آل فاطمة الجواء * ولا يدخل المضاف اليه فيه كفعل آل فلان كذا الا بقرينة كقوله عليه الصلاة والسلام للحسن انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة (قوله الذين جعلهم الله) صفة للآل والمصدر مكان الصدور وصحيح الافعال من اضافة الصفة للموصوف أى جعلهم الله محلا ومنشأ لصدور الافعال الصحيحة أى الموافقة للشرع (قوله وعلى أصحابه) انما أعاد الصحب وان كان تفسير الآل بأتقياء الامة يتناولهم اعتناء بشأنهم ولانه ربما يفسر الآل هنا بمؤمنى بنى هاشم والمطلب فلا يشمل الصحب فيعترض عليه بعدم ذكر الصحب وأصحاب جمع صحب بكسر العين مخفف من صاحب أو مخفف صحب بالسكون وليس جمعا لصاحب لان فاعلا لا يجمع على أفعال ولا جمعا لصحب بالسكون أيضا لانه لا يجمع على أفعال الا اذا كان معتل العين كثوب وأثواب وبيت وأبيات ومال وأموال وقيل انه يجمع على أفعال كفرخ وأفراخ وقرء وأقراء وبغل وأبغال نعم هو قياسى فى معتل العين وقد حقق بعض أن فاعلا يجمع على أفعال كشاهد وأشهاد وحينئذ فيصح أن يجمع صاحب على أصحاب وصحب بسكون الحاء اسم جمع لصاحب ويجمع أيضا على صحاب ككعب وكعاب وأما الصحابة بكسر الصاد وفتحها فمصدر بمعنى الصحبة أطلق على أصحاب مبالغة على حد زيد عدل واليه ينسب الصحابى والصاحب لغة من بينك وبينه مواصلة ومداخلة واصطلاحا من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ولو فى ظلمة ولو كان أعمى أو غير مميز اجتماعا متعارفا وان لم يشعر به ولو كان من جنس غير البشر (قوله من اللحن) متعلق بالسلامة وهو مخالفة صواب الاعراب ويطلق على ما يشمل التورية والتعريض وهو ليس مرادا هنا قال صاحب الكشاف اللحن أن تلحن بكلامك أى تميله الى نحو من الانحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال الشاعر

الحديث الذى لفظه لا تطرونى كما أطرت النصارى المسيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله وتطرونى بضم التاء مضارع أطرى والاطراء المبالغة فى المدح حتى يخرج عن الحد أى لا تبالغوا فى مدحى مبالغة مجاوزة للحد كما بالغت النصارى فى المسيح حيث أخرجوه عن مقام البشرية لمقام الالوهية (قوله وانصر على آل الصليب الخ) قاله عبد المطلب مخاطبا للمولى سبحانه وتعالى واقفا آخذا بباب الكعبة داعيا على أبرهة وجنده لما قدم لتخريب الكعبة وهذا من جملة أبيات وهى

لاهم ان المرء

نع رحله فامنع رحالك
وانصر على آل الصليـ
ـب وعابديه اليوم آلك
لا يغلبن صليبهم
ومحالهم أبدا محالك
جروا جميع عيالهم
والفيل كى يسبوا عيالك
عمدوا حماك بكيدهم
جهلا وما رقبوا جلالك

ثم انه يرد أن الصليب ليس عاقلا فضلا عن أن يكون ذا خطر حتى يضاف اليه لفظ آل ويجاب بأن المراد فيما سبق العقلاء ولو تنزيلا ولا شك أنهم لما عبدوه وعظموه كان عندهم بمنزلة العاقل الشريف أو أنه من باب المشاكلة

صلاة وسلاما دائمين لا يعتريهما نقص ولا زوال *(وبعد)* فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله بن أبي بكر الازهري قد سألني من أعتقد صلاحه ولا تسعني مخالفته أن أشرح مقدمتي الازهرية في علم العربية التي أمليتها لبعض الطلبة شرحا لطيفا

ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا * واللحن يفهمه ذووا الالباب

وقيل للمخطئ لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (قوله صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة لافادة تقوية العامل وتقرير معناه ودائمين نعت لهما أي مستمرين باقيين ووصفهما بالدوام ظاهر لان مرجعهما للانعام (قوله وبعد) أتي بها تأسيا به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتي بها في خطبه وهي هنا مبنية على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه أي بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة وغيرهما وأصلها مهما يكن من شئ بعد فحذفت مهما ويكن وأقيمت أما مقامهما ثم حذفت أما وعوضت عنها الواو فهي نائبة عن أما ويصح أن تجعل الواو للعطف وبعد معمولة ليقول والفاء زائدة أي يقول العبد الفقير بعد البسملة والحمدلة الخ قد سألني الخ فسكون الواو عاطفة لجملة يقول على جملة البسملة أو أن الواو للاستئناف النحوي أو البياني على القول بأنه يقترن بالواو وقال بعض المحققين الفاء لاجراء كلمة الظرف مجرى الشرط كقوله تعالى واذلم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم (قوله الفقير) أي المحتاج كثيرا فيكون صيغة مبالغة أو دائم الفقر أي الحاجة الى رحمة ربه فيكون صفة مشبهة (قوله الى مولاه) مفعل من الولاية يطلق على السيد لتوليه مؤنة عبده وعلى العبد لتوليه مؤنة سيده ولذلك قال بعضهم

ولن يتساوى سادة وعبيدهم * على أن أسماء الجميع موالى

(قوله الغني) صفة لمولاه فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف أو أنه مرفوع صفة العبد أي الغني بربه عن خلقه والمراد الغني النسبي لان الغني المطلق لا يكون الا لله تعالى وفيه من المحسنات البديعية الطباق وهو الجمع بين وصفين متقابلين وقوله خالد بدل من العبد أو عطف بيان لان القاعدة أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرب المعرفة بدلا أو عطف بيان على حد قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر (قوله ابن عبد الله) بالرفع نعت لخالد وقوله ابن أبي بكر بالجر نعت عبد الله والازهري بالرفع نعت لخالد نسبة للجامع الازهر (قوله قد سألني) أي طلب مني وهو مقول القول (قوله صلاحه) أي قيامه بحقوق الله وحقوق عباده (قوله ولا تسعني مخالفته) فيه قلب أي لا أسع مخالفته بمعنى لا أقدر عليها أو فيه استعارة مكنية حيث شبه المخالفة بدار ضيقة وطوى ذكر المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو قوله لا تسعني فهو تخييل للمكنية (قوله أن أشرح) أن مصدرية فدخولها مؤول بالمصدر أي شرحا وهو في اللغة التوسعة والنهي قال تعالى أفمن شرح الله صدره للاسلام أي وسعه توسيعا معنويا وهيأه لقبوله وفي الاصطلاح ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة (قوله مقدمتي) بكسر الدال مأخوذة من قدم بمعنى تقدم أو بفتحها من قدمت الشئ أي جعلته مقدما والكسر أولى وسماها مقدمة تشبيها لها بمقدمة الكتاب أو العلم لانه يستعان بها على غيرها من الكتب المطولة في هذا الفن (قوله الازهرية) صفة لمقدمة وقوله في علم العربية متعلق بمحذوف صفة ثانية لمقدمة أي الكائنة في علم الخ والتي أمليتها صفة ثالثة (قوله في علم العربية) من ظرفية الالفاظ في المعاني لان المقدمة اسم للالفاظ والعلم اسم للقواعد وهي معان ونسب ولا بد من تقدير مضاف أي بعض علم العربية لانه لم يذكر في هذه المقدمة جميع علم العربية بل بعض مسائل قليلة جدا بالنسبة للباقي والمراد بعلم العربية هنا النحو وقد يطلق علم العربية على مجموع علوم اثني عشر جمعها في قولي

نحو وصرف عروض بعده لغة * ثم اشتقاق وقرض الشعر انشاء

كذا المعاني بيان الخط قافية * تأريخ هذا العلم العرب احصاء

(قوله شرحا) مفعول مطلق لأشرح ولطيفا صفة له مأخوذ من اللطافة وهي رقة القوام أو كون الشئ شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ماوراءه كالزجاج والماء الصافي والمراد هنا سرعة ادراك

(قوله أودائم الفقر) أو مانعة خلو تجوز الجمع بناء على جواز استعمال المشترك في معانيه (قوله لتوليه مؤنة سيده) المناسب خدمة سيده (قوله لان القاعدة أن نعت المعرفة) والعبد نعت للمعرفة وان غلبت عليه الاسمية (قوله فيه قلب أي لا أسع الخ) هذا مبني على أن تسعني مأخوذ من الوسع بمعنى الطاقة والقدرة وقوله أو ان فيه استعارة مكنية الخ مبني على أنه من الاتساع مقابل الضيق وقوله شبه المخالفة بدار ضيقة أي بجامع عدم الرغبة في كل وعدم حصول المطالب (قوله وهو في اللغة التوسعة الخ) والمراد به هنا الكشف والايضاح اللازمان للتوسعة

فأجبته الى ذلك طالبا للثواب وترغيبا للطلاب جعله الله خالصا لوجهه الكريم وموجبا للفوز لديه بجنات النعيم انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير (الكلام) عند اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس

معانيه ان أخذ من المعنى الثاني أو اختصاره ان أخذ من الاول والصفتان معا ان لوحظ المعنيان وهذا أولى (قوله فأجبته) العطف بالفاء يفيد التعقيب وعدم التراخي لان التأليف من جملة الخير المطلوب المبادرة فيه قال تعالى فاستبقوا الخيرات ثم الاجابة يحتمل أن تكون بالقول بأن يعده بذلك أو بالفعل بأن يشرع فيه (قوله طالبا) حال من فاعل أجبت وهو التاء والثواب ايصال النفع الى العبد على طريق الجزاء ومنه قوله تعالى فأثابهم الله بما قالوا أي جازاهم والاثابة على الطاعة مجمع عليها لكنها عند أهل السنة بمحض الفضل وعند المعتزلة على سبيل الوجوب ولا منافاة بين قوله هنا طالبا للثواب وقوله فيما بعد جعله الله خالصا لان معناه الخلوص من الرياء والسمعة وليس المراد خالصا لمحض ذاته أي ذات الله لا لطلب جزاء كما هو المقام الاكمل والا تنافى الكلامان (قوله وترغيبا) منصوب على الحال فهو مؤول بالمشتق أي مرغبا حال من التاء في أجبته هذا ان جعل معطوفا على قوله طالبا ويصح أن يجعل مفعولا مطلقا والتقدير ورغبت الطلاب به ترغيبا فيكون من عطف الجمل لان هذه الجملة حينئذ تكون معطوفة على جملة فأجبته والتقدير الاول أقل كلفة والطلاب جمع طالب ككتاب جمع كاتب (قوله جعله الله) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أي اجعله اللهم خالصا لوجهك الكريم غير مشوب برياء ونحوه مما يحبط الاعمال (قوله لوجهه) أي ذاته والفوز الظفر بالمقصود ولديه أي عنده وعند اسم للمكان الحاضر والمراد هنا القرب المعنوي على حد قوله تعالى قال الذي عنده علم من الكتاب وقوله تعالى رب ابن لي عندك بيتا في الجنة (قوله انه) أي المولى تبارك وتعالى على ذلك أي ما ذكر من جعله خالصا وموجبا للفوز وهمزة ان يجوز فيها الكسر على الاستئناف والفتح على تقدير لام الجر التعليلية أي وانما طلبت منه ذلك لانه الخ والقدرة صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال (قوله وبالاجابة) جار ومجرور وخبر مقدم وجدير مبتدأ مؤخر أي حقيق لسعة كرمه وتفضله وتقديم المعمول اما للسجع أو لافادة الحصر (قوله الكلام) أل للعهد الحضوري أي هذا اللفظ الحاضر وانما حملناه على ما ذكر لقوله بعد عبارة أي معبر به والمعبر به عن المعاني التي سيذكرها هو لفظ كلام بمعنى أنه اذا أطلق لفظ كلام عند النحاة فهم منه هذه المعاني أي اللفظ والافادة الخ فتكون تلك المعاني مدلولة له ويصح أن تجعل أل للجنس لما صرح به المحققون ان أل الداخلة على المعرفات للحقيقة والجنس أي حقيقة الكلام وماهيته عند اللغويين كذا وعند المتكلمين كذا وعند النحاة كذا لكنه يراد بالعبارة على هذا الوجه الثاني المعبر عنه وفيه تعسف لمخالفته ظاهر قوله عبارة عما اشتمل الخ (قوله عند اللغويين) حال من المبتدا الذي هو الكلام على رأي سيبويه من مجيء الحال من المبتدا وأما على مذهب الجمهور فهو حال من الكلام باعتبار كونه في الاصل مضافا اليه اذ الاصل تفسير الكلام فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود لان المضاف مصدر يعمل عمل الفعل واللغويين جمع لغوي منسوب للغة وهي لغة اللهج بالكلام أي الاسراع به وفي الاصطلاح الالفاظ الموضوعة للمعاني (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) الواو بمعنى أو التي للتنويع يعني أن الكلام في اللغة يطلق على القول أي كل ما نطق به ولو مفردا مهملا وعلى ما كان مكتفيا بنفسه أي يفيد الدلالة على المعنى المقصود وذلك كالخطوط والاشارة والعقد والنصب وغير ذلك مما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقه على المعنى الاول حقيقة عند اللغويين وعلى الثاني مجاز فعلى هذا اذا نطقت بزيد كان كلاما في اللغة حقيقة وان كتبته فهو كلام مجازا ويطلق الكلام في اللغة أيضا على الحدث الذي هو التكليم تقول أعجبني كلامك هندا أي تكليمك اياها قال الشاعر

قالوا كلامك هندا وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وعلى ما في النفس من المعاني قال الاخطل

(قوله اذ الاصل تفسير الكلام) المراد من التفسير المفسر بصيغة اسم الفاعل بدليل قوله عبارة فكأنه يقول ومفسر الكلام هو الالفاظ المعبر بها عما اشتمل الخ ولو قال اذ الاصل مفسر الكلام كما في الطبلاوي لكان أولى وقوله لان المضاف مصدر أي بحسب الاصل والا فهو الآن بمعنى اسم الفاعل لما علمت (قوله وفي الاصطلاح الالفاظ الخ) في القاموس هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم فاستظهار العلامة الامير أنها بمعنى الاستعمال بدليل قولهم لغة تميم اهمال ما لا يحسن مع تصريحهم بخلافه

(قوله وغير ذلك) كلسان الحال وضرب النقارة الدالة على ركوب السلطان (قوله وان كتبته كان كلاما مجازا) فيه أنه ليس مكتفيا بنفسه فلابد أن يكون المكتوب بحيث لو نطق به لكان كلاما مفيدا فائدة

ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وهل اطلاقه على هذا حقيقة أو مجاز خلاف واشترط بعضهم في هذا صحة التعبير عنه باللفظ المفيد كما اذا قام بنفسك معنى زيد عالم أما اذا قام بنفسك معنى العلم أو معنى زيد وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بالتصور فلا يسمى كلاما على هذا الاشتراط فتلك معان أربعة وانما اقتصر الشارح على معنيين لانهما أنسب بالمعنى الاصطلاحي لان المعنى الاول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثاني كونه مفيدا (قوله وفي اصطلاح المتكلمين) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة على أمر مخصوص اذا أطلق انصرف اليه والمتكلمين جمع متكلم وهم علماء أصول الدين (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي ان لفظ كلام عند المتكلمين اذا أطلق ينصرف للصفة النفسية القديمة المنزهة عن الحروف والاصوات القائمة بذاته تعالى وانما حملنا كلام الشارح على هذا المعنى لانه هو الذي اصطلح عليه المتكلمون أما المعنى القائم بانفسنا الحادث فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وان كان هو الظاهر من عبارة الشارح بل هو اصطلاح لغوي كما تقدم لك نعم هم يستدلون به على ما هو اصطلاح لهم من قبيل قياس الغائب على الشاهد ويطلق أيضا عندهم على الالفاظ المقروءة المتلوة كما تقدم لك واختلف هل هو حقيقة فيهما فيكون مشتركا أو حقيقة في الاول مجاز في الثاني الذي حققه السعد الاول (قوله النحويين) جمع نحوي نسبة للنحو يطلق في اللغة على معان منها القصد والجهة وغير ذلك وأما في الاصطلاح فهو علم باصول يعرف به أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وهذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير داخل فيه وهو ما تعارفه الناس فان أردت شموله قلت بدل اعرابا وبناء افرادا وتركيبا يعني يعلم به حال الكلمة في حال افرادها ويندرج في هذا علم التصريف من اعلال الكلمة واشتقاقها وجمعها وتصغيرها وغير ذلك ويندرج فيه أيضا بعض مسائل علم النحو وهو ما يعرف به البناء لانه يلحق الكلمة مفردة متى وجد سببه وأما البعض الآخر وهو ما يعرف به الاعراب فهو داخل في قوله وتركيبا (قوله أي مؤلف) المناسب لقوله فيما بعد وقيد التركيب لا حاجة اليه أن يفسر ما بشئ فان التأليف اما أخص من التركيب لاخذ الالفة في مفهومه وهي الملاءمة بين الاجزاء كما صرح به ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي أو أن التركيب والتأليف واحد وهو ما ذكره السيد الجرجاني (قوله اشتمل على ثلاثة أشياء) فيه أن المشتمل عليه بفتح الميم هو عين المشتمل بكسرها فيلزم اشتمال الشئ على نفسه وهو باطل والجواب أننا نلاحظ في المشتمل بكسر الميم مجموع الامور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء على حدته فيكون من قبيل اشتمال الكل على الاجزاء كاشتمال الخمسة مثلا على كل واحد من الآحاد التي تركبت منها وفي تصريف أشياء مذاهب أصحها ما ذهب اليه الخليل وسيبويه وغيرهما من المحققين ان أصلها شيآء كحمراء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا أشياء بوزن لفعاء وهي عندهم اسم جمع لشئ لا جمع له فهو ممنوع من الصرف لالف التأنيث الممدودة (قوله لا زائد عليها) أي على الثلاثة وقوله على الصحيح حال من فاعل قول محذوف أي أقول حالة كوني جاريا على القول الصحيح وهذا مبني على ما ذهب اليه من أن المركبات ليست موضوعة بل الموضوع هو المفردات وأن دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق والتحقيق أن المركبات موضوعة وضعا نوعيا فالواضع مثلا وضع كل تركيب فعل مع فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك الفعل للفاعل وكل مبتدأ وخبره للدلالة على ثبوت الخبر للمبتدا وهكذا وحينئذ فلابد من قيد رابع وهو الوضع العربي المغاير للقصد فان قلت لم تحمل عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح هو زيادة التركيب فالجواب أن التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقا وأما قول الشارح وقيد التركيب لا حاجة اليه معناه انه لا حاجة للتصريح به لان الافادة التامة تستلزمه وان كان الكلام

(وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس و (في اصطلاح النحويين) أي في عرفهم (عبارة عما) أي مؤلف (اشتمل على ثلاثة أشياء) لا زائد عليها على الصحيح

تامة قال بعضهم معللا لذلك لان تسمية الكتابة كلاما لقيامها مقام الكلام وما قيل ان هذا الاطلاق مجازي لا حقيقي فينبغي أن لا يشترط فيه ما ذكر فيصح كلام المحشي مردود بان اعتبار العلاقة يقتضي الاشتراط (قوله قلت بدل اعرابا وبناء افرادا وتركيبا) أي مع حذف لفظ أواخر لان علم الصرف لا يختص بالآخر (قوله من اعلال الخ) بيان لعلم الصرف ولعل الكلام على حذف مضاف أي من قاعدة اعلال وكذا يقال فيما بعد

مشتملا عليه قطعا وحينئذ فليس هو مقابل الصحيح وأما مازعمه ابن طلحة من أن الكلام قد يكون مفردا مفيدا كنعم الجوابية فقد أجيب عنه بان الكلام المفيد ما بعدها وانما حذف اكتفاء بقرينة السؤال ويؤيد ذلك أنها لاتفيد وحدها بدون أن يسبقها سؤال (قوله وهي اللفظ) أي العربي كما قيد به الشاطبي ليخرج المركبات المفيدة التي وضعت مفرداتها لمعانيها في غير لغة العرب فلا تسمى في اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم الاعراب والبناء وغيرهما مما يلحق الكلمات العربية اه ويؤيده أن موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ العربي فلا بحث له عن غيره فان قلت ان اشتمال الكلام على اللفظ ظاهر فانه جزء منه وأما اشتماله على الافادة والقصد فلا يظهر لانهما وصفان للمتكلم لا للكلام فقد لزم عليه اشتمال الشئ على صفة غيره والجواب أن المراد بهما كونه مفيدا وكونه مقصودا اذ كثيرا ما يعبرون بمبدا الاشتقاق ويريدون المشتق كما يقال الانسان مشتمل على الحيوانية والناطقية مع أن المشتمل عليه هو الحيوان والناطق (قوله والافادة التامة) قيد الافادة بالتامة للاحتراز عن الافادة الناقصة نحو غلام زيد وغيره من النسب التقييدية فانه مفيد فائدة ناقصة وهي نسبة الغلام لزيد وظهر لك من هذا التعريف أن اشتمال الكلام على الافادة والقصد من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة فيعكر على ما قررناه سابقا الا أن يجاب بان الكلام الاول محمول على الظاهر وما هنا محمول على الحقيقة والخطب سهل (قوله وقيد التركيب لاحاجة اليه) أي الى التصريح به كما سبق لك تقريره وأورد عليه أن المقصود شرح الماهية ببيان أجزائها فلا تكفي دلالة الالتزام لانها مهجورة في التعاريف وأجيب بان أهل العربية يتسامحون كثيرا في مثل ذلك والذي يحافظ على مراعاة ذلك انما هو المناطقة ورأيت في حاشية قد عمة جردت من هوامش نسخة تلميذ المصنف ما نصه قوله وقيد التركيب لاحاجة اليه كذا في نسخ كثيرة والذي وقفت عليه بخط المؤلف وقيل لاحاجة اليه أي الى القصد اه كلامه لكن الذي كتب عليه أرباب الحواشي والشروح هو النسخة المشهورة (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة أي مفصحة بمعنى مبينة لانها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير هنا اذا أردت معرفة كل واحد من الامور الثلاثة التي اشتمل عليها الكلام فأقول لك اللفظ الخ وقيل هي ما أفصحت عن مقدر أعم من أن يكون شرطا أو غيره نحو وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوصيفي والمعنى واحد (قوله في الاصل) في محل نصب على الحال من اللفظ على رأي سيبويه ومصدر خبر أي اللفظ حال كونه مستعملا في الاصل مصدر وان جريت على مذهب الجمهور المانعين من وقوع الحال من المبتدا قدرت مضافا أي وتفسير اللفظ حالة كونه باقيا على معناه الاصلي هو مصدر الخ فالمراد بالاصل المعنى اللغوي ووجه كونه أصلا ظاهر لان الحقائق العرفية منقولة عن الحقائق اللغوية فالمعنى اللغوي أصل بالنسبة الى المعنى العرفي متقدم عليه فكأنه قال فاللفظ في اللغة (قوله مصدر لفظت) أي مصدر الفعل الذي هو لفظ بفتح الفاء والمضارع يلفظ كضرب يضرب وأما التاء فهي ضمير فاعل (قوله اذا طرحته) اذ ظرف لقول محذوف والتقدير تقول ذلك أي لفظت الشئ اذا طرحته بفتح تاء طرحته لانه تفسير للفظت المقدر اسناده للمخاطب بدليل قولك تقول بتاء الخطاب فاذا أتيت بأي بدل اذا بان قلت لفظت الشئ أي طرحته ضممت التاء لانه تفسير للفظت المسند للمتكلم هذا هو الشائع وعليه قول بعضهم

اذا كنيت بأي فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره * ففتحك التاء أمر غير مختلف

(قوله ان اشتمال الكلام على اللفظ ظاهر الخ) حمل اللفظ على الملفوظ والا لوحمله على المعنى المصدري لكان مثل أخويه في الاشكال وعدم الظهور وقد تقدم لك أن المتعين تأويل اللفظ بالمكون ملفوظا خلافا للمحشي رحمه الله تعالى ثم ان قوله اشتمال الكلام الخ فيه شئ آخر وهو أن كلام المصنف يقتضي أن المشتمل هو معنى الكلام المعبر عنه بما اذ الضمير في قوله اشتمل عائد على ما الاعلى الكلام الا أن يقال كلامه على حذف مضاف أي معنى الكلام أو يقال كل حكم ورد على الدال فهو وارد على المدلول الا لقرينة (قوله ان المراد كونه مفيدا) أي على الاسناد المجازي ومثله كونه مفادا (قوله أن اشتمال الكلام على الافادة والقصد الخ) بل وظهر لك مما سبق لنا أيضا ان اشتماله على اللفظ من هذا القبيل أيضا (قوله بمعنى فاعلة) الاولى مفعلة كما يدل له ما بعده (قوله نحو وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) التلاوة ليست هكذا الان آية البقرة واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر

(٣ ـ ازهريه) فانفجرت وآية الاعراف وأوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وآية الشعراء وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق لكن المحشي رحمه الله عذره في ذلك متابعته لشيخه الامير ولعل شيخه لم يقصد

ثم نقل في عرف النحاة الى الملفوظ . كالخلق بمعنى المخلوق الا أن الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ومن ثم ساغ استعماله في الحد لان الحدود تصان عن المجاز وكان قياسه أن يشمل كل مطروح كما أن الخلق يشمل كل مخلوق الا أن النحاة خصوه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف

و يصح أن تضم التاء التي بعد اذا في التفسير على معنى أقول ذلك اذا طرحته فهو تفسير للفعل المسند للمتكلم (قوله ثم نقل) التعبير بثم واقع في مركزه لان عرف اللغويين أسبق من عرف النحاة فبينهما زمان متراخ (قوله في عرف النحاة) أي اصطلاحهم والنحاة جمع ناح كغزاة جمع غاز اسم فاعل من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وأصله ناحي استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار ناح (قوله الى الملفوظ) اسم مفعول من لفظ اى الملفوظ به ثم بين ذلك بما هو نظيره فقال كالخلق بمعنى المخلوق فان الخلق في الاصل مصدر خلق يخلق خلقا كنصر ينصر نصرا أي أوجد وهو عبارة عن تعلق قدرة الله تعالى بوجود الشئ بعد عدم فاذا أطلق على المخلوق كما في قوله تعالى هذا خلق الله فليس المراد الخلق بالمعنى المصدري الذي هو تعلق القدرة بالمقدور على سبيل الايجاد لانه أمر اعتباري لايشاهد حتى يشار اليه بهذا بل المراد أثر ذلك وهو المخلوق فيكون قد أطلق المصدر الذي هو الخلق وأريد المخلوق أي الذات التي وقع عليها الخلق أي الايجاد (قوله الا أن الخلق) استدراك على ما يتوهم من جعل اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وتنظيره به أنه ليس بين النظيرين فرق فأفاد بالاستدراك أنهما وان اشتركا في النقل لكن أحدهما مجاز لغوي والآخر حقيقة عرفية (قوله مجاز لغوي) أي كلمة استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة والعلاقة هنا التعلق فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو مصدر على المتعلق بفتحها وهو المخلوق الذي هو اسم مفعول (قوله حقيقة عرفية) الفرق بينها وبين المجاز اللغوي أن المعنى الاصلي لو ترك واشتهر اللفظ في المعنى الذي نقل اليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الاصلي احتيج لقرينة فهذا حقيقة عرفية وتسمى أيضا حقيقة اصطلاحية ومثاله لفظ صلاة فانها في اللغة اسم للدعاء واستعملها الفقهاء في الاقوال والافعال المخصوصة بحيث لا يفهم من اصطلاحهم اذا أطلق لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا أرادوا استعمالها بمعنى الدعاء احتاجوا لقرينة وان كان المعنى الاصلي لم يهجر بل متى أطلق اللفظ انصرف اليه ولا ينصرف عنه الا بقرينة فهو المجاز اللغوي وذلك نحو أسد فانه اسم للحيوان المفترس في اللغة ويستعمل في الرجل الشجاع مجاز الغويا لكنه متى أطلق بدون قرينة كأن قيل رأيت أسدا فلا يفهم الا الحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي فاذا أريد صرفه عن المعنى الاصلي أتي بقرينة كقولنا رأيت أسدا في الحمام فقرينة صرفته عن ارادة المعنى الحقيقي وعينت المعنى المجازي وهو الرجل الشجاع (قوله ومن ثم) من حرف جر وثم بفتح الثاء المثلثة ظرف مكان بمعنى هنا مبني على الفتح في محل جر أي ومن هنا أي ومن أجل أن اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ أي جاز استعماله في الحد أي التعريف فالجار والمجرور متعلق بساغ قدم للحصر أي ولا ساغ استعماله في الحد الا من أجل ما هنا (قوله لان الحدود الخ) تعليل للحصر المستفاد من تقديم الجار والمجرور كما بينا ذلك وصون الحدود عن المجاز اما واجب كما في حدود أهل المنطق أو أولوي كما في حدود أهل العربية وعلة ذلك أن المقصود من الحدود والتعاريف الكشف والايضاح والمجاز خفي فينافي الغرض من التعريف نعم ان اشتهر المجاز صار كالحقيقة العرفية فلا يصان عنه التعريف ولذلك اذا اشتمل تعريف على مجاز يتكلفون في تصحيحه بدعوى أن المجاز مشهور والمجاز المشهور لا يصان عنه التعريف (قوله وكان قياسه) أي قياس اللفظ بمعنى الملفوظ أي كان حقه واللائق به (قوله كل مطروح) أي لا خصوص الحروف (قوله يطرحه اللسان) أي والحلق والشفتان وخص اللسان بالذكر لانه أشهر هذه الآلات الثلاث (قوله من الصوت) بيان لما يطرحه (قوله بعض الحروف) أي والحركات وانما اقتصر على الحروف لان الحركات لا تنفك عنها فالحركات ألفاظ وأما قول بعض النحاة ان أقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد فلم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل هو ناظر لما

التلاوة (قوله ويصح أن تضم التاء الخ) أي يصح لك في التاء بعد اذا الوجهان بحسب متعلقها المذكور أو المحذوف فان كان المتعلق تقول فتحت التاء وان كان أقول ضمت التاء ثم المعول عليه أن ما بعد أي كما قبلها فان كان ما قبلها مضموما ضم ما بعدها أيضا وان كان مفتوحا فتح أيضا كما في قس (قوله والعلاقة هنا التعلق) أي الخاص والا فطلق التعلق لا يكفي أن يكون علاقة والتعلق الخاص هنا هو السببية ان أريد بالمصدر المعنى المضاف للفاعل أي فعله وتأثيره لان الايجاد سبب لوجود الذات متصفة بالمخلوقية فهو سبب لتحقق المخلوق من حيث انه مخلوق أو الجزئية ان أريد به المعنى المضاف للمفعول أي تأثره وكونه مخلوقا الذي هو مصدر المبني للمفعول لانه جزء معنى اسم المفعول وهو ذات اتصفت بكونها مخلوقة ولك أن تقول العلاقة

الملابسة لان هذا المعنى حال بالذات أي قائم بها أو المجاورة التوهمية كما يتوهم مجاورة الدال للمدلول فيطلق عليه ذكرنا

الصوت جنس بعيد لاطلاقه على ذي الحروف وغيرها. بخلاف اللفظ فانه (اسم لصوت) مشتمل على (ذي مقاطع) كالظواهر والضمائر البارزة (أو ما هو في قوة ذلك) كالضمائر المستترة فانها ألفاظ بالقوة ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضار الاخفاء معه

ذكرنا من عدم انفكاك الحركة عن الحرف على أن سيبويه يسمي الحركات حروفا صغيرة فالضمة واو صغيرة والفتحة ألف صغيرة والكسرة ياء صغيرة (قوله ونلخص) أي نحرر وهذا مشار به للتقرير السابق وهو قوله فاللفظ الى هنا (قوله تصرفين) هما النقل من المصدر الى اسم المفعول وتخصيصه بما يطرحه اللسان من الحروف بعد أن كان عاما ما يشمل الحروف وغيرها كالنواة الملفوظة هذا ما درج عليه المصنف في تقرير اللفظ وهو أحد تقارير متعددة لهم في هذا المقام والتحقيق أن اللفظ في الاصل مصدر قال في الاساس وحقيقته الرمي من الفم وأما لفظت الرحى الدقيق ولفظ البحر العنبر فمجاز لغوي ثم هو يطلق في اللغة بمعنى الملفوظ اطلاقا شائعا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب الامير أي مضروبه وبه قولهم الدينار ضرب الامير فاطلاقه بمعنى اسم المفعول ليس من تصرفات النحاة خلافا للمصنف بل انما تصرف فيه النحاة بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم أعم من الصوت وغيره فخصه النحاة بالصوت فليس لهم الا تصرف واحد وفي شرح الطبلاوي على المتن ما يفيد أن النحاة لم يتصرفوا فيه بشئ فراجعه (قوله واستعماله) أي اللفظ في الحد أي حد الكلام بمعنى تعريفه وعلل الاولوية بقوله لان الصوت جنس بعيد أي فلو أخذ في تعريف الكلام كان الحد ناقصا بخلاف أخذ اللفظ في التعريف فانه يكون حدا تاما وقوله لاطلاقه بيان لكون الصوت جنسا بعيدا يعني أن الصوت يشمل الصوت الساذج وهو ما لا حرف فيه ويشمل اللفظ وهو الصوت المشتمل على الحروف (قوله على ذي الحروف) أي الصوت ذي الحروف وهو اللفظ وقوله وغيرها أي غير الحروف أي وغير ذي الحروف وهي الاصوات الساذجة كأصوات الطبول وبقي شئ من كلام المصنف اشكال وهو أن أخذ القول على هذا التقرير في تعريف الكلام أولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل المستعمل والمهمل كزيد وديز فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى من الجنس البعيد وأجيب بان القول يطلق كثيرا على الرأي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيلتحق حينئذ بالمشترك والمشترك لا يدخل التعريف فما ذكرناه معارض بهذا المانع نعم لولا ذلك المانع كان أخذه في التعريف أولى من أخذ اللفظ فيه هذا ملخص ما قالوه هنا وقد يناقش بان القول وان أطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود وأما اذا قامت قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في التعريف واخلال به على كل حال فما ذكر في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة (قوله مشتمل) بالجر صفة صوت وذي صفة لمحذوف أي حرف ذي أي صاحب مقاطع أي مخارج واشتمال الصوت على الحرف ذي المخارج من قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان مشتمل على الانسان بمعنى أن ذلك العام يتحقق في ذلك الخاص ويوجد فيه والمراد بالمقاطع جنسها الصادق بالمقطع الواحد فيشمل ذلك الحرف الواحد ويشمل الحركة أيضا كما تقدم لك بيانه ولو حذف الشارح لفظ مشتمل بان يقول فانه اسم لصوت ذي مقاطع لكان أوضح وأظهر (قوله في قوة ذلك) أي الصوت المشتمل على ذي المقاطع (قوله بالقوة) أي لا بالفعل اذ لا يمكن الانسان التلفظ بها لانها معان مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها فهي صوت مشتمل على ذي مقاطع حكما فالضمائر ألفاظ حكمية لانهم أجروا عليها ما أجروه على الالفاظ بالفعل من الاحكام كالاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها وغير ذلك من الاحكام والحاصل أن اللفظ حقيقته في عرف النحاة أمران الاول ذو مقاطع والثاني ما هو في قوته فهي ألفاظ حقيقة عند النحويين ولا ينافيه قول الشارح فانها ألفاظ بالقوة لان الباء فيه سببية أي هي ألفاظ حقيقة بسبب أنها في قوة المقطع (قوله ألا ترى أنها مستحضرة) لم يقل ألا ترى أنه ينطق بها فيقال زيد قام هو مثلا اشارة الى أن المستتر لا ينطق به أصلا وأما قول المعربين ان في قام ونحوه من الافعال

(قوله أي غير الحروف الخ) أي فالضمير عائد على الحروف والكلام على حذف مضاف ولك أن تقول الضمير عائد لذي والتأنيث مكتسب من المضاف اليه فان المضاف قد يكتسب من المضاف اليه التأنيث كما في قوله

وما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

وقد يكتسب التذكير كما في قوله

انارة العقل مكسوف بطوع هوى * وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

(قوله أي حرف ذي مقاطع) المراد بالحرف الجنس فيشمل الواحد والمتعدد وسيأتي أن المراد بالمقاطع أيضا الجنس

(قوله لان الباء فيه سببية) أقرب من هذا أن يراد بقوله فانها ألفاظ بالقوة انها كذلك في اللغة والا فهي في الاصطلاح ألفاظ حقيقة

(قوله بسبب أنها في قوة المقطع) لعل الاولى في قوة ذي المقطع

ضميرا مستترا تقديره هو وفي تقوم ضميرا مستترا تقديره أنت ونحو ذلك فهو محض تقريب وفي الحقيقة الملفوظ به ليس عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به بدلا عن المستتر لضيق العبارة وتسهيلا للمتعلم كما يفهمه قولهم تقديره فان قلت حيث كان الضمير المستتر لا يظهر بوجه ما فما معنى كونه تارة يكون مستترا وجوبا وتارة يكون مستترا جوازا فالجواب أن هذه تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (تنبيه) تعريف اللفظ بما ذكر يشمل القرآن فهو لفظ حقيقة لكن لا يقال فيه لفظ الله لعدم الاذن الشرعي نعم يقال كلام الله وكلماته (قوله والصوت عرض) أي الصوت الذي هو مسمى اللفظ لا مطلق الصوت الذي هو عند أهل السنة كيفية يخلقها الله في الهواء عند توجه بسبب القرع أو القلع *وقال كفار الفلاسفة ان تلك الكيفية معلولة للقرع أو القلع على قاعدة مذهبهم من القول بالتعليل ثم ان الهواء المتكيف بتلك الكيفية يصل بها الى صماخ الاذن فيسمع الصوت وقد كان الاولى للشارح أن يقتصر هنا على تعريف مطلق الصوت (قوله يقوم بمحل) صفة كاشفة لان العرض ما قام بغيره (قوله يخرج من الخ) صفة ثانية لعرض فهذه الجملة والتي قبلها كل منهما في محل رفع صفة لعرض (قوله الرئة) بالهمز هي عضو ذو شعبتين احداهما في الجانب الايمن ولها ثلاث شعب والاخرى بالايسر وهي ذات شعبتين يحيط ذلك العضو بالقلب كالفراش اللين له يجذب للقلب بانبساطه النسيم ويخرج عنه بانقباضه البخار الدخاني المحترق على منوال المنفاخ (قوله مع النفس) بفتح الفاء أي مصاحبا له من مصاحبة الصفة التي هي العرض للموصوف الذي هو النفس (قوله مستطيلا) حال من الضمير المستتر في يخرج العائد للعرض أي يخرج ذلك العرض في حال كونه مستطيلا ووصفه بالخروج وبالاستطالة والامتداد تبعا لمحله وهو النفس (قوله متصلا بمقطع) أي معتمدا عليه وخارجا منه وهذه حال من ضمير يخرج أيضا لكنها حال مقدرة على حد قوله تعالى وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وذلك لان الثابت لذلك العرض حال الخروج هو الامتداد والاستطالة واتصاله بالمخرج انما هو عند انحباسه فيه بعد ذلك ثم ان هذا التعريف لا يشمل الالف اللينة الخارجة من محض الجوف فانها لم تتصل بمقطع وأجابوا بان فيها مقطعا مقدرا قال بعض أشياخنا ولا أفهم له معنى وأجاب بانها نفس قوي لا مقطع له غير الجوف (قوله بمقطع) متعلق بقوله متصلا وقوله من مقاطع جار ومجرور صفة لمقطع واضافة مقاطع لحروف من اضافة المحل للحال لان المراد بالمقاطع المخارج والحروف حالة فيها واضافة حروف للحلق وما بعده من اضافة الحال للمحل لان الحلق واللسان والشفتين هي المخارج والتقييد بذلك نظرا الى الغالب والواقع وهو أن آلة التكلم المعهودة في الجملة هي ما ذكر ولو فرض أن الله تعالى وضع قوة النطق في غير هذه الثلاثة كيد مثلا كما هو المنصوص في يوم القيامة وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء فالوجه أن ذلك لفظ وقد يقال انه ليس بلفظ لانهم اصطلحوا على أن حقيقة اللفظ هي ما ذكره المصنف ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله واطلاق المقطع الخ) أي كما يفيده قوله ذي مقاطع وقوله من مقاطع حروف الحلق الخ (قوله من اطلاق الحال) أي اسم الحال وهو لفظ مقطع والحال هنا هو الحرف مع الحركة أو الحرفان ثانيهما ساكن والمحل هو المخرج فالذي أطلق انما هو اسم الحال لا الحال نفسه كما يفيده ظاهر عبارته وبقي أن الحرف هل هو كيفية قائمة بالصوت أو هو الصوت باعتبار تلك الكيفية أو مجموعهما أقوال ثلاثة تعرضنا لها في تعليق الرسالة الفارسية (قوله اذ المقطع الخ) تعليل لكون الاطلاق مجازيا هذا وقد يعترض بانه لزم على هذا التقرير استعمال تعريف الصوت على المجاز والتعاريف تصان عنه وقد يجاب بان هذا مجاز مشهور فلا يضر استعمال التعريف عليه (قوله الموسيقي) ضبطه شيخنا بكسر السين بلا ياء بعدها كلمة يونانية معناها الانغام والالحان وههنا كلام يطلب من تعليقنا على شرح أشكال

(والصوت عرض) يقوم بمحل (يخرج) من داخل الرئة الى خارجها (مع النفس مستطيلا) ممتدا (متصلا بمقطع) أي مخرج (من مقاطع) حروف (الحلق واللسان والشفتين) واطلاق المقطع على المخرج من اطلاق الحال على المحل اذ المقطع حرف مع حركة أو حرفان ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا في الموسيقي والفارابي في كتاب الالفاظ والحروف والمخرج محل خروج الحرف (والافادة)

(قوله فما معنى كونه تارة الخ) أي بل كان يقال انه مستتر وجوبا دائما (قوله تفرقة اصطلاحية) أي اصطلحوا على أن الضمير المستتر جوازا هو ما كان عامله يصح أن يرفع اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا وعلى أن المستتر وجوبا هو ما كان عامله بخلاف ذلك (قوله اشتمال تعريف الصوت على المجاز) أي وتعريف اللفظ أيضا في كلامه قصور (قوله بكسر السين) أي وبكسر القاف أيضا

مصدر أفاد والمراد بها (افهام معنى) من اللفظ (يحسن السكوت عليه من المتكلم أو من السامع أو) من كل (منهما على الخلاف فى ذلك) وأصحها أوّلها لان السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفته أيضا فخرج بذلك المفردات كلها والمركبات التى لا تفيد الفائدة المذكورة لكونها غير مشتملة على اسناد كغلام زيد والمركبات الاسنادية التى لا تفيد اما لكونها ناقصة نحو ان قام زيد أو لكون مضمونها معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة فالاول نحو الجزء أقل من الكل والثانى نحو الكل أقل من الجزء (والقصد) الارادة وهى (أن يقصد المتكلم افادة السامع) أىّ سامع كان فخرج بذلك كلام النائم والساهى

التأسيس فى الهندسة (قوله مصدر أفاد) جعلها هنا مصدرا ينافى ما سبق لاننا فيما سبق جعلناها صفة للكلام أى كون الكلام مفيدا وما هنا يقتضى أن تكون صفة للمتكلم لان المصادر أحداث قائمة بالفاعل وقد يجاب بان قوله افهام معنى أى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فالافهام مصدر المبنى للمجهول فهو صفة للفظ حينئذ فتوافق الكلامان (قوله فى ذلك) أى فى تفسير حسن السكوت على أن كلا منهما لازم للآخر ومن ثم قيل ان الخلاف لفظى فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت هو أن يأتى المتكلم بالمسند والمسند اليه مع الاسناد وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظرا الشئ آخر انتظارا تاما فلا يضر الانتظار الناقص كانتظار المفعول به وبقية الفضلات كالحال ونحوه (قوله المفردات كلها) ومنها المركبات الاضافية التى جعلت أعلاما كعبد الله على الراجح فان معناه اذ ذاك الذات المخصوصة لا مع اعتبار نسبتها لله تعالى فلا يدل جزء هذا اللفظ على جزء معناه أما اذا لم يجعل علما فجزؤه الاول يدل على المنسوب والثانى على المنسوب اليه وهما جزآن للمعنى وهو ذات منسوبة لله تعالى والجزء الثالث النسبة الاضافية فهو مركب لا يقال المفردات خارجة بما فى قوله عبارة عما اشتمل الخ لان الشرح قد أوقعها على مؤلف لانا نقول لا يتعين ذلك لجواز أن يراد المؤلف من الحروف أو أن هذا بالنظر لكلام المتن فى حد ذاته بقطع النظر عن حل الشارح (قوله اما لكونها ناقصة) وفى حكمها جملة الصلة والصفة والخبر والحال واعترض بان المركب الاسنادى لا يكون الا مفيدا لان الاسناد ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد وأجيب بانه لم يرد بالمركبات الاسنادية ما فيه اسناد فى الحال وانما أراد بها ما يشمل ما فيه اسناد فى الاصل كجملة الشرط فانه كان فيها اسناد لكنه زال بدخول أداة الشرط ألا ترى أن ان قام زيد قبل دخول الشرط مفيد فلما دخل الشرط وهو ان زالت الافادة فيصدق عليه أنه مفيد بحسب الاصل (قوله لكونها ناقصة) جعل النقصان وصفا للمركب وهو ظاهر وقد يجعل وصفا للفائدة ووجهه أن ان قام زيد يفيد فائدة ناقصة وهو أن قيام زيد يحصل بعده أمر ولا تتم الفائدة الا بتعين ذلك الامر بذكر الجواب (قوله أو لكون مضمونها الخ) التحقيق أن قولنا الكل أعظم من الجزء ونحوه مما هو معلوم الثبوت أو الانتفاء كلام لانه خبر وكل خبر كلام فان قلت ان مثل هذا ليس بمفيد فالجواب أن معنى كون الكلام مفيدا أنه بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع * قال أبو حيان كان بعض من عاصرناه يقول العجب لهؤلاء النحاة يجيؤن لأصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدّان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل أكبر من الجزء والواحد نصف الاثنين ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذى يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام اذا طرق سمع انسان فاستفاد منه شيأ ثم طرقه ثانيا وقد علم مضمونه أوّلا أنه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفد علم ما لم يكن يعلم فيكون الشئ الواحد كلاما وغير كلام بحسب افادة السامع هذا خلف اه قال شيخنا والذى يظهر لى أن التحقيق جعل مثل السماء فوقنا أو الارض تحتنا كلاما فى اصطلاح النحاة لانهم انما يبحثون عن الالفاظ لان موضوع علم النحو الكلمات العربية لا المعانى فالوجه أن كل كلام أتت كلماته فى تركيبها على ما يجب مراعاته من الحركات الاعرابية حكم بانه كلام ولا التفات لمعناه هل هو معلوم أولا وبهذا تعلم أن الكلام الملحون ليس بكلام فى اصطلاح النحاة لانه لا اسناد فيه واستفادة العوام بالكلام الملحون عرف حدث بينهم نعم هو كلام لغة لان الكلام يطلق لغة على كل ما نطق به ولو مهملا اه بتصرف ويؤيده ما قاله المرادى لم يشترط كثير من النحاة فى الكلام سوى التركيب الاسنادى فمتى حصل الاسناد كان كلاما ولم يشترطوا الافادة ولا القصد (قوله والقصد الارادة) هذا تفسير لمطلق القصد أى معناه فى اللغة ذلك وأما

(قوله وقد يجاب بان قوله افهام معنى الخ) قد يجاب أيضا بانه مصدر المبنى للفاعل وقوله من اللفظ بيان للمفهم بكسر الهاء أى أن يفهم اللفظ معنى على الاسناد المجازى كما تقدم (قوله ويلزمهم لما شرحوا المفيد بانه الذى يفيد الخ) فيه أن كلامهم محمول على الشأن فالسماء فوقنا غير كلام وان خوطب به من اتفق أنه يجهله وقام زيد كلام وان خوطب به من علمه

القصد المأخوذ فى تعريف الكلام فهو المعرّف بقوله أن يقصد المتكلم الخ وفيه مامر فى قوله والافادة مصدر أفاد الخ فانه قد جعل القصد هنا صفة المتكلم وفى عبارته السابقة قد جعل صفة للكلام بدليل وصف الكلام بالاشتمال عليه فلابد من تكلف فى تطبيق العبارتين والتوفيق بينهما بان يقال هنا معنى قوله يقصد المتكلم افادة الخ أى يكون الكلام بحيث يصح أن يقصد به المتكلم افادة السامع فتطابق الكلامان ورجع القصد هنا الى أنه صفة للفظ كما سبق وأشار بقوله أى سامع كان الى أن أل فى السامع للجنس فيدخل الواحد والمتعدد والمعين والمبهم ومقتضى هذا الشرط أنه اذا لم يوجد سامع بان تكلم انسان فى خلوته بدون أن يقصد اسماع أحد لا يسمى الصادر عنه كلاما قال الحلبى وقد يلتزم ذلك لانه أمر اصطلاحى وقد لا يلتزم وهو الظاهر اه قال شيخنا ان تفسير القصد بان يقصد المتكلم الخ كناية عن قصد التلفظ ليخرج نحو كلام الساهى فان الصحيح أنه ليس كلاما اصطلاحا والافقد يكون من الانسان كلام فى خلوته ولا سامع عنده وقد يكون الكلام بغير قصد الافادة كالاذكار والاوراد والاستفهام فان القائل أزيد قائم ليس غرضه افادة السامع بل غرضه الاستعلام وقد يكون لغير العاقل لكن بعد تنزيله منزلة من يعقل كقوله

أيا شجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف

وقوله

بالله ياظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

وكخطاب الليل كقول امرئ القيس فى معلقته

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بأمثل

وقول البهاء زهير

ياليل طل ياشوق دم * انى على الحالين صابر

لى فيك أجر مجاهد * ان صح أن الليل كافر

وخطاب الديار كقول النابغة

يادار مية بالعلياء فالسند * أقوت وطال عليها سالف الأمد

ونحو ذلك مما هو كثير فى كلام بلغاء العرب وحينئذ فلو عبر النحاة بقصد اللفظ كان أوضح وأبين اه مع زيادة (قوله ونحوهما) كالمغمى عليه والسكران فان جميع من ذكر لا قصد عندهم لزوال العقل الذى هو محل القصد (قوله فمهملة) الاولى أن يقول ثم مهملة أو آخره مهملة لان الفاء تفيد التعقيب وليست العين بعد الضاد وهو الامام أبو الحسن على بن محمد بن على الكتامى من شيوخ أبى حيان وأما ابن الصائغ بمهملة ثم معجمة آخر الحروف فهو من تلامذة أبى حيان (قوله لا يشترط) أى التصريح به بدليل قوله فانه مستفاد الخ فعلى هذا يلزم من كون المؤلف مفيدا أن يكون مقصودا فيكون ذكره تصريحا بما علم التزاما رعاية لعدم دخول دلالة الالتزام فى التعاريف ثم ان مقتضى هذا الكلام أن ابن الضائع يقول باشتراط القصد فى الكلام لكن لا يشترط التصريح به استغناء عنه بالمفيد قال الحلبى وليس كذلك ونقل ما يفيد خلافه فأطال الى أن قال قال أبو حيان وفهم من كلامه أى ابن الضائع أنه لا يشترط فى الافادة قصد المتكلم اياها انما يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع فى لسان العرب اه فكان على المصنف أن يسقط قوله فانه مستفاد من حصول الفائدة لانه يوهم أن الذى لا يشترطه ابن الضائع هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافه (قوله والمتأخرون على خلاف قوله) أى قول ابن الضائع ان القصد لا يشترط التصريح به بناء على مافهمه المصنف (قوله منهم الجزولى الخ) أى حيث صرح هؤلاء الثلاثة بالقصد فى تعريف الكلام فلو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما زعم لما صرح به هؤلاء الائمة مع ذكرهم الفائدة قال الحلبى الجزولى لم يصرح بالقصد انما ذكر الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كابن عصفور ومنهم من فسره بالوضع العربى كابن الضائع (قوله لما سيأتى) أى من أن الفائدة تستلزمه وقد يقال الاصل

ونحوهما وذهب ابن الضائع بمعجمة فمهملة الى أن القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لان قول النائم قام زيد مثلا لا يستفاد منه شئ والمتأخرون على خلاف قوله منهم الجزولى فى مقدمته وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور فى مقربه ولا حاجة الى ذكر التركيب لما سيأتى

(قوله أى يكون الكلام بحيث الخ) فيه أن ما تقدم كون الكلام مقصودا بالفعل وهو كونه بحيث يصح أن يقصد به المتكلم الخ (قوله انما يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع فى لسان العرب) أى التركيب المفيد فيخرج بذلك كلام النائم ونحوه ولا حاجة لاعتبار القصد وليس المراد أنه لا يشترط ذلك ويكون كلام النائم ونحوه داخلا فى الكلام فيسمى كلاما لما علمت من أنه لا يسمى كلاما عند ابن الضائع (قوله ولو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما زعم) لم يزعم ذلك كما علمت (قوله لما صرح به هؤلاء الائمة) فيه أن الاعتماد على دلالة الالتزام لا يكتفى به فى التعاريف كما قاله بعد لكن سيأتى الجواب

فان التركيب الواقع بينها على ضربين أحدهما غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام * أحدها تركيب حرفين نحو إنما * والثانى تركيب حرف واسم نحو الرجل * والثالث تركيب اسمين لا اسناد بينهما كغلام زيد * والرابع تركيب فعل وحرف نحو قلما * والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا * والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذاك

* والضرب الثانى ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان * أحدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثا عن الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية * والثانى تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبرا عن الآخر نحو زيد عدل * ويسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف فى ذلك لانه ليس مقصودا بالذات وانما يؤتى به لمجرد الربط بين اسمين نحو زيد فى الدار أو فعلين نحو ان تضرب أضرب أو فعل واسم

الجزء الحقيقى وهذه ليست أجزاء حقيقية والفرق بين الجزء الحقيقى والاعتبارى أن الكل اذا انعدم بانعدامه كالرأس من الانسان فهو جزء حقيقى وان لم ينعدم بانعدامه كالشعر والظفر فهو جزء اعتبارى (قوله فان التركيب الخ) علة لكون الكلام يتركب من مجموعها الا من جميعها (قوله نحو قلما) أصله قل وهو فعل ماض فاتصلت به ما الحرفية الكافة فصار يستعمل بمعنى النفى وكفته ما عن العمل فى الفاعل فهو فعل لا فاعل له ومثله طالما وكثرما وقصرما (قوله نحو حبذا) الراجح الذى ذكره ابن خروف وقال الاشمونى وهو ظاهر مذهب سيبويه أنه لا تركيب فى حبذا بل هى فعل ضم لفاعل فحب فعل ماض وذا فاعل و زيد فى قولك حبذا زيد مبتدأ خبره جملة حبذا والقائلون بالتركيب فرقتان فرقة تقول ان حبذا برمتها فعل فزيد فاعل فى حبذا زيد وهؤلاء غلبوا جانب الفعل لتقدمه وفرقة تقول انها اسم تغليبا لجانب الاسم الذى هو ذا لشرفه فحبذا مبتدأ أو زيد خبراً وبالعكس والمعنى على هذا الاخير المحبوب الممدوح أو الممدوح المحبوب على الاعتبارين فى جعلها مبتدأ أو خبرا (قوله نحو ذاك) هذا مكرر مع القسم الثانى وما قاله الشيخ الشنوانى من أن المغايرة بينهما بتقديم الاسم هنا وتأخيره هناك لا يفيد شيأ الا انا لو نظرنا الى هذه التفرقة لزادت الاقسام فالاولى اسقاط هذا ويذكر بدله التركيب من فعلين فانه وان لم يوجد لا يضر ذكره لاننا بصدد التقسيم العقلى لا الواقعى فلذلك قال فى اللب وشرحه والتركيب العقلى ينتهى الى ستة أقسام اذا لم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وأما اذا روعى الترتيب فينتهى الى تسعة لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين (قوله وهو قسمان الخ) هذا بالنظر لاقل ما يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل أن الكلام لا يوجد من نوع الحرف ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط ويتحقق من نوع الاسم فقط وأقل ما يوجد ويتحقق من اسمين أو من فعل واسم والا فقد يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد قائما أو من فعل وثلاثة أسماء نحو علمت زيدا منطلقا أو من فعل وأربعة أسماء نحو أعلمت زيدا عمرا منطلقا أو من جملتى الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قام عمرو وبناء على ما ذهب اليه السيد من أن الكلام مجموع الشرط والجزاء وقال الرضى والسعد ان الكلام هو جملة الجزاء وأما جملة الشرط فهى لتأكيد الجواب وتثبيته وأما القسم وجوابه نحو والله ان زيدا عالم فالكلام هو الجواب بلا نزاع وجملة القسم لتأكيده وتثبيته (قوله خبرا عن الآخر) المراد الخبر بالمعنى اللغوى وهو ما أسند للشئ وهذا المعنى هو المعبر عنه أولا بقوله حديثا ففى العبارة تفنن واحترز بقوله على وجه يكون الخ من تركيبهما كلمة واحدة كما تقدم فى حبذا وغلام زيد (قوله ولا مدخل للحرف فى ذلك) أى فى التركيب المفيد ولا ينافى هذا عده جزأ من أجزاء الكلام لانهم انما عدوه جزأ بالنظر الى أنه يؤتى به للربط بين أجزائه على أنه قد يتوقف المعنى المراد عليه فى نحو هل قام زيد فان هل أخرجت الكلام عن الخبر الى الانشاء وحينئذ فكونه جزأ بالنظر للجملة أى هو جزء فى الجملة بالنظر لبعض الصور (قوله نحو زيد فى الدار) الربط الذى حصل من الحرف هنا هو جعل زيد مظروفا والدار ظرفا (قوله ان تضرب أضرب) اعترض بأن الربط هنا وقع بين جملتين فلم نسب المصنف الربط الى الفعلين وأجيب بأنه اعتبر الربط بين الفعلين نظرا لظهور أثر الحرف فيهما وهو الجزم فهذا كلام بحسب الظاهر وفى الحقيقة الربط وقع بين مضمون الجملتين لان المعنى ان تحقق منك ضرب تحقق منى أيضا أما نحو ان جاء زيد فهو مكرم فالربط وقع بين فعل وجملة

(قوله علة لتركيب الكلام من مجموعها) ومحل التعليل هو الضرب الثانى (قوله والمعنى على هذا المحبوب الممدوح) المحبوب تفسير لحبذا والممدوح عبارة عن زيد وهذا على كون حبذا هى المبتدأ وقوله أو الممدوح المحبوب أى على كون حبذا خبرا مقدما وهذا معنى قوله على الاعتبارين (قوله المراد الخبر بالمعنى اللغوى) أى لا خبر المبتدأ والا لم يشمل نحو أقائم الزيدان وهيهات العقيق وقوله وهو ما أسند للشئ مصدوق الخبر بالمعنى اللغوى هو نحو قائم من قولك أقائم الزيدان ونحو هيهات من قولك هيهات العقيق (قوله على انه قد يتوقف المعنى المراد عليه الخ) نقل عن المبرد أن يا زيد مركب من حرف واسم وفى المغنى ان ألا ما مركب من حرف وهو ألا التى للتمنى واسم وهو ما ولا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء وهذا مناف لقول الشارح ولا مدخل للحرف فى ذلك

وفى نحو جاء زيد فأكرمته الربط بين جملتين فان الفاء صيرت الجملة الاولى سببا والثانية مسببا (قوله
نحو مررت بزيد) فان قلت ان الحرف قد ربط بين الجملة أعنى مررت لانها فعل وفاعل والاسم وهو
زيد المجرور فلم نسب الربط لخصوص الفعل والجواب أن الفعل لما كان مقصودا من الجملة نسب
اليه الربط لان المعنى المقصود ربط المرور بزيد وذكر الفاعل لتشخيص ذلك الفعل وتعيينه ويوجد
فى بعض النسخ نحو مرر بزيد بدون تاء الضمير وهى ظاهرة لاغبار عليها (قوله فعلامة الاسم) الفاء
للفصيحة وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا شروع فى ذكر علامات كل من أجزاء الكلام
الثلاثة التى هى الاسم والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا أفراده من نحو زيد ورجل لا خصوص
هذا اللفظ ولا معناه الذى هو الحقيقة الكلية ثم ان ما ذكره المصنف من العلامات ليس مطردا
فى كل اسم بل هناك أفراد لا تقبل هذه العلامات والحال أنها أسماء نحو هيهات وكيف ونزال ودراك
وحينئذ فليست اللام فى قوله الاسم للاستغراق لانها لو جعلت له كان مفاد الكلام أن كل اسم
يعرف بهذه العلامات وهو باطل ولا يصح أن تكون للجنس لان أل الجنسية مدخولها الحقيقة من
حيث هى نحو قولك الرجل خير من المرأة أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة بقطع النظر عن
الافراد ومعلوم أن الذى يتميز بالعلامات هو أفراد الاسم لا حقيقته وأما حقيقته أعنى كلمة دلت على
معنى فى نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فهى أمر اعتبارى لا وجود له فى الخارج وانما الموجود أفراده
كما هو شأن جميع الماهيات ولا يصح أن تكون للعهد الخارجى لان أل التى للعهد الخارجى مدخولها
فرد معين من أفراد الحقيقة كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أى
الرسول المعهود الذى أرسل الى فرعون وهو موسى عليه السلام الذى هو فرد من أفراد مطلق
رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح أن تكون للعهد الذهنى لان مدخولها فرد مبهم من أفراد
الحقيقة كما فى قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب أى فرد ما من أفراد الذئاب فهذه احتمالات أل
وقد علمت أنه لا يصح واحد منها هنا وقد يقال ان أل للاستغراق وهو هنا عرفى لا حقيقى والمعنى أن
كل فرد من أفراد الاسم القابل لهذه العلامات يتميز بهذه العلامات وحينئذ فقوله الاسم أى ماصدق
عليه الاسم فى الجملة (قوله المميزة له) فيه اشارة الى أن العلامة هنا من قبيل الخاصة فتكون مطردة
أى كلما وجدت وجد الاسم منعكسة أى متى انتفت انتفى فتكون كالتعريف وفيه أنه لا يلزم من
نفى العلامة نفى الاسمية اذ قد تنتفى العلامة ويوجد الاسم والجواب أن المراد أنه متى انتفى جنسها
بمعنى أنه لم يوجد شئ منها أى متى كان الاسم لا يقبل جنس علاماته المختصة به لا بنفسه ولا بمرادفه
انتفت عنه الاسمية فلا ينافى أنه قد ينتفى بعض العلامات وتوجد الاسمية لوجود علامة أخرى فان
كلامنا فى جنس العلامة لا فى شخصها (قوله عن قسيميه) تثنية قسيم بالياء والفرق بينه وبين القسم
بدون ياء اعتبارى فهما شئ واحد متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا وأما الفرق بينه وبين المقسم بميم
أوله فحقيقى وتوضيحه أن المقسم هو الامر الكلى الصادق على الاقسام الشامل لها والقسم هو
الاخص المندرج تحته ويقال لذلك الاخص أيضا قسيم بالنظر لقسم آخر مندرج معه تحت المقسم
فهو شئ واحد يقال له قسيم وقسم باعتبارين مختلفين ومثال ذلك الكلمة بالنظر للاسم والفعل
والحرف يقال لها مقسم وكل من الاسم وأخويه يقال له قسم بالنظر لاندراجه تحت الكلمة وقسيم
بالنظر لكون كل واحد مباينا للآخر ومندرجا معه تحت أمر كلى (قوله الخفض) هذه عبارة
الكوفيين وعبارة البصريين الجر قال ابن هشام فى شرح العمدة وذكر الجر أولى لانه قد يدخل فى
اللفظ على ما ليس باسم نحو عجبت من أن قمت ولانه يتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة زاد فى تعليقته
وبالتبعية وبالمجاورة وبالتوهم أى على القول بذلك واختص الجر بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه فى
المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يدخل الجر الا الاسم فان قيل كان ينبغى أن تجعل علامة الاسم

مطلق

نحو مررت بزيد أو جملتين نحو ان جاء زيد أكرمته (فعلامة الاسم) المميزة له عن قسيميه (الخفض)

الآن يقال كلام الشارح مبنى على غير هذه الطريقة (قوله وذكر الجر أولى) ظاهره أنه أولى من الخفض وحينئذ فلا يصح التعليل بعد وعبارة الطبلاوى قال ابن هشام فى شرح العمدة وذكر الجر أولى من حرف الجر لانه قد يدخل الخ وهى ظاهرة لكن فيها تشتيت اذ الضمير فى قوله لانه قد يدخل الخ عائد على حرف الجر وفى قوله لانه يتناول الخ عائد على الجر وأن الاجود كما قال بعضهم التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله ما ليلى بنائم صاحبه اذ قوله من أن قمت مدخول من فيه اسم تأويلا وهذه مناقشة غير قوية ثم ان نقل عبارة ابن هشام هنا لا يحسن الا لو اقتصر المصنف على الجر مع أنه ذكر الجر وحروفه (قوله مخبر عنه بالمعنى) أى فى المعنى كما هو كذلك فى بعض النسخ ويحتمل أن الباء على ظاهرها ويراد بالمعنى نحو المرور فى قولك مررت بزيد

وهو الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض سواء كان الخافض حرفا أو اسما ولا ثالث لهما على الاصح (نحو بزيد) وغلام زيد (والتنوين) هو نون ساكنة تلحق الآخر تثبت وصلا غالبا فيهن وتحذف خطا ووقفا فمن غير الغالب أن التنوين قد يحرك

مطلق الاخبار عنه لا خصوص الخفض فالجواب أن الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف الخفض (قوله وهو الكسرة) التذكير بالنظر لمراعاة المرجع وهو الخفض والاولى التأنيث مراعاة للخبر وهي الكسرة كما في بعض النسخ وتعريفه الخفض بالكسرة قصور لانه لا يشمل الخفض بالياء كما في المثنى والجمع ولا الجر بالفتحة كما في الاسم الذي لا ينصرف ويجاب بان التعبير بالكسرة اقتصار على الاصل وأما غيرها فنائب عنها ثم ان تفسير المصنف الخفض بالكسرة يناسب قول الجمهور ان الاعراب لفظي وقد جرى في المتن هنا على أنه معنوي فالاولى أن يفسره بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله تحدث) أي في اللفظ كبزيد أو في التقدير اما للتعذر كالعصا أو للثقل كالقاضي أو للمناسبة كغلامي (قوله عامل الخفض) أخذ الخفض في تعريف الخفض موجب للدور الذي به يفسد التعريف وأجابوا بأن التعريف لفظي لا يضره الدور وأطال شيخنا في حاشيته في رده فراجعه ان شئت (قوله ولا ثالث لهما) الاولى أن يقول ولا زائد عليهما وقد يقال انه يلزم من نفي الثالث نفي كل واحد منها أي من الامور الزائدة كالجر بالتبعية والتوهم والمجاورة (قوله على الاصح) مقابله اثبات الخفض بنفس الاضافة أو بالحرف المقدر واثبات الخفض بالتبعية نحو مررت بزيد الفاضل وغلام هند الفاضلة وبالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب بمجاورته لضب المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت لجحر المرفوع على الخبرية وبالتوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخولها فيه والاصح رجوع هذه الاقسام للجر بالحرف أو الاسم لان التابع في غير البدل مجرور بما جر به متبوعه وهو اما الحرف أو الاسم وفي البدل بحرف أو اسم مماثل للجار متبوعه لا بالتبعية وأن الجر بالمجاورة يرجع للجر بالمضاف فالحركة في خرب ليست حركة اعراب بل حركة الاعراب وهي الضمة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة والجر بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهم لا بنفس التوهم فقاعد معطوف على قائما منصوب تقديرا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم (قوله وغلام زيد) ههنا بحث وهو أنه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل المضارع في نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع مضاف ليوم والاضافة من خصائص الاسماء وأجيب بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من أن والفعل وان لم تكن أن موجودة ولا مقدرة اي هذا يوم النفع فينفع وان لم يكن اسما حقيقة فهو في حكم الاسم أو بان الفعل في مثل هذا مجرد عن الزمان لغرض من الاغراض مثل الاضافة هنا فهو فعل صورة وفي الحقيقة هو اسم (قوله والتنوين) هو في اللغة مصدر نون ينون تنوينا اذا أدخل النون فهو في اللغة ادخال النون وأما المعنى الاصطلاحي فقد ذكره المصنف بقوله نون الخ فتسمية هذه النون تنوينا مجاز من قبيل تسمية آلة الشئ باسم ذلك الشئ هذا بحسب الاصل وقد صار الآن حقيقة عرفية في النون الساكنة الزائدة الخ (قوله ساكنة) خرج بهذا القيد المتحركة نحو النون الاولى في ضيفن ورعشن الاول اسم للطفيلي الذي يتبع الضيفان والثاني اسم لكثير الارتعاش وقوله تلحق الآخر خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر وقوله وتحذف خطا خرج به نون التوكيد الخفيفة نحو لنسفعن وليكونن بناء على مذهب البصريين أنها تكتب نونا ولهذا حذف قيد لغير توكيد الذي زاده غيره لاخراج هذه النون لما علمت أنه غير محتاج اليه لخروجها بقوله وتحذف خطا فان قلت لا حاجة لذكر قيدي السكون ولحوق الآخر لان ما خرج بهما يخرج بقوله وتحذف خطا فالجواب أن الاصل في التعريف ذكر جميع القيود صريحا وان كان يلزم من أحدهما الآخر لكن الاولى عدم الاكتفاء في التعريف بدلالة الالتزام (قوله غالبا فيهن) أي في الامور الثلاثة وهي السكون ولحوق الآخر وثبوتها وصلا وانما أتى بهذا لاجل أن يصير التعريف جامعا ولا يخرج بعض أفراد التنوين فالتقييد بقوله غالبا لادخال الصور

(قوله التعريف بمطلق الاخبار) أي التمييز (قوله وأطال شيخنا في رده) أي بان التعريف اللفظي يخاطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف كقولك البر القمح لمن يعلم أن القمح هو الحب المخصوص ويجهل تسميته بالبر وليس هنا كذلك اذ لو كان المخاطب عالما بهذا التعريف لكان عالما بالخفض لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له فالحق في الجواب أن ذكر الخفض لتقييد العامل وليس جزأ من التعريف (قوله من قبيل تسمية آلة الشئ الخ) فيه أن الآلة واسطة الفعل التي يتوقف وجوده عليها كما في كتبت بالقلم فالقلم آلة ونظيره هنا اللسان لا النون فالاولى أن يقول من تسمية المتعلق باسم المتعلق تعلقا خاصا على ما تقدم بيانه (قوله بقوله غالبا لادخال الصور

بابن مضاف الى علم نحو قال زيد بن عمرو ويحذف تنوين زيد تخفيفا وهو أقسام أربعة * الاول

التي ذكرها في التعريف التي أشار لها بقوله فمن غير الغالب الخ فلولم يقيد بغالبا لم يدخل فيصير التعريف غير جامع (قوله نحو محظورا انظر) فان قلت لم يحذف التنوين هنا للتخلص من التقاء الساكنين كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة في نحو اضرب القوم مع أن كلا منهما نون ساكنة فلاى شئ أبقوا التنوين هنا وحركوه للتخلص من التقاء الساكنين وحذفوا نون التوكيد ولم يحركوها هلا ساووا بين التنوينين وما الفرق فالجواب أنهم قصدوا أن يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل فأبقوا التنوين وحذفوا نون التوكيد وأيضا التنوين كالجزء من الاسم الامكن للزومه له عند خلوه من الاضافة واللام ونون التوكيد الخفيفة ليست كالجزء من الفعل لانها غير لازمة له فلذلك حذفوها وأبقوا التنوين وحركوه عند التخلص من السكونين (قوله نحو شربت ما بالقصر الخ) فهو منصوب بفتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وبيانه أن أصل ماء موه مأخوذ من موهت الشئ اذا طليته بفضة أو ذهب تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فصار ماه ثم قد تبدل الهاء همزة وهي لغة المد وقد تحذف فتبقى الالف ساكنة مع التنوين فتحذف الالف أيضا للتخلص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوين التي أشار اليها المصنف وعليها يكون المحذوف حرفين الالف والهاء فالتنوين هنا لم يلحق الآخر بل لحق الاول وهو الميم هذا ما يقتضيه كلام المصنف واعترض عليه بأن الالف قد حذفت لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت فكأن الالف ثابتة وحينئذ يكون التنوين لاحقا الآخر مقدرا على أنا لو سلمنا أن التنوين لاحق للميم فهي أيضا توصف بكونها آخرا بمعنى أنه لاشئ بعدها خلاف التنوين (قوله وقد تحذف وصلا الخ) لم يبين المصنف أن هذا الحذف جائز أو واجب وفي المغني أن الحذف هنا لازم فهو واجب وحاصل هذه المسئلة أنه اذا وقع ابن أو ابنة خلافا لابن عصفور وأبنت عند قوم من العرب نعتا لعلم ومضافا لعلم آخر حذف التنوين من أول العلمين وحذف ألف ابن أو ابنة خطا تخفيفا لكثرة الاستعمال وألحق بعضهم بالعلم ما كني به عنه كفلان وفلانة قال الحلبي وقد يتوقف فيه والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب وشرط بعضهم أن يكون العلم الثاني أبا للاول حقيقة فان كان جدا فلا حذف بل يحرك التنوين بالكسر لالتقائه ساكنا مع باء ابن فان لم يقع لفظ ابن بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم أو زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلة الاستعمال أيضا ثم ان حذف الالف خطا على خلاف القياس لان قياس الكتابة أن تكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف فحذف الالف من الخط اختصارا لكثرتها كما حذف التنوين فوجب حذفه هو موجب حذف الالف واشترط في حذف الالف أن لا يكون لفظ ابن في أول السطر لانه اذا كان في أول السطر كان في محل يبتدأ به غالبا لان القارئ ينتهي لآخر السطر ثم يبتدئ بأول السطر الذي بعده فكرهوا أن يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالبا (قوله وهو أقسام أربعة) اقتصر عليها لانها هي المختصة بالاسم والاشهر والا فأقسام التنوين عشرة ونحن نتمم لك البقية اجمالا فنقول * الخامس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا عن حرف المد كقوله

أقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان أصبت لقد أصابن

السادس التنوين الغالي وهو الزائد على الوزن أي وزن بيت الشعر اللاحق للقوافي المقيدة

التي ذكرها) فيه ان الصورة الثالثة ليس فيها تنوين الآن بقال هو مقدر وملاحظ للدلالة على الامكنية وان حذف من اللفظ تخفيفا (قوله وأيضا التنوين كالجزء الخ) وأيضا لما ضعف أمر التنوين بعدم كتبه على صورته وقنا ما قصدوا اجبره بعدم حذفه (قوله للزومه له) أي ولو تقديرا الثلا نرد الصورة الثالثة في كلام الشارح (قوله وقد تحذف) أي الهاء لا الهمزة بدليل ما بعده ويفيده السياق أيضا (قوله واعترض عليه بان الالف الخ) قد يدفع هذا بان المراد بالآخر في التعريف الآخر الملفوظ به الذي لاشئ بعده لفظا ولا تقديرا وحينئذ فمراد الشارح بالاول في قوله وقد تلحق الاول ماليس آخرا بهذا المعنى فيكون من غير الغالب تنوين نحو قاض ويدودم (قوله على غير ما يوجب النطق به غالبا) عبارة الشنواني على ما يوجبه النطق به غالبا

وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه أجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك بالسكون المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه اه وهي ظاهرة (قوله لانها هي المختصة بالاسم) يرد على هذه العلة ان تنوين الحكاية والضرورة والشذوذ والتناسب والمنادى مختصة بالاسم أيضا كما قاله المحقق في حاشيته على الاشموني ويمكن الجواب بان العلة هي مجموع الامرين فكأنه قال اقتصر عليها لانها الجامعة لهذين الوصفين بخلاف غيرها فانه لم يجمع هذين الوصفين وعدم الجمع يصدق بنفيهما ونفي أحدهما (قوله الغالي) من الغلو وهو الزيادة أو القلة لقلته بالنسبة لتركه

بالسكون نحو قوله

قالت بنات العم ياسلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن

فالبيت من بحر الرجز والنون الاخيرة زائدة على الوزن * السابع تنوين ما لا ينصرف للضرورة نحو قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي

أو للتناسب كقراءة سلاسلا وأغلالا * الثامن تنوين المنادى المضموم كقوله

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء * العاشر تنوين الحكاية كما اذا سميت رجلا بعاقلة فانك تبقيه في حال العلمية على ما كان عليه منونا فهو محكي (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال للمدلول أي التنوين الدال على التمكين والتمكين هو كون الاسم معربا ولو غير منصرف فلذلك قيل كان الاولى أن يقول تنوين الامكنية لان الامكن هو المعرب المنصرف ويسمى هذا التنوين أيضا تنوين الصرف وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة غير ماجمع بألف وتاء مزيدتين وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف (قوله نحو زيد ورجل) التنوين في زيد للتمكين اتفاقا وأما تنوين رجل ففيه اضطراب والتحقيق أنه تنوين تمكين أيضا والدليل على ذلك أنك اذا سميت به شخصا فان التنوين يبقى على ما كان عليه ولو كان ذلك التنوين للتنكير لزال بعروض العلمية فبقاء التنوين دليل على أنه للتمكين وفي الرضي أنه لا مانع من أن يكون التنوين فيه للتنكير وللتمكين معا فاذا سمي به تمحض للتمكين (قوله تنوين التنكير) وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة تقول سيبويه بالتنوين اذا أردت مطلق رجل مسمى بذلك وبلا تنوين اذا أردت به معينا وهو سيبويه مثلا تلميذ الخليل بن أحمد النحوي وهذا التنوين يقع قياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه ويلحق اسم الفعل نحو صه ومه واسم الصوت نحو غاق غاق سماعا وانما كان لحوقه لاسم الفعل سماعيا لانه قد اختص ببعض منها دون بعض فلو كان قياسيا لدخلها كلها مع أن منها مالا يجوز تنوينه كنزال ودراك وبعضها يجب تنوينه كواها بمعنى أتعجب وبعضها يجوز فيه الامران التنوين وعدمه كصه (قوله وصه) تقول لمن يخاطبك اذا أردت سكوتا مخصوصا صه بغير تنوين واذا أردت سكوتا مطلقا صه بالتنوين وتقول ايه بالتنوين اذا أردت الزيادة من حديث ما وبتركه اذا طلبت الزيادة من حديث مخصوص وتقول صاح الغراب غاق غاق بالتنوين اذا أردت صوتا ما واذا أردت صوتا مخصوصا قلت غاق غاق بغير تنوين وينبغي أن يعلم أن قولهم مانون من اسم الفعل يكون نكرة ومالم ينون فهو معرفة مبني على القول بان مدلول اسم الفعل المصدر الذي هو الفعل اللغوي أما على أن مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي هو لفظ الفعل فلا يظهر لان جميع الافعال نكرات وذكر الاصمعي أن العرب لا تقول الا ايه بالتنوين وأنكر ماورد من قول ذي الرمة * وقفنا فقلنا ايه عن أم سالم * قال أبو حيان والصواب ماقاله الجمهور من جواز ذلك * ويحكى أنه جرى ذكر الاصمعي بمجلس أبي علي الفارسي فبالغ بعض الحاضرين في الثناء عليه وتفضيله على أعيان العلماء في أيامه قال الناقل فرأيت أبا علي كالمنكر لذلك وقال للقائل ما بلغ من أمره قال كان يخطئ الفحول من الشعراء أنكر على ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته باغراضها ومراميها في قوله وقفنا البيت فقال أبو علي أما هذا فالاصمعي مخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من أوابد الاصمعي التي يقدم عليها بغير علم (قوله تنوين المقابلة) علة تسميته بذلك مانقله الشارح عن الرضي هنا ونقل

تنوين التمكين نحو زيد ورجل * والثاني تنوين التنكير نحو سيبويه وصه * والثالث تنوين المقابلة نحو هندات ومسلمات

(قوله وقفنا فقلنا ايه الخ) تمامه * وكيف بتكليم الديار البلاقع *

فانه فى مقابلة النون فى زيدين ومسلمين فى كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك قاله الرضى * والرابع تنوين العوض نحو جوار ويومئذ فالاول عوض عن حرف وهو الياء وأصله جوارى والثانى عوض

فى التصريح عن الرضى أيضا أن تنوين جمع المؤنث السالم فى مقابلة تنوين مفرده كنون جمع المذكر السالم فانها فى مقابلة تنوين مفرده واستشكل هذا بان مفرد جمع المؤنث السالم قد يكون غير منون كفاطمة وأجيب بان هذا معارض بجمع المذكر السالم فان مفرده قد لا يكون منونا كابراهيم واسمعيل ونحوهما من الاسماء الممنوعة من الصرف ثم ماذكره المصنف من أن هذا التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ورد بان الفتحة قد عوض عنها الكسرة وأيضا هو ثابت فى الرفع والجر ولا عوض اذ ذاك وقيل انه تنوين تمكين ورد بانه يثبت مع التسمية كعرفات ولو كان هذا التنوين للتمكين لزال حين التسمية لان تنوين التمكين لا يجامع العلتين أعنى العلمية والتأنيث ولهذا لو سمى بمسلمة وعرفة زال تنوينهما فبقاؤه مع العلمية دليل على أنه ليس للتمكين (قوله فانه) أى التنوين فى مسلمات فى مقابلة النون فى زيدين أى والنون فى زيدين قائمة مقام التنوين فى المفرد من حيث كونها علامة على تمام الاسم (قوله نحو جوار) أى جوار ونحوه من كل جمع تكسير معتل جاء على وزن فواعل كغواش ومن كل منقوص مستحق لمنع الصرف نحو أعيم تصغير أعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل اذ أصله أعيمى بوزن أفيعل كادحرج ونحو قاض علما على امرأة فانه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فكل هذا وما أشبهه تستثقل فيه الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة فى حالة الجر وتظهر فيه الفتحة تقول جاء جوار ومررت بجوار فالاول مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل والثانى مجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة وهذه الفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وتقول فى حالة النصب رأيت جوارى بظهور الفتحة ومثله بقية الامثلة المذكورة فان قلت لم تظهر الفتحة النائبة عن الكسرة فى حالة الجر فيقال فى الجر أيضا مررت بجوارى باثبات الياء منصوبة كحالة النصب فالجواب أن الفتحة فى حالة الجر نائبة عن الكسرة والكسرة ثقيلة فكذا ما ناب عنها بخلاف الفتحة فى حالة النصب فانها ليست نائبة عن ثقيل بل هى أصلية فلم تستثقل فلذلك ظهرت ولم تقدر (قوله ويومئذ) قال ابن هشام اضافة يوم لاذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر وقال الدمامينى لعل الاضافة للبيان مثلها فى شجر أراك أى يوم هو وقت كذا وكذا (قوله عوض عن حرف) أى أصلى وهو الياء فاصله جوارى بالياء والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار بالتنوين بعد الراء ومعلوم أن هذا التنوين تنوين التمكين وهو المسمى بتنوين الصرف وقد تقرر أن المحذوف لعلة كالثابت وقد حذفت الياء هنا لعلة وهو التقاء الساكنين فتكون فى حكم الثابت فصيغة منتهى الجموع موجودة وهى لا تجامع تنوين الصرف فحذف التنوين بسبب ذلك فصار جوار بدون تنوين فخيف من أن تشبع الكسرة فتتولد عنها الياء فترجع بعد حذفها ويحصل ثقل فى اللفظ بعد رجوعها فأتى بالتنوين عوضا عن الياء فهذا التنوين الموجود فى جوار بعد الحذف عوض عن الياء وأما التنوين الاصلى الموجود فى أصل الصيغة قبل الحذف وهو جوارى فانه تنوين الصرف وقد زال ثم ماذكره الشارح من أن التنوين فى جوار عوض عن حرف وهو الياء مبنى على القول بأن الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الراجح لان سبب الاعلال قوى وهو الثقل الظاهر فى الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة للفعل وهى غير ظاهرة وما سببه قوى أرجح مما

سببه

(قوله وأجيب بان هذا معارض الخ) وجواب المعارض والمستشكل واحد وهو اعتبار الغلبة فيهما (قوله ورد بانه يثبت مع التسمية) سواء كانت لمذكر أو لمؤنث وفى هذا الرد نظر كما قاله المحقق لان من ينون المسمى بجمع المؤنث السالم ينظر الى ماقبل التسمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يمنعه الصرف ينظر الى مابعدها ومن يجره بالكسرة ولا ينون يعتبر الحالين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله فى تنوين التمكين (قوله باثبات الياء منصوبة) لعل الاولى مفتوحة (قوله أى أصلى) وقد يكون عوضا عن حرف زائد غير أصلى نحو جندل بالتنوين عوضا عن ألف جنادل التى هى ألف الجمع كما قاله ابن مالك لكن فى المغنى الذى يظهر أنه تنوين صرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء فى نحو جوار (قوله وقد تقرر أن المحذوف لعلة كالثابت الخ) فيه رد على الاخفش القائل بان تنوين نحو جوار تنوين تمكين فهو منصرف لان الياء لما حذفت التحق هذا الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام منصرفين ومحصل الرد أن الياء محذوفة لعلة فهى كالثابت فهو باق على صيغة منتهى الجموع (قوله ويحصل ثقل فى اللفظ) أى المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا

سببه ضعيف أما على القول بأن منع الصرف مقدم على الاعلال فانه يكون أصله جواري باثبات الياء بدون تنوين فيقال استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة وأتي بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فعلى هذا القول يكون التنوين عوضا عن حركة وانما عوّض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به الى حذف الياء الموجبة للثقل في الكلمة (قوله عن جملة) المراد جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله تعالى فلولا اذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون أي حين اذ بلغت الروح الحلقوم وبالاكثر كقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها فان التنوين هنا عوض عن جمل ثلاث وانما كان التنوين في اذ عوضا عن جملة لان اذ يجب اضافتها الى الجملة اتفاقا فلما حذفت الجملة المضاف اليها اذ أتي بالتنوين عوضا عنها وكسرت اذ تخلصا من التقاء الساكنين لانها في الاصل ساكنة والتنوين ساكن وقد تفتح كما في قوله تعالى قال فعلتها اذا وأنا من الضالين (قوله عن المفرد) أي كلمة مفردة (قوله هذا هو الصحيح) ومقابله أنه تنوين عوض عن المضاف اليه المحذوف لان الاصل في كل وبعض أن يضاف لما بعده فلما قطع عن الاضافة لدلالة ماقبله عليه عوّض عن المضاف اليه التنوين ففي قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أي كل انسان فحذف انسان المضاف اليه كل وعوض عنه التنوين وقوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض أي بعضهم فحذف الضمير وعوض عنه التنوين قال الشيخ عميرة ان تنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا مرية الا أنه مع ذلك تنوين صرف أي تمكين لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول وهذا بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه تنوين عوض لاغير لان مدخولهما مبني (قوله والالف واللام) أي ويتميز الاسم أيضا بالالف واللام أي بدخولهما عليه في أوله والمراد بهما الزائدتان على بنية الكلمة سواء كانت أل موصولة كالضارب والمضروب أو زائدة أي ليست معرفة ولا موصولة مقارنة للوضع كاليسع والآن والذي أو عارضة للضرورة نحو * وطبت النفس ياقيس عن عمرو * أو للشذوذ نحو ادخلوا الاول فالاول أو للمح الاصل كالحرث أو في العلم بالغلبة كالعقبة ولو عبر المصنف بأل كان أولى لان ماوضع على حرف بطريق الاصالة يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الباء للجر ولا يقال ب للجر وماوضع على أكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للمركب من الالف واللام أل ولا يقال الالف واللام وقد يعتذر عنه بانه عبر بما هو الاشهر عند المبتدي والاقرب لفهمه وانما اختصت أل المعرفة بالاسم حتى صح جعلها علامة عليه لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم دون الفعل والحرف (قوله الغلام) هو في الاصل وصف مأخوذ من الغلمة وهي شدة الجماع لان هذا المعنى انما يكون حالة الشباب وقوة البنية ثم غلبت عليه الاسمية فصار اسما كالمؤمن والكافر فانهما بحسب الاصل وصفان لكنهما صارا اسمين جامدين (قوله واليقظان) صفة مشبهة ومعناه الحذر أي دائم التنبه والتيقظ ثم ان أل في الغلام معرفة قطعا بلا خلاف وأما في اليقظان فقيل هي كذلك وقيل موصولة لان أل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة وجرى عليه ابن مالك وفي شرح الطبلاوي الصحيح أن أل في الصفة المشبهة معرفة وأما أل الداخلة على أفعل التفضيل نحو الافضل والاعلم فمعرفة اتفاقا لا موصولة فان قلت قد دخلت أل على الفعل الماضي كقولهم أل فعلت وعلى الفعل المضارع في قوله

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل

فالجواب أن أل في الاول استفهامية وأصلها هل فابدلت الهاء همزة والثاني من قبيل الضرورة فلا يعتد بها ومثل أل بدلها وهي أم عند حمير فانهم يقلبون اللام ميما وبها نطق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليس من امبر امصيام في امسفر كما هو مشهور (قوله وحروف الخفض) من اضافة السبب للمسبب أي الحروف التي هي سبب الخفض أي الكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف

عن جملة وليس منه العوض عن المفرد في مثل كل وبعض فان تنوينهما تنوين تمكين يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها هذا هو الصحيح (والالف واللام) في الاسم والصفة (نحو الغلام) واليقظان (وحروف الخفض نحو من الله) ومن الرسول وقس الباقي

(قوله والمراد بهما الزائدتان على بنية الكلمة) احترز بذلك عن أل في نحو قولك ألفيت وألهيت (قوله وما وضع على أكثر من حرف) أي بطريق الاصالة كما تقدم ولو عرض له الوضع على حرف نحو ق نفسك ول زيدا فانه يعبر عنه بلفظه فيقال ق فعل أمر ول فعل أمر ولا يقال القاف فعل أمر ولا اللام فعل أمر (قوله وانما اختصت أل المعرفة الخ) أي وحمل عليها الباقي (قوله ثم غلبت عليه الاسمية) أي فلذلك صح تمثيل الشارح به للاسم

كما تقدم ذلك وانما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه لانها توجد الخفض المختص به فان قيل لا حاجة لذكرها فان الخفض يغني عنها أجيب بانه نص عليها لتدخل الاسماء المبنية نحو هذا فان الخفض لا تظهر فيها بل هي في محل خفض لان اعراب المبني محلي فاذا قلت مثلا مررت بهذا يكون مبنيا على السكون في محل جر ولا أثر للخفض هنا ظاهرا فالخفض لا يغني عن ذكر حروف الخفض اذ الذي في محل خفض ليس مخفوضا فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لاجله فان قلت قد دخل حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله

والله ما ليلى بنام صاحبه * ولا مخالط الليان جانبه

وقول بعضهم ما هي بنعم الولد وقول آخر نعم السير على بئس العير ونحو ذلك فالجواب أن حرف الجر هنا دخل على اسم محذوف والاصل في الاول ما ليلى بليل نام صاحبه وفي الثاني ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ومثله على بئس العير (خاتمة) انما اقتصر المصنف على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم عدها فمن أراد الوقوف عليها فليراجعه (قوله وعلامة الفعل) أي ما صدق عليه هذا اللفظ من الافراد أعم من أن تكون من أفراد الماضي كقام أو المضارع كيقوم أو الامر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لان لفظ فعل اسم بل لافراد هذا المفهوم الكلي ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كافعل به وما أفعله في التعجب وخلا وعدا وحاشى اذا نصبت وحب من حبذا وكفى من كفى بهند أن تفعل وقال الشاطبي ان هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر الى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لان العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالاصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل ثم ان قوله علامة مبتدأ وقوله قد خبر ولا يخفى أن قد حرف والحرف لا يقع خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد جعله المصنف هنا خبرا والجواب أن معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه وهذا لا ينافي أنه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله أنه اذا التفت لمعنى الحرف لا يصح أن يخبر به ولا عنه كما اذا لوحظ معنى الفعل أيضا فانه لا يصح أن يخبر عنه فان أريد لفظ الحرف فانه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما في قولك قد حرف تحقيق ومثله الفعل اذا أريد لفظه يخبر عنه كما في قولك ضرب فعل ماض أي هذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسئلة أن الالفاظ كما أنها موضوعة لمعانيها وضعا قصديا وهي بهذا المعنى تكون اسما وفعلا وحرفا كذلك هي موضوعة لانفسها وضعا غير قصدي على ما ذهب اليه التفتازاني وعلى هذا فكل لفظ أريد به نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فتكون من أعلام الاشخاص لكونها موضوعة لشئ بعينه غير متناوله غيره وقيل من أعلام الاجناس لكونها علما للمفهوم الكلي لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا كما رده السيد بان دلالة الالفاظ على نفسها ليست مستندة الى الوضع أصلا لوجودها في المهملات أيضا بلا تفاوت نحو جسق مركب من ثلاثة أحرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن ألفاظها سواء كانت موضوعة أو مهملة ودعوى أن الواضع وضع المهملات لانفسها وضعا قصديا أو غير قصدي وأنها أسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على أن اثبات الوضع الغير القصدي لا يساعده عقل ولا نقل وانما ارتكب تفصيا عن التزام الاشتراك في جميع الكلم وما وقع في كلام بعض النحاة من أن اللفظ اذا أريد به نفسه كان علما لم يرد به أنه علم حقيقة بل أراد أنه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه بل تحضر هي بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور اهـ فيكون الحاصل ان اللفظ اذا أريد به نفسه فهو علم له أو بمنزلة العلم في جريان أحكام الاسم عليه سواء كان مهملا أو مستعملا لكن

(قوله لتدخل الاسماء المبنية) أي لتدخل في المعلم بهذه العلامات (قوله فلا يتناوله التعبير بالخفض) ضمير يتناوله راجع للذي في محل خفض وقوله والتعبير بالخفض أي بالخفض المعبر به والمراد بقوله فلا يتناوله الخ انه لا يوجد ولا يتحقق فيه الخفض المعبر به (قوله والا فعلامات الاسم كثيرة) منها النداء والاسناد اليه واضافته والاضافة اليه والاشارة الى مسماه وعود ضمير عليه وابدال اسم صريح وموافقة ثابت الاسمية في لفظه أو معناه ونعته وجمعه تصحيحا وتكسيره وتصغيره وتثنيته وتذكيره وتأنيثه ولحوق ياء النسبة له وكونه فاعلا أو مفعولا أو ذا حال أو تمييزا أو مستثنى أو مستثنى منه أو معطوفا بلا أو عبارة عن شخص أو مضمرا أو علما أو مفردا منكرا ولحوق ألف الندبة وترخيمه وغير ذلك (قوله أي لا يخبر بمعناه) وهو النسبة الجزئية التي هي آلة لتعرف حال الطرفين وقوله بمجرد لفظه افعام مجرد لا داعي اليه (قوله وما وقع في كلام بعض النحاة) وهو العلامة الرضي شيخ السعد التفتازاني

قد) وتدخل على الماضى (نحو قد قام زيد و) على المضارع نحو (قد يقوم والسين) وتختص بالمضارع (نحو سيقول) السفهاء (وتاء التأنيث الساكنة) وتختص بالماضى (نحو قامت) وقعدت (وياء

اجراء أحكام الاسم عليه واثبات خواصه له يؤيد المذهب الاول وهو مذهب السعد والسيد أن يقول انما قبل أحكام الاسم وخواصه لكونه فى تأويل الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه العبارة هنا وان كان فيها صعوبة للمبتدى لكنها لنفاستها وعموم نفعها وشحنا بها حاشيتنا حرصا على تقييد أوابد الفوائد فان قلت ان قولنا قد حرف وضرب فعل باعتبار كون كل من قد وضرب وقع مبتدأ يكون اسما كما علمت والاخبار عن قد بانها حرف وضرب بانه فعل يفيد خلاف ذلك لان المبتدأ عين الخبر فالجواب أن معنى قولنا قد حرف أى ما صدق عليه قد من الافراد الواقعة فى غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا مبتدأ فانها اسم لارادة لفظها وكذلك يقال فى ضرب فعل فقد فطن (قوله قد) أى الحرفية وانما لم يقيدها بذلك لانها المرادة عند الاطلاق فخرج الاسمية وهى تستعمل تارة بمعنى حسب أى كافى فالاكثر فى استعمالها أن تكون مبنية على السكون نحو قد زيد درهم ففقد اسم بمعنى حسب مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ أو زيد مضاف اليه ودرهم خبر و يقال قد زيد درهم برفع قد فهى مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وزيد مضاف اليه ودرهم خبر وتلحقها نون الوقاية فيقال قدنى كثيرا وقدى بحذفها قليلا أى حسبى بمعنى كافى تقول قدنى أو قدى درهم على المبتدا والخبر وتستعمل تارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفى وفى هذه الحالة لا تفارقها النون فتقول قدنى درهم فقد اسم فعل بمعنى يكفى مبنى على السكون والياء ضمير المتكلم مبنى على السكون فى محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر (قوله وتدخل على الماضى الخ) قال الشيخ أبو حيان الذى تلقيناه من أفواه الشيوخ بالاندلس أن قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضى وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل أى المضارع اه وتكون للتقليل أى تقليل وقوع الفعل كما فى نحو قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب أو تقليل متعلقه كما فى قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه فان ما نحن عليه من الاحوال بالنسبة لافراد معلوماته تعالى التى هى أفراد الجائز والواجب والمستحيل أقل معلوماته فان من أفرادها الواجب وهى صفاته تعالى وكمالاته التى لا تتناهى ونقائض هذه الكمالات مستحيلة فهى أيضا غير متناهية وأفراد الجائز غير متناهية اذ منه نعيم الجنان الذى لا يتناهى وما نحن عليه بعض أفراد الجائز فظهر أنه أقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها فى المثالين للتحقيق أما الثانى فظاهر فان علمه تعالى بما نحن عليه محقق وأما الاول فان التقليل فيه مستفاد من الصيغة أى لفظ كذوب وبخيل وليس مستفادا من قد لانه اذا لم يحمل على أن صدور الصدق والجود قليل كان الكلام فاسدا يناقض أوله آخره لان كذوب وبخيل من صيغ المبالغة وكل منهما يفيد الكثرة واذا كان الكذب كثيرا لزم أن يكون الصدق قليلا وكذلك اذا كان البخل كثيرا لزم أن يكون الجود قليلا اذ لو كان كل من الجود والصدق كثيرا ما صح التعبير بكذوب و بخيل هذا معنى مناقضة أول الكلام لآخره وقد تأتى قد للتكثير ومن ثم قال الزمخشرى فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء أى ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية وأنشد بيت الهذلى

* قد أترك القرن مصفرا أنامله * (قوله والسين) أى مسماها وهى س فانها التى تدخل على المضارع لا لفظ سين وهى للدلالة على التنفيس أى التراخى والتأخر لوقوع الفعل فى الزمن المستقبل وهى صيغة مستقلة ليست مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين وهل زمن الاستقبال فيها أضيق من سوف أو زمنهما واحد فيكونان مترادفين ذهب البصريون الى الاول أخذا من قاعدة أن كثرة البناء تدل على زيادة المعنى وذهب بعض الى الثانى وأجابه بان قولهم كثرة البناء الخ ليس مطردا (قوله وتاء التأنيث) أى مسماها والمراد التاء الدالة على تأنيث المسند اليه وهو فاعل الفعل كقامت هند فخرجت التاء فى ربت وثمت على لغة من سكنها فانها لتأنيث اللفظ وقوله الساكنة أى أصالة فلا يضر تحريكها لعارض نحو ضربتا وقالت امرأة العزيز وقالت امة بالنقل وخرج بها تاء

(قوله ان قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضى) أى كما فى قوله قد والذى رفع السماء ملكتنى
وتركت قلبى فى هواك معذبا
وفى هذا البيت الفصل بالقسم وهو مغتفر (قوله وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل) وجه ذلك أن الماضى وقع وانقضى والمضارع منتظر الوقوع لكن قالوا انها تكون للتوقع مع الماضى أيضا بمعنى أن الفعل الذى مضى كان متوقعا قبل الاخبار به لا أنه الآن متوقع وقد أطال فى المغنى الكلام على قد فراجعه (قوله قد أترك القرن مصفرا أنامله) تمامه
كأن أثوابه مجت بفرصاد
والفرصاد هو التوت الاحمر وقوله مصفرا أنامله كناية عن الموت لان اصفرار الانامل يحصل به وقوله كأن أثوابه الى آخره أى كأن أثوابه مجت بالتوت الاحمر بسبب ما فيها من دم الجراح والتوت بمثناتين كما فى الصحاح (قوله وهو فاعل الفعل) فيه قصور لانه لا يشمل نائب الفاعل واسم كان

المخاطبة مع الطلب) بالصيغة ونختص بالامر (نحو قومي) بخلاف الطلب باللام فانها تدخل على المضارع نحو لتقم ولتقومي يا هند (وعلامة الحرف) عدمية وهي (أن لا يقبل شيأ من ذلك) المذكور من علامات الاسم وعلامات الفعل ومالم يذكر من علاماتهما فترك العلامة علامة له (ثم اللفظ قسمان مفرد ومركب)

التأنيث المتحركة أصالة بحركة اعراب فانها مختصة بالاسم كقائمة وقاعدة أو بحركة بناء فانها توجد في الاسم نحو لا حول ولا قوة وفي الحرف نحو ربت وثمت على ماهو الكثير في تحريكها (قوله بالصيغة) أي بنفس الصيغة وسيأتي محترز ذلك في كلامه والمراد أن الصيغة موضوعة للطلب وان استعملت في بعض الصور للاباحة أو للتهديد أو نحو ذلك مجازا (قوله باللام) أي ظاهرة كامثل أو مقدرة نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن أي ليرضعن أي فالوالدات مبتدأ ويرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهو في محل جزم لدخول لام الامر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدا وقد ظهر لك من هذا الاعراب أن الفعل وحده في محل جزم وأنه مع الفاعل الذي هو النون في محل رفع خبر المبتدا فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر نحو صه ومه وان قبل ياء المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين ثم ان المصنف اقتصر على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطي في كتاب الاشباه والنظائر أن جميع ماذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعدها هناك (قوله وعلامة الحرف أن لا يقبل شيأ من ذلك) أورد عليه أنه اما أن يريد بذلك ماذكره هنا من العلامات ومالم يذكره فالمعنى لا يقبل شيأ من علامات الاسماء ولا من علامات الافعال واما أن يريد بذلك خصوص ماذكره هنا من العلامات فان أراد الاول وهو المتبادر من كلامه حيث قال ومالم يذكر كان فيه حوالة على مجهول وأيضا يقتضي أن المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل ويعلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وهذا أمر عسر جدا وان أراد الثاني ورد عليه أن هناك ألفاظا لا تقبل شيأ من هذه العلامات التي ذكرها وليست حروفا بل هي أسماء نحو قط في قولك مافعلته قط فانها اسم ظرف لاستغراق الزمان الماضي وهي لا تقبل شيأ من العلامات التي ذكرت والجواب أننا نختار اما الاول ونقول ان هذا الكتاب موضوع للمبتدي وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف ومعلم فتسمح المصنف في ذلك اعتمادا على الموقف والمعلم فان المبتدي لا يستغني عنه أو الثاني وأن المعنى لا يقبل شيأ من العلامات المذكورة أي بنفسه أو بمرادفه وقط مرادفة للزمان الماضي والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فانك تقول سافرت في زمان والزمان وزمان زيد خير من زمان عمرو ونحو ذلك واعترض أيضا بان في تعريف الحرف بما ذكر دورا لان علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور وهو توقف معرفة الحرف على معرفة الحرف فيلزم توقف الشئ على نفسه وهو الدور وأجاب شارح اللباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الجهة الاولى (قوله ثم اللفظ) ثم هنا للترتيب الذكري أي الاخباري لا للترتيب الزماني ومحصله أن الترتيب هنا بحسب الاخبار كأنه بعد أن فرغ من حد الكلام وبيان أجزائه وتمييز بعضها عن بعض قال وأخبركم أيضا أن اللفظ الخ ويصح أن تكون ثم للاستئناف لان هذا الكلام مستأنف ومنقطع عما قبله وأل في اللفظ للعهد الذكري أي اللفظ الذي سبق تعريفه وهو الموضوع فان المنقسم الى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع وماقاله الحلبي من أن المراد اللفظ ولو مهملا فليس على ما ينبغي لان المهمل لا دلالة له على شئ وقد اعتبر في مفهوم المفرد والمركب الدلالة فتنبه (قوله مفرد) بدأ به لان هذا مقام تقسيم والمنقسم لهذين اللفظين ذات اللفظ أي أفراده لا حقيقته ومفهومه أي الصوت المشتمل الخ واذا كان التقسيم بحسب الذات والحال أن المفرد جزء المركب وقد تقرر أن الكل يتوقف على الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد متقدما على الكل

(قوله وعدها) وهي تاء الفاعل وياؤه وتاء التأنيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم وأحرف المضارعة ونونا التوكيد واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغه لاختلاف الزمان * قول الشارح فانها تدخل الخ يتبادر منه أن الضمير راجع للام لكن المناسب لحسن المقابلة أن الضمير راجع للياء فكأنه قال فان الياء مع الطلب باللام توجد وتحقق في المضارع (قوله لان علامات الاسم والفعل حروف) فيه أن منها الخفض وليس حرفا الا على قول سيبويه ان الحركات أحرف صغيرة ومنها أل الموصولة وياء المخاطبة وهما اسمان (قوله وأجاب شارح اللباب الخ) وحينئذ فيكون الضمير في قوله أن لا يقبل راجعا للحرف لا بعنوان كونه حرفا بل بعنوان كونه لفظا (قوله ثم هنا للترتيب الذكري) أي فتكون عاطفة يجب فيها ملاحظة ماقبلها ومابعدها وقوله ويصح أن تكون ثم للاستئناف أي فهي بمعنى الواو وليس هناك ترتيب أصلا لعدم ملاحظة ماقبلها فهما متنافيان خلافا لمن قال رادا على المحشي ان الاستئناف لا ينافي الترتيب (قوله هو اللفظ الموضوع) ولذلك قال في السلم

مستعمل الالفاظ حيث يوجد * اما مركب واما مفرد

لانه لايخلو اما أن لايدل جزؤه على جزء معناه أو يدل الاول المفرد كزيد والثانى المركب كغلام زيد (والمفرد ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف) لانه لايخلو اما أن يستقل بالمفهومية أولا الثانى الحرف

(قوله لكن لادلالة للجزأين الخ) قدتم الجواب قبل هذا عن انتقاض التعريفين بالحيوان الناطق علما ولا دخل لهذا الاستدراك فى الجواب

الشكل الذى هو المركب تقدما طبيعيا فناسب أيضا أن يتقدم فى الوضع ليوافق الوضع الطبع (قوله لانه لايخلو الخ) كان الاولى أن يقول لانه اما أن يدل جزؤه على جزء معناه أو لايدل بتقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد لان هذه العبارة وهى قوله لانه لايخلو الخ مفيدة لتعريف كل من القسمين وتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس على ماينبغى بل الواجب العكس وهو تقديم تعريف المركب على المفرد لان القيود فى تعريف المركب وجودية وفى تعريف المفرد عدمية والوجود سابق فى التصور على العدم أى ثبوت الشئ سابق فى التصور على عدمه وفى تعريف المفرد سلبت دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقد أثبتت للمركب وسلبها فرع عن تعقل ثبوتها وقوله لانه اسم ان ضمير الشأن وجملة قوله لايخلو خبر أى أن ماصدق اللفظ وأفراده بحسب الخارج لايخلو واحد منها عن أن يتصف اما بالافراد أو التركيب والحصر فى القسمين استقرائى فماذكره من قوله لانه الخ ليس دليلا له لان الحصر الاستقرائى لايستدل عليه بل هو بيان لوجه التقسيم بانضمام القيود الى المقسم (قوله أو يدل الخ) حاصل ماذكره من القيود فى تعريف المركب ثلاثة أن يكون للفظ جزء وأن يدل ذلك الجزء وأن تكون دلالته على جزء المعنى فخرج بالقيد الاول ما لاجزء له أصلا كهمزة الاستفهام وواو العطف مثلا وبالثانى ماله جزء ولكن لايدل على شئ كالزاى من زيد والعين من عمرو وبالثالث ماله جزء يدل لكن لاعلى جزء المعنى كعبد الله علما فان كلا من الجزأين له دلالة أما الاول فانه يدل على ذات متصفة بالعبودية والله يدل على الذات الواجب الوجود لكن لادلالة لواحد من ذينك الجزأين على شئ من معناه وهو ذات الشخص المسمى بعبد الله وحذف المصنف قيدا رابعا وهو أن تكون تلك الدلالة مقصودة فيخرج بهذا القيد مايدل جزؤه على جزء معناه لكن لاتكون دلالته عليه مقصودة كما اذا سمى شخص بحيوان ناطق فان مجموع حيوان ناطق يقصد به الدلالة على الذات المعينة المسماة به ولا يقصد بكل من الحيوان والناطق مفهومه الاصلى وهو الحيوانية والناطقية وان كان جزأ من المسمى لان الحيوانية والناطقية جزء من ذات المسمى والجزء الآخر الشخص لكن لادلالة للجزأين على الحيوانية والناطقية من حيث انها جزء المعنى العلمى اذ لايتصور دلالة جزء اللفظ باعتبار أحد وضعيه على جزء المعنى باعتبار الوضع الآخر من حيث انه جزء معنى ذلك الوضع الآخر (ثم اعلم) أن ماخرج بقيود تعريف المركب داخل فى المفرد وماخرج عن المفرد داخل فى المركب اذ لاواسطة بينهما وبتوضيح تعريف المركب يتضح المفرد أتم اتضاح لانه مقابله وبضدها تتميز الاشياء فلذلك تعرضنا للكلام على المركب دون المفرد وبقى أن تعريف المفرد والمركب بماذكر اصطلاح للمناطقة ذكره النحاة فى كتبهم وخلطوه باصطلاحهم وأكثر النحاة على أن المفرد ماتلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ماتلفظ به مرتين بحسب العرف فعبد الله علما على هذا القول مركب وعلى القول الاول مفرد ويرجح القول الثانى أنهم يقولون فى مثل عبد الله انه مركب تركيبا اضافيا ويعربون كلا من جزأيه باعراب ولو كان مفردا لاعرب باعراب واحد (قوله والمفرد) أل للعهد الذكرى أى المفرد الذى ذكر فى التقسيم (قوله ثلاثة أقسام) من تقسيم الكلى الذى هو المفرد الى جزئياته التى هى الاسم والفعل والحرف والحصر فى الثلاثة استقرائى (قوله اما أن يستقل بالمفهومية) ضمير يستقل يعود الى المفرد والمفهومية كون الشئ مفهوما والاستقلال بالمفهومية عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام أمر آخر اليه وهذا المعنى هو معنى قولهم يدل على معنى فى نفسه كما عبر به كثير من النحاة فمؤدى العبارتين واحد وهو عدم الاحتياج فى فهم معنى اللفظ الى ضميمة غيره اليه فمعنى قولهم مادل على معنى فى نفسه مادل بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتج لضميمة (قوله الثانى الحرف) أى مالايستقل بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية أن دلالته على معناه كدلالة فى على الظرفية مثلا متوقفة على

(الاسم) وهو (ثلاثة) أقسام (مظهر نحو زيد)

ذكر شئ آخر وهو المظروف والظرف في قولك زيد في الدار مثلا فقول النحاة الحرف مادل على معنى في غيره في سببية أي ان دلالته على معناه بسبب انضمام غيره اليه بخلاف الفعل والاسم فان كلا منهما يدل على معناه وحده بدون أن ينضم اليه غيره (قوله يدل بهيئته) أفاد كلامه أن دلالة الفعل على الزمان بهيئته وهو كذلك وتوضيحه أن الفعل مركب من المادة والهيئة فالمادة هي حروفه مثل ض رب في ضرب والهيئة هي الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض فيدل الفعل بمادته على الحدث وهو الضرب مثلا في ضرب وعلى الزمان الماضي بهيئته والدليل على أن الهيئة دالة على الزمان اختلاف الزمن باختلافها مع اتحاد المادة فان ضرب يدل على الماضي ويضرب يدل على المستقبل فلما اختلفت الهيئة اختلف الزمان مع كون المادة واحدة وهو ض رب واحترز بالدلالة بالهيئة على الزمان عن الدلالة بجوهر اللفظ فانها تكون بالاسماء كأمس وغد وغير ذلك (قوله الثلاثة) وهي الماضي والمستقبل والحاضر (قوله الثاني الاسم) أي الثاني من هذا التقسيم وهو قوله اما أن يدل بهيئته الخ وقوله والاوّل الفعل أي الاوّل من هذا التقسيم (قوله والعناد حقيقي) العناد معناه التنافي ومعنى هذه العبارة أن قولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف قضية منفصلة حكم فيها بالتنافي بين أجزائها الثلاثة في الجمع أي التحقق والخلو أي الانتفاء. ومعنى ذلك أن هذه الثلاثة لا يمكن أن تجتمع كلها في شئ واحد بحيث تكون كلمة اسما وفعلا وحرفا ولا اثنان منها أيضا ولا تنتفي هذه الثلاثة بأن توجد كلمة ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا بل حيثما وجدت كلمة فهي اما اسم أو فعل أو حرف فهذه القضية نظير قولك العدد اما زوج أو فرد اذ كل عدد لا يخلو عن أن يكون زوجا أو فردا فلا يجتمعان في عدد ولا ينتفيان (قوله وقد علم بذلك) أي ببيان وجه الحصر وهو قوله لانه لا يخلو اما أن يستقل الخ (قوله حد) نائب فاعل علم والمراد بالحد التعريف وقوله للاحاطة تعليل لكون حد كل واحد منها قد علم ووجه ذلك أنه قد قسم المفرد الى أقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالمفرد مقسم وكل من الثلاثة أقسام ومعلوم أن المقسم متحقق في جميع الاقسام فيكون جنسا لان الجنس هو الكلي الذاتي المشترك بين أفراد مختلفة الحقيقة وأن كل واحد من الثلاثة امتاز عن صاحبيه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فصلا لان الفصل عند المناطقة ما كان ذاتيا للحقيقة مختصا بها كالناطق للانسان فبضم ذلك القيد للامر الكلي يخرج تعريف كل واحد فحد الاسم مفرد استقل بالمفهومية ولم يدل بهيئته على أحد الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس يشمل الانواع الثلاثة وقوله استقل الخ فصل أخرج به الحرف وقوله ولم يدل الخ فصل ثان أخرج به الفعل وبقي الحد قاصرا على الاسم وحد الفعل مفرد استقل بالمفهومية ودل بهيئته على أحد الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس وقوله استقل الخ فصل أخرج به الحرف وقوله دل الخ أخرج به الاسم وحد الحرف مفرد لم يستقل بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل أخرج به الاسم والفعل (قوله والقسم الاول الخ) لما قسم المفرد للاقسام الثلاثة شرع الآن في تقسيم كل واحد منها الى أقسام ثلاثة أيضا فقسم الاسم الى ظاهر ومضمر ومبهم فقوله مظهر هو وما بعده يجوز فيه الجر على أنه بدل من أقسام والرفع على أنه بدل من ثلاثة أو خبر مبتدأ محذوف والمظهر اسم مفعول مأخوذ من قولك أظهرت الشئ اذا كشفته ولم تستره ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون أن يتوسطه شئ في دلالته على معناه كان أظهر دلالة من المضمر والمبهم لان كلا منهما يحتاج لامر آخر ينضم للفظ حتى يفيد معناه فأطلق عليه اسم المظهر ولذلك بدأ به في التقسيم (قوله نحو زيد

(قوله حكم فيها بالتنافي الخ) وصف كاشف بخلاف القضية المتصلة فانما حكم فيها بالتلازم وتنقسم المنفصلة الى أقسام ثلاثة أشار لها في السلم بقوله مانع جمع أو خلو أوهما وهو الحقيقي الاخص فاعلما مثال مانع الجمع فقط هذا الشئ اما أبيض واما أسود فلا يجتمعان ويرتفعان في نحو الاحمر ومثال مانع الخلو فقط هذا الشئ اما غير أبيض واما غير أسود فيجتمعان في نحو الاحمر ولا يرتفعان ومثال مانعهما ما في المحشي ويحسن في ذلك قول بعض الادباء

مقدمات الرقيب حين غدت عند لقاء الحبيب منفصله
منعننا الجمع والخلو معا وانما ذاك شأن منفصله

(قوله والمراد بالحد التعريف) صرح ابن الحاجب أن الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع اهـ والفرق بين الذاتي وغيره انما هو اصطلاح المناطقة قال العصام وبهذا تعلم أنه لا حاجة للجواب عن منع بعضهم كون ما علم حدا لجواز أن يكون المميز أو المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية هي جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر ودخل هنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها اهـ وتعلم أيضا عدم توجه اعتراض بعضهم على المحشي بان تفسير الحد بالتعريف تفسير بالاعم مع أنه ليس بمراد.

ورجل (ومضمر نحو أنت) وهو (ومبهم نحو هذا) وهذه لأنه لا يخلو إما أن يصلح لكل جنس أو لا الأول المبهم والثاني

ورجل) مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق في الظاهر بين أن يكون معرفة كزيد أو نكرة كرجل وهو لا يخرج عن هذين القسمين فجميع الأسماء الظاهرة إما معرفة وإما نكرة ويتفرع عن كل من هذين القسمين أقسام ليس هذا محل ذكرها (قوله ومضمر) اسم مفعول مأخوذ من أضمرت الشيء إذا أخفيته وسترته سمي به اللفظ إما لأن حروفه الموضوعة له غالبا وهي التاء والكاف والهاء مهموسة أي صوتها خفي لأن الهمس الصوت الخفي وإنما قيدنا بالغالب لإخراج الضمائر المنفصلة من نحو أنا وأنت الخ لأن الضمير هنا وهو أنا وأن حرف ليس مهموسا وأما التاء ونحوها فهي ليست ضمائر وإنما هي لواحق كما سيأتي تحقيقه وإما لأن دلالته على معناه أخفى من دلالة الاسم الظاهر لأن الضمير يحتاج في دلالته على معناه إلى قرينة زائدة على اللفظ وهي التكلم أو الخطاب أو الغيبة وما هو محتاج في دلالته على معناه لشيء زائد على ذات اللفظ أخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة ويسمى أيضا ضميرا مأخوذ من الضمور وهو الهزال لأنه في الغالب قليل الحروف إذ هو موضوع على حرف واحد أو حرفين بخلاف الاسم الظاهر فإن حق اللفظ فيه أن يكون موضوعا على ثلاثة أحرف فأكثر فتكون حروف الضمير بحسب الغالب أقل من حروف الظاهر فأشبه الهزيل النحيف الجسم ثم تسميته مضمرا وضميرا اصطلاح البصريين وأما الكوفيون فإنهم يسمونه كناية ومكنيا والثاني من باب الحذف والإيصال أي مكنيا به عن الاسم الظاهر اختصارا (قوله نحو أنت وهو) أي وأنا من كل ما وضع لمخاطب أو غائب أو متكلم فمدلول الضمير الذات المخاطبة أو الغائبة أو المتكلمة فيكون قد اعتبر في مدلوله شيء آخر غير الذات وهو التكلم أو الخطاب أو الغيبة بخلاف الاسم الظاهر فإن مدلوله مجرد الذات بدون أن يعتبر معها شيء من الأوصاف إن كان جامدا كرجل أو يعتبر معها وصف كما في المشتقات نحو ضارب فإن موضوعه ذات متصفة بالضرب على جهة القيام بها ومضروب ذات متصفة به على جهة الوقوع عليها وقس بقية المشتقات فالمشتق مدلوله ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن فرق بينهما بفروق لفظية ومعنوية ليس هذا محلها (قوله ومبهم) من الإبهام وهو الخفاء مأخوذ من أبهمت الشيء إذا أخفيته ولما كان المبهم لا يفيد معناه إلا بتوسط قرينة زائدة على اللفظ وهي الإشارة الحسية في اسم الإشارة والصلة في الاسم الموصول كان مبهما أي خفيا بالنسبة للاسم الظاهر الدال على معناه بدون أن ينضم إليه شيء آخر (قوله نحو هذا وهذه) أي من جميع أسماء الإشارة كهؤلاء وتي وتلك وذاك فقوله نحو يحتمل التمثيل بالنظر لشخص هذا وهذه ونحوهما من بقية أسماء الإشارة المفردة فيكون التمثيل للمبهم قاصرا على خصوص اسم الإشارة ويحتمل أن التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الإشارة الممثل له بهذا ونحوه من المبهمات وهو الاسم الموصول كالذي وهذا التقرير أولى ليدخل تحت لفظة نحو الموصول وأما التقرير الأول فلم يتناوله التمثيل بل يكون الداخل تحت نحو بقية أفراد اسم الإشارة ويكون تاركا لذكر الموصول فيكون كلامه قاصرا واعلم أن ما ذهب إليه المصنف من كون القسمة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم إلى أن اسم الإشارة من قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس إذ لا يفتقر إلى تقدم ظاهر فيكون من قبيل الضمير ولأنه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وغير ذلك وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر والمضمر لأن له شبها بالظاهر وشبها بالمضمر فمن حيث إنه مبني ولم يفارقه تعريف الإشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالاسم الظاهر (قوله لأنه لا يخلو إما أن يصلح الخ) هذا بيان لوجه الانحصار في الأقسام الثلاثة وحصره فيها استقرائي (قوله إما أن يصلح لكل جنس) أي يصلح لأن يستعمل في كل جنس فيه إشكال وذلك لأن الجنس هو الأمر الكلي والأمور الكلية لا وجود لها في الخارج وقد شرطوا في اسم الإشارة أن ينضم إليه الإشارة الحسية فلا بد أن

(قوله مهموسة) والحروف المهموسة هي حروف فحثه شخص سكت

(قوله مأخوذ من الضمور وهو الهزال) فيه أنه كان يقال حينئذ ضامر لا ضمير فالمناسب أن ضميرا مأخوذ من أضمرت على غير قياس على حد عقدت العسل فهو عقيد أي معقد فكل من ضمير ومضمر من مادة الإضمار فحينئذ تعلل التسمية بكل منهما بالأمرين اللذين ذكرهما وقد يقال لاحظ المحشي مطلق الأخذ فتفطن (قوله بفروق لفظية) منها أن المشتق معرب ويقع حالا وتمييزا ونعتا بخلاف الضمير وقوله ومعنوية منها أن مدلول المشتق غير معين بخلاف الضمير ومنها أن المقصود من الصفة في الضمير التعيين بخلاف الصفة في المشتق ومنها أنه لا خلاف في مدلول المشتق أهو جزئي أم كلي بخلاف الضمير (قوله من بقية أسماء الإشارة المفردة) الأولى عدم التقييد بالإفراد على أنه رد التقييد بمثيله أولا بهؤلاء

امامان يكون كاية عن غيره اولا الاول المضمر والثانى المظهر (و) القسم الثانى (الفعل) وهو (ثلاثة [illegible] الاصح (ماض نحو قام ومضارع نحو يقوم وأمر

نحو قم) لانه لا يخلو اما أن يدل على الاستقبال أولا ال[illegible] الاول اما أن يختص بالاستقبال أولا الثانى المضارع والاول الامر وذهب الكوفيون الى أنه قسمان كما سيأتى (و) القسم الثالث (الحرف وهو ثلاثة أقسام) قسم (مشترك بين الاسماء والافعال) فيدخل عليهما ولا يعمل شيأ (نحو هل) تقول هل زيد أخوك وهل قام زيد وانما تكون هل مشتركة اذا لم يكن فى حيزها فعل فان كان فى حيزها فعل فتختص به

يكون المستعمل فيه مشاهدا حتى يشار اليه وماليس موجودا فى الخارج [illegible] دا والجواب أننا نقدر مضافا أى أفراد كل جنس ثم يقال أيضا ان من الاجناس ماليست [illegible] دة بل معقولة فلابد من تخصيص الافراد بكونها محسوسة مشاهدة أى أفراد كل جنس محسو[illegible] هدة هذا بالنظر لاسم الاشارة وأما بالنظر للموصولات فانها تستعمل فى المعقول والمحسوس ثم من لافرادها اختصاص ببعض الامور كاختصاص من بمن يعقل فتكون الكناية بالنظر اليها ليست عامة وفى المقام كلام لا تحتمله هذه العجالة (قوله اما أن يكون كناية عن غيره) هذا التعبير جرى على اصطلاح الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وقد جرى على اصطلاح البصريين أوّلا فى التقسيم ولا حجر فى شئ من ذلك (قوله والقسم الثانى الفعل) أى مطلق الفعل حتى يصح تقسيمه للاقسام الثلاثة (قوله على الاصح) مقابله ما يأتى فى الشرح ماذهب اليه الكوفيون من أنه قسمان (قوله على الاستقبال) أى الزمن المستقبل والمراد أن يدل عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضى الواقع شرطا نحو ان قام زيد فقت فان المعنى متى حصل قيام من زيد فى الزمن المستقبل حصل منى قيام فيه فقد دل الماضى هنا على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهى عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمان الماضى (قوله الثانى) أى الذى لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال أى الزمان الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على الحال والاستقبال وهو حقيقة فيهما على التحقيق فيكون مشتركا لفظيا وهو الراجح ومقابله قولان انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وبالعكس وأما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلى لم يذهب اليه أحد ثم ان دلالة المضارع عليهما بحسب الوضع فلا يرد أنه قد يتمحض للدلالة على الماضى اذا دخلت عليه لم نحو لم يضرب لان هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا انما هو فى الدلالة بحسب الوضع (قوله والاول الامر) أى الدال على خصوص المستقبل هو فعل الامر وينبغى أن يعلم أن دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هى بحسب المأمور به وهو الحدث المطلوب ايقاعه وأما باعتبار كون الامر من قبيل الطلب الذى هو من أقسام الانشاء فيكون دالا على الحال بالنظر للطلب فان الانشاء زمنه حاضر والحاصل أن فعل الامر باعتبار دلالته على الطلب يدل على الحاضر لان الانشاء مقارن مدلوله التلفظ به وباعتبار الحدث المطلوب يدل على الاستقبال لان زمن الحدث المطلوب متأخر عن زمن الطلب وقد علم بما ذكره الشارح فى وجه الحصر تعريف كل واحد من الافعال الثلاثة للاحاطة بالمشترك وهو الجنس ومابه يمتاز كل واحد عن الآخر وهو الفصل ولعله انما سكت عن بيان ذلك هنا كما بينه فى تقسيم المفرد الى أقسامه الثلاثة لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام على وجه الاجمال لانسياق التقسيم اليها فذكرها هنا استطرادى وسيأتى يتعرض لها تفصيلا فترك التنبيه هنا على تعريفها اتكالا على ماسيأتى له (قوله ولا يعمل شيأ) من قبيل عطف اللازم على الملزوم يعنى أنه يلزم من اشتراكه بين الاسماء والافعال عدم العمل ثم المعنى أن هذا حقه وشأنه فلا يرد النقض بما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس فيرفعان الاسم وينصبان الخبر تقول مازيد قائما ولا رجل حاضرا مع أنهما مشتركان بين الاسماء والافعال (قوله نحو هل) ويقال فيها أل بابدال الهاء همزة وهى حرف استفهام لطلب التصديق بخلاف الهمزة فانها لطلب التصوّر (قوله وانما تكون هل مشتركة الخ) اعترضه الشنوانى بانه لا حاجة لهذا لان هل بالنظر لذاتها مشتركة والاختصاص بالفعل فيما ذكر أمر عارض (قوله فتختص به) أى بالفعل فى التعبير

(قوله لطلب التصديق) أى لا غير فتقول هل قام زيد وهل زيد أخوك اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والاخوة له ولا تقول هل عندك زيد أو عمرو وهل قام زيد أو بكر وهل زيد أخوك أو خالد طالبا بذلك التصوّر والتعيين وقوله فانها لطلب التصور أى أو التصديق فتقول طالبا للتصديق أقام زيد وأزيد أخوك وطالبا للتصور والتعيين أعندك زيد أم عمرو وأقام زيد أم عمرو (قوله لان هل بالنظر الى ذاتها مشتركة) أى ان هل فى ذاتها يصح أن تدخل على اسم ليس بعده فعل وعلى فعل بعده اسم وقوله أمر عارض أى نشأ من وجود الفعل فى حيزها كما أن اختصاصها بالاسم أمر عارض وهو عدم وجود فعل فى حيزها فكان الاولى للشارح أن يقول بدل هذه العبارة وانما تكون داخلة على الاسم اذا لم يكن فى حيزها فعل فان كان فى حيزها فعل كانت داخلة عليه تقديرا نحو هل زيد قام

بلفظ

بلفظ التخصيص نظ اذدخولها على الفعل المقدّر ليس باولى من دخولها على الفعل الصريح وهى لو دخلت على ' لصريح لاتختص به فكيف بالفعل المقدر والجواب أن الشارح لما قدم أنها مشتركة . . سماء والافعال أوهم هذا جواز اعراب زيد من هل زيد قام مبتدأ فنبه بقوله فان كان فى حيزها فعل الخ على أن هل فى هذا المثال وما أشبهه مختصة بالدخول على الفعل فتعين حينئذ اعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور وحكمة اختصاصها بالفعل أن أصلها أن تكون بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فان قلت اذا كانت فى الاصل بمعنى قد فقضاه أن لاتدخل على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل زيد أخوك وأجيب بانها لما تطفلت على همزة الاستفهام فى افادتها الاستفهام صح دخولها على ماذكر كالهمزة وذلك لان أصلها أهل وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر أى قد أتى وقد يراد بالاستفهام بها النفى نحو قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان أى ما جزاء الاحسان الا الاحسان هذا وقد أنكر طائفة منهم أبو حيان مجيئها بمعنى قد قال لم يقم على ذلك دليل واضح وانما هو شئ قاله المفسرون فى الآية وهو تفسير معنى لاتفسير اعراب ولا يرجع اليهم فى مثل هذا وقال بعضهم كالزمخشرى انه معناها أبدا وأن الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا قرنت بالهمزة (قوله فزيد من هل زيد قام فاعل) زيد مبتدأ وجملة هل زيد قام مجرورة بمن والجار والمجرور حال من المبتدا على رأى سيبويه وفاعل خبر والمعنى فزيد حالة كونه فى هذا التركيب فاعل أو الجار والمجرور صفة بناء على مذهب الجمهور المانعين وقوع الحال من المبتدا والمعنى فزيد الكائن فى هذا التركيب الخ واعلم أن مذهب سيبويه أنه لا يلى هل فى نثر الكلام الا الفعل الصريح فلا يجوز هل زيدا ضربته بالضمير ومثله بالاولى هل زيدا ضربت بدونه وخالفه الكسائى لكن قال بعضهم ان هذا التركيب أى دخولها على اسم بعده فعل قبيح باتفاق النحاة وحينئذ فقول الشارح فزيد من هل زيد قام فاعل تصحيح للقول القبيح لا لانه حسن سائغ (قوله فيعمل فيها) أى العمل الخاص بها وهو الجر أى ان حق ذلك المختص وشأنه ذلك فلا ينافى أن الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلية كال المعرفة فى نحو الرجل أو يعمل العمل الغير الخاص كان فانها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ولم تعمل العمل المختص بالحروف وهو الجر (قوله وفى السماء رزقكم) الجار والمجرور خبر مقدم ورزق مبتدأ مؤخر والكاف مضاف اليه والميم علامة الجمع وما توعدون الواو عاطفة وما موصولة عطف على رزق وجملة توعدون من الفعل ونائب الفاعل لامحل لها من الاعراب صلة ما والعائد محذوف تقديره توعدونه وفى معناها الظرفية أى ان الرزق الذى هو بمعنى المطر هنا مظروف فى السماء وأطلق عليه الرزق مجازا مرسلا من اطلاق المسبب الذى هو الرزق وارادة سببه وهو المطر (قوله فيعمل فيها) أى العمل الخاص بها وهو الجزم والمعنى أن حقه وشأنه ذلك فلا ينافى أنه قد لا يعمل بالكلية كقد والسين وسوف أو يعمل العمل الغير الخاص كأن فانها مختصة بالافعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذى هو الجزم بل النصب (قوله لسموّه) أى علوّه وارتفاعه وعلل العلوّ بقوله بالاخبار به وعنه أى بسبب الخ وهذا مناسب لمذهب البصريين القائلين بان الاسم مشتق من السموّ وهو العلو وأما على مذهب الكوفيين من أنه مشتق من السمة وهى العلامة فيعلل تسميته اسما بانه علامة على مسماه لكن لما كانت هذه العلة لاتخصه لكون الفعل والحرف أيضا علامة على مسماه عدل الشارح عن ذلك وجرى على مذهب البصريين (قوله وسمى الفعل) أى الاصطلاحى نحو ضرب ويضرب واضرب (قوله وهو المصدر) بناء على ما هو الصحيح من أن الفعل وسائر المشتقات أصلها المصدر وهو مذهب البصريين والمراد بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بدّ من تقدير

فزيد من هل زيد قام فاعل بفعل محذوف دل عليه المذكور تقديره هل قام زيد قام (و) قسم (مختص بالاسماء) فيعمل فيها (نحو فى) كقوله تعالى وفى السماء رزقكم (و) قسم (مختص بالافعال) فيعمل فيها (نحو لم) كقوله تعالى لم يلد ولم يولد وسمى الاسم اسما لسموّه على قسيميه بالاخبار به وعنه وسمى الفعل فعلا باسم أصله وهو المصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة وسمى الحرف حرفا لوقوعه فى الكلام حرفا أى

(قوله لا تختص به) أى لانه يجوز ابدال الجملة الفعلية بجملة اسمية ليس خبرها فعلا فيقال بدل هل قام زيد هل زيد قائم (قوله فلا يجوز هل زيدا ضربته الخ) أى بل هو تركيب فاسد (قوله من السمة) أى فعل السمة لان الاشتقاق عندهم من الافعال (قوله لكن لما كانت هذه العلة لاتخصه الخ) أى وان أجيب عن هذا بان علة التسمية لاتقتضى التسمية وبانهما لما كانا لا يدلان وحدهما لعدم استقلال معناهما كأنهما ليسا علامة أما الحرف فظاهر وكذا الفعل لعدم استقلال تمام معناه لان فهم النسبة المعينة يتوقف على ذكر فاعل معين

طرفا ليس مقصودا بالذات (والمركب ثلاثة أقسام) الاول (اضافى) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين

مما قبلها (كغلام زيد) بجامع أن المضاف اليه والتنوين كل منهما ملازم حالة واحدة والاعراب على ما قبله (و) الثانى (مزجى) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها (كبعلبك) بجامع أن الجزء الاول منهما ملازم حالة واحدة وهى الفتح والاعراب على الجزء الثانى (و) الثالث (اسنادى) وهو كل كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى

مضاف فى قوله باسم أصله أى باسم مدلول أصله لان الفعل الذى هو الحدث مدلول المصدر كما أنه لا بد من تقدير مضاف فى قوله لان المصدر هو فعل الفاعل أى دال فعل الفاعل اذ المسمى مصدرا هو اللفظ الدال على الحدث لا نفس الحدث ومحصله أن هذه التسمية ترجع لتسمية الكل باسم الجزء لان مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة ومدلول المصدر خصوص الحدث والذى يسمى فعلا بحسب اللغة هو الحدث لان الفعل لغة ما حدث عن الفاعل والحدث جزء معنى الفعل فسمى به جميع معناه (قوله ليس مقصودا بالذات) بين به أن معنى كونه طرفا هو أنه ليس يقع فى أول الكلام أو آخره كما يتوهم من التعبير بالطرف بل معناه ما ذكر أى انه لم يقع ركنا من الاسناد وانما يؤتى به للربط كما تقدم ونقل عن المبرد أنه كان يقول أجيز أن أسميها أى الكلمات الثلاث كلها أسماء لان كل واحد اسم لما دل عليه وأجيز أن أسميها كلها أفعالا لانها صادرة عن المتكلم وأجيز أن أسميها كلها حروفا لانها قطع من الكلام متفرقة (قوله والمركب الخ) لما فرغ من تقسيم المفرد شرع فى تقسيم قسيمه وهو المركب فقسمه أيضا الى ثلاثة أقسام والمنقسم الى هذه الاقسام الثلاثة المركب من حيث هو لا المعرف بما سبق وهو ما دل جزؤه على جزء معناه لانا لو أردنا هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم اذ قد جعل من جملة الاقسام هنا التركيب المزجى وهو لا يدل جزؤه على جزء معناه لانه مفرد بمقتضى التعريف السابق ويدخل فى القسم الاول هنا وهو المركب الاضافى الاعلام الاضافية كعبد الله مع أنها من قبيل المفرد بمقتضى التعريف السابق وحينئذ فالمراد بالمركب هنا ما لا يمكن أن ينطق به الانسان دفعة واحدة فهذا التقسيم جار على التفسير الثانى الذى نقلناه لك سابقا فى تعريف المركب والمفرد ونبهناك على أن اصطلاحهم جار عليه وأن الاول اصطلاح المناطقة فظهر أن أل فى المركب هنا ليست للعهد (قوله ثلاثة أقسام) يرد عليه المركب من حرفين كانما أو من حرف واسم نحو يازيد أو من حرف وفعل نحو ماقام ويرد عليه أيضا المركب التوصيفى نحو الحيوان الناطق والرجل العاقل والجواب أن المركب التوصيفى ملحق بالمفرد وما قبله من الاقسام اذا سمى به حكى كالمركب الاسنادى لانه حينئذ يكون مزجيا والمزجى لا يكون غالبا الا علما وأما المركب من فعلين فلا يصح أن يورد هنا لانه غير واقع وكلامنا فى أقسام المركب الواقعة فان قلت لا ورود لهذا السؤال أصلا لانه ليس ههنا ما يفيد انحصار المركب فى الاقسام الثلاثة فالجواب أن الاقتصار عليها فى التقسيم مفيد للحصر لان الاقتصار فى معرض البيان مفيد له فلو كان ثم قسم رابع لذكره فالحصر هنا ليس مأخوذا من العبارة بل من القرائن والسياق (قوله ملازم حالة واحدة) وهى الجر بالنسبة للمضاف اليه والسكون بالنسبة للتنوين (قوله على ما قبله) أى ما قبل كل من المضاف اليه والتنوين وقد يجعل المركب الاضافى علما وهو كثير فيبقى على اعرابه الاصلى قبل العلمية (قوله كبعلبك) اسم لبلدة بالشام مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب البلد فبك بمنزلة تاء التأنيث مما قبله (قوله وهى الفتح) أى فيما هو مختوم بتاء التأنيث كعائشة والمركب المزجى ويرد عليه أن من المركب المزجى ما لا يفتح فيه آخر الجزء الاول نحو معدى كرب فلا يكون هذا الضابط شاملا له والجواب أنه حصل له بالتركيب مزيد ثقل فلم تقبل الياء الحركة مطلقا فسكنت للتخفيف وفى اعرابه أوجه ثلاثة الاول ما ذكره الشارح وهو اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهو الفصيح الثانى أن يعرب اعراب المتضايفين فيضاف الجزء الاول للثانى ويكون الاعراب مقدرا فى الاحوال الثلاثة على آخر الجزء الاول وهو الياء والجزء الثانى يجر بالكسرة وينون على المشهور وأما ظهور الفتحة حالة النصب على الياء نحو رأيت معدى كرب فخلاف المشهور والثالث بناؤه ولزومه حالة واحدة تشبيها له بخمسة عشر فيكون اعرابه فى الاحوال الثلاثة محليا (قوله والاعراب على الجزء الثانى) لانه آخر المعرب حقيقة انتقل اليه مما قبله لما صار كالجزء والمراد بالاعراب اعراب ما لا ينصرف فيرفع

(قوله فالمراد بالمركب هنا ما لا يمكن أن ينطق به الانسان دفعة واحدة) المناسب أن يقول كما سبق له ما يتلفظ به مرتين فأكثر بحسب العرف (قوله فالحصر هنا ليس مأخوذا من العبارة الخ) فيه نظر لان أل فى المركب للجنس فيستفاد الحصر من العبارة خصوصا والمرجح اعتبار مفهوم العدد (قوله وهو كثير) أى لان الاكثر فى الاعلام الكنية وهى كل مركب اضافى صدر بأب أو أم (قوله وبك اسم صاحب البلد) كذا فى الحلبى والطبلاوى وق ش لكن فى كلام غيرهم أن بك اسم شخص كان يعبد هذا الصنم (قوله الثالث بناؤه) أى على فتح الجزء الاخير وأما سكون الجزء الاول فى معدى كرب وفتح الجزء الاول فى نحو بعلبك فليسا سكون بناء وفتح بناء بل بنية

بالضمة

(كقام زيد ثم الاسم قسمان معرب ومبنى) ولا ثالث لهما خلافا لقوم ذهبوا الى أن المضاف الى ياء المتكلم ليس معربا ولا مبنيا فلذلك

بالضمة وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين للعلمية والتركيب لان هذا القسم غالبا لا يكون الا علما وحينئذ فوصفه بالتركيب انما هو باعتبار أصله المنقول عنه والا فهو الآن من قسم المفرد لانه لا شئ من الاعلام يدل جزؤه على جزء معناه ثم لا يشمل هذا الاعلام المختومة بويه نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه فانها من المركب المزجي مع أنها ليست معربة لان الاشهر فيها البناء أما على أنها تعرب اعراب ما لا ينصرف فيشملها لا يقال يراد بالاعراب الاعراب ولو محليا وهي معربة محلا لانا نقول الاعراب المحلي لا يقال انه على الجزء الثاني (قوله كقام زيد) فلو جعل علما كتاب قرناها وبرق نحره وتأبط شرا كان مبنيا وحكي على ما كان عليه قبل العلمية قال الشاعر

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بني شاب قرناها تصر وتحلب

واعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت مقسم به مجرور والله مضاف اليه لا تنكحونها ان قرئ بضم التاء مضارع أنكح كان متعديا لمفعولين فلا نافية وتنكحون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والهاء ضمير مفعول أول وبني مفعول ثان منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم وهو مضاف وشاب قرناها مضاف اليه مبني على السكون في محل جر وان قرئ بفتح التاء تعدى لمفعول واحد وهو الهاء فبني منادى أي يا بني منصوب بالياء وشاب قرناها مضاف اليه وقوله تصر وتحلب كل من الفعلين مضموم التاء مبني للمفعول وهما جملتان مستأنفتان ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالجملة الاسمية نحو زيد قائم ولكن النحاة قاسوه فلو سمي به حكي على ما كان عليه وبني وما ذكرناه من بناء الجملة المسماة بها هو المشهور وهو ما اقتصر عليه الحلبي هنا وهناك اعراب آخر وهو اعرابها اعراب المحكي فنحو جاء زيد اذا سمي به يعرب بحركات مقدرة على آخره في الاحوال الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله تأبط شرا وشاب قرناها الا ألف في شاب قرناها تقول منع من ظهورها اشتغال المحل بألف الحكاية وذلك لانه قبل جعله علما مرفوع بالالف لانه مثنى (قوله ثم الاسم قسمان معرب ومبنى) ثم للترتيب الاخباري أو الاستئناف وهذا شروع في مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته ووسائله ومعرب ومبنى كلاهما اسم مفعول مشتق من الاعراب والبناء وقد تقرر أن معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لان المشتق منه جزء من المشتق ومعرفة الكل الذي هو المشتق متوقفة على معرفة الجزء الذي هو المشتق منه فكان المناسب أن يتكلم أولا على الاعراب والبناء ثم يتكلم على المعرب والمبني وقد يجاب بأن المقصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبني وأن المعرب منه ما يكون كذا ومنه ما يكون كذا ومثله المبني فالتفت لما هو المقصود (واعلم) أن الاعراب يعتري الاسم بعد التركيب مع العامل وأما البناء فانه يوجد قبل التركيب مع العامل فان سبب البناء وهو مشابهة الاسم للحرف وصف للمبني لا يفارقه ركب مع العامل أولا وحينئذ فوصف الكلمة بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقة وأما وصفها بالاعراب ففي حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا مرسلا علاقته الاول أي يصلح لان يصير معربا عند التركيب مع العامل (قوله ولا ثالث لهما) أي المعرب والمبني فكل فرد وجد من الكلمات ثبت له اما الاعراب أو البناء فقول القائل الاسم اما معرب واما مبني منفصلة حقيقية تمنع الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج واما فرد (قوله خلافا) مفعول مطلق عامله محذوف أي أخالف خلافا أو حال من محذوف تقديره أقول ذلك خلافا أي مخالفا أو ذا خلاف وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما (قوله الى ياء المتكلم) نحو غلامي (قوله ليس معربا) لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم موجب البناء وذهب قوم الى أنه مبني لاضافته الى مبني وهو الياء التي هي ضمير المتكلم والصحيح الذي عليه الجمهور أنه معرب بحركات مقدرة فهو من قسم المعرب تقديرا (قوله فلذلك) أي لاجل كونه ليس معربا

(قوله وحينئذ فوصفه بالتركيب الخ) تقدم له أن المراد التركيب النحوي لا المنطقي فلا حاجة لهذا (قوله وهو اعرابها اعراب المحكي) هذا هو الحق وقال ابن الضائع انه لا معرب ولا مبني بل هو محكي (قوله الا ألف في شاب قرناها الخ) لك أن تعتبر آخر المركب بتمامه وآخره مبني على السكون بحسب الاصل فتبقيه الآن على سكونه حكاية لحالة الاصلي وتقدر الاعراب على الالف الاخيرة كما تقدره على الفتى (قوله وذلك لانه قبل جعله علما مرفوع الخ) أي وليس الاعراب على المضاف اليه وهو لفظ ها لانه بمنزلة النون التي في المثنى التي هي عوض عن التنوين في الاسم المفرد والاعراب انما هو على ما قبل التنوين فكذا ما قام مقامه ولو بالواسطة ويؤخذ من هذا أن الاعراب في برق نحره انما هو على الراء لا على الضمير المضاف اليه لانه بمنزلة التنوين فخذ (قوله فكان المناسب أن يتكلم أولا الخ) أي والمصنف قد عكس ذلك

ولا مبنيا فاسم الاشارة راجع لقوله ليس معربا ولا مبنيا (قوله سموه خصيا) قيل ان الخصى ذكر حقيقة فليس واسطة فالاولى أن يسمى خنثى مشكلا وفيه أن الخنثى المشكل ليس واسطة أيضا اذ لا يخرج عن كونه ذكرا أو أنثى في الواقع وقد يقال انه لما لم يدر حال الخنثى أهو ذكر أو أنثى كان المضاف الى ياء المتكلم أشبه به من الخصى لان الخصى ذكر حقيقة (قوله فالمعرب) الفاء للفصيحة أى اذا أردت حقيقة كل واحد من القسمين فنقول لك المعرب الخ (قوله ما تغير آخره) ما اما أن تكون اسما موصولا أى الذى فجملة تغير آخره صلة لا محل لها من الاعراب واما نكرة بمعنى شئ فالجملة فى محل رفع صفة لما الواقعة خبرا عن قوله المعرب وعلى كل تقدير فصدوق ما الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالى من النونين أى نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة ونون النسوة والمعنى المعرب اسم متمكن أو فعل مضارع خال من النونين تغير آخره وقد جرى هنا على القول بأن الاعراب معنوى وهو تغير آخر الكلم بسبب العامل أما على القول بأنه لفظى المفسر بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكن أو الفعل المضارع الخالى من النونين فيفسر المعرب باسم قام به الاعراب الذى هو نفس الحركة أو الحرف وقوله تغير آخره أى تغيرت صفته كالانتقال من الرفع للنصب للجر فان صفة الحرف الاخير تتغير تغيرا ظاهرا وهذا فى الاعراب الظاهر أو تقديرا كالاعراب المقدر فى نحو الفتى فان الآخر تغير تقديرا أو تتغير ذاته حقيقة كما فى المعرب بالحروف فان جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ففى الانتقال لحالة النصب تتغير ذات الحرف فتذهب الواو وتأتى الياء ومثله الجر أو تقديرا وذلك فى حالة الرفع فى نحو جمع المذكر السالم والمثنى فان واو الجمع وألف التثنية صارا علامتين للاعراب أيضا بعد أن كانا علامتين للجمع والتثنية فقط فقد تغير الآخر هنا تقديرا (قوله حقيقة) منصوب على الحال من آخره وكذلك مجازا أى سواء كان ذلك الآخر آخرا حقيقة أو كان آخرا مجازا أى حكما وانما عبر بمجاز المشاكلة قوله حقيقة فليس المراد المجاز بالمعنى المصطلح عليه أعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له ويصح ارادته لكنه يحتاج لتكلف لا يخصنا (قوله كآخر يد) فان أصلها يدى بوزن فعل ساكن العين فحذفت الياء اعتباطا وصارت نسيا منسيا ومن الآخر حكما ألف اثنا عشر لان عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكل من النون والتنوين لا يخرج ما قبله عن كونه آخرا فكذا ما حل محله وانما كانت لفظة عشر حالة محل النون لان أصل اثنا عشر اثنان فحذفت النون وأضيفت الى عشر والنون فى المثنى عوض عن التنوين فى الاسم المفرد فعلى هذا تقول فى حالة الرفع جاء اثنا عشر مرفوع بالالف لانه مثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثنى عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثنى عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين فى الاسم المفرد (قوله بسبب عامل) متعلق بقوله تغير والعامل ما به يتقوم أى يتحقق ويتحصل المعنى المقتضى أى الطالب للاعراب وذلك المعنى كالمفعولية مثلا فانها تقتضى النصب وهذا النصب انما يتحصل ويتحقق من نفس العامل نحو رأيت زيدا وضربت عمرا فضرب عامل تحقق به المعنى الذى يقتضى الاعراب وهو المفعولية ومقتضى المفعولية النصب وقس عليه حال المرفوع والمجرور ثم لا فرق فى العامل بين أن يكون ملفوظا به كجاء فى قولك جاء زيد أو مقدرا كما فى هل زيد قام فان زيد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل قام زيد قام فالعامل هنا مقدر أو يكون العامل ليس لفظيا بل معنويا كالابتداء فى المبتدا والتجرد فى الفعل المضارع فان العامل الرفع فى المبتدا نفس الابتداء والرفع فى المضارع نفس التجرد وهما عاملان معنويان وخرج بهذا القيد ما تغير آخره لا بسبب عامل كحيث بالفتح بعد الضم مثلا (قوله يقتضى) الضمير فيه يعود للعامل والجملة صفة لعامل أى يطلب ذلك العامل رفعه الذى تقتضيه الفاعلية أو نصبه الذى تقتضيه المفعولية أو جره الذى

سموه خصيا (فالمعرب ما تغير آخره) حقيقة كآخر زيد أو مجازا كآخر يد (١) بسبب (عامل يقتضى رفعه أو نصبه أو جره) تقول جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقول طالت يد وقبلت يدا

(قوله ويصح ارادته) أى بأن يقال شبه دال يد بمعنى الآخر بجامع أن كلا منهما الاحرف بعده فى اللفظ واستعير لفظ آخر من معناه الحقيقى لهذا المعنى المجازى وهو دال يد (قوله لان عشر حالة محل النون الخ) هذا التعليل لا ينتج الا الآخر به لانها حكمية ولهذا أسقط الحلبى حكما (قوله لان أصل اثنا عشر اثنان) أى أصل اثنا من اثنا عشر وقوله وأضيفت الى عشر أى ألصقت بعشر وليس المراد الاضافة الحقيقية كما تقدم لك (قوله لانه مثنى) فيه أنه ملحق بالمثنى (قوله وعشر عوض عن التنوين) أى بواسطة كونه عوضا عن النون فى المثنى كما يدل عليه أول كلامه وكذا يقال فيما بعد

تقتضيه الاضافة وهي ايصال الفعل لما بعده ولو حكما ليدخل عامل الجر الزائد (قوله واختلف في امرئ وابنم) في امرئ لغتان احداهما اتباع عينه وهي الراء للامه وهي لغة القرآن قال تعالى ان امرؤ هلك وهذه اللغة هي محل الخلاف الثانية فتح الراء على كل حال والاعراب على الهمزة حكاها الفراء وأنشد

أنت امرأ من خيار الناس كلهم * تعطي الجزيل وتشري الحمد بالثمن

وعلى هذه اللغة جاء التأنيث فقالوا امرأة وحكى الجوهري ان من العرب من يضم الراء على كل حال فيقول جاء امرؤ ورأيت امرؤا ومررت بامرؤ وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم وفيه لغتان احداهما فتح النون في جميع أحواله وهي قليلة والثانية اتباع حركة النون لحركة الاعراب وهذه اللغة هي محل الخلاف أيضا (قوله فقال البصريون) جمع بصري وهم النحاة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب وهي بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات لكن الفتح أفصح فان نسبت اليها جاز فتح الباء وكسرها ولا تضم الباء (قوله حركة ماقبل الآخر اتباع) فيكون معربا من مكان واحد وهو الهمزة وأما حركة الراء فهي حركة اتباع وهذا هو الصحيح (قوله وقال الكوفيون) جمع كوفي وهم النحاة المنسوبون للكوفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب الذين هم جند الاسلام اذ ذاك في خلافة عثمان رضي الله عنه (قوله والمبني بخلافه) المبني مبتدأ وقوله بخلافه الباء فيه للملابسة أي ملتبس بخلافه أي بمخالفة المعرب من قبيل التباس الموصوف وهو المبني بالصفة وهي الخلاف وهذا الخلاف هو التضاد فان النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهما ضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما في بعض الاسماء قبل التركيب فانها ليست معربة ولا مبنية نحو زيد (قوله وهو مالم يتغير الخ) هذا التعريف مبني على أن البناء معنوي وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة أما على أنه لفظي فيعرف بانه ما الحقه البناء أعني ماجيء به لا لبيان مقتضى العامل الى آخر التعريف وما في قوله مالم يتغير آخره واقعة على اسم غير متمكن وفعل ماض وفعل أمر وفعل مضارع لحقه أحد النونين فهذه الاقسام كلها مبنية والحاصل أن ماخرج من أقسام المعرب يدخل في المبني اذ لا واسطة (قوله ما يظهر اعرابه) أي علامة اعرابه بناء على ماذهب اليه الشارح من أن الاعراب معنوي أما على أنه لفظي فلا حاجة لتقدير هذا المضاف (قوله يقدر) فعل مضارع مبني للمجهول والضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود على الاعراب والمعنى يقدر هو أي الاعراب ولا يخفى أن ما واقعة على اسم وهي موصولة أو نكرة موصوفة ويقدر صلتها والضمير فيه ليس عائدا على ما فقد جرت الصلة أو الصفة على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير فيقول وما يقدر هو وقد يجاب بانه جرى على مذهب الكوفيين وهو أن الابراز لا يجب الا اذا خيف اللبس وقد يدعى أن اللبس هنا مأمون (قوله حرف صحيح) وهو ماليس من حروف العلة التي هي الواو والالف والياء (قوله نحو دلو وظبي) وغزو وعدو ورعي وانما أشبه ماذكر الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة وأما الالف فلا يشبه الصحيح ما لحقته لأنها لا تكون الا ساكنة وماقبلها متحرك بحركة مجانسة لها وهي الفتحة (قوله كما تظهر في الصحيح) أي حيث لا مانع من ظهورها كان يسكن الآخر للوقف نحو جاء زيد بسكون الدال وأن يحصل ادغام نحو قوله تعالى وترى الناس سكارى بادغام أحد المثلين في الآخر على بعض القرآت أو التخفيف نحو قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم على قراءة من سكن الهمزة أو الحكاية نحو من زيدا جوابا لمن قال ضربت زيدا أو الاضافة لياء المتكلم نحو غلامي أو الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر لام لله قراءة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقلت

في غير مقصور ومنقوص أبن * اعراب اسم في سوى أحوال

ونظرت الى يد واختلف في امرئ وابنم في قولك جاء امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم فقال البصريون حركة ماقبل الآخر اتباع لحركة الآخر وقال الكوفيون معرب من مكانين (والمبني بخلافه) وهو مالم يتغير آخره لفظا أو تقديرا نحو جاء هؤلاء ورأيت هؤلاء ومررت بهؤلاء بكسر الهمزة في الاحوال الثلاثة (والمعرب قسمان مايظهر اعرابه) لفظا (ومايقدر فيه) (فالذي يظهر اعرابه قسمان الصحيح الآخر) وهو ما آخره حرف صحيح (كزيد وما آخره حرف يشبه الصحيح) وهو ما كان في آخره واو أو ياء قبلهما ساكن (نحو دلو وظبي) تقول هذا دلو وظبي ورأيت دلوا وظبيا ومررت بدلو وظبي فتظهر فيه الحركات كما تظهر في الصحيح

(قوله وعلى هذه اللغة جاء التأنيث فقالوا امرأة) يحتمل مجيئه على لغة الاتباع أيضا وانما لم تضم الراء في حالة الرفع والجر للزوم فتح الهمزة بسبب وقوعها قبل هاء التأنيث (قوله ولا تضم الباء) أي في المنسوب أي لدفع الالتباس ببصرى الشام بضم الباء مع القصر لكن في حواشي المغني وشرح التسهيل جواز الضم في المنسوب أيضا

(والذى يقدر فيه الاعراب قسمان ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة فالذى يقدر فيه حرف جمع المذكر السالم المضاف لياء المتكلم في حالة الرفع فانه يقدر فيه الواو نحو جاء مسلمى) أصله مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة وقدرت الواو دون الضمة لان جمع المذكر السالم معرب بالحروف على المشهور (والذى يقدر فيه حركة قسمان ما يقدر للتعذر كالفتى وغلامى)

اسكانه للوقف والتخفيف ثم حكاية اتباعه للوالى
واضافة للياء من متكلم * وكذاك ادغام له مع تالى

(قوله والذى يقدر فيه الاعراب الخ) هذا هو القسم الثانى من المعرب وقد قسم هذا القسم أيضا الى قسمين ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة وقدم الكلام على ما يقدر فيه حرف وان كان المناسب تقديم ما يقدر فيه حركة لما أن الاعراب بالحركة أصل والاعراب بالحرف نائب عنها لطول الكلام على ما يقدر فيه الحركة فقدم ما يقدر فيه الحرف ليتفرغ منه اليه أو لما كان تقدير الحرف محل خفاء واستغراب بادر بالتنبيه عليه وقدمه (قوله جمع المذكر السالم المضاف الخ) سكوته على هذا القسم مما يقدر فيه الحرف يقتضى الحصر وليس كذلك اذ بقى من أقسام ما يقدر فيه الحرف جمع المذكر السالم اذا أضيف لكلمة أخرى غير الياء نحو جاء صالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم فان الواو فى حالة الرفع مقدرة منع من ظهورها الثقل والياء فى حالتى النصب والجر كذلك والاسماء الستة اذا أضيفت الى ماذكر نحو جاء أبو الحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بابى الحسن والمثنى اذا أضيف لكن فى حالة الرفع تقدر الالف نحو جاء صالحا القوم فهو مرفوع بألف مقدرة منع من ظهورها الثقل وأما فى حالتى النصب والجر فان الياء فيه تظهر تقول رأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم فيجر وينصب بالياء الظاهرة اذ لا استثقال فى ظهورها كالجمع ولانها فى جمع المذكر السالم حذفت لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة وليس فى المثنى ما يدل عليها لو حذفت فان ما قبلها فى المثنى مفتوح ولعل الشارح لم يلتفت لذلك لانه أمر عارض بسبب الاضافة لكلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانها لعدم استقلالها بمنزلة العدم كذا أجابوا وهو فى غاية الضعف فليتأمل (قوله فى حالة الرفع) وأما فى حالتى الجر والنصب فان اعرابه فيهما لفظى لبقاء الياء التى هى الاعراب غاية الامر أنها أدغمت فى ياء المتكلم والادغام لا يخرجها عن حقيقتها (قوله أصله مسلموى) هذا الاصل بالنظر للاضافة والا فالاصل الاصيل مسلمون لى حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف (قوله وقلبت الضمة) أى التى على الميم كسرة لمناسبة الياء. وظاهر كلامه أنه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن جنى حيث اختار أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو معللا له بأنه اقدام على الحركة الضعيفة قبل الاقدام على الحرف القوى وما ذكره الشارح هو المشهور عند القوم (قوله وقدرت الواو) يؤخذ من سياق المصنف أن هذا التقدير ليس للثقل ولا للتعذر حيث سكت عنه هنا فى بيان ما يقدر فيه الحرف وتكلم عليه فى بيان ما تقدر فيه حركة ونص ابن الحاجب على أن تقدير الواو هنا للاستثقال (قوله لان جمع الخ) علة لقوله وقدرت الواو دون الضمة هذا وقد ذهب أبو حيان الى أن اعراب مسلمى لفظى قال لان ذات الواو باقية وانما تغيرت صفتها والتقدير للشئ خلو المحل من المقدر ولا يتأتى ذلك هنا لان الواو انقلبت ياء فلم تنعدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك فى الجسمانيات استحالة الجمر خلا (قوله ما يقدر للتعذر) أى ما يقدر فيه الاعراب لسكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم منحصرا فيما ذكره الشارح بل بقى منه ما أسلفته لك فى النظم (قوله كالفتى) الكاف للتمثيل أى مثل الفتى من كل اسم معرب آخره ألف لازمة ويسمى هذا القسم مقصورا لسكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة ككساء ورداء أو لسكونه منع من ظهور مطلق الحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل الاول أولى لان التعليل الثانى يشمل نحو غلامى فانه ممنوع من ظهور الحركات مع أنه لا يسمى مقصورا اللهم الا أن يقال ان علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها (قوله وغلامى) أى من كل

(قوله سكونه) أى اقتصاره كما بخط المؤلف (قوله لكلمة أخرى) أى أولها ساكن (قوله فان الياء فيه تظهر) أى محركة بالكسر وقوله اذ لا استثقال فى ظهورها كالجمع وذلك أنه لو حركت الياء بالكسر فى المثنى لم يلزم محذور وهو توالى الكسرتين الذى هو مستثقل بخلاف ما لو كسرت ياء الجمع فانه يلزم المحذور وهو توالى الكسرتين بل كسرات ولذلك فتحت النون فى من الرجل وكسرت فى عن الرجل فان قيل هلا فتحت ياء الجمع وأبقيت قلنا ان الفتح غير مجانس للياء بل المجانس هو الكسر (قوله وقد ذهب أبو حيان الى أن اعراب مسلمى لفظى الخ) رد بان قلب ألف المثنى وواو الجمع الموجودين فى حالة الرفع ياء فى حالتى النصب والجر من قبيل تغيير الذات حقيقة كما تقدم وأجاب العلامة الامير بانه لما ذهب عامل الرفع ذهب معه حرفه بالكلية بخلافه هنا فان عامل الرفع باق والجلى بالفرق بين المنقلب لعلة والمنقلب لغيرها

اسم

اسم مضاف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا مقصورا ولا منقوصا (قوله جاء الفتى) مرفوع بضمة مقدرة على الالف الموجودة منع من ظهورها التعذر وأما جاء فتى فهو مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر اذ أصله فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار فتى (قوله ان ذات الالف لا تقبل الحركة) وذلك لانها ساكنة لانها ألف لينة فلو فرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزة ولذلك كان التقدير هنا للتعذر وأما المقدر للثقل فان الحرف يقبل الحركة لكنها تستثقل عليه كالقاضي فان الياء تقبل الضمة لكنها تكون ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر للثقل وما يقدر للتعذر (قوله اشتغل بحركة المناسبة) أي فلا يقبل حركة الاعراب اذ لا يتوارد أثران على شئ واحد (قوله فتقدر فيهما) أي في الالف في المقصور وهو الفتى ونحوه والياء في المضاف الى ياء المتكلم ثم محل تقدير الحركات الثلاث اذا كان الاسم الذي آخره ألف مصروفا أما اذا كان ممنوعا من الصرف كموسى وعيسى فانك تقدر فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا في حالة النصب تكون أصلية وفي حالة الجر تكون نائبة عن الكسرة وذهب بعضهم الى تقدير الكسرة في حالة الجر في الاسم الذي لا ينصرف وعلل ذلك بانها انما امتنعت فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير وأجيب بان الثقل يتباعد عنه مطلقا في اللفظ وفي التقدير لان الفعل لا يدخله الكسر مطلقا فكذا ما أشبهه (قوله وتظهر الكسرة) قال ابن مالك هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه ولا حاجة اليه قال أبو حيان ولا أعرف له سلفا في هذا المذهب * (تنبيه) * قد ظهر أن في المضاف الى ياء المتكلم مذاهب أربعة الاول مذهب الجمهور أنه معرب في الاحوال الثلاثة * الثاني أنه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي وظاهر كلام الزمخشري * الثالث مذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مبني * الرابع ما ذهب اليه ابن مالك (قوله واعترض) مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر في اعترض يعود لابن مالك والمعترض هو أبو حيان والاعتراض هو ما ذكره الشارح بقوله بان الكسرة فتكون الباء للتصوير أي اعتراضا مصورا بان الخ وجواب هذا الاعتراض قول الشارح وله أن يدعي الخ أي له أن يجيب عن الاعتراض مدعيا الخ (قوله كما قالوا) الكاف للتشبيه وما موصول حرفي تسبك مع ما بعدها بمصدر أي هذا الادعاء شبيه بقولهم في ضرب الخ وذلك أن النحاة قالوا ان الفعل اذا كان ماضيا وبني للمفعول فانه يضم أوله ويكسر ما قبل آخره فأورد عليهم ضرب فأجابوا بما ذكر هذا ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وفيه أن الذي قال هذا القول هو أبو حيان بحثا من عند نفسه فليس من كلام النحاة وأما قول النحاة بضم أول الماضي ويكسر ما قبل آخره فهو محمول على غير المكسور نحو ضرب وأكل الخ علما بانه لا معنى لكسر المكسور وحينئذ فالاولى أن يقال ان الكسرة في غلامي قبل دخول العامل كانت لمجرد المناسبة وبعده صارت لمجرد الاعراب من غير تبدل ولا شك في ثبوت المغايرة بالاعتبار حينئذ (قوله وما تقدر للاستثقال) عطف على قوله ما تقدر للتعذر أي وقسم تقدر هي أي الحركة للثقل والصلة أو الصفة في الموضعين أي في قوله تقدر للتعذر وقوله تقدر للاستثقال قد جرت على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير بان يقول تقدر هي وتقدم لك جواب ذلك فلا تغفل ثم المقدر هنا الضمة والكسرة وأما الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك وتظهر فيه الفتحة (قوله كالقاضي) من كل اسم معرب آخره ياء ساكنة لازمة قبلها كسرة منصرفا كالقاضي أو غير منصرف كجوار الا أنه في جوار تقدر الفتحة في حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر لكونها نائبة عن ثقيل فأعطيت حكمه وسمي هذا القسم منقوصا لانه نقص منه ظهور بعض الحركات وهو الضمة والكسرة أو لنقص لامه أي حذفها لاجل التقائها ساكنة مع التنوين في نحو جاء قاض اذ أصله قاضي بوزن فاعل استثقلت الضمة

تقول جاء الفتى وغلامي ورأيت الفتى وغلامي ومررت بالفتى وغلامي وموجب هذا التقدير أن ذات الالف لا تقبل الحركة وما قبل ياء المتكلم اشتغل بحركة المناسبة فتقدر فيهما الحركات الثلاث وذهب ابن مالك الى أن المضاف للياء تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة في حالة الجر واعترض بان الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر وله أن يدعي أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفتها كسرة الاعراب كما قالوا في ضرب اذا بنوه للمفعول ان الكسرة فيه غير الكسرة في المبني للفاعل (وما تقدر للاستثقال كالقاضي) فانه تقدر فيه الضمة والكسرة وتظهر فيه الفتحة لخفتها تقول

جاء القاضى بضمة مقدرة ومررت بالقاضى بكسرة مقدرة وموجب هذا التقدير أن الياء المكسور ما قبلها ثقيلة وتحريكها يزيدها ثقلا (والمبنى قسمان ما تظهر فيه حركة البناء وما تقدر فيه فالذى تظهر فيه حركة البناء نحو أين) بالبناء

على الفتح للخفة (وأمس) بالبناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين (وحيث) بالبناء على الضم تشبيها بالغايات على احدى اللغات التسع بتثليث الثاء مع الياء

على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين فحذفت الياء فصار رقاض فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ومثله الجر وأما النصب فتظهر فيه الفتحة لخفتها تقول رأيت قاضيا (قوله جاء القاضى) ومثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لا ينكحها الا زان أو مشرك فان زان فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل اذ أصله زانى بوزن فاعل فعل به ما فعل بقاض (قوله ومررت بالقاضى) ومثله بقاض فهو مجرور بكسرة مقدرة فى الاول على الياء الموجودة وفى الثانى على الياء المحذوفة (ثم اعلم) أن خلاف ما قاله المصنف من ظهور الفتحة اما ضرورة أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم فى تقدير الفتحة أعط القوس باريها بسكون الياء وقوله

ولو أن واش باليمامة داره * ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وأجازه أبو حاتم السجستانى فى الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة من قرأ من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء ومن الضرورة أيضا ظهور الضمة أو الكسرة كما جاء قليلا فى أشعار العرب (قوله والمبنى قسمان) وأما القسم الثالث وهو المبنى على الحرف نحو يا زيدان فانه مبنى على الالف ويا زيدون فانه مبنى على الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبناء على الياء ونحو ذلك فقد تركه المصنف لان بناءه عارض بسبب النداء أو تركيبه مع لا وكلامه فى المبنى أصالة فلا يرد هذا القسم (قوله ما تظهر فيه حركة البناء) أى حركة للبناء بناء على أن البناء معنوى أو حركة هى البناء بناء على أنه لفظى (قوله فالذى تظهر فيه حركة البناء) أى من فتح وكسر وضم ومثل للثلاثة وترك التمثيل للمبنى على السكون نحو كم الذى هو القسم الرابع من المبنيات لان كلامه لا يشمله لكونه فى خصوص المبنى على حركة وانما اقتصر على المبنى على الحركة لانه قسم المبنى قسمين ما يظهر فيه البناء وما يقدر ومعلوم أن السكون لا يقدر فى بناء الاسماء فترك التعرض للمبنى على السكون لصحة تقسيمه ولو ذكره لفسد التقسيم كما لا يخفى (قوله بالبناء على الفتح) أى على علامته وهى الفتحة وكذا يقال فى نظائره وانما أولنا بما ذكر لان أين ليست مبنية على نفس الفتح الذى هو أثر الفتحة بل على الفتحة والامر سهل وانما بنيت أين لتضمنها معنى حرف الاستفهام ان كانت استفهامية أو حرف الشرط ان كانت شرطية وكان البناء على حركة لئلا يلتقى ساكنان لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة لخفتها لانها أقرب الى السكون (قوله وأمس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف لدلالته على وقت معين وهو اليوم الذى قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله من الايام الماضية القريبة من ذلك اليوم أو البعيدة منه لكن المتبادر والغالب فى الاستعمال هو الاول وهو اليوم الذى يليه يوم التكلم وكان بناؤه على حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت الحركة خصوص الكسرة لما ذكره الشارح وهو أنها الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وانما كانت أصلا لان الجر مختص بالاسماء والاصل أن يدل عليه بالكسرة والجزم مختص بالافعال والاصل أن يدل عليه بالسكون فصارت الكسرة ضدا للسكون والاصل أن يتخلص من الشئ بضده ومحل بناء أمس اذا اجتمع فيها شروط ستة * الاول أن يراد به يوم معين سواء كان ذلك اليوم هو الذى قبل يومك الذى أنت فيه أو قبله على ما سبق لك * الثانى أن لا يعرف بال * الثالث أن لا يضاف * الرابع أن لا يكسر كأموس * الخامس أن لا يصغر كأميس * السادس أن لا يستعمل ظرفا نحو اعتكفت أمس فان تخلف شرط من هذه ما عدا الاخير أعرب وأما الشرط الاخير فانه يكون معه مبنيا (قوله وحيث) بنيت لتضمنها حرف الشرط ان كانت شرطية أو لافتقارها الى الجملة افتقارا لازما ان كانت ظرفية

(قوله أهاليكم بسكون الياء) أى مع ثبوت الالف جمع تكسير مفرده أهل وأما القراءة الاخرى وهى أهليكم بحذف الالف وسكون الياء فلا شاهد فيها لانه جمع مذكر سالم منصوب بالياء وحذفت النون واللام للاضافة (قوله كما جاء قليلا فى أشعار العرب) من ظهور الضمة قوله

لعمرك ما تدرى متى أنت جائى * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

ومن ظهور الكسرة قوله

فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تغولا

(قوله وأما القسم الثالث وهو المبنى على الحرف) أى وهو لا يكون الا ظاهرا (قوله وكلامه فى المبنى أصالة) فيه نظر ظاهر لان بناء القسم الثانى فى كلام المصنف عارض فان ضم المنادى المقدر عارض بسبب النداء فكان على المصنف أن يذكر هذا القسم (قوله وهو أنها الاصل فى التخلص من

التقاء الساكنين) وما ألطف قول القائل يا ساكنا قلبى المعنى * وليس فيه سواك ثانى * لاى معنى كسرت قلبى وما التقى فيه ساكنان (قوله والاصل أن يتخلص الى الشئ) الاولى من الشئ (قوله نحو اعتكفت أمس) مثال للظرف ومثال غيره

وكان بناؤها على حركة تخلصا من التقاء الساكنين وكانت الحركة نفس الضمة لشبهها بالغايات وهي قبل وبعد وأسماء الجهات الست سميت غايات لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية وآخرا في النطق بعد أن كانت وسطا مثلا تقول جاء زيد بعد عمرو فتحذف عمرا وتقول بعد بالبناء على الضم والمعنى أن الغايات لما بنيت على الضم بنيت حيث أيضا عليه تشبيها بها ووجه الشبه أن حيث قطعت عن الاضافة الى المفرد الذي كان حقها أن تضاف اليه كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد والتزم اضافتها للجملة وعلة بناء الغايات على الضم الفرق بين حركة اعرابها وحركة بنائها لان الضم ليس بحركة لها حالة الاعراب فجعل حركة لها حالة البناء وأما بناؤها على الكسر فلالتقاء الساكنين وعلى الفتح فللتخفيف وماذكره المصنف من بناء حيث هو المشهور وحكى ابن الدهان أن بني أسد يكسرونها جرا ويفتحونها نصبا وحكى الكسائي أن بني فقعس يعربونها مطلقا فهذه احدى عشرة لغة وقرئ شاذا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون اما على لغة من يكسرها أو من يعربها جرا أو من يعربها مطلقا (قوله نحو المنادى) ومنه اسم لا المفرد المبني قبل دخول لا عليه نحو لاسيبويه في الدار بتنوين سيبويه قبل دخول لا وانما اشترطنا فيه التنوين ليكون نكرة فتعمل لا فيه لانها لا تعمل الا في نكرة أما اذا لم ينون فانه يكون معرفة فلا يصح أن تعمل فيه لا (قوله المبني قبل النداء نحو ياسيبويه) فسيبويه مبني قبل دخول حرف النداء وعلة بنائه التركيب لتضمنه معنى حرف العطف فسيبويه مركب من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فكأنه تضمن الاسم معنى الواو وقيل ان علة بناء نحو سيبويه مشابهته لاسم الصوت فهو مبني لكونه أشبه المبني (قوله وياحذام) أي ونحوه من كل علم لمؤنث جاء على فعال سواء كان آخره راء كوبار وحضار أم لا كقطام وحذام وهذا النوع مبني عند أهل الحجاز لتضمنه معنى الحرف وهو تاء التأنيث وكان على حركة للتخلص من السكونين وكانت خصوص الكسرة لانها الاصل في التخلص من السكونين ومثل ذلك يقال في سيبويه (قوله فانك تقدر فيه) أي في هذا القسم المبني الضمة فسيبويه منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلي ومثله حذام والدليل على أن حركة البناء مقدرة في هذا النوع ظهور أثر التقدير في التابع للمنادى ولذلك قال المصنف ويظهر أثر ذلك أي التقدير (قوله بالرفع) أي في العالم الذي هو نعت سيبويه (قوله اتباعا) حال من الرفع أي حالة كون الرفع تابعا أو مفعول مطلق لعامل محذوف والتقدير فتتبع ذلك اتباعا (قوله لمحله) أي محل الاسم المنادى لان المنادى في محل نصب على المفعولية بالفعل المقدر الذي نابت عنه يا والتقدير في نحو يازيد أدعو زيدا وقضية تقديم الرفع على النصب أرجحيته وظاهر كلام القوم استواء الوجهين ورجح ابن الانباري النصب قائلا ان الحمل على الموضع أي المحل هو الاختيار عندي لان الاصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع ويؤيده ماقاله النيلي في شرح الكافية ان النصب على المحل هو القياس كما في سائر المبنيات (قوله لا يجوز اتباعها) لكونها ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفارقتها اياها (قوله بخلاف العارضة) أي الحركة العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب النداء أي فانه يجوز اتباعها وعلة الجواز أنها أشبهت حركة الاعراب من حيث انها تطرأ مع دخول حرف النداء وتزول بزواله كما أن حركة الاعراب تحدث مع دخول العامل وتزول بزواله والحاصل أن كلا من الكسرة والضمة المقدرة في نحو ياسيبويه حركة بناء لكنهم جوزوا الاتباع في الحركة المقدرة التي اجتلبها العامل وهي الضمة دون حركة البناء الاصلية وهي الكسرة لما أن الاولى وان كانت حركة بناء لكن ترجحت على الثانية من حيث كونها أشبهت حركة الاعراب من جهة أنها تطرأ وتزول ولشبهه هذه الحركة بحركة الاعراب نون المنادى المفرد منها كقوله

سلام الله يامطر عليها ❊ وليس عليك يامطر السلام

وقوله

أعبدا ولأنت خير نجيبة ❊ في قومها والفعل فحل مغرق

والواو والالف (والذي تقدر فيه حركة البناء نحو المنادى المفرد المبني قبل النداء نحو ياسيبويه وياحذام) فانك تقدر فيه الضمة ويظهر أثر ذلك في التابع تقول ياسيبويه العالم بالرفع اتباعا للضم المقدر في آخره والعالم بالنصب اتباعا لمحله ويمتنع العالم بالجر اتباعا للفظه لان حركة البناء الاصلية لا يجوز اتباعها بخلاف العارضة بسبب النداء

الظرف مضى أمس (قوله فهذه احدى عشرة لغة) أي حاصلة من ضم هاتين اللغتين للتسع التي في كلام الشارح وبقي لغتان سكون التاء مع اثبات الالف وحذفها (قوله لكنهم جوزوا الاتباع الخ) أي فالحركة في العالم في قولك ياسيبويه العالم بالضم حركة اتباع لا حركة اعراب لان عامل المتبوع لا يقتضي الرفع بل انما يقتضي النصب فيكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع فكان المناسب للشارح أن يعبر بالضم بدل الرفع وقوله دون حركة البناء الاصلية أي فلم يجوزوا الاتباع فيها أي اتباعا نحويا بنعت ونحوه فهذا غير الاتباع السابق في نحو الحمد لله بكسر الدال

ونحوه (والفعل قسمان معرب ومبنى) ولا ثالث لهما (فالمعرب) الفعل (المضارع المجرد من نونى الاناث والتوكيد) نحو يضرب وان يضرب ولم يضرب (والمبنى) الفعل (الماضى اتفاقا) وكان حقه أن يبنى على السكون لانه الاصل فى البناء وانما بنى على حركة لمشابهته الاسم فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا فى قولك مررت برجل ضرب وجاء الذى ضرب وزيد ضرب ورأيت زيدا قد ضرب وكانت الحركة فتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل (والامر مبنى على الاصح) عند البصريين وذهب الكوفيون الى أنه مضارع معرب مجزوم بلام الامر مقدرة فأصل اضرب عندهم لتضرب حذفت اللام تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع وقفا ثم أتى بهمزة الوصل توصلا الى النطق بالضاد الساكنة (ثم المعرب من الافعال قسمان ما يظهر اعرابه

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

وقد ألغز بعضهم فى هذه المسئلة بقوله

يا هؤلاء اخبروا اسائلكم * ما اسم له لفظ وموضعان

ولا يراعى لفظه فى تابع * والموضعان قد يراعيان

وقد لاح للجواب فى اللغز بقوله يا هؤلاء فانه من أفراد المسئلة ومراده بالموضعين الضمة المقدرة والنصب الذى هو محل المنادى (قوله ونحوه) وذلك كدخول لا فتقول فى تابع اسم لا الا سيبويه ظريف بالفتح اتباعا للفتح المقدر وظريفا بالنصب اتباعا للمحل فان اسم لا فى محل نصب وظريف بالرفع نظرا لمحل لا مع اسمها لان محلهما معا رفع بالابتداء عند سيبويه ويمتنع ظريف بالجر اتباعا للكسر الملفوظ به (قوله معرب) قدمه لشرفه والاعراب فى الفعل على خلاف الاصل لان الاصل فيه البناء والاسم بالعكس (قوله ولا ثالث لهما) أى على الصحيح ونقل الشاطبى عن بعضهم أن الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة أو غير مباشرة ليس معربا ولا مبنيا فهو حالة بين حالتين كالمضاف لياء المتكلم والصحيح أنه مبنى اذا كانت نون التوكيد مباشرة ومعرب اذا لم تكن مباشرة وسيأتى ذلك (قوله اتفاقا) منصوب على نزع الخافض أى بالاتفاق أو على الحال من المبنى الذى هو المبتدأ على رأى سيبويه أى حالة كون بنائه متفقا عليه (قوله لانه الاصل فى البناء) الجار والمجرور متعلق بالاصل وهو فى اللغة ما بنى عليه غيره ويطلق فى الاصطلاح على معان أحسن ما يراد منها هنا الراجح والمعنى لان البناء على السكون هو الراجح فى نظر الواضع وعلة ذلك أن البناء ضد الاعراب والاصل فى الاعراب أن يكون بالحركة فضده وهو البناء يكون الاصل فيه السكون تحقيقا للتضاد وأيضا البناء ثقيل للزومه حالة واحدة والسكون خفيف فناسب أن يكون الاصل فيه ذلك ليحصل التعادل (قوله فى وقوعه) متعلق بالمشابهة وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب الظاهر والا فى الحقيقة أن الصفة وكذا الصلة والخبر والحال ليس الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذى هو الجملة ثم كون الفعل يقع موقع الاسم فى الصلة محل منع لان الصلة لا تكون الا جملة فما ذكره من المواضع الاربعة مسلم فيما عدا الموصول فان الفعل فيه ليس واقعا موقع الاسم لان صلة الموصول لا تكون الا جملة فتدبر (قوله والامر مبنى) أى على السكون ان كان صحيح الآخر أو نائبه وهو الحذف ان كان معتل الآخر كما سيأتى (قوله وذهب الكوفيون) مقابل للقول الاصح الذى هو قول البصريين وقد رد مذهب الكوفيين بأن اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وما ذكروه خلاف الاصل الذى هو بناء الافعال فلا يرتكب من غير ضرورة داعية اليه سيما مع مزيد التكلف (قوله مقدرة) حال من لام الامر وفى نسخة تقديرا ومعنى كونها مقدرة أنها غير ملفوظ بها (قوله وقفا) منصوب على الظرفية توسعا أى فى حالة الوقف وهو جواب عما يقال ان الالتباس مدفوع لان المرفوع محرك الآخر بالضمة والمجزوم ساكن الآخر فلا التباس ومحصل الجواب أن الالتباس يحصل فى حالة الوقف ويكفى الالتباس ولو فى صورة (قوله ثم أتى بهمزة الوصل) فان قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارعة وهو الضاد واستغنى بذلك عن همزة الوصل فالجواب أنهم لم يحركوه لاجل المحافظة على صيغة المضارع اذ لو حركت لرجع للماضى (قوله توصلا) مفعول لاجله من قوله أتى أى لاجل التوصل للنطق بالساكن الذى هو الضاد (قوله ثم المعرب) أل فيه للعهد الذكرى لتقدم مدخولها صريحا فى قوله والفعل قسمان معرب ومبنى وقوله فالمعرب الفعل المضارع وهو المراد هنا (قوله ما يظهر اعرابه) أى علامة اعرابه بناء على أن الاعراب معنوى أو يبقى

(قوله ومراده بالموضعين الضمة المقدرة) تسميته موضعا تسامح اذ هذا تقديرى لا محلى وموضعى ولو كان الجواب عن اللغز باسم لا المبنى قبل النداء من جهة انه له موضع نصب وموضع رفع على رأى سيبويه لكان ظاهرا (قوله ولو فى صورة) وهى حالة الوقف (قوله اذ لو حركت لرجع للماضى) أى لو حرك بالفتح لالتبس بالماضى المبنى للفاعل فى نحو أجل من جل ولو حرك بالضم لالتبس بالماضى المبنى للمفعول فى نحو اضرب ولا يناسب التحريك بالكسر لانه ليس من أوزان الفعل ما هو مكسور الاول وأيضا يلزم عليه توالى كسرتين فى نحو اضرب وهو مستثقل كما تقدم

(الكلام

الكلام على ظاهره بناء على أن الاعراب لفظي الذي هو نفس الحركة الموصوفة بالظهور (قوله ومايقدر) ما اسم موصول أو نكرة رافعة على قسم ويقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الاعراب فقد جرت الصفة أو الصلة على غير من هي له وقد تقدم لك جوابه ثم ظاهر سكوت المصنف عن وصف هذا التقدير هل هو مقدر للتعذر أو للثقل وتعرضه بعد لما يقدر للثقل والتعذر في الحركة يقتضي عدم اتصاف هذا التقدير بشيء من التعذر أو الثقل كما تقدم لك نحو ذلك والمتبادر أن هذا التقدير للثقل اذ النون قد حذفت لتوالي الامثال وتوالي الامثال ثقيل لا متعذر (قوله الصحيح الآخر) وهو ما آخره حرف صحيح بأن لم يكن من حروف العلة ويشترط أيضا أن لا يتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة فان اتصل به واحد مما ذكر كان اعرابه بالحروف وانما زدنا هذا الشرط أخذا من تمثيله واقتصاره على المضارع المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط كان التمثيل قاصرا اذ يكون القسم شاملا للمعرب بالحروف وقد اقتصر في المثال على المعرب بالحركات (قوله والذي يقدر اعرابه قسمان) بقي قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون نحو لم يكن الذين كفروا وانما لم يذكره لان التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير الذاتي (قوله فالذي يقدر فيه حرف الخ) كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه أيضا ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر

أبيت أسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

(قوله اذا أكد بالنون) أي الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة النون له في اللفظ والفعل المضارع انما يبنى اذا اتصلت به نون التوكيد وكانت مباشرة له فان لم تباشره كالامثلة التي سيذكرها أعرب (قوله نحو لتبلون) فعل مضارع مبني للمجهول والواو ضمير نائب فاعل وهذا مثال للمتصل به واو الجماعة ولتبلوان مثال للمتصل به ألف الاثنين ولتبلين مثال للمتصل به ياء المخاطبة (قوله أصله) أي بعد توكيده بنون التوكيد الثقيلة وأما قبل التوكيد فاصله تبلوون بوزن تنصرون بواوين الاولى لام الفعل لانه مضارع بلا يبلو من الابتلاء وهو الاختبار والتجربة والواو الثانية واو الجماعة (قوله وثلاث نونات) النون الاولى نون الرفع والثنتان نون التوكيد لان نون التوكيد الثقيلة مشددة والحرف المشدد بحرفين وهذه النونات الثلاث زوائد (قوله تحركت الواو الاولى) وهي لام الفعل وقوله وانفتح ما قبلها أي استمر على فتحه وما ذكره المصنف غير متعين اذ لك أن تقول أيضا استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان الواو الاولى والواو الثانية فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين (قوله فاجتمع ساكنان) وهما الالف المنقلبة عن الواو وواو الجماعة (قوله لالتقاء الساكنين) أي للتخلص منه (قوله ثم حذفت نون الرفع لتوالي الامثال) وهي النونات الثلاث واستشكل هذا بأنه قد جمع بين ثلاث نونات في نحو النساء جنن في الماضي ويجنن في المضارع وأجيب بان في كل من المثالين نونين من نفس الكلمة ونونا زائدة وهي نون ضمير جمع النسوة وذلك لان جنن فعل ماض مسند لضمير جمع النسوة ويجنن فعل مضارع مسند له أيضا فاصله قبل دخول نون الضمير جن وأما تبلوون فان النونات الثلاث فيه زوائد كما علمت والثقل انما يحصل بالزائد دون الاصلي فقد ظهر الفرق بين المثالين (قوله واو الجماعة ونون التوكيد) بالرفع بدل من ساكنان الذي هو فاعل اجتمع (قوله فحركت الواو بالضمة) دون غيرها من الحركات لمناسبة الضمة لها وانما لم تحرك نون التوكيد الاولى لانها مدغمة في الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنا فلم يمكن تحريكها اذ لو حركت انفك الادغام مع كونه واجبا لاجتماع المثلين (قوله ولم تحذف) أي الواو (قوله لعدم ما يدل عليها) أي لعدم وجود ما يدل على الواو وهو خصوص الضمة فان قلت هلا حذفت النون المشددة فالجواب أنه جيء بها لغرض وهو التوكيد فلو حذفت فات ذلك الغرض (قوله يجب

ومايقدر فالذي يظهر اعرابه الفعل المضارع الصحيح الآخر) كيضرب ولن يضرب ولم يضرب (والذي يقدر اعرابه قسمان ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة فالذي يقدر فيه حرف الفعل المضارع المرفوع المتصل به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة اذا أكد بالنون فانه يقدر فيه نون الرفع نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين) فلتبلون أصله لتبلوونن بواوين وثلاث نونات تحركت الواو الاولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فاجتمع ساكنان حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فاجتمع ساكنان واو الجماعة ونون التوكيد المدغمة فحركت الواو بالضمة لالتقاء الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فان قلت اذا تحركت الواو بالضم وانفتح ما قبلها يجب

(قوله أي للتخلص منه) هذا التقدير لا يحتاج اليه الا اذا اعتبر أن العلة غائية متأخرة في الوجود وأما اذا كانت علة باعثة سابقة في الوجود فلا تأمل

قلبها ألفا) أي عملا بمقتضى القاعدة السابقة (قوله لا اعتداد بها) أي في اعلال الكلمة وتغييرها (قوله أصله) أي بعد التوكيد وأما أصله قبل التوكيد لتبلوان (قوله لتبلوانن) بثلاث نونات زوائد الاولى نون الرفع والثانيتان نون التوكيد (قوله لتوالى النونات) أي الزوائد الثلاث ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان ألف الاثنين ونون التوكيد الاولى المدغمة في الثانية وحركوا النون الثانية من نون التوكيد الثقيلة بالكسرة تشبيها لها بنون المثنى بجامع الوقوع بعد ألف الاثنين وان كانت هنا ضميرا فهي اسم وفي المثنى حرف ثم هذا الكسر ليس لاجل التخلص من التقاء الساكنين بل اغتفر التقاء الساكنين هنا لانه يجوز في مواضع منها اذا كان الاول حرف علة قبله حركة من جنسه والثاني مدغم كهذا المثال ولم تحذف الالف لانها لو حذفت التبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولم تحرك النون الاولى من نوني التوكيد لانها مدغمة في الثانية فلا يمكن تحريكها ولم تحذف لانه جيء بها لغرض وهو التوكيد فحذفها ينافي ذلك الغرض ولم تقلب الواو ألفا مع أنها تحركت وانفتح ماقبلها لانها لو قلبت ألفا لزم التقاء الساكنين الالف المنقلبة عن الواو وألف الاثنين (قوله أصله لتبلوين) أي بعد التوكيد وأما قبله فاصله لتبلوين بوزن تنصرين (قوله وانفتح ماقبلها قلبت ألفا) أي عملا بمقتضى القاعدة (قوله فحذفت الالف) وانما خصت بالحذف دون الياء مع أن التخلص من التقاء الساكنين يحصل بحذف الياء أيضا لان الالف جزء من الكلمة بخلاف الياء (قوله فحركت الياء) أي ليحصل التخلص من التقاء الساكنين وانما خصت تلك الياء بالتحريك ولم تحذف لعدم مايدل عليها من الحركات قبلها وهي الكسرة وانما لم تحذف النون المشددة لانه جيء بها لغرض وحذفها ينافي ذلك الغرض و يأتي في الياء هنا ماتقدم في الواو من السؤال والجواب المذكورين في كلام المصنف (قوله لتوالى النونات) وأما اذا حذفت لا لتوالى الامثال بل للجازم فانها لا تقدر نحو ولا يصدنك ولا تتبعان فامارين أصل الاول قبل التوكيد ودخول الجازم يصدونك حذفت نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واو الجماعة والنون الاولى من نون التوكيد المدغمة في الثانية ثم حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها عليها فصار يصدنك وأصل الثاني قبل التوكيد والجازم تتبعان حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار لا تتبعا ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما الالف والنون المدغمة لا جائز أن تحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون لئلا يفوت الغرض الذي جيء بها لاجله ولا يمكن تحريك النون الاولى من نون التوكيد الثقيلة لانها واجبة الادغام وتحريكها يمنع من ذلك فحركت النون الثانية بالكسر كنون المثنى واغتفر هنا التقاء الساكنين كما في لتبلوان وأصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترأيين بهمزة مفتوحة بعد الراء الساكنة وبعد الهمزة ياء مكسورة فياء ساكنة بوزن تفعلين فالراء فاء الكلمة والهمزة عينها والياء الاولى لامها نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لانها جزء كلمة فصار ترين بفتح التاء والراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت النون فصار اماتري بسكون الياء بعد الراء المفتوحة ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما ياء المخاطبة والنون المدغمة وحذف أحدهما متعذر فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة وفيه ماتقدم من السؤال والجواب في كلام المصنف والاعراب في هذه الامثلة الثلاثة لفظي لانه بحذف النون للجازم لا تقديري وأن النون حذفت لتوالى الامثال كالامثلة الثلاثة التي ذكرها المصنف (قوله ما تقدر) ما موصولة أو نكرة موصوفة واقعة على قسم وتقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الحركة وتعذرا

منصوب

قلبها ألفا ولم تقلب ههنا قلت الضمة العارضة لا اعتداد بها فلا يعل لاجلها ولتبلوان أصله لتبلوانن حذفت نون الرفع لتوالى النونات ولتبلين أصله لتبلوين تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الالف وياء المخاطبة فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وحذفت نون الرفع لتوالى النونات فاجتمع ساكنان ياء المخاطبة والنون الاولى من نون التوكيد فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة وحيث حذفت نون الرفع لتوالى النونات فانها تقدر حرصا على بقاء علامة الرفع (والذي يقدر فيه حركة قسمان ماتقدر تعذرا)

(قوله ثم حذفت الواو لدلالة الخ) قد يقال التقاء الساكنين في نحو هذا مغتفر كما سبق الا أن يقال معنى اغتفاره انه لا يجب التخلص منه بل يجوز ويجوز اهـ أمير

وهو ما فى آخره ألف (كيخشى) فانه تقدر فيه الضمة والفتحة نحو هو يخشى ولن يخشى (وما تقدر استثقالا) وهو ما فى آخره واو (كيدعو و) ما فى آخره ياء نحو (يرمى) فانه تقدر فيه الضمة فقط وتظهر الفتحة على الواو والياء لخفتها (والمبنى من الافعال قسمان مبنى على الفتح كضرب) واستخرج اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك أو واو الجماعة (ومبنى على السكون أو نائبه) فالاول (كاضرب) فانه مبنى على السكون (والثانى كاغز واخش وارم وقولا وقولوا وقولى) فانه مبنى على نائب السكون وهو الحذف فالمحذوف من اغز الواو والضمة قبلها دليل عليها ومن اخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن ارم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن قولا وقولوا وقولى النون

منصوب على التمييز أو مفعول لاجله وجملة تقدر من الفعل وضميره صفة أو صلة جرت على غير من هى له ومثله يقال فى قوله وما تقدر استثقالا ومما تقدر فيه الحركة للتعذر أيضا ما اشتغل آخره بحركة النقل كما فى قول القائل * ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله * بفتح اللام والاصل أفعلها فحذفت الالف اعتباطا ثم نقلت حركة الهاء وهى الفتحة الى اللام بعد سلب ضمتها التى هى علامة الرفع فصار الرفع مقدرا فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل أو سكن آخره للادغام نحو يضرب بكر فان يضرب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الادغام ولم يتعرض المصنف لهذا لان التعذر فيه ليس ذاتيا بل عرضى وكلامه فى التعذر الذاتى والفرق بينهما أن الاول التعذر فيه لمانع بحيث لو أزيل ذلك المانع ظهرت الحركة وأما الثانى فان التعذر فيه غير منفك اذ الالف فى يخشى مثلا دائما ساكنة فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتى وما بالذات لا يزول (قوله وهو ما فى آخره ألف) لو حذف فى لكان أخصر وأوضح لان الالف نفس الآخر لا أنها فى الآخر فزيادة لفظة فى تحوج للتكلف (قوله فانه تقدر فيه الضمة فقط) وذلك لان كلا من الواو والياء حرف ثقيل وتحريكه بالضمة يزيده ثقلا فقدرت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها الثقل (قوله وتظهر الفتحة) وأما عدم ظهورها فى نحو قول كعب بن زهير رضى الله عنه

أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

وقول الشاعر

ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول

فقيل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح بسكون الواو (قوله اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك) تقييد لقوله مبنى على الفتح فخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو ضربك وضربه وبالمتحرك الساكن نحو ضربا فانه فى هذه الامثلة يبنى على الفتح الظاهر وما ذكرناه من أن الفتحة فى ضربا فتحة بناء هو الصحيح لانه حيث حصلت بها المناسبة استغنى عن جعلها لمجرد المناسبة وبعضهم جعلها لمجرد المناسبة فتكون حركة البناء مقدرة وانما سكن آخره مع ضمير الرفع المتحرك لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة فى نحو ضربت وحمل عليه نحو أكرمت واستخرجت فالفعل مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره هذا السكون العارض وانما ضم مع الواو فى نحو ضربوا طلبا للمناسبة فهذه الضمة ضمة مناسبة فهو مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح وذهب بعضهم الى أنه ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك بنى على السكون وان اتصل به واو الجماعة بنى على الضم وهو ظاهر كلام الشارح فان أردت تخريج كلامه على الطريقة الاولى الراجحة قيدت الفتح فى قوله مبنى على الفتح بالظاهر أى ان الماضى يبنى على الفتح الظاهر اذا لم يتصل به الخ أى مدة عدم اتصال ما ذكر به والا بان اتصل به ما ذكر بنى على فتح مقدر (قوله فانه مبنى على السكون) سواء كان ذلك السكون لفظيا كاضرب أو تقديريا كاضرب الرجل فانه مبنى على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بالكسرة التى اجتلبت للتخلص من السكونين ثم محل بناء فعل الامر على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد فان باشرته بنى على الفتح نحو اضربن واضربن (قوله والثانى كاغز واخش وارم) محل بناء ما ذكر على الحذف اذا لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بنى على السكون نحو اغزون واخشين وارمين وان باشرته نون التوكيد بنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين وبقى ههنا مسئلة دقيقة ينبغى التنبيه عليها وهو أنه قد يدخل بعض الافعال من فعل الامر الاعلال حتى يبقى على حرف واحد وذلك كفعل الامر من وأى بمعنى وعد وأصل وأى وأى كضرب تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ومضارعه يئ وأصله

(قوله ونهنهت الخ) صدره فلم أر مثلها خباسة واحد أى لم أر مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التى كان أراد نهبها وقوله خباسة بضم الخاء المعجمة أى مغنم ونهنهت أى زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله والاصل أفعلها الخ) وقيل أراد بعد ما كدت أن أفعله فحذف أن وأبقى عملها (قوله ما أقدر الله الخ) تمامه من داره الحزن ممن داره صول ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا فى شواهد العينى (قوله لانه حيث حصلت الخ)

(والحروف كلها مبنية) لانها لا يتوارد عليها ما تفتقر في دلالتها عليها الى الاعراب

(قوله وأي موجب لحذف التنوين فيهما) ان كان استفهاما انكاريا أي لا موجب لحذف التنوين فلا يصح ذلك اذ منع هند من الصرف هو الاحق عند الجمهور وان قال أبو علي الافصح الصرف وان كان استفهاما حقيقيا عن الموجب هل هو بناؤه أو العلتان الفرعيتان صح لكنه خلاف الظاهر وبقي أيضا من الامور التي تشكل على جعلها للتوكيد عدم ذكر الخبر وعدم وجود ناصب لوأي ولعل المحشي نزل ذلك لامكان تقدير الخبر أي واعدتني بالوصل وتقدير عامل لوأي أي اوئي (قوله مضاف لوأي) المناسب مضاف اليه وأي (قوله في نحو قالت زيد) أي يا زيد أي لا في نحو قل بالخير يا زيد لان اللام من قل ليست حرفا من حروف المعاني التي هي من أجزاء الكلام بل حرف من حروف المباني (قوله وان جعلت للجنس) أي في ضمن الافراد كلا أو بعضا (قوله فلا يسئل عن علة بنائها) أي لكل فرد منها وما ذكره الشارح بقوله لانها لا يتوارد عليها الخ فهو تعليل لبناء نوع الحروف وتوجيه له

يوئي كيضرب حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين عدوتيها الفتحة والكسرة وحذفت الضمة التي على الياء للثقل فصار يئي وفعل الامر منه اه بهاء السكت وأصله اوئي كارمي فحذفت الياء لان الامر يبنى على حذف حرف العلة وحذفت الواو حملا لحذفها هنا على حذفها في المضارع فصار اء حذفت همزة الوصل استغناء عنها فصار اه وألحقت به هاء السكت لاجل الوقف وأما في الوصل فتحذف الهاء لفظا لا خطا وعلى ذلك يتخرج جواب اللغز المشهور وهو

ان هند المليحة الحسناء * وأي من أضمرت لخل وفاء

فان ظاهره أن ان حرف توكيد ونصب فيقال حينئذ كيف رفعت ان الاسم وهو هند وأي موجب لحذف التنوين فيها وجوابه أن الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد والاصل أوئين حذفت النون لان الامر من الافعال الخمسة يبنى على حذف النون فصار اوئي ثم حذفت الواو من فعل الامر حملا على المضارع فصار ائي فحذفت الهمزة الاولى استغناء عنها فصار اي ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار ان وهند منادى مبني على الضم في محل نصب أي يا هند فحرف النداء محذوف والمليحة نعت لها بحسب اللفظ والحسناء نعت لها بحسب المحل لان المنادى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف محذوف أي عدي يا هند الخلة أو الحالة الحسناء ووأي مفعول مطلق لقوله ان أي عدي وعدو من اسم موصول مضاف لوأي وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من ولخل جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت ووفاء مفعول أضمرت ثم اذا وقع قبل هذا الفعل وهو اه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تخفيف الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يا زيد أي عد بالخير وهند قالت بالخير يا عمرو بتحريك لام قل وتاء قالت بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة المنقولة للام قل وتاء قالت وألغز فيه بعضهم بقوله

في أي لفظ يا نحاة الملة * حركة قامت مقام الجملة

وقد ألغزت فيما اذا نقلت حركة الهمزة للتاء في نحو قالت زيد بقولي

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

به التحريك قام مقام فعل * به استتر الضمير على الدوام

وحل اللغز أن الحركة التي تحت التاء قائمة مقام فعل الامر وفاعله المستتر فيه فهي فعل واسم والتاء نفسها حرف لانها تاء التأنيث فبسبب تحركها حازت أجزاء الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف وقوله به استتر الضمير صفة لفعل فان فعل الامر ضميره مستتر دائما لا يظهر أبدا (قوله والحروف كلها مبنية) ان جعلت أل في الحروف للاستغراق فسكل تأكيد وان جعلت للجنس فهي تأسيس أي ان كل حرف من الحروف مبني لان الاصل فيها البناء فلا يسئل عن علة بنائها نعم ما بني منها على خلاف السكون يعلل كما سيذكره المصنف فان قلت قد أعرب بعض الحروف كما في قول الشاعر

ألام على لو ولو كنت عالما * بأذناب لو لم تفتني أوائله

فقد جرت لو بعلى وهي حرف فالجواب أن لو هنا أريد لفظها وقد تقرر أن الكلمة متى أريد لفظها صارت اسما سواء كانت حرفا أو فعلا فالكلمات كلها متساوية في ارادة لفظها وانما يفترق بعضها عن بعض باستعمالها في معانيها وأمثال هذا كثيرة كقولهم من حرف جر وضرب فعل ماض وقد حرف تحقيق ونحو ذلك (قوله لانها لا يتوارد عليها الخ) الضمير في أنها يعود للحروف ويتوارد أي يتداول وما في قوله ما تفتقر الخ واقعة على معان وقوله في دلالتها أي الحروف عليها أي على تلك المعاني وهذه النسخة واضحة وأكثر النسخ لانها لا يتداول عليها ما يفتقر في دلالته فيحتاج لتكلف في تصحيح هذه العبارة بأن يجعل الضمير في دلالته راجعا لما باعتبار لفظها وهو من قبيل الحذف والايصال أي

(وهي) بالنسبة الى البناء (أربعة أقسام) قسم (مبني على السكون) وهو الاصل (نحو لم) من الحروف الجازمة (و) قسم (مبني على الفتح) للخفة (نحو ليت) من الحروف الناسخة (و) قسم (مبني على الكسر) على أصل التقاء الساكنين (نحو جير) بفتح الجيم وسكون الياء التحتية من الحروف الجوابية (و) قسم (مبني على الضم) لشبهها بالغايات (نحو منذ) من الحروف الجارة بخلاف الرافعة فانها اسم

دلالتها عليه فحذف الضمير الاول واتصل الثاني بدلالة بعد حذف الجار والمعنى أن علة اعراب الاسم هو توارد معان عليه يحتاج في تمييز بعضها عن بعض الى الاعراب فالفاعلية مثلا انما امتازت عن المفعولية بالرفع والمفعولية امتازت عنها بالنصب ونحو ذلك ومعلوم أن هذه معان تركيبية يدل عليها بمجموع المركب وأما الحروف فهي وان دلت على معان متعددة ككون فانها تكون للابتداء وللتبعيض وغير ذلك لكن هذه المعاني المدلولة للحروف تسمى معاني افرادية والمعاني الافرادية لا تفتقر للاعراب فلو أعربت الحروف لكان اعرابها ضائعا والحاصل أن الحرف غني عن الاعراب لان له في كل تركيب معنى لا يلتبس بغيره حتى يحتاج لأن يميز بالاعراب بخلاف الاسم فان المعاني الواردة عليه انما تميز عن بعضها بالاعراب لكونها تستفاد من التركيب (قوله بالنسبة الى البناء) وأما بالنسبة الى غير ذلك فلها تقسيمات أخر كتقسيمها الى مختص ومشترك والى ما يعمل وما لا يعمل وما يعمل الجر وما يعمل النصب الى غير ذلك من التقاسيم التي لا تخصنا هنا (قوله وهو الاصل) اى في كل مبني لا أنه الاصل في خصوص الحرف كما قد يتوهم (قوله نحو ليت) بنيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت نفس الفتحة للخفة (قوله من الحروف الناسخة) حال من ليت لانه قد أريد بها لفظها فتكون اسما معرفة والجار والمجرور بعد المعارف يعرب حالا كما هو القاعدة ومعنى كونها ناسخة أنها تزيل رفع المبتدا من النسخ وهو الازالة لان الحروف الناسخة وهي ان وأخواتها التي منها ليت تنصب المبتدأ وترفع الخبر نحو ليت الحبيب حاضر (قوله نحو جير) بنيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان لو بنيت على السكون وكانت كسرة لما قاله المصنف (قوله من الحروف الجوابية) يقال فيه ما قيل في قوله من الحروف الناسخة والجوابية نسبة للجواب ضد السؤال نسبت اليه لانه يجاب بها السؤال كما يجاب بنعم فاذا قال القائل هل زيد عندك فالجواب بنعم أو بجير وقد تفتح الراء قال في المغني جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وبالفتح كأين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا وفي الجنى الداني جير بكسر الراء وفتحها والكسر أشهر (قوله لشبهها بالغايات) علة لكون البناء على خصوص الضمة وأما علة كون البناء على حركة فالتخلص من التقاء الساكنين ووجه شبهها بالغايات أن كلا من منذ والغايات مفتقر في أداء معناه الى غيره فالغايات مفتقرة للمضاف اليه ومنذ مفتقرة للمجرور والعامل لكن هذا التعليل وان صح ليس خاصا بمنذ بل هو عام في جميع حروف الجر فانها كلها مفتقرة الى المجرور والعامل فالاحسن أن يقال ان حركة الذال حركة اتباع للميم والساكن حاجز غير حصين فلا يمنع من الاتباع قال في المغرة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ (قوله من الحروف الجارة) يجر بها اسم الزمان لكن تارة يكون ماضيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة فتكون منذ حينئذ بمعنى من وتارة يكون حاضرا نحو ما رأيته منذ يومنا فتكون بمعنى في ومذهب الجمهور أن مذ محذوفة النون وأصلها منذ فليستا كلمتين أصليتين مستقلتين فان كانت اسما ورفع بعدها اسم زمان فان كان ماضيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة فهي بمعنى أول المدة وان كان الزمان حاضرا نحو ما رأيته منذ شهرنا فهي بمعنى جميع المدة (قوله فانها اسم) أي مبتدأ أو خبر تقول ما لقيته منذ يومان فان جعلتها مبتدأ فالتقدير أمد عدم اللقاء يومان وان جعلتها خبرا فالتقدير بيني وبين لقائه يومان واسناد الرفع اليها في قول المصنف الرافعة ينبغي أن يراد بها الواقعة مبتدأ الا انها تكون رافعة للخبر حينئذ أما منذ الواقعة خبرا فليست رافعة وان كانت اسما لان الخبر مرفوع بالمبتدا الا رافع له اللهم الا على القول بأن كلا منهما رافع لصاحبه لكنه ضعيف فلا يخرج كلام المصنف عليه بل يخرج على الراجح من أن المبتدأ رافع للخبر وحينئذ يراد بمنذ في كلامه منذ الواقعة مبتدأ الا انه قد قيدها بكونها رافعة وقيل ان منذ ليست رافعة لشئ فليست

(قوله كما هو القاعدة) فيه نظر بل هذه القاعدة مسلمة في الجمل فيقال هي بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات وأما في الظروف أو الجار والمجرور فبعد النكرة صفة وبعد المعرفة يصح جعله حالا ان قدر المتعلق نكرة وصفة ان قدر المتعلق معرفة (قوله انها تزيل رفع المبتدا) أي و رفع الخبر أيضا على كلام البصريين لانها تحدث فيه رفعا غير الحاصل أولا خلافا للكوفيين ويدل لهذا التقدير ظاهر التعليل الذي ذكره (قوله على الراجح من أن المبتدأ رافع للخبر) أي وليس الخبر رافعا للمبتدا فلعل الكلام على حذف لفظ فقط وكان الاولى أن يقول على الراجح من أن

مبتدأ ولا خبرا بل هي ظرف مضاف للجملة بعدها ويومان فاعل بفعل محذوف أي انتهى اللقي منذ مضى يومان ورد هذا القول بأن فيه حذف الفعل بدون احتياج اليه وبقي فيهما من الاوجه غير ماذكر (قوله والبناء على القول بأنه معنوي) البناء مبتدأ وقوله لزوم خبر والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من البناء ومجيء الحال هنا من المبتدأ لانه في الاصل مضاف اليه أي وتفسير البناء حالة كونه جاريا على القول بانه معنوي ومعنوي نسبة للمعنى من قبيل نسبة الجزئي للكلي لان المعنى أمر كلي يشمل البناء وغيره وانما قدم البناء على الاعراب لقلة الكلام على أنواعه (قوله لزوم آخر الكلمة) بمعنى أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل فشمل مالم يختلف أصلا كلزوم كم للسكون وهؤلاء للكسر أو يختلف الآخر لا بسبب دخول العامل نحو اختلاف حيث بسبب اللغات التسع وخرج نحو الفتى فان اختلاف آخره باختلاف العوامل مقدر فهو متغير تقديرا وقوله حالة واحدة مفعول للمصدر الذي هو لزوم المضاف لفاعله وهو آخر الكلمة وقوله لغير عامل جار ومجرور حال من اللزوم قبل وكان الاولى حذفه لان أثر العامل يعرض ويزول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل وقد يجاب بأن هذا القيد ذكر لتحقيق الماهية كما هو الاصل في القيود (قوله ولزوم هؤلاء) انما بنيت هؤلاء وبقية أسماء الاشارة لكونها أشبهت الحرف شبها تضمنيا لانها تضمنت معنى وهو الاشارة وحق ذلك المعنى أن يؤدى بالحرف لكنهم لم يضعوا له حرفا يدل عليه (قوله وعلى القول بأنه لفظي) عطف على القول بأنه معنوي أي والبناء على القول بأنه لفظي ماجيء به الخ فما جيء خبر عن البناء والجار والمجرور حال منه على نحو ما تقدم لك وجيء فعل ماض مبني للمجهول وبه نائب الفاعل أي جاء به الواضع أو وجد في آخر الكلمة المبنية والاحسن من هذه العبارة أن يقال مالزمه الكلمة من شبه الاعراب لان التعبير بماجيء به يوهم أن البناء أمر طارئ على الكلمة وليس كذلك بل هو ملازم لها دائما (قوله لا لبيان مقتضى العامل) وأما ماجيء به لبيان مقتضى العامل فانه اعراب وقوله من شبه الاعراب بيان لماجيء به وشبه بفتح الشين والباء أو بكسر فسكون بمعنى المشابه وبيانه أن الحركة في أمس مثلا وهي الكسرة تشابه الحركة في بزيد وانما الفارق بينهما أن حركة بزيد جيء بها لمقتضى العامل فهي حركة اعراب وحركة أمس ليست كذلك لكن بينهما مشابهة في الصورة فان حركة البناء صورتها ولفظها كحركة الاعراب والمقتضى بفتح الضاد المطلوب أي أثر اقتضاه العامل وطلبه من رفع أو نصب أو جر أو جزم وكأنه قال البناء ما يشبه الاعراب في كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفا وفي كونه في آخر الكلمة (قوله وليس حكاية) اسم ليس ضمير مستتر يعود على ماجيء به أي وليس ذلك الاثر الذي جيء به حكاية ولا نقلا الخ فان هذه الحركات الاربعة لا تسمى اعرابا ولا بناء وزيد على ماذكره المصنف أن لا تكون تلك الحركة للمناسبة أو يكون السكون للوقف أو للتخفيف فخرج الضمة في ضربوا فانها للمناسبة والفعل مبني على فتح مقدر كما تقدم ونحو جاء زيد بالسكون فانه مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف ونحو ضربت بسكون الباء للتخفيف فان حركة البناء مقدرة فجميع ماذكر لا يسمى اعرابا ولا بناء (قوله من زيدا) من اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيدا خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله من زيد بالجر جوابا لمن قال مررت بزيد وبالرفع أيضا جوابا لمن قال جاء زيد ووجهه في الاخير أن الضمة الموجودة ليست هي ضمة العامل الذي هو المبتدأ بل الضمة الموجودة قبل الحكاية التي العامل فيها جاء وحينئذ فتقدر ضمة الرفع حالة جعله خبرا فثبت لك أن الحركات الثلاث تقدر في المحكي (قوله بكسر الدال) فالحمد مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع فالكسرة التي على الدال ليست كسرة اعراب لكون العامل لا يقتضيها لان العامل لا يقتضي

(والبناء) على القول بانه معنوي (لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل) كلزوم كم للسكون ولزوم أين للفتح ولزوم هؤلاء للكسر ولزوم حيث للضم وعلى القول بأنه لفظي ماجيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من ساكنين فالحكاية نحو من زيدا بالنصب جوابا لمن قال رأيت زيدا والنقل نحو من اوتى بضم النون نقلا من الهمزة والاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام والتخلص من التقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا

الخبر ليس رافعا للمبتدأ الا ان ماذكره متفق عليه (قوله بل هي ظرف) أي للنفي المأخوذ من ما فما هي العاملة في منذ لما فيها من معنى النفي (قوله أي انتهى اللقي) عبارة الجامي أي انتفى اللقي وهي أولى وبعد ذلك ظهور المعنى يحتاج لتأويل (قوله وبقي فيهما من الاوجه غير ماذكر) من الاوجه أن يومان خبر لمبتدأ محذوف وتلك الجملة صلة للذال من منذ لانها ذو الطائية تركبت مع من الابتدائية وضمت الميم اتباعا وحذفت الواو والتقدير من الزمان الذي هو يومان

(وأنواع البناء أربعة ضم وكسر) وهما ثقيلان ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه ودخلا الاسم والحرف (وفتح وسكون) وهما خفيفان ولخفتهما دخلا الكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف (فالسكون والفتح يشترك فيهما الاسم) نحو كم وأين (والفعل) نحو قم و بان (والحرف) نحو لم وان (والكسر والضم يختص بهما الاسم والحرف ولا يدخلان الفعل) مثال دخول الكسر في الاسم والحرف أمس وجير ومثال دخول الضم في الاسم والحرف منذ في لغة من رفع بها أو جرفالرافعة اسم والجارة حرف (والاعراب) على القول بانه لفظي ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وعلى القول بانه معنوي (تغيير آخر الاسم)

غير الضم وقد قدرناه ولا حركة بناء لان الاسم معرب وكذا يقال في البقية (قوله وأنواع البناء) المراد بالانواع هنا الاقسام لا الانواع بالمعنى الذي اصطلح عليه المناطقة وهذه أنواع للبناء مطلقا سواء كان لفظيا أو معنويا فعلى أنه لفظي يكون البناء نفس الضمة وما ناب عنها كالالف في يازيدان والواو في يازيدون وعلى أنه معنوي هو لزوم مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي وكذا القول في أنواع الاعراب (قوله ضم) أي نوع من اللزوم الذي وصفت الكلمة المبنية به يدل عليه بالضم فتكون هذه الاقسام ليست نفس البناء بل دالة عليه بناء على أنه معنوي أو يبقى الكلام على ظاهره بناء على أن البناء لفظي وكذا يقال في البقية قال الرضي واذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريه فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث أولا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب أيضا كقول المصنف يعني ابن الحاجب بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقا (قوله ولثقلهما) أي الضم والكسر لم يدخلا فيه أي في الفعل و يؤخذ منه أن الضمة في ضربوا ليست ضمة بناء بل للمناسبة وأن الفعل مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد تقدم ما فيه (قوله نحو كم وأين) كل منهما اسم استفهام (قوله نحو قم و بان) الاول فعل أمر مبني على السكون والثاني فعل ماض مبني على الفتح (قوله نحو لم وان) بتشديد النون لان الاول مثال للمبني على السكون والثاني مثال للمبني على الفتح (قوله والاعراب على القول بأنه لفظي الخ) في اعرابه ما سبق في قوله والبناء الخ ولفظي نسبة للفظ بالمعنى المصدري أي التلفظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الاعراب الى المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلفظ فان أبقينا اللفظ على معناه الاسمي أعني الصوت المشتمل على الحروف كانت النسبة من قبيل نسبة الخاص وهو الاعراب الى العام وهو اللفظ مطلقا أعم من أن يكون تلك الحركات أو غيرها والقول بأن الاعراب لفظي هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لان الاعراب انما جيء به لتمييز المعاني والتمييز انما يكون بما يتلفظ به لا بالمعنى فلذلك قدمه المصنف أو قدمه لطول الكلام على تعريفه باعتبار أنه معنوي ثم ما ذكره معناه الاصطلاحي وأما معناه لغة فهو مصدر أعرب الشيء اذا غيره أو حسنه أو أبانه الى غير ذلك من المعاني (واعلم) أن الاعراب منه محلي وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات وتعريف المصنف لا يشمله وقد يقال ان قوله ولو تقديرا أراد به ما ليس لفظيا فيشمل الاعراب المحلي أيضا (قوله ماجيء به) أي أتى به المتكلم واللام في قوله لبيان للتعليل متعلق بجيء وقوله من حركة الى آخره متعلق بجيء أيضا وهو بيان لما والمعنى أن الاعراب نفس الحركة وهي الضمة والفتحة والكسرة أو ما ناب عنها من حركة أخرى أو حرف وهو الواو والالف والياء والنون التي أتى بها العامل أو السكون وما ناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض أبو حيان على قول أكثر النحاة أو سكون أو حذف بأنه يكفي أن يقال أو حذف لان الحذف على قسمين حذف حركة نحو يضرب اذا أدخلت الجازم فقلت لم يضرب فحذف الحركة وحذف حرف نحو لم يذهبا أصله يذهبان فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف فلا يجعل ما كان قسما من الشيء قسماله (قوله تغيير آخر الاسم) أطلق التغيير وأريد أثره الذي هو التغير وذلك لان القائم بالكلمة انما هو التغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم فلو أبقى التغيير على معناه الاصلي لم يصح تعريف الاعراب به لانه يلزم عليه وصف الشيء بصفة غيره لان الاعراب وصف للكلمة كالتغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم ثم التغيير اما في وصف آخر الاسم أو في ذاته كما تقدم قال الرضي ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغيير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النونان

المتمكن (والفعل المضارع) الخالي من النونين (لفظا أو تقديرا بعامل ملفوظ به أو مقدر) مثال تغيير الاسم لفظا أو تقديرا بعامل ملفوظ به نحو جاء زيد والفتى ورأيت زيدا والفتى ومررت بزيد والفتى ومثال تغيير الفعل لفظا أو تقديرا بعامل ملفوظ به لن يضرب ولم يضرب ولن يخشى ولم يخش ومثال تغيير الاسم لفظا أو تقديرا بعامل مقدر زيد والفتى في جواب من قال من قام وفي جواب من قال من رأيت فزيد والفتى في الأول مرفوعان بفعل محذوف تقديره قام زيد والفتى وفي الثاني منصوبان بفعل محذوف تقديره رأيت زيدا والفتى ومثال تغيير الفعل ٤٨ لفظا أو تقديرا بعامل مقدر حتى يقوم ويسعى زيد فيقوم ويسعى منصوبان بعامل مقدر وهو أن المصدرية (وأنواع الاعراب أربعة رفع ونصب وخفض وجزم فالرفع والنصب يشتركان في الاسماء والافعال والخفض يختص بالاسماء والجزم يختص بالافعال) مثال دخول الرفع والنصب والخفض في الاسماء نحو ما أحسن زيد برفع زيد على النفي وبنصبه على التعجب وبخفضه على الاستفهام والنون في الأولين مفتوحة وفي الثالث مرفوعة ومثال دخول الرفع والنصب والجزم في الافعال نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على الاستئناف وبنصبه على المصاحبة في النهي وبجزمه على النهي عن الشرب أيضا و(مثال دخول الرفع في الاسماء والافعال نحو زيد يقوم) على الابتداء والخبر (فزيد اسم مرفوع بالابتداء) وعلامة رفعه الضمة (ويقوم) خبره وهو (فعل مضارع مرفوع بالتجرد) من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة (ومثال دخول النصب في الاسماء والافعال ان زيدا لن يضرب فزيدا اسم منصوب بان) على أنه اسمها وعلامة نصبه الفتحة (ويضرب فعل مضارع منصوب بلن) وعلامة نصبه الفتحة (ومثال اختصاص الاسم بالخفض نحو مررت بزيد) (فزيد اسم مخفوض بالباء) وعلامة خفضه الكسرة (ومثال اختصاص الفعل بالجزم نحو لم يقم فيقم فعل مضارع مجزوم بلم) وعلامة جزمه السكون وانما اختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم للتعادل بينهما فان الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون أخف من التحريك فأعطي الخفيف الثقيل والثقيل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل التحريك ويعادل ثقل الفعل خفة السكون وانما قلنا الاسم خفيف والفعل ثقيل لأن مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والمركب ثقيل

(قوله المتمكن) أي المعرب فخرج الاسم غير المتمكن وهو الذي شابه الحرف فانه مبني نحو هذا والذي (قوله والفعل) بالجر عطفا على الاسم أي وتغيير آخر الفعل المضارع الخالي من النونين وأما اذا باشرته احدى النونين فانه يكون مبنيا وعن أبي طلحة أنه مع نون الاناث معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها سكون النون وقال بعضهم باعرابه أيضا وان باشرته نون التوكيد (قوله لفظا أو تقديرا) حال من تغيير أي حالة كون ذلك التغيير ملفوظا به أو مقدرا والمراد الملفوظ بداله أو تقديره لأن التغيير بمعنى التغير كما قلنا لا يلفظ به ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر داله وقوله بعامل الباء فيه للسببية متعلقة بتغيير وقد تقدم تفسير العامل (قوله وأنواع الاعراب أربعة) اعترض ذلك أبو حيان بأن ثلاثة منها ثبوتيات وواحد عدمي لانه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك في النوعية مع الوجودي فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة وقد ذهب الى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازني روي عنه أنه قال الجزم ليس باعراب انما هو عدم الاعراب (قوله رفع) على القول بأن الاعراب لفظي هو الضمة وما ناب عنها أما على أنه معنوي فهو تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي (قوله على النفي) أي تجعل ما نافية وأحسن فعل ماض وزيد فاعل أي لم يوجد من زيد احسان (قوله وبنصبه على التعجب) فما تعجبية مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوبا يعود على ما وزيدا منصوب على التعجب والتعجب انفعال النفس عند رؤية شئ خفي سببه وخرج عن أمثاله باعتبار أنه يقل وجوده في العادة (قوله على الاستفهام) أي تجعل ما استفهامية مبتدأ وأحسن بالرفع اسم تفضيل خبر وزيد بالجر مضاف اليه والمعنى أي شئ في زيد حسن (قوله برفع تشرب على الاستئناف) أي تجعل الواو للاستئناف وتشرب مرفوع بالضمة الظاهرة وعلى هذا يكون النهي متوجها على أكل السمك (قوله وبنصبه على المصاحبة) فالواو واو المعية وتشرب منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية وعلى هذا يكون النهي عن أكل السمك مصاحبا لشرب اللبن فالمنهي عنه مجرد المصاحبة بينهما (قوله على النهي) فتكون الواو عاطفة وتشرب بالجزم معطوف على تأكل وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما حرك تأكل أيضا لذلك (قوله فزيد اسم منصوب) الفاء للحكاية وزيد مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية واسم خبره وكذا يقال فيما أشبهه (قوله اختصاص الاسم بالخفض) الباء داخلة على المقصور يعني أن الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوزه الى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه الى الضم والفتح (قوله من الحدث والزمان) أورد عليه أن بعض الاسماء أيضا مدلوله مركب كاسم الفاعل فانه يدل على الحدث والزمان وأجيب بأن الكلام في المدلول الوضعي ودلالة اسم الفاعل على الزمان التزامية وليست وضعية وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال لا يدل على أنه موضوع للزمن بل معناه أنه لما اعتبر في مفهومه الحدث وهو لا بد له من زمن يقع فيه اعتبر أن ذلك الحدث

نعرف بها الانواع الاربعة وتميز بها عن أنواع البناء (فالعلامات الاصول أربعة) على عدد انواع الاعراب الاربعة كل علامة منها تختص بنوع الاولى (الضمة) وهي علامة (للرفع نحو جاء زيد) فزيد فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة (و) الثانية (الفتحة) وهي علامة (للنصب نحو رأيت زيدا) فزيدا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة (و) الثالثة (الكسرة) وهي علامة (للخفض نحو مررت بزيد) فزيد مخفوض بالباء وعلامة خفضه الكسرة (و) الرابعة (السكون) وهو علامة (للجزم نحو لم يضرب) فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (ولها مواضع) تقع فيها (فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع) الاول (في الاسم المفرد نحو جاء زيد والفتى) فزيد والفتى مرفوعان على الفاعلية وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في زيد مقدرة في الفتى (و) الثاني في جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء واحده (نحو جاء الرجال والاسارى) فالرجال والاسارى مرفوعان على الفاعلية وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في الرجال مقدرة في الاسارى

انما يكون في الزمان الحال وبقي أن اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات وحدث لان الواضع اعتبر في مفهومه تقييد الذات بالحدث فمعنى ضارب ذات اتصفت بالضرب ولا مخلص عن هذا السؤال على كلام الشارح نعم يتخلص عنه بما قاله المحققون ان مدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والنسبة وحينئذ فتكون أجزاء الفعل ثلاثة وأجزاء اسم الفاعل اثنان وما كانت أجزاؤه أكثر فهو أثقل وبعضهم علل ثقل الفعل بكثرة لوازمه فيسأل عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباعث عليه فيقال من ضرب ولمن ضرب ومتى ضرب ولم ضرب وكيف ضرب والاسم مستغن عن هذه الاسئلة اذ المراد منه الدلالة على المسمى فقط (قوله ولهذه الانواع الاربعة علامات) الجار والمجرور خبر مقدم والانواع بدل من هذه والاربعة صفة له وعلامات مبتدأ مؤخر وقوله أعني أي أقصد وانما عبر بالهمزة لانه يحكي عن نفسه لان المتن له فلذلك لم يقل يعني والعلامات جمع علامة وهي لغة الامارة وعرفا عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها من الحروف والحذف (قوله نعرف بها الانواع الاربعة وتميز بها عن أنواع البناء) أي نعرف أنواع الاعراب الاربعة المتقدمة بهذه العلامات الاصول والعلامات الفروع وتميز هذه الانواع بهذه العلامات عن أنواع البناء والتميز ليس الا باختلاف التعبير فيقال في الاعراب رفع ونصب وجر وجزم وفي البناء ضم وفتح وكسر وسكون فالاربعة الاول علامات الاعراب والاربعة الثانية علامات البناء مع كون المسمى بالجميع شيأ واحدا وهو الحركات المخصوصة وهناك فرق آخر وهو أن حركة البناء لازمة وحركة الاعراب طارئة بدخول العامل وهذا الفرق اعتباري لا حقيقي فان قلت حيث كانت ألقاب الاعراب هي الرفع والنصب الخ كان القياس أن يقال عند الكلام على الاعراب على مذهب البصريين المفرقين بينها وبين ألقاب البناء بدل ضمة رفعه وبدل فتحة نصبه الخ والجواب أن هذا الاطلاق على سبيل المسامحة والتوسع لما أن الحركة المسماة بذلك شئ واحد كما علمت أما الكوفيون فلا يفرقون بين حركات البناء والاعراب وعليه فلا تسمح في الاستعمال (قوله وعلامة رفعه الضمة) هذا جرى على القول بأن الاعراب معنوي أما على أنه لفظي فيقال ورفعه الضمة فان الضمة نفس الاعراب ولما كانت العبارة الاولى مألوفة تداولتها الالسن على كلا القولين (قوله ولها مواضع) أي لتلك العلامات الاربع الاصول مواضع أي كلمات تختص تلك العلامات بها وتدخل عليها وشرع في تفصيلها بقوله فأما الضمة الخ (قوله الاسم المفرد) المراد به هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسماء الستة فان هذه المذكورات اعرابها بالحروف كما سيأتي (قوله جاء زيد والفتى) أي والقاضي وهذا القاضي مرفوع بضمة مقدرة للثقل وهذا مبني على السكون في محل رفع (قوله مقدرة في الفتى) وأما نحو جاء فتى فانه مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ومثله جاء قاض فانه مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وقد ألغز بعضهم في ذلك بقوله ما معرب اعرابه * قدر في حرف ذهب ومن ذلك قوله تعالى وجنى الجنتين دان فجنى اسم بمعنى المجنى أي المتناول من ثمار الشجر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر والجنتين مضاف اليه مجرور بالياء لانه مثنى ودان خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصله داني فعل به ما فعل بقاض وقد تقدم (قوله وهو ما تغير فيه بناء واحده) في العبارة ركة والافصح أن يقول ما تغير فيه الجمع عن المفرد لان الذي يتغير هو الجمع وأما المفرد فهو باق على ما هو عليه لم يدخله تغيير وقد تؤول عبارته بان المعنى ما تغير فيه بناء واحده عن حالته قبل الجمع فيلاحظ تغير المفرد في ضمن الجمع وتغير جمع التكسير اما حقيقي أو تقديري فالاول منحصر في ستة جموع لان التغير اما بالزيادة عن المفرد نحو صنو وصنوان لا كثر

(و) الثالث في (جمع المؤنث السالم) اسما كان أو صفة (نحو جاءت الهندات المسلمات) فان كان المؤنث علما يجمع هذا الجمع بلا شرط كهندات وان كان صفة وله مذكر فشرطه أن يكون مذكره قد جمع بواو ونون

من اثنين لان هذه الصيغة تستعمل مثنى وجمعا والفرق بينهما انما هو بالاعراب فصنوان مثنى يعرب باعراب المثنى فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء مع كسر النون فيهما وأما في حال كونه جمعا فانه يعرب بحركات ظاهرة على النون أو بالنقص عن المفرد نحو تخمة وتخم أو بتبديل الشكل نحو أسد وأسد أو بالزيادة مع تبديل الشكل نحو رجل ورجال أو بالنقص وتبديل الشكل كرسول ورسل أو بالنقص والزيادة وتبديل الشكل نحو غلام وغلمان والثاني له أمثلة منها نحو فلك فانه يستعمل مفردا وجمعا بصيغة واحدة قال الله تعالى في الفلك المشحون فهذا مفرد بقرينة رجوع الضمير اليه مفردا في المشحون اذ التقدير هو وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فهذا جمع بدليل عود ضمير الجمع اليه وهو النون في وجرين فصيغة المفرد والجمع واحدة لكن التغيير تقديري فتجعل الحركة في فلك مفردا كحركة قفل وفيه جمعا كحركة بدن ونحو هجان يقال للواحد والجمع من الابل فنقدر حركة الجمع غير حركة المفرد فالكسرة في هجان مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة في جراح وقس عليه نظائره (قوله وفي جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بالف وتاء مزيدتين وما واقعة على مفرد ومعنى جمع أي تحققت جمعيته فالمعنى جمع المؤنث السالم مفرد تحققت جمعيته بالف وتاء مزيدتين وبهذا التقدير يندفع ما أورد هنا ولو قيل بدل جمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء لكان أسهل وأظهر لان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمامات واصطبل واصطبلات وقد يتغير الجمع عن صيغة المفرد كغرفة وغرفات الاول بسكون الراء والثاني بضمها ونحو ذلك وقد يجاب بانه من باب تغليب الاكثر على الاقل اذ الاكثر في هذا الجمع أن يكون مفرده مؤنثا والجمع سالما * قال في شرح اللب جمع المؤنث السالم ما لحق باخره ألف وتاء سواء كان لمؤنث كمسلمات أو لمذكر كدريهمات وسواء كان لم يتغير بناء واحده كما ذكرنا أو غير كغرفات وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغلبة (قوله اسما كان أو صفة) اسما خبر كان مقدم عليها وقوله أو صفة معطوف عليه واسم كان ضمير مستتر فيه يعود على جمع المؤنث السالم والمعنى أن مفرد جمع المؤنث السالم تارة يكون اسما وتارة يكون صفة ومثل للاول بقوله الهندات وللثاني بالمسلمات ثم فصل وفرق بين الاسم والصفة بقوله فان كان علما الخ ولم يستوف أقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله أنه ينقاس في خمسة أمور الاول ذو التاء الا شفة وشاة وأمة فلم تجمع هذا الجمع استغناء عنه بجمعها جمع تكسير على شفاه وشياه واماء * الثاني علم المؤنث الا حذام وبار ونحوهما عند من بناها الا ان الجمع ينافي البناء أما على القول باعرابه اعراب ما لا ينصرف فانه يجمع فيقال حذامات وبارات * الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات * الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل لانه ملحق بالصفة اذ مفاده الوصف بالصغر كجمع دريهم على دريهمات الخامس اسم جنس لمؤنث سواء كان آخره تاء كغرفة وغرفات أو ألفا كبهمى اسم لنبت وعفرى اسم لدويبة لونها أعفر وبشرى وصحراء ومن قبيل اسم الجنس المختوم بالالف وصف المؤنث كحبلى وحبليات وهذه يشترط فيها أن يجمع مذكرها جمع تصحيح فخرج فعلاء أفعل فلا يقال في حمراء حمراوات وفعلى فعلان كسكرى الخ فلا يقال سكريات وما عدا ذلك مقصور على السماع كسموات وحمامات واصطبلات وبنات وأخوات بخلاف أبيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكسير لان تاءه أصلية في مفرده وقد نظم بعض ما أشرت اليه بعضهم بقوله

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

(قوله بلا شرط) أما العلم المؤنث فيجمع مطلقا لحقته تاء كعائشة أو جرد منها كهند وأما العلم المذكر فان كان فيه تاء جمع كطلحة على طلحات (قوله فشرطه أن يكون مذكره الخ) فخرج بهذا نحو حمراء

(قوله وما واقعة على مفرد ومعنى جمع الخ) محصل ما قيل هنا أنا ان أوقعنا ما على مفرد انحل المعنى الى أن مفرد هذا الجمع تكون الضمة علامة لرفعه ويلزم التكرار لدخوله في الاسم المفرد وعدم عد جمع المؤنث السالم وجعل بعض القسم قسما آخر وعدم صحة الاخبار في قوله وهو ما جمع الخ وان أوقعناها على جمع لزم تحصيل الحاصل في قوله جمع والجواب أنا نختار الثاني ومعنى جمع تحققت جمعيته وبهذا تعلم ما في كلام المحشي من الخلل (قوله يعود على جمع المؤنث السالم) الاولى أن الضمير راجع للمؤنث الذي هو مفرد هذا الجمع (قوله الا شفة الخ) زيد امرأة وأمة بتشديد الميم (قوله استغناء عنه الخ) هذه حكمة لا يلزم اطرادها والا لورد أن هندا تجمع جمع مؤنث مع أنها تجمع أيضا جمع تكسير

كمسلمون وان لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مؤنثه مجردا من التاء كحائض (و) الرابع في (الفعل المضارع المعرب نحو يضرب) ويخشى فيضرب ويخشى مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في يضرب

مقدرة في يخشى (وأما الفتحة

وسكرى فان مذكر الاول أحمر وهو لا يجمع على أحمرون ومذكر الثاني سكران وهو لا يجمع على سكرانون وقد أشرنا لهذا في الكلام السابق بقولنا أن لا تكون الصفة من باب فعلاء أفعل ولا من باب فعلى فعلان أي أن لا تكون الصفة على وزن فعلاء بالمد التي مذكرها على وزن أفعل كحمراء وأحمر وسوداء وأسود ونحو ذلك ولا أن تكون الصفة على وزن فعلى التي مذكرها فعلان كسكرى فان مذكرها سكران (قوله كمسلمون) تمثيل لما تحقق فيه الشرط المذكور (قوله فشرطه أن لا يكون) بزيادة لا النافية قبل يكون قال بعض تلامذة المصنف وهذه هي نسخة المؤلف قال ووقفت على نسخ عديدة فيها وان لم يكن له مذكر فشرطه أن يكون بدون لا وهي غير صحيحة فالصواب زيادة لا (قوله كحائض) هذا مثال للمنفي فلا يقال في جمع حائض بدون تاء حائضات أما ما فيه التاء كحائضة فانه يجمع هذا الجمع فيقال حائضات والفرق بين حائض وحائضة أن الاولى بمعنى ذات أهلية للحيض فلو قصد تجدد الحيض لها في أحد الازمنة أتى بالتاء وحاصل كلام المصنف أن الاسم الذي يجمع بالالف والتاء اما صفة أو غير صفة فان كان صفة فاما أن يكون له مذكر أولا فان كان فاما أن يجمع بالواو والنون أولا فان جمع كمسلمون قيل في مؤنثه مسلمات وان لم يجمع لم يجمع المؤنث لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر وقد انتفى الاصل فانتفى الفرع فلا يقال في حمراء حمراوات كما لا يقال احمرون ولا سكرانات كما لا يقال سكرانون ولذلك قالوا الفضليات حيث قالوا في المذكر الافضلون وان لم يكن له مذكر نظر هل هو مجرد من علامة التأنيث أولا فان لم يكن مجردا منها جمع نحو حبليات وان كان مجردا كحائض وطامث وطالق لم يقل فيه طالقات ولا حائضات (قوله المعرب) أي المجرد من النونين أي ولم يتصل به واو الجماعة ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة فان اعرابه حينئذ يكون بثبوت النون والكلام هنا في اعرابه بالحركات (قوله فيضرب ويخشى مرفوعان) الفاء للحكاية ويضرب مبتدأ لانه قصد لفظه فيكون اسما وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها ضمة الحكاية ويخشى معطوف عليه مبتدأ أيضا ومرفوعان خبر مرفوع بالالف لانه مثنى (قوله مقدرة في الفتى) أي للتعذر الذاتي ومثله التعذر العرضي نحو قوله تعالى وترى الناس سكارى بادغام أحد المثلين في الآخر فان الفتحة على الناس مقدرة للتعذر العرضي وهو السكون لاجل الادغام (قوله جمع التكسير) أي ولو غير منصرف كمصابيح ومساجد لان الكلام هنا في حالة النصب والحكم واحد فيه بخلاف حالة الجر فانه يخالف المنصرف في الجر بالفتحة ولذلك ترك التقييد هنا بالمنصرف وقيده به في حالة الجر فيما بعد (قوله المنصرف) وهو ما سلم من شبه الفعل وأما غير المنصرف وهو ما أشبه الفعل نحو مساجد ومصابيح فانه يجر بالفتحة (قوله يعوذون) أي يتحصنون (قوله ويرفقون) بضم الفاء من الرفق بمعنى اللطف والاسارى بضم الهمزة أفصح من فتحها جمع أسرى بفتح فسكون ففتح جمع أسير مأخوذ من الاسار بكسر الهمزة وهو ما يجعل في عنق الاسير أو رجله (قوله وجمع المؤنث السالم) لم يقل المنصرف لانه لا يصح تقييده بذلك لما قد علمت في مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكين وقوله باقيا على جمعيته حال من جمع المؤنث قيد به للاحتراز عنه اذا لم يبق على جمعيته بأن انسلخ عن الجمعية وسمي به فان فيه أعاريب ثلاثة كما أشار لذلك بقوله فان زال معنى الجمعية منه الخ قال الشيخ الشنواني ولا ضرورة لهذا القيد أي قوله باقيا الخ لان الكلام في جمع المؤنث السالم وأما اذا جعل علما صار مفردا نعم يصح أن يطلق عليه جمع باعتبار أصله (قوله بان جعل علما)

فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) الاول (في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا) والفتى فزيدا والفتى منصوبان وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في زيد مقدرة في الفتى (و) الثاني في (جمع التكسير نحو رأيت الرجال) والاسارى فالرجال والاسارى منصوبان بفتحة ظاهرة في الرجال مقدرة في الاسارى (و) الثالث في (الفعل المضارع المعرب نحو لن يضرب) ولن يخشى فيضرب ويخشى منصوبان وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في يضرب مقدرة في يخشى (وأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) تقع فيها الاول (في الاسم المفرد المنصرف نحو مررت بزيد) والفتى فزيد والفتى مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في زيد مقدرة في الفتى (و) الثاني في (جمع التكسير المنصرف نحو يعوذون برجال) ويرفقون بالاسارى فرجال والاسارى مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في الرجال مقدرة في الاسارى (و) في (جمع المؤنث السالم باقيا على جمعيته نحو مررت بهندات) ومسلمات فهندات ومسلمات مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في آخرهما فان زال معنى الجمعية منه بان جعل علما

(وأما السكون فيكون علامة للجزم في موضع واحد في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ماليس في آخره حرف علة (نحو لم يضرب) فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (وأما العلامات الفروع فسبع) أربعة أحرف وحركتان وحذف فالاحرف (الواو والياء والالف والنون و) الحركتان (الكسرة نيابة عن الفتحة) في جمع المؤنث السالم (والفتحة نيابة عن الكسرة) فيما لا ينصرف (و) السابعة (الحذف) فهذه السبعة تنوب عن الحركات الثلاث وعن السكون فمنها ماينوب عن الضمة ومنها ماينوب عن الفتحة ومنها ماينوب عن الكسرة ومنها ماينوب عن السكون (فينوب عن الضمة ثلاثة الواو والالف والنون) وسيأتي

تصويرلزوال معنى الجمعية منه أي ان معنى الجمعية وهي الدلالة على الآحاديزول اذا جعل علما لشئ فانه ينسلخ عن تلك الدلالة ويصير كبقية الاعلام ليس له دلالة الا على مجرد الذات (قوله جازفيه الصرف) أي تنوين الصرف وهو تنوين التمكين وذلك لان التنوين فيه حال الجمعية للمقابلة فلما زالت الجمعية وجعل علما زال ذلك التنوين ونون تنوين الاعلام المنصرف وهو تنوين التمكين ثم ان ركاكة عبارة الشارح لاتخفى لانه أفادهنا أنه في حال جعله علما يجوزفيه الصرف أي التنوين وعدمه ثم قسم كلا من هذين القسمين الى قسمين فقال فعلى الصرف يخفض الخ وعلى منع الصرف الخ أما قوله فعلى الصرف يخفض الخ فقد أخذ فيه التنوين وهو معتبر في المقسم فذكره مستدرك والمقام للاضمار بان يقول يخفض معه وأما قوله وتركه فزيادته مخلة لانه يصير المعنى فعلى الصرف أي التنوين يخفض بالكسرة مع ترك التنوين وهوظاهر الفساد لان الكلام مفروض في حالة التنوين وأما قوله وعلى منع الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين فقوله بلا تنوين زيادة مستدركة لان الغرض أنه في حالة عدم التنوين الذي هو معنى قوله وعلى منع الصرف أي ترك التنوين وأسلم من هذه العبارة أن يقول جاز اعرابه اعراب المنصرف واعراب غير المنصرف فعلى الاول يخفض بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى الثاني يخفض بالفتحة بلا تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المصنف بان فيها حذف مضاف والاصل مع بقاء التنوين وتركه أي ترك بقائه فيكون الضمير راجعا لذلك المضاف المقدر وليس راجعا لنفس التنوين لكن هذا الجواب في غاية البعد فانه لادليل على تقدير ذلك المضاف (قوله فعلى الصرف يخفض بالكسرة مع التنوين) أي يعرب اعرابه الاصلي حالة الجمع ولم يلتفت لحالة العلمية والتأنيث فلذلك لم يحذف التنوين مع وجود العلمية والتأنيث لما أنه تنوين مقابلة في حالة الاصل فاستصحب في حالة العلمية أيضا والتنوين الذي يحذف مع العلمية والتأنيث انما هو تنوين التمكين وهذه هي اللغة الفصحى (قوله وتركه) أي ترك التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث لان قصد العلمية يمنع أن يكون التنوين للمقابلة بل يكون للتمكين وهو لايجامع العلمية والتأنيث وكان حقه أن لايجر بالكسرة لكنه جربها نظرا لحالته الاصلية وهي حالة الجمعية (قوله يخفض بالفتحة بلا تنوين) أي فيعرب اعراب مالا ينصرف نظرا لحالة العلمية بدون التفات لحالة الجمعية أصلا وكان القياس عدم صحة غير هذا الوجه لكنه قد سمع ذلك في كلامهم وقد روى بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس

تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالي

فالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط وبالفتحة مع ترك التنوين مراعاة للعلمية فقط والجر بالكسرة مع عدم التنوين مراعاة لهما معا فالجر بالكسرة مراعاة للجمعية وترك التنوين مراعاة للعلمية (قوله في الفعل المضارع) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله وهو في موضع واحد (قوله الصحيح الآخر) وأما معتل الآخر فيجزم بحذف حرف العلة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم وليس هذا محله بل محله باب النيابة ويشترط أيضا أن لايتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة فانه يجزم حينئذ بحذف النون وترك هذا الشرط اعتمادا على المقبل (قوله وأما العلامات الفروع) مقابل لقوله فاما العلامات الاصول ثم تلك الفروع منها ماهو حركة ومنها ماهو حرف كما فصل المصنف ذلك وانما اختصت تلك الحروف بالنيابة دون غيرها لما أن الواو والالف والياء مجانسة للحركات الثلاث حتى قيل ان الحركات الثلاث أصول لها وقيل هي فروع عنها وان كان التحقيق أن كلا منهما أصل كما أشار لذلك الجعبري بقوله

وثلاثها أصل لأحرف مدها * واعكس والاعدل أنهما أصلان

(قوله تصويرلزوال معنى الجمعية) الاظهر أنه سبب له فالباء للسببية لا للتصوير (قوله أي تنوين الصرف وهو تنوين التمكين) الاولى تفسير الصرف بمطلق التنوين سواء كان للتمكين أو للمقابلة لان التنوين على اللغة الاولى من اللغات الثلاثة الآتية ليس تنوين تمكين بل مقابلة كما صرح به المحشي بعد (قوله ثم قسم كلا من هذين القسمين الى قسمين) فيه نظر وذلك أنه لم يقسم انقسم الثاني الى قسمين بل قسم الاول فقط

أمثلتها (وينوب عن الفتحة أربعة الكسرة والياء والالف وحذف النون) ٥٣ كما سيأتى (وينوب عن الكسرة اثنان الفتحة والياء وينوب عن السكون واحدة وهى حذف الحرف) الاخير ولها مواضع تكون فيها (فالواو تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة فى موضعين) لا ثالث لهما الاول (فى جمع المذكر السالم) اسما كان

وقوله وثلاثها أى الحركات الثلاثة أصل لاحرف مدها وهى الواو والالف والياء وأما النون فهى مشابهة لتلك الحروف فى الخفاء والغنة فلذلك أشار لها فى النيابة (قوله أمثلتها) على حذف مضاف أى أمثلة ماتنوب فيه (قوله وينوب عن السكون واحدة) أنث بالنظر لسكون الموصوف مؤنثا أى علامة واحدة وتلك العلامة حذف حرف العلة وحذف النون كما سيأتى (قوله فى جمع المذكر السالم) وهو مادل على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء على مفرده الذى من لفظه المجعول ذلك المفرد علما لمذكر عاقل أو صفة له فخرج مالم يدل على أكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون علما لرجل مثلا ومادل على أكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشفع وزوج وما لا مفرد له كعشرين وتسعين وماله مفرد من معناه نحو أولو بمعنى أصحاب فان مفرده ذو بمعنى صاحب وبالمجعول علما أو صفة أسماء الاجناس نحو عالمون وأهلون ووابلون فان مفرد الاول عالم بفتح اللام وهو ماسوى الله ومفرد الثانى أهل وهم الاقارب ومفرد الثالث وابل وهو المطر الكثير وأرضون وسنون فجميع هذه الامور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكر السالم فى اعرابه (قوله اسما كان) اسما خبر كان مقدم عليها واسمها ضمير مستتر يعود على المذكر فى قوله جمع المذكر أفاد به تعميم مفرد هذا الجمع أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أو صفة ويشترط فى العلم أن يكون لمذكر عاقل خاليا من التاء ولو لغير تأنيث كعلامة معربا ليس مركبا فان أردت أن تجمع من اسمه مبنى أو مركب تركيبا مزجيا أتيت بجمع ذو فى المذكر وبجمع ذات فى المؤنث فتقول جاء ذوو سيبويه وذوو برق نحره وذوات حذام وأما المركب الاضافى فانه يجمع صدره ويضاف لعجزه نحو جاء عبدو الله وجاء غلامو زيد وجوز الكوفيون جمع الجزأين نحو جاء غلامو زيدين واشترط فى العلم أن يكون منكرا أى يقبل التنكير فلا يجمع مالا يقبله نحو فلان ولا يجمع العلم باقيا على علميته فاذا أريد جمعه فلابد من تنكيره بان يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم وقد ألغز البدر الدمامينى فى ذلك مخاطبا لعلماء الهند بقوله

أيا علماء الهند لازال فضلكم * مدى الدهر يبدو فى منازل سعده
ألم بكم شخص غريب لتحسنوا * بارشاده عند السؤال لقصده
وها هو يبدى ما تعسر فهمه * عليه لتهدوه الى سبل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده * لحكم فلم ترض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمرى فى الغرابة غاية * فهل من جواب تنعمون برده

وأجاب بعض الفضلاء بقوله

أيا من على أفراس أفكاره غدا * يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضحا * يفوق فريد الدر فى نظم عقده
فقد اشترطوا فى مفرد علمية * لجمع على نهج المثنى وحده
فلما رأوا تعريفه ذاك محققا * أبوا جمعه الا باثبات ضده
ويدفع ذا الاشكال أن شيوعه * لصحة جمع لا غنى عن وجوده
وتعريفه شرط لاقدام حاذق * عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ومحصل الاشكال أن العلمية كيف تشترط فى مفرد هذا الجمع ثم يشترط نقيضها وهو التنكير فى تحققه ومحصل الجواب أن العلمية ليست شرطا حتى يتحقق التنافى بل هى من قبيل المعد بضم الميم وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطلوب ولا يجامعه وذلك كالخطوات الموصلة للمقصد فانه يتوقف عليها الوصول للمقصد وعند الوصول اليه تنعدم ولا توجد معه وظهر أن

(قوله ومحصل الجواب أن العلمية ليست شرطا الخ) فيه أن هذا ليس محصل الجواب المشار اليه فى الابيات السابقة بل هو جواب آخر منظور فيه الى أن المشروط فيه الشرطان شئ واحد هو الجمعية لا شيئان كما هو الجواب الاول وبعد ذلك لا حاجة لهذا كله لان اشتراط العلمية ليس لذاتها وهو التشخص حتى تنافى الجمع بل لاجل أن تحصل الوصفية تأويلا وذلك أنهم قالوا ان دلالة الواو على الجمعية انما هى بالاصالة فى الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابه الفعل معنى وصحة واعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا لتأوله بالمسمى دون باقى الاسماء فالعلمية لم تشترط الا من حيث كون العلم وصفا تأويليا والوصفية التأويلية موجودة لم تزل وهى المشروطة فى الحقيقة

أو صفة (نحو جاء الزيدون المسلمون) فالزيدون المسلمون فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة هذا هو المشهور (والثاني في الاسماء الستة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال وهنوك بشرط أن تكون مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم (نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال وهنوك

اطلاق الشرط على العلمية بطريق الاستعارة لعلاقة المشابهة بينها وبين المعدفي توقف المطلوب على كل ولا يصح أن تكون العلمية شرطا حقيقيا لان الشرط يجامع المشروط والعلمية لا تجامع الجمع كما علمت ، والحاصل أن كلا من المعد والشرط يتوقف عليه حصول الشئ لكن الشرط يستمر مصاحبا للمطلوب والمعدّ ينعدم عند حصوله والعلمية من قبيل المعدّ لا الشرط (قوله أو صفة) ويشترط فيها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من التاء ليست من باب فعلان فعلى كسكران سكرى ولا من باب أفعل فعلاء كأحمر حمراء ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو صبور ولا وصف المذكر لا مؤنث له نحو أكمر وآدر لعظيم الكمرة وهي ثمرة الذكر والادرة وهي كبر الانثيين فلا يقال أكمرون وآدرون (قوله نحو جاء الزيدون المسلمون) بدون واو فيكون الزيدون فاعلا والمسلمون صفة له فقوله فالزيدون المسلمون فاعل الخ فيه تسمح ظاهر لان الفاعل هو الزيدون وأما المسلمون فصفة له (قوله هذا هو المشهور) المشار اليه اعراب الجمع بالحروف أي رفع جمع المذكر السالم بالواو وهو المشهور ومقابل المشهور أنه معرب بحركات مقدرة على الحروف فيرفع بضمة مقدرة على الواو في حالة الرفع ويجر بكسرة مقدرة على الياء في حالة الجر وينصب بفتحة مقدرة عليها أيضا في حالة النصب وهناك أعاريب أخر أصحها ما ذكرناه وانما رفع هذا الجمع بالواو لانها تقع ضميرا لجمع في نحو يضربون ولان الجمع أقل دورانا في الكلام من المثنى فجعل الثقيل وهو الواو للقليل وهو الجمع ليحصل التعادل وزيدت النون عوضا عن التنوين في المفرد وقيل عوضا عن حركة المفرد ورد بانه قد عوض عنها الواو وقيل غير ذلك وحركت خوف التقاء الساكنين وكانت فتحة لخفتها وثقل الجمع (قوله وحموك) بكسر الكاف بناء على أن الحم قريب الزوج فقط وقريب الزوجة يقال له ختن بفتحتين كما هو المشهور وعلى مقابله من أن الحم يطلق على أقارب الزوجة أيضا يجوز فتح الكاف (قوله وذو مال) أشار باضافتها للمال الى شرطها وهو أنها لا تضاف الا الى اسم جنس ظاهر نكرة كان كما مثل أو معرفة نحو والله ذو المغفرة برحمنا وأما اضافتها للضمير كما في قول الشاعر

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ، فشاذ هذا كله في ذو المذكورة هنا التي بمعنى صاحب وأما ذو الطائية فهي مبنية على السكون في الاحوال الثلاثة لانها اسم موصول بمعنى الذي تقول جاءني ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام أي الذي قام وبعضهم أعربها اعراب ذو بمعنى صاحب (قوله وهنوك) اسم يكنى به عن أسماء الاجناس كالمال والتراب والدقيق وغير ذلك وقيل اسم لما يقبح التصريح به وقيل اسم للفرج خاصة (قوله بشرط أن تكون) أي هذه الاسماء (قوله مفردة) فان ثنيت نحو أبوان أو جمعت جمع تكسير كآباء أو تصحيح كأبون أعربت اعراب ما ذكر (قوله مكبرة) فلو صغرت كأبي أعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو أفردت نحو جاء أب وأخ أعربت اعراب المفرد وكلها تقطع عن الاضافة سوى ذو وفو بالواو فانهما لا يستعملان الا مضافين (قوله لغير ياء المتكلم) شرط في الشرط الذي هو الاضافة أي يشترط أن تكون تلك الاضافة لغير ياء المتكلم بان تضاف لضمير المخاطب كما مثل المصنف أو ضمير الغائب نحو أبوه أو ضمير المتكلم غير الياء نحو وأبونا شيخ كبير أو للاسم الظاهر نحو جاءني أبو زيد ورأيت أبا زيد ومررت بأبي زيد فان أضيفت لياء المتكلم نحو جاء أبي أعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغلامي وكلها تضاف لياء المتكلم ما عدا ذو فانها انما تضاف لاسم جنس ظاهر كما مر وزاد ابن الضائع بضاد معجمة وعين مهملة أن لا تلحقها ياء النسبة فان لحقتها أعربت بحركات ظاهرة نحو جاء أبوي وردهذا الشرط بانها في حالة النسب به خرجت عن الاسماء الستة لان المنسوب غير المنسوب اليه والذي أعرب بالحركات هو المنسوب للاب وليس

(قوله وهناك أعاريب أخر) منها أنه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الواو وكأنه منصوب بفتحة مقدرة ومجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها ضمة ما قبل الواو وكسرة ما قبل الياء ورد الوجه الذي ذكره المحشي بانه لو كان الاعراب على الحروف المذكورة لظهرت الفتحة على الياء والوجه الذي ذكرناه بان الاعراب لا يكون الا آخرا (قوله وقيل غير ذلك) من الغير أنها زائدة عوضا عن الحركة والتنوين ومنها أنها زيدت لدفع توهم الاضافة في نحو مررت ببنين كرام والافراد في نحو مررت بالمهندين ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه

في لغة قليلة) حكاها سيبويه فهذه الاسماء الستة مرفوعة على الخبرية وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة على المشهور
(والالف تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في المثنى) المرفوع (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل والفاعل مرفوع

وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة على المشهور (وتكون الالف علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الاسماء الستة) المتقدم ذكرها (نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال وهناك في لغة قليلة) فأباك وما عطف عليه مفعول والمفعول منصوب وعلامة نصبه الالف نيابة عن الفتحة (والياء تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع) الاول (في المثنى) المخفوض (نحو مررت بالزيدين) فالزيدين مخفوض وعلامة خفضه الياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها (و) الثاني (في جمع المذكر السالم نحو مررت بالزيدين) فالزيدين مخفوض وعلامة خفضه الياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها (و) الثالث (في الاسماء الستة) المتقدم ذكرها (نحو مررت بابيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال وهنيك في لغة قليلة) فأبيك وماعطف عليه مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة (والياء تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في المثنى المنصوب نحو رأيت الزيدين) فالزيدين مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نيابة عن الفتحة (وفي جمع المذكر السالم نحو رأيت الزيدين) فالزيدين مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها نيابة عن

واحدا من الاسماء الستة فالحق أنه لاحاجة لهذا الشرط (قوله في لغة قليلة) راجع لهنوك أي وأما أشهر لغاته وأفصحها فانه يعرب بحركات ظاهرة تقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولذلك قال ابن مالك

أب أخ حم كذاك وهن • والنقص في هذا الاخير أحسن

(قوله على المشهور) مرتبط بقوله وعلامة رفعها الواو أي حالة كون تلك العلامة جارية على المشهور لان هذا الوجه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومقابل المشهور أقوال منها أنها معربة بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدر الضمة على الواو والكسرة على الياء للثقل والفتحة على الالف للتعذر وبقي أوجه أخر لا يسعها المقام (قوله في المثنى) اسم مفعول من ثنيت الشئ اذا عطفت بعضه على بعض سميت به الصيغة المذكورة وحد المثنى هو الاسم المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة ألف أو ياء على مفرده فخرج بالمعرب المبني نحو ذان وتان واللذان واللتان وبالدال على اثنين مادل على واحد نحو زيدان علما على رجل وكليتان بالياء الموحدة اسم للآلة المعروفة وخرج بقيد فقط مادل على أكثر من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين لكن في ضمن دلالته على أكثر منهما ومنه زوج وشفع لانه لا يتعين للدلالة على خصوص الاثنين بل يستعمل فيهما وفي كل عدد زوج وخرج بزيادة ألف أو ياء كلا وكلتا فان دلالتهما على الاثنين من نفس الصيغة لامن الالف لان الالف في الاول أصلية منقلبة عن ياء هي لام الكلمة وألف الثاني للتأنيث كألف حبلى والتاء عوض عن لام الكلمة وخرج بقولنا على مفرده مالا مفرد له نحو اثنان واثنتان ويشترط في المثنى أيضا أن يكون له ثان في الخارج ليخرج نحو قمران تثنية شمس وقمر على سبيل التغليب ومثله الابوان للاب والام والمشرقان للمشرق والمغرب فهذا كله من قبيل الملحق بالمثنى لامن المثنى حقيقة ويشترط أيضا أن يكون المفرد نكرة فالعلم اذا أريد تثنيته نكر وقد أشار بعضهم الى هذه الشروط بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا • ومفردا منكرا ماركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له • مماثل لم يغن عنه غيره

فقوله موافقا في اللفظ أي فلا يصح تثنية المختلفين لفظا كزيد وعمرو وأن يكون موافقا في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وقوله مماثل أي له ثان في الخارج فنحو قمران للشمس والقمر من باب التغليب وقوله لم يغن عنه غيره أي لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته ومن ثم لم يقولوا سواآن استغناء بسيان تثنية سي بمعنى مثل وزيد على مافي النظم أن لا يكون لفظ كل وبعض وكذا أحد وعريب ونحوهما مما يلزم النفي لاستغراق الافراد ونظم ذلك شيخنا بقوله زيادة على البيتين

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا • مستغرقا في النفي نلت الاملا

(قوله على المشهور) ومقابله أنه معرب بضمة مقدرة على ماقبل الالف وفتحة أو كسرة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لان هذه الحركات التي قبل الالف والياء أتى بها لمناسبتهما فتقدر حركة الاعراب حينئذ وقيل غير ذلك من الاوجه (قوله المكسور مابعدها) وقد تفتح كما في قوله •على أحوذيين استقلت عشية • بفتح النون يصف قطاة بسرعة الطيران وأحوذيين مثنى أحوذي وهو خفيف المشي وأراد به الشاعر جناح القطاة (قوله المفتوح مابعدها) أي للخفة المناسبة لثقل الجمع وقد تكسر النون كما في قوله

الفتحة (والنون تسكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الافعال الخمسة وهي) كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نحو (تفعلان ويفعلان) بالتاء والياء الفوقانية والتحتانية (وتفعلون ويفعلون) بالتاء والياء الفوقانية والتحتانية (وتفعلين) بالتاء المثناة فوق لا غير فهذه الافعال الخمسة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة هذا هو المشهور وقيل علامة رفعها ضمة مقدرة على لام الفعل ويقال فيها كلها فعل وفاعل وعلامة رفعها ثبوت النون (والكسرة تسكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بالف وتاء مزيدتين (نحو رأيت الهندات) فالهندات مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة حملوا نصبه على جره كما في جمع المذكر السالم ليلتحق الفرع باصله (والفتحة تسكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف) وهو ما أشبه الفعل في علتين فرعيتين

عرفنا جعفرا وبني أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين

بكسر نون آخرين وهو بفتح الخاء جمع آخر بفتحها بمعنى مغاير (قوله تسكون علامة للرفع) أي سواء كانت ظاهرة كتضربون أو مقدرة كما تقدم من الامثلة السابقة وهي لتبلون الخ وقد تقدم شرحه (قوله في الافعال الخمسة) ويقال لها الامثلة الخمسة لانها مثال لغيرها من الافعال الموازنة لها (قوله ثبوت النون) من اضافة الصفة للموصوف أي النون الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها (قوله هذا هو المشهور) ومقابله ما ذكره الشارح (قوله وقيل علامة رفعها) قائله الاخفش كما نقله في التسهيل قال أبو حيان في شرحه وهذا الذي حكاه المصنف عن الاخفش حكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي صاحب كتاب وصف المباني في حروف المعاني عن أبي زيد السهيلي قال زعم أبو زيد السهيلي أن الاعراب مقدر في الاحرف التي قبل هذه الحروف كما هو مقدر في غلامي وأن شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الاعراب في تلك الحروف كما منع الاضافة الى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم فقيل له فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب فقال ما معناه هذه النون انما لحقت هذه الافعال لوقوعها موقع الاسماء فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكما قلت ان زيدا يقوم فرفعته لحلوله محل قائم فكذلك اذا قلت ان الزيدين يقومان لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان فاذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه النون فاذا قلت لن يقوما أو لم يقوما لا يقدر لن قائمان ولا لم قائمان فلم تثبت النون لذلك فعلى مذهبه تكون علامة الرفع في يقومان ضمة مقدرة في الميم وأما في النصب ففتحة مقدرة وأما في الجزم فسكون الميم تقديرا اه مع حذف (قوله على لام الفعل) وهو الحرف الذي قبل الواو أو الالف أو الياء وتلك الحركة مقدرة للتعذر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله بالف وتاء) الباء للسببية فذكر قوله مزيدتين لمزيد التوضيح فان جعلت الباء للمصاحبة احتيج لذكر هذا القيد فان قيل الذي جمع بالف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لانه ليس جمع مؤنث سالم فان جعلت ما في قوله ما جمع الخ واقعة على جمع كان المعنى جمع جمع فيلزم عليه تحصيل الحاصل والجواب أن ما واقعة على الجمع أي الجمع الذي جمع أي تحققت جمعيته وحصلت بالالف والتاء (قوله مزيدتين) خرج زيادة الالف نحو قضاة وغزاة فان الالف فيهما منقلبة في الاول عن ياء وفي الثاني عن واو والواو الاصل قضية وغزوة وخرج بزيادة التاء نحو أبيات وأموات فان التاء فيهما أصلية فليس ذلك من جمع المؤنث (قوله وعلامة نصبه الكسرة) وجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الاصل حكى الكسائي سمعت لغاتهم بفتح التاء (قوله في الاسم الذي لا ينصرف) أي لا ينون تنوين تمكين بناء على أن الصرف هو تنوين التمكين كما هو رأي المحققين ولما سقط التنوين تبعه في السقوط الجر بالكسرة لانه لا يوجد بدونه لكونهما أخوين في الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما في الفعل وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط فليس الجر تابعا في السقوط للتنوين قال أبو حيان وهذا اختلاف لا طائل تحته (قوله وهو ما) اسم موصول بمعنى الذي أو نكرة موصوفة بمعنى شيء فاشبه صلة أو صفة وما واقعة على اسم مفرد أو جمع تكسير (قوله في علتين فرعيتين) فان قلت لاي شيء احتيج في منع الاسم من الصرف لمشابهة الفعل من جهتين وبني الاسم اذا أشبه الحرف من جهة واحدة فهلا اكتفوا في منعه الصرف بعلة واحدة فالجواب أن المشابهة للفعل في أمر عرضي وهي ضعيفة غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للحروف فانها قوية لكونها ذاتية فان قلت لم أعطى الاسم حكم الفعل ولم لم يعط الفعل حكم الاسم مع ان المشابهة حاصلة بينهما * فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو خاص

مختلفتين مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى أوفرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك أن فى الفعل فرعية عن الاسم فى اللفظ وهو عند البصريين اشتقاقه من المصدر فضرب مثلا مشتق من الضرب وعند الكوفيين التركيب لان الاسم كالمفرد والفعل كالمركب والمفرد أصل المركب وفرعية فى المعنى وهو احتياجه الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما * ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان الاول ما يمتنع صرفه بفرعية واحدة (وهو ما كان على وزن صيغة منتهى الجموع وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان) سواء كان فى أوله (ميم أم لا كمساجد وصوامع أو) بعد ألف تكسيره (ثلاثة) أحرف (أوسطها ساكن) سواء كان فى أوله ميم أم لا (كمصابيح وقناديل) وانما استأثر هذا الجمع بالمنع لانه بمثابة جمعين (أو كان مختوما بألف التأنيث المقصورة) وهى ألف مفرد ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع سواء وقع نكرة كذكرى أو معرفة كرضوى أو جمعا كجرحى أو صفة (كحبلى أو) ألف التأنيث (الممدودة) وهى ألف قبلها ألف فتقلب هى همزة ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع سواء وقع نكرة

به وهو كونه فرعا من وجهين وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما فان قلت لم بين الاسم لمشابهة الفعل مع أن الفعل مبنى فالجواب لضعف هذه المشابهة فان الاسم لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البنا فان قلت فلم لم يعط الاسم بهذه المشابهة عمل الفعل قلت لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اهـ من اشنوانى (قوله مختلفتين) صفة ثانية لعلتين وقوله مرجع احداهما اللفظ الخ بيان لجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيد أن هاتين العلتين ان رجعتا للفظ فقط كاجمال أو للمعنى كحائض أو للفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم صرف الاسم وبيان ذلك أن الاول فيه فرعية الجمع والتصغير لفظا والثانى فيه فرعية التأنيث والوصفية معنى والثالث فيه تصغير لفظه وتصغير معناه المفيد للتحقير (قوله يقوم مقام الفرعيتين) أى فى افادة الثقل (قوله وهو عند البصريين) القائلين باشتقاق الفعل من المصدر وضمير هو عائد على العلة الفرعية وذكره مراعاة للخبر وهو اشتقاقه ومراعاة الخبر أولى من مراعاة المرجع ولو راعى المرجع لأنث (قوله وعند الكوفيين) القائلين باشتقاق المصدر من الفعل (قوله كالمفرد) الاولى حذف الكاف لانه مفرد حقيقة لدلالته على شئ واحد وهو مجرد الذات وأما دلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان فهى عارضة لا اعتداد بها وقد يجاب عن المصنف بانه زاد الكاف لمشاكلة قوله فى الفعل كالمركب (قوله كالمركب) الكاف هذه فى موقعها لان الفعل ليس مركبا حقيقة بل شبيه به فى كون مدلوله الحدث والزمان والنسبة فلما كان مدلوله مركبا كان كأنه مركب وتجرد بعض الافعال عن الزمان غير قادح لعروض ذلك التجرد (قوله وهو احتياجه) أى افتقار الفعل الى الفاعل ليتم الكلام والاحتياج يرجع الى المعنى (قوله ما يمتنع صرفه بفرعية واحدة) قدم هذا القسم لقلة الكلام عليه (قوله وهو ما كان على وزن صيغة) المراد بالوزن معناه الحقيقى وهو الموازنة والمشاكلة فهو مصدر مضاف لمفعوله والصيغة هى الهيئة أى الحركات والسكنات وأما المادة فهى الحروف التى تركبت منها الكلمة والمعنى على مشاكلة وموافقة صيغة أى هيئة منتهى الجموع أى لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى وتلك الصيغة منحصرة فى مفاعل ومفاعيل (قوله منتهى الجموع) أى الصيغة التى انتهى الجمع لها ولم يتجاوزها (قوله بعد ألف تكسيره) أى الالف التى حدثت فى جمع المفرد جمع تكسير (قوله حرفان) أى أولهما مكسور لفظا كمساجد أو تقديرا كدواب فان أصله دوابب أدغم أحد المثلين فى الآخر (قوله كمساجد) ومنابر ومراتب وأكالب جمع أكلب جمع كلب وأما نحو ملائك وصيارف وصياقل فان تجرد من التاء منع من الصرف وان لحقته كملائكة صرف (قوله أوسطها ساكن) خرج نحو ملائكة وفراعنة وصياقلة فانها مصروفة لمشاكلة هذه الجموع للآحاد كطواعية وكراهية (قوله وقناديل) أى وأناعيم جمع أنعام جمع نعم بفتحتين وهى الابل (قوله استأثر) أى اختص وعلل ذلك بقوله لانه بمثابة جمعين أى بمنزلتهما لان عدم جمعه مرة أخرى بمنزلة جمع آخر فكأنه جمع مرتين واعترض بأن شرط المنع من الصرف اختلاف العلتين وما ذكره الشارح يفيد رجوعهما لشئ واحد وهو اللفظ فالاولى ما قاله بعضهم فى علة ذلك أن صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظيرها لهذه الصيغة فى الآحاد أو عدم مجاوزة الجمع لها أو انتهاؤه عندها علة ترجع للمعنى (قوله كذكرى) مصدر ذكر بمعنى تذكر (قوله كرضوى) بفتح الراء علم فرس أو جبل بالمدينة المشرفة والنسبة اليها رضوى قاله الجوهرى (قوله كجرحى) جمع جريح كمريض ومرضى وقتيل وقتلى (قوله فتقلب هى) أى الالف الثانية همزة كراهة اجتماع ألفين وانما قلبت هى دون الاولى لتطرفها فهى محل للتغيير ولم تحذف

(قوله لم يشبه الفعل لفظا) أى بحيث يكون لفظ الاسم كلفظ الفعل بل اشبهه من جهة اشتماله على فرعيتين الخ وقوله مع ضعف الفعل فى البناء أى بالنسبة للحرف ولذلك لم ينفك البناء عن الحرف وانفك عن الفعل فى بعض أفراده وهو المضارع الخالى من النونين

كصحراء أم معرفة كزكرياء أم جمعا كأصدقاء أم صفة (كحمراء) وانما استأثر ما فيه ألف التأنيث بالمنع لانه تأنيث لازم فنزل لزومه منزلة تأنيث آخر * والثاني (٥٨) ما يمتنع صرفه بفرعيتين وهو نوعان ما يمتنع مع العلمية وما يمتنع مع الوصفية فالاول ما أشرنا اليه بقولنا (أو اجتمع فيه العلمية وزيادة الالف والنون) المضارعتين لالف التأنيث الممدودة لانهما في بناء يخص المذكر كما أن ألف التأنيث في بناء يخص المؤنث وأنهما لا تلحقهما التاء (كعمران) فان فيه العلمية وهي فرع التنكير والزيادة وهي فرع المزيد عليه (أو العلمية والتركيب المزجي كبعلبك) فان فيه العلمية وهي فرع التنكير والتركيب وهو فرع الافراد (أو العلمية والتأنيث لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى أو معنى لا لفظا فالاول (كفاطمة و) الثاني (كطلحة) لرجل (و) الثالث نحو (زينب) لامرأة وهو تأنيث معنوي وشرط تحتم منعه من الصرف الزيادة على الثلاثة كما مثلنا

لفوات ما يدل على التأنيث عند حذفها ولم تحذف الاولى لئلا يفوت المد فالهمزة بدل من ألف التأنيث والممدود هو الالف الاولى وحينئذ فوصف ألف التأنيث بانها ممدودة فيه تجوز باعتبار أنها السبب في حصول المد فهو من قبيل الاسناد للسبب وقيل الدال على التأنيث هو الالف الاولى والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان فان الاول مؤنثه مهموز بخلاف الثاني وعلى هذا فوصف ألف التأنيث بالمد حقيقي لا تجوز فيه وقيل هما معا للتأنيث (قوله كصحراء) وهي الفلاة أي الارض الواسعة والجمع الصحارى بفتح الراء وكسرها والصحراوات (قوله لانه تأنيث لازم) وانما كان لازما لان ألف التأنيث غير مقدرة الانفصال فهي كالجزء من الكلمة بخلاف تاء التأنيث فانها مقدرة الانفصال فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر بل الالف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلا فانه قد تحذف التاء ويقال ضارب (قوله تأنيث آخر) أي فكأنه أنث مرتين وفي كلامه هنا ما سبق في قوله فكأنه جمع مرتين فالاولى أن يقال العلة الفرعية اللفظية هي لزوم الزيادة حتى صارت الهمزة كأنها من أصول الكلمة وفرعية المعنى هي الدلالة على التأنيث قاله الشنواني وفي شرح اللب للسيد أن الالف تكون سببا كالتاء ولزومها للكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة تأنيث آخر فهما تأنيثان أحدهما لفظي وهو نفس الالف والثاني معنوي وهو لزومها (قوله مع العلمية) أي سواء كانت شخصية كحمزة وطلحة وخديجة أو جنسية كأسامة لان علم الجنس كعلم الشخص في الاحكام اللفظية التي منها الصرف وعدمه (قوله وزيادة الالف والنون) من اضافة الصفة للموصوف أي الالف والنون الزائدتان لان العلة هي الالف والنون الزائدتان لا نفس زيادتهما وقوله المضارعتين أي المشابهتين وبين الشارح وجه الشبه بأمرين الاول قوله لانهما في بناء الخ الثاني قوله وانهما لا تلحقهما التاء وانما خص الشبه بألف التأنيث الممدودة مع انهما مشابهتان للمقصورة أيضا لظهور المشابهة فيها فان قلت لم كانت زيادة الالف والنون محتاجة لعلة أخرى معها في منع الصرف وهلا استقلت بالمنع وحدها كألف التأنيث * وجوابه أن ألف التأنيث مستلزمة لعلة أخرى معنوية بخلاف الالف والنون وانما قيدهما بالزيادة احترازا عن غير المزيدتين وقد يكون لفظ واحد محتملا لهما كحسان فان أخذ من الحسن صرف وان أخذ من الحس بفتح الحاء وهو القتل يقال حس البرد الجراد أي قتله منع من الصرف وشيطان ان أخذ من شطن بمعنى بعد صرف أو من شاط بمعنى احترق منع من الصرف وعفان ان أخذ من العفة منع أو من العفونة صرف وحيان ان أخذ من الحياة منع أو من الحين بفتح الحاء وسكون الياء بمعنى الهلاك صرف فلو أبدلت من النون الزائدة لام كاصيلال مسمى به أصله اصيلان تصغير أصلان منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه (قوله كعمران) وغطفان اسم لقبيلة وأصبهان اسم لبلدة من بلاد العجم (قوله فان فيه العلمية) أي الشخصية ومثلها العلمية الجنسية في نحو رقبان فانه علم جنس لدابة أصغر من الخنفساء على قدر الدينار رقشة الظهر ولها ستة أرجل تتولد في الاماكن الندية (قوله فان فيه العلمية) لانه علم لبلدة بالشام مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة (قوله والتركيب) هذا هو العلة اللفظية وأما العلة المعنوية فهي العلمية (قوله والتأنيث لفظا ومعنى) أي من جهة اللفظ بان تلحقه علامة التأنيث وهي تاء زائدة في آخر الاسم تقلب في الوقف هاء كالتاء في فاطمة ومن جهة المعنى بان يكون علما لمؤنث (قوله أو معنى) وهو المسمى بالتأنيث المعنوي (قوله لرجل) أما لو كان علما لامرأة فانه يكون من القسم الاول (قوله وهو تأنيث معنوي) أي يرجع للمعنى والعلمية أيضا علة معنوية فلم يتحقق

حينئذ

(قوله وهو اسم صنم) أي كان لقوم الياس كما قال تعالى أتدعون بعلا وتذرون أحسن الخالقين أي أتعبدون هذا الصنم وتتركون عبادة الله

قوله احترازا عن غير المزيدتين نحو طحان وتبان أي بياع التبن فان الاول من الطحن والثاني من التبن (قوله تصغير أصلان) نقل المحقق عن التصريح انه تصغير أصيل والاصيل كما في القاموس العشي (قوله في نحو رقبان) بضم الراء كما هو مضبوط بالقلم في خط المؤلف

حينئذ في هذا القسم علتان فرعيتان مختلفتان بل العلتان هنا مرجعهما للمعنى كما تقدم في حائض فاي موجب لمنع الصرف وهلا صرف هذا النوع كما صرف حائض مع كونه مثله وأحسن ما أجيب به هنا أن اللفظ الموضوع لمؤنث يوصف تبعا لمعناه بانه لفظ مؤنث فالتانيث بحسب الاصل للمعنى واكتسب اللفظ الوصف به فرجعت هذه العلة للفظ بواسطة هذا التحمل ولما كان ذلك التأنيث المعنوي ضعيفا عن التأنيث اللفظي احتيج الى تقويته فشرط أن ينضم اليه واحد من الامور الاربعة التي ذكرها الشارح ليتقوى به ويلحق بالتانيث اللفظي في تاثيره المنع من الصرف فان هذه الامور التي شرط مصاحبة واحد منها له تزيده ثقلا فان الحركة أثقل من السكون والعجمة أثقل من العربية وكون اللفظ للمذكر ثم يستعمل للمؤنث يحصل فيه ثقل باعتبار أن الشئ في غير محله يستثقل * وبقي بحث آخر وهو أنه اذا صح اكتساب اللفظ التأنيث باعتبار المعنى كما أجيب به عن التانيث المعنوي يقال حينئذ يصح أيضا أن يكتسب لفظ حائض التانيث من معناه فيمنع من الصرف كزينب فالفرق بينهما تحكم والجواب أننا في حائض راعينا الاصالة ولم نلتفت لاكتساب اللفظ التانيث وفي زينب لاحظنا الاكتساب فحصل الفرق لكن يرد عليه أن هذا ترجيح بلا مرجح فيجاب بان هذه حكم تلتمس لما سمع بعد الوقوع والنزول وليست عللا باعثة فلا يحتاج فيها لطلب المرجح اذ ليست أحكاما عقلية وانما هي علل تلتمس لاحكام لفظية ونحن في ذلك كله أسرى السماع فهو المرجوع اليه آخرا فان العرب صرفت حائضا ومنعت صرف زينب فنتبع ذلك ونعلل الحكم في كل منهما بحسب الامكان (قوله كما مثلنا) أي تمثيلنا فما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر والكلام على حذف مضاف أي متعلق تمثيلنا وهو ما مثل به من زينب فانه زائد على الثلاث فالحرف الزائد قائم مقام التلفظ بتاء التانيث ثم حيث كان الاسم زائدا على الثلاث منع من الصرف ولو سمي به رجل كما اذا سميت رجلا بزينب ومعنى كون التأنيث معنويا في حال تسمية المذكر به أنه باعتبار الاصل أي قبل جعله علما للمذكر مستعمل في المؤنث (قوله أو تحرك الوسط) أي يكون ليس زائدا على الثلاث بان كان ثلاثيا لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قائما مقام الحرف الزائد على الثلاث وذلك كسقر علما لجهنم (قوله أو العجمة) أي مع كونه غير محرك الوسط (قوله وكحمص) علم أعجمي على بلدة فالعجمة هنا مقوية للتانيث المعنوي فيصير بها بمنزلة التانيث اللفظي فان قلت في حمص أيضا العجمة فلم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة فالجواب أن شرط منع العجمة الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة أحرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم تعتبر بل اعتبر التأنيث وبقي أنهم يجعلون العلمية علة معنوية مع أن الذي يوصف بكونه علما اللفظ لا المعنى وأجيب انه لما كان لا معنى لعلمية اللفظ الا تشخص معناه جعلوا العلمية علة معنوية (قوله أو النقل) أي مع كونه غير أعجمي فهذا النقل يلحق التأنيث المعنوي باللفظي (قوله فان تخلف شرط من هذه الشروط) أي لم يوجد واحد منها وقد كان الاوضح أن يقول كما قلنا (قوله وجمل) بضم الجيم وسكون الميم (قوله قاومت) أي قابلت فكأنه لم يوجد فيه الا علة واحدة (قوله نظر الى وجود الفرعيتين) أي ولم ينظر لفقد شرط تأثيرهما فان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين ثم محل جواز الوجهين ما لم يصغر وتلحقه التاء والا منع من الصرف نحو هنيدة (قوله بالوجهين) فدعد الاول مصروف والثاني ممنوع من الصرف (قوله لم تتلفع) البيت من بحر المنسرح واجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين وآخر الشطر الاول قوله مئزرها ودعد أول الشطر الثاني واعرابه لم حرف جازم وتتلفع مضارع مجزوم بلم وبفضل جار ومجرور متعلق بقوله تتلفع وفضل مضاف ومئزر مضاف اليه والهاء مضاف اليه ودعد فاعل منون مصروف ولم تسق لم حرف جازم وتسق فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله مجزوم بحذف الالف وأصله تسقى بالالف فلما دخل الجازم حذفها لانه مضارع معتل ودعد بترك التنوين

أو تحرك الوسط كسقر أو العجمة كحمص أو النقل من المذكر الى المؤنث كزيد لامرأة فان تخلف شرط من هذه الشروط جاز الصرف وعدمه كهند ودعد وجمل فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وأنها قد قاومت احدى الفرعيتين ومن لم يصرفه نظر الى وجود الفرعيتين في الجملة واختلف في الاولى منهما فعن سيبويه الاولى المنع من الصرف وعن أبي علي الفارسي الاولى الصرف وروي بالوجهين قول الشاعر

لم تتلفع بفضل مئزرها
دعد ولم تسق دعد في العلب

(أو العلمية ووزن الفعل) وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشمر علما للفرس أو افتتاحه بزيادة هي في الفعل أولى لكونها تدل في الفعل ولا تدل في الاسم كاحرف المضارعة (كاحمد ويشكر) علمين لنبينا ونوح صلى الله عليهما وسلم فان الهمزة والياء لا يدلان في الاسم ويدلان في الفعل على المتكلم والغائب (أو العلمية والعدل) التقديري (كعمر) فانه معدول عن عامر خوف الالتباس بالصفة (أو العلمية والعجمة) وشرط العجمة كون علميتها

نائب الفاعل وفي العلاب جار ومجرور متعلق بتسق والعلاب بضم العين جمع علبة وهي اناء من خشب تشرب فيه أعيان العرب كذا في الحلبي وفي الصحاح العلبة محلب من جلد والجمع علاب وعلاب والمعنى ان دعدا هذه ليس لها فضل أي زائد على مئزرها تتلفع به ولم تشرب في تلك الاواني وهذا كناية عن كونها ليست من بنات الاعيان لان التلفع بفضل المئزر والشرب في تلك الاواني من عادة الاعيان فيلزم من نفيه بحسب العادة نفي لازمه وهو الشرف فصح كونه كناية لانها انتقال من الملزوم الى اللازم والحاصل أن المعنى الحقيقي ليس مرادا بل المراد لازمه وهو نفي علو المنزلة والرفعة (قوله ووزن الفعل) أي يكون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل بان يكون مختصا به أو غالبا فيه وأولى به أما ما يختص بالاسم أو يغلب فيه أو يكون فيه وفي الفعل على حد سواء فلا يمنع الصرف (قوله كشمر) ومثله خضم بمعجمتين علم لرجل وعثر لواد بالعقيق وبذر لماء من مياه العرب فان هذه كلها أفعال نقلت الى الاسمية اذ هذا الوزن مختص بالفعل ككسر ومزق ونحو ذلك من الافعال المضاعفة قال النيلي أما شمر فمختص بالفعل لان مثال فعل بتشديد العين مخصوص بالفعل لكونه للتكثير والتعدية وهما من خواص الفعل (قوله وشرط الوزن) أي شرط كونه مانعا مع العلمية من الصرف (قوله لكونها تدل) أي دائما في الفعل على معنى ولا تدل في الاسم أي دائما بل قد تدل وقد لا تدل فالاول كالهمزة في أفعل التفضيل فان بسببها دلت الصيغة على المفاضلة نحو أكرم تقول زيد أكرم منك وأفضل ونحو ذلك والثاني كالهمزة في أبيض وأسود (قوله كاحمد) علم لم يتسم به أحد قبل نبينا صلى الله عليه وسلم وأما محمد فقد تسمى به قبله جماعة قيل أربعة عشر وقيل خمسة عشر (قوله والعدل) هو قسمان تحقيقي وتقديري فان كان هناك دليل على العدل غير منع الصرف كمثنى فانه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهكذا الى عشار اذا سمي بواحد من هذه الصيغ فانه يمنع من الصرف للعلمية والعدل التحقيقي فان لم يوجد للعدل دليل بل حمل على ارتكابه والقول به المنع من الصرف بان وجد الاسم ممنوعا من الصرف وليس فيه سوى علة واحدة فانه يقدر فيه العدل وهذا هو العدل التقديري ومعنى كون العدل علة فرعية أن المعدول فرع عن المعدول عنه (قوله كعمر) أي وسحر اذا أريد به سحر ليلة بعينه فانه معدول عن السحر معرفا بال لما أن سحر الممنوع من الصرف نكرة وقد دل على التعيين فحقه أن تدخل عليه أل المفيدة للتعيين لكنهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالته على التعيين بكونه معدولا عما فيه أل (قوله عن عامر) وهو اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية به وجعله علما خافوا التباس العلم بالصفة لكونها صيغة واحدة فيهما فعدلوا عنه الى عمر لما أن صيغة عمر هذه وهي فعل بضم الفاء وفتح العين قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق فان ورد فعل مصروفا كادد علمنا أنه غير معدول لما أنا انما نرتكب العدل لكوننا نجد الاسم ممنوعا من الصرف مع وجود علة واحدة فنلجأ الى العدل ونضمه لتلك العلة حفظا لما ثبت من قاعدة أن المنع من الصرف انما يكون بعلتين فرعيتين ومفهوم قولنا في سحر أنه يراد به معين ما اذا لم يرد ذلك فحينئذ يكون نكرة ويصرف لزوال التعيين وأدد جمع أدة وهي فعلة من الود وأصلها ودة فهمزت الواو المضمومة ونقل بعد الجمع وسمي به فليس معدولا (قوله والعجمة) وهي فرع العربية والمراد به كل ما كان خارجا عن لغة العرب كالسرياني والفارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن أبنية العرب نحو اسمعيل باللام والنون وابراهيم وابريسم ومنها مجيئها في كلامهم غير منصرفة نحو ابليس اذ لو كان عربيا لانصرف لان العلمية وحدها لا تمنع الصرف ومنها نقل الائمة ومنها أن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية نحو فنج وجق وجاق علم على دمشق وكمنجنيق اسم لآلة حرب وكذلك الجيم والصاد كالجص والصولجان والكاف والجيم كاسكرجة

(قوله وهذا كناية عن كونها ليست من بنات الاعيان الخ) أي فالمقصود من البيت الذم ويحتمل أن المقصود منه المدح وذلك لما نقله المحقق عن شيخه السيد من أن المعنى أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية (قوله وعثر) بالمثلثة كما في قول كعب ابن زهير

وخادر من ليوث الاسد مسكنه
ببطن عثر غيل دونه غيل

(قوله والصولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة

وليس في أصول العرب اسم فيه نون بعدها راء نحو نرجس ولا زاي بعد دال كهنداز ومنها ما نص عليه ابن جني وغيره أن كل رباعي الاصول أو خماسيها متى خلا عن بعض حروف الذلاقة الستة فهو أعجمي وهي الراء والنون والفاء واللام والباء والميم ويجمعها قولك فر من لب ولا يرد نحو يوسف من حيث انه أعجمي مع أنه لم يخل مما ذكر لان العلامة لا يشترط انعكاسها (قوله في اللغة الاعجمية) بان تستعمله العجم علما ثم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف اتفاقا نحو ابراهيم أما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علما فممنوع من الصرف على الاصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال بن هشام وذلك نحو قالون في اللغة الرومية من أسماء الاجناس اسم جنس للجيد استعملته العرب أول أحواله علما ومن ثم لقب به عيسى راوية نافع لجودة قراءته أما ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك فمصروف اتفاقا ومثاله فيروز ولجام (قوله والزيادة على الثلاثة) يستثنى منه ما كان زائدا بياء التصغير فانه يصرف (قوله كابراهيم) فيه ست لغات ابراهيم ابراهام ابراهوم ابراهم بلا ياء مثلث الهاء وأسماء الانبياء كلها أعجمية الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا وكل أسمائهم ممنوعة من الصرف سوى هذه الاربعة لفقد العجمة فيها وسوى نوح ولوط وشيث فانها وان كانت أعجمية الا أنه تخلف فيها شرط المنع من الصرف في العجمة وهو الزيادة على ثلاثة أحرف وأسماء الملائكة كلها أعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى أربعة فانها عربية وهي منكر ونكير ومالك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وأسماء الشهور مصروفة الا جمادى الاولى وجمادى الثانية فممنوعان من الصرف لالف التأنيث المقصورة وشعبان ورمضان للعلمية وزيادة الالف والنون وصفر ورجب اذا أريد بهما معين منعا من الصرف للعلمية والعدل الاول معدول عن الصفر والثاني عن الرجب فان لم يرد بهما معين صرفا وقد نظمت ما ذكر فقلت

وكل أسماء النبيين العلا * في عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها أربعا استسرد * هود شعيب صالح محمد
أسماؤهم مصروفة ومثلها * لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا لفقد علة في الأول * وفقد شرط عجمة فمن ولي
واستثن من أسماء أملاك السما * رضوان ثم مالك المعظما
ومنكرا ثم نكيرا للعرب * أسماؤهم منسوبة نلت الارب
واحكم لرضوان بمنع الصرف * حكم الجميع والثلاثة اصرف
لكنه بعلة الزيادة * مع علم وفي السوى بالعجمة
واصرف لاسماء الشهور ماعدا * شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفي جمادى * لالف التأنيث ع المرادا
ورجب مع صفر ان عينا * فامنعهما الصرف والا نونا
والمنع فيهما أتى للعدل * مع علمية حز للفضل

(قوله فيروز ولجام) الاول اسم جنس لجوهر معروف كالياقوت والثاني اسم لما يجعل في فم الدابة (قوله لفقد الشرط الاول) وهو استعماله في اللغة الاعجمية علما (قوله وشتر) كذا في نسخة وعليها كتب بعض تلامذة المصنف وهو اسم حصن بأران أو بديار بكر وفي نسخة بدل وشتر وشيث

(قوله اسم فيه نون بعدها راء الخ) الذي في الاشموني أن من العلامات تبعية الراء للنون في أول كلمة نحو نرجس وتبعية الزاي للدال نحو مهندز قال يس وقد تبدل زايه سينا وقيد في الهمع تبعية الزاي للدال بكونها في آخر الكلمة فلعل قول المحشي ولا راء بعد دال كهندار تحريف (قوله متى خلا عن بعض حروف الذلاقة) المناسب حذف بعض وعبارة الاشموني ثالثها عروه من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي اه (قوله واستثن من أسماء الخ) أي استثن هؤلاء الاربعة من أسماء ملائكة السماء المحكوم عليها بانها أعجمية ولم يذكر هذا الحكم في النظم اشارة الى علمه واتضاحه (قوله أملاك السما) الاضافة على معنى في (قوله ثم مالك) ممنوع من الصرف لضرورة النظم (قوله نلت الارب) أي المقصود يحتمل الاخبار والانشاء (قوله لرضوان) مصروف لضرورة النظم أو غير مصروف ودخله الطي وهو حذف الرابع الساكن (قوله حكم الجميع) أي جميع ما بقي من افراد المستثنى منه لا جميع ما صاحبه في الاستثناء لانه مصروف (قوله لكنه بعلة الزيادة) استدراك لدفع ما يتوهم من قوله حكم الجميع من أن منع الصرف في رضوان للعلمية والعجمة مع انه فاسد لكونه عربيا (قوله مع علم) أي علمية

فانها مصروفة لفقد الشرط الثانى * وقيل الثلاثى الساكن الوسط يجوز فيه الصرف وعدمه والمتحرك الوسط متحتم المنع والنوع الثانى ما يمتنع مع الوصفية وهو ما أشرنا اليه بقولنا (أو الوصف والعدل) التحقيقى (كأخر) مقابل آخرين من قوله تعالى فعدة من أيام أخر فانه صفة معدولة عن آخر

(قوله فى المنع من الصرف مع سكون الوسط الخ) وكذلك العجمة مع تحرك الوسط لا توجب المنع من الصرف كما أثر التأنيث وجوب منع الصرف مع التحرك لضعفها وقد أفاد ذلك فى القولة بعد (قوله كما أثرت العلمية) المناسب كما أثر التأنيث المعنوى بدليل ما بعده (قوله اذ هى أمر معنوى) أى ليس لها علامة ملفوظة أو مقدرة وليس المراد انها ترجع الى المعنى لانها وصف للفظ فيقال لفظ أعجمى (قوله لئلا يقاوم سكون الخ) أى حتى يسقط اعتبار احدى العلتين وكانه لم يوجد الا علة واحدة فهذا كله مبنى باعتبار العجمة مقوية للتأنيث المعنوى

(قوله لفقد الشرط الثانى) وهو الزيادة على ثلاثة أحرف لان اللغة الاعجمية مبنية على الطول بخلاف اللغة العربية وانما لم تؤثر العجمة هنا فى المنع من الصرف مع سكون الوسط كما أثرت العلمية فيما سبق فى منع صرف المؤنث الساكن الوسط لان العجمة سبب ضعيف اذ هى أمر معنوى فلم تعتبر مع سكون الوسط وأما التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز أن يعتبر مع سكون الوسط وأن لا يعتبر كما سبق فى جواز المنع من الصرف وعدمه فى الثلاثى الساكن الوسط فان قلت قد اعتبرت العجمة فى حمص وماه وجور مع سكون الوسط فلم لم تعتبر ههنا والجواب أن اعتبارها فيما سبق تقوية للتأنيث المعنوى والعلمية لئلا يقاوم سكون الوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها مقوية سببا آخر اعتبارها سببا بالاستقلال كما هنا (قوله يجوز فيه الصرف وعدمه) قال فى المساعد والجمهور على تحتم الصرف (قوله متحتم المنع) لقيام حركته مقام الحرف الرابع قياسا على ما تقدم فى المؤنث المعنوى محرك الوسط لكن الاكثر الصرف ويفرق بينه وبين المؤنث بأن التأنيث المعنوى أقوى من العجمة لان له علامة مقدرة بخلاف العجمة (تنبيه) قد علمت مما سبق أن ابليس اسم أعجمى فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وقيل هو عربى مشتق من الابلاس واعتذر صاحب هذا القيل عن منع صرفه بانه لا نظير له فى الاسماء العربية ورد بأن له نظائر فى العربية كاحليل واكليل وغيرهما وقيل شبه بالاسماء الاعجمية فامتنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة فانه وان كان مشتقا من الابلاس الا أنه لم يسم به أحد من العرب فصار خاصا عن أطلقه الله عليه فكأنه دخيل فى لسان العرب فهو علم مرتجل (قوله أو الوصف) قال فى شرح اللب وهو كون الاسم موضوعا للذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف لان معرفة حال كل شئ متأخرة عن ذاته (قوله والعدل التحقيقى) قال الرضى ونعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كأدد (قوله كأخر) بضم الهمزة جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمد بمعنى غير وهو من باب أفعل التفضيل فاذا قلت مررت بزيد ورجل آخر فمعناه أحق بالتأخر من زيد فى الذكر لأن الاول قد اعتنى به فى التقدم فى الذكر قاله المرادى فى شرح التسهيل وقال الرضى معنى آخر فى الاصل أشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جاءنى زيد ورجل آخر أشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور أولا فلا يقال جاءنى زيد وحمار آخر ولا امرأة أخرى (قوله مقابل آخرين) بالجر صفة أخر ومعنى المقابلة أن أخر مفرده أخرى مؤنثة فهو جمع المؤنث وآخرين بفتح الخاء جمع المذكر الذى هو آخر بفتحها واحترز بهذا القيد عن أخر بضم الهمزة وفتح الخاء مقابل آخرين بكسر الخاء فانه مصروف لانتفاء العدل وذلك لان مفرد أخر هذا أخرى بمعنى آخرة مقابلة للاولى ومذكرها آخر بكسر الخاء مقابل أول كما فى قوله تعالى قالت أولاهم لاخراهم فأخرى هذه تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع والفرق بين أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء وأخرى التى بمعنى آخرة التى هى مؤنث آخر بكسر الخاء أن الاولى لا تدل على الانتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها أمثالها فى وصف واحد تقول عندى بعير وآخر وآخر وهكذا وعندى ناقة وأخرى وأخرى وهكذا وأما الثانية فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها فى وصف واحد (قوله من قوله تعالى) من بمعنى فى أى الواقعة فى قوله تعالى (قوله فانه) أى أخر الممنوع من الصرف صفة لايام وقوله معدولة صفة لصفة ومعنى العدل هنا أن القياس كان يقتضى أن توصف أيام بآخر بفتح الهمزة المفرد لكونه أفعل تفضيل مجردا عن الاضافة وأل

بفتح الخاء فان قياس أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا ولو كان موصوفه مؤنثا أو مثنى أو جمعا (أو الوصف وزيادة الالف والنون كسكران) فان مؤنثه سكرى ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة الا في فعلان بالفتح بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية (أو الوصف ووزن الفعل) وهو أفعل (كأحمر) فان مؤنثه حمراء ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا في أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية و يشترط لتأثير الصفة أمران كونها أصلية فيجب الصرف

فعدل عن ذلك ووصف بأخر جمع أخرى * فان قلت ان أخر وقع صفة لايام ومفرده وهو يوم يوصف بآخر بفتح الخاء لا بأخرى * فالجواب أن اليوم لما كان مما لا يعقل أجرى مجرى المؤنث فوصف بأخرى ثم وصف جمعه بأخر الذي هو جمعها والا فلو كان المفرد آخر لما صح جمعه على أخر فجمعه على أخر دليل على أن المفرد أخرى ثم ما ذكره الشارح من أن أخر معدولة عن آخر قيل انه التحقيق وقيل انها معدولة عن أخريات قال الشنواني وهو الصحيح لان أخر جمع أخرى وأخرى مؤنث آخر وقد جمع بالواو والنون فحق أخرى أن تجمع بالالف والتاء لان ما جمع مذكره بهما جمع مؤنثه بالالف والتاء فعدل عن أخريات الى أخر وقيل انها معدولة عن الاخر لانه من باب افعل التفضيل فاصله أن يقرن بال اذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى والصغر فعدل به عما فيه أل الى المجرد عنها وأعطى مالا يعطى غيره الا مقرونا بأل (قوله بفتح الخاء) الذى هو أفعل تفضيل أصله أأخر بهمزتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة أبدلت الثانية ألفا للتخفيف وهو في الاصل بمعنى أشد تأخرا ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز عن آخر بكسر الخاء فانه مقابل أول وليس أفعل تفضيل (قوله فان قياس أفعل التفضيل الخ) تعليل للعدول (قوله ولو كان موصوفه مؤنثا أو مثنى أو جمعا) حاصله أن أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة لزمه التذكير والافراد بكل حال تقول هو أفضل وهي أفضل وهما أفضل وهم أفضل وهن أفضل واذا كان معرفا بالالف واللام لزمه مطابقة ماقبله في الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول هو الافضل وهي الفضلى وهما الافضلان وهم الافضلون وهن الفضليات والفضل فكان القياس أن يقال مررت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجلين آخر وبرجال آخر ولكنهم قالوا أخرى وأخر وآخرون وآخران قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا بذنوبهم فآخران يقومان مقامهما وانما خص النحويون اخر بالذكر لان في آخر وزن الفعل وفي أخرى ألف التأنيث وهما أوضح من العدل وأما آخران وآخرون فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب (قوله فان مؤنثه سكرى) وليس مؤنثه سكرانة ومثله ندمان من الندامة فان مؤنثه ندمى لا ندمانة أما ندمان من المنادمة فان مؤنثه ندمانة فيصرف وأشار المصنف بالمثال الى القسم الذي يمتنع صرفه اتفاقا وهو ما كان له مؤنث لا على وزن فعلانة أما مالا مؤنث له أصلا لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلانة كرحمان لكثير الرحمة ولحيان لعظيم اللحية فممنوع من الصرف على الاصح الحاقا له بما مؤنثه على وزن فعلى ومقابل الاصح أنه يصرف الحاقا له بما مؤنثه على وزن فعلانة فان هذا القسم مصروف اتفاقا فعلى الاصح يكون الشرط في منع صرف فعلان أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة سواء كان له مؤنث على وزن فعلى أولا مؤنث له فدخل القسم الثاني وهو مالا مؤنث له أصلا وعلى مقابله يشترط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى فيخرج القسم الثاني وظاهر كلام المصنف الجري على هذا القول (قوله بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية) أي فانها تكون في فعلان بالفتح نحو حمدان وبالضم نحو عثمان وبالكسر كعمران (قوله ووزن الفعل) أي يكون الاسم على وزن الفعل به أولى لان في أول الفعل زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ودخل في قوله ووزن الفعل ثلاثة أنواع ما مؤنثه على فعلاء نحو حمراء وشهلاء أو على فعلى بضم الفاء كفضلى أولا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة وآدر لعظيم الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل (قوله ولا يكون الوزن المانع الخ) يرد عليه نحو أحيمر وأصيفر وأفيضل فانه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل كأبيطر وان لم يكن حال التصغير على وزن أفعل (قوله كونها أصلية) بان تكون موضوعة للمعنى الوصفي ابتداء وان غلبت عليها الاسمية ومعنى غلبة الاسمية

(قوله ولكنهم قالوا الخ) أي فيقتصر على ما سمع ويوجه بأنه معدول ولذلك لحنوا من قال كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * حصباء در على أرض من الذهب لعدم السماع لكن أجيب عن هذا التلحين بأن محل لزوم الافراد والتذكير اذا أريد المفاضلة وأما اذا لم ترد كما في البيت فلا (قوله أخرى) أي في المفرد المؤنث (قوله وأخر) أي في جمع المؤنث (قوله وآخرون) أي في جمع المذكر (قوله وآخران) أي في المثنى (قوله وظاهر كلام المصنف الجري على هذا القول) أي أخذا من المثال والظاهر أن كلام المصنف جار على القول الاول الذي هو الاصح لان قول الشارح فيما يأتي والثاني عدم قبولها التاء الخ شامل لما لا مؤنث له كرحمن والاعتماد على عموم الشرط أولى من الاعتماد على التخصيص المأخوذ من المثال على أن المثال لا يخصص

ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة (والحذف يكون علامة للجزم نيابة عن السكون فى موضعين) الاول (فى الفعل المضارع المعتل الآخر) اصالة (وهو كل فعل مضارع فى آخره ألف نحو يخشى أو واو نحو يغزو أو ياء نحو يرمى تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم) فكل منها جازم ومجزوم وعلامة جزمه حذف آخره فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها لان الفتحة تجانس الالف والمحذوف من يغز الواو والضمة قبلها دليل عليها لان الضمة تجانس الواو والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها لان الكسرة تجانس الياء هذا هو المشهور وذهب سيبويه الى أن الجازم انما حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ومن العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيحذف الضمة المقدرة ولا يحذف حرف العلة فيقول لم يخشى ولم يغزو ولم يرمى باثبات الالف والواو والياء وعلى ذلك جاء قوله

اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

وقوله

هجوت زبان ثم جئت معتذرا * كانك لم تهجو ولم تدع

والمحفوظ

أن تصيير الصفة غير محتاجة الى موصوف تتبعه فهو أسود ممنوع من الصرف لانه فى الاصل موضوع لكل متصف بالسواد فيكون بهذا المعنى صفة ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالحية ومثله أرقم موضوع لكل ما فيه بياض وسواد ثم اختص بذكر الحيات وكذلك أدهم وضع لكل ما فيه دهمة أى سواد ثم اختص بالقيد (قوله صفوان) هو فى الاصل اسم للحجر الاملس وصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينه فتكون الوصفية عارضة ولا اعتداد بها وفى المصباح صفوان يستعمل فى الجمع والمفرد فاذا استعمل فى الجمع فهو الحجارة الملس الواحدة صفوانة واذا استعمل فى المفرد فهو الحجر (قوله أرنب) هو فى الاصل اسم للحيوان المعروف بالضعف وصف به الرجل لضعفه فهذه وصفية عارضة (قوله عدم قبولها) أى الصفة مع الزيادة أو مع وزن الفعل (قوله ندمان) أى المأخوذ من المنادمة على الشراب وهى المحادثة عليه بلطائف العبارات ورقائق الاشارات وفعل هذا نادم والاسم النديم ويعجبنى هنا قول بعضهم

وأهيف قلت له * هل لك فى المنادمه

فقال كم من عاشق * سفكت فى المنى دمه

(قوله لقولهم ندمانة) أى فى مؤنثه وأما ندمان من الندم فمؤنثه ندمى كما سبق وفعله ندم كعلم والاسم نادم (قوله وأرملة) أى لا زوج لها أو فقيرة وأما أرمل وصفا من قولهم عام أرمل أى قليل المطر فان مؤنثه رملى فهو غير منصرف كسكران وسكرى (قوله المعتل الآخر) باضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أى الذى اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أى مرض وسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وانما جاء حذف الآخر هنا مع أنه ليس علامة للرفع لان الجازم عندهم يحذف الرفع فى الآخر والرفع فى المعتل محذوف للاستثقال كما فى يدعو ويرمى أو للتعذر كما فى يخشى فلما دخل الجازم لم يجد حركة حتى يحذفها بل وجد آخر الكلمة أحرف العلة المشابهة للحركة فحذفها (قوله اصالة) سيأتى مقابله فى قوله فان كان حرف العلة غير أصلى (قوله فى آخره ألف) لو أسقط فى لكان أخصر وأظهر (قوله هذا) أى القول بان حذف هذه الاحرف نيابة عن السكون هو المشهور ومقابله أمران الاول ما أشار اليه بقوله وذهب سيبويه والثانى قوله ومن العرب (قوله وذهب سيبويه) هذا مقابل المشهور وقال الشيخ الشنواتى فى عزوه لسيبويه نظر فان سيبويه لم يذكره قاله المصنف وانما ذكره ابن هشام الانصارى بحثا تفريعا على ما ذهب اليه سيبويه من تقدير الاعراب فى الافعال المعتلة لا نقلا عن سيبويه اه بتصرف (قوله محذوف عند الجازم لا به) قيل انه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود وأجيب بان معنى الحذف عند هذا القائل عدم اعتبار الحركة والنظر اليها قال أبو حيان والذى يدل على أن هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم أن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وانما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها (قوله اذا العجوز) البيت لرؤبة من بحر الرجز والعجوز فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والشاهد فى لا ترضاها حيث أثبت فيه الالف وقيل ان لا نافية وليست ناهية فيكون الفعل مرفوعا بضمة مقدرة على ألف ترضى والواو للحال والتقدير فطلقها حال كونك غير مترض عنها وقوله ولا تملق قال فى الصحاح الملق الود واللطف الشديد قال أبو يوسف وأصله التليين وقد ملق بالكسر يملق ملقا ورجل ملق يعطى بلسانه من الود ما ليس فى قلبه وبعد هذا البيت

واعمد لاخرى ذات دل مونق * لينة اللمس كمس الخرنق

وهو بكسر الخاء المعجمة وكسر النون ولد الارنب (قوله هجوت زبان) البيت من بحر البسيط

وقوله ألم يأتيك والانباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد وعلى اللغة المشهورة بحمل أمثال ذلك على

الضرورة فان كان حرف العلة غير أصلي بأن كان بدلا من همزة كيقرا ويقرى ويوضو ثم دخل الجازم جاز حذف حرف العلة وتركه بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه (و) الموضع الثاني (في الافعال الخمسة) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة (نحو لم يفعلا ولم تفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلوا ولم تفعلي) فهذه مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون هذا هو المشهور وعلى القول بان اعرابها بحركات مقدرة على لاماتها فالجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها وحذفت النون عند الجازم لا به كما تقدم (وحذف النون يكون علامة لنصبها) أي الافعال الخمسة (أيضا نحو لن تفعلا ولن يفعلا بالتاء) الفوقية (والياء) التحتية (ولن تفعلوا ولن يفعلوا بالتاء) الفوقية (والياء) التحتية (ولن تفعلي بالتاء) الفوقية لا غير فهذه منصوبة وعلامة نصبها كلها حذف النون نيابة عن الفتحة على المشهور وقيل منصوبة بحركة مقدرة على لاماتها وحذفت النون للفرق بين صورتي المرفوع والمنصوب (والحاصل أن المعربات) من الاسماء

والمحفوظ في شطر البيت الثاني من هجوز بان لم تهجو ولم تدع فما في المصنف تغيير اختل به الوزن وزبان بزاي فوحدة اسم رجل وقوله لم تهجو ولم تدع أي لم تهجه مشاققا له ومستمرا على هجوك اياه ولم تدعه بدون هجو مستجلبا وده وأراد بهذا الانكار عليه في هجوه ثم اعتذاره عن هجوه حيث لم يستمر على حالة واحدة فصار هجوه لا ذم فيه كما أن اعتذاره لا شكر له عليه للحوق الاول بالاعتذار وسبق الثاني بالهجو والشاهد في قوله لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم (قوله ألم يأتيك) البيت من بحر الوافر والانباء جمع نبأ بمعنى الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة فوق من نميت الحديث أنميه بالتخفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير واذا بلغته على وجه الافساد والنميمة قلت نميته بالتشديد واللبون الناقة ذات اللبن وروى القلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة وبنو زياد هم الربيع بن زياد واخوته الذين أغار قيس على ابلهم والاقرب من أوجه الاعراب هنا أن فاعل يأتي هو قوله ما لاقت والباء زائدة وجملة قوله والانباء تنمي معترضة وارتفاع لبون أو قلوص على أنه فاعل لاقت والشاهد في يأتيك حيث أثبت الياء مع الجازم (قوله على الضرورة) هذا هو مذهب الجمهور وقيل انه لغة قليلة كما ذهب اليه ابن مالك وطائفة لقوله تعالى لا تخاف دركا ولا تخشى وأجيب بان الالف للاطلاق والصحيح ان لا نافية هنا كالتي قبلها أتى بالنهي في صورة الخبر كما في قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأ عنها هذه الحروف الموجودة فهذه أحرف اشباع وأما حرف العلة فحذفها الجازم وأما قوله تعالى انه من يتق ويصبر باثبات الياء وجزم يصبر فقد أجيب عنه بان من موصولة لا شرطية وتسكين الراء من يصبر للتخفيف (قوله فان كان الخ) هذا محترز قوله أصالة (قوله بان كان بدلا من همزة) أي موافقا لجنس ما قبلها من الحركة (قوله كيقرا) بفتح الياء والراء مضارع قرا (قوله ويقرى) بضم الياء وكسر الراء مضارع اقرى قوله ويوضو بفتح الياء وضم الضاد مضارع وضؤ بمعنى نظف وحسن (قوله ثم دخل الجازم) أي بعد الابدال فيكون الابدال حينئذ شاذا لان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ لقوة الهمزة بالحركة فتكون متعاصية عن الابدال اما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فانه يكون قياسيا ويمتنع حينئذ حذف حرف العلة لان الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال فقول المصنف ثم دخل الجازم قيد في حذف حرف العلة أي ان شرطه أن يكون الابدال قبل دخول الجازم (قوله وتركه) أي ترك حذف حرف العلة وعليه فيكون الجزم بسكون مقدر (قوله بناء) منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف والتقدير بنوا ذلك بناء أو على المفعول له أي لاجل البناء (قوله على الاعتداد بالابدال وعدمه) لف ونشر مرتب لان الاعتداد بالابدال علة للحذف وعدم الاعتداد به علة لعدم الحذف والحاصل أن الابدال ان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف وان كان قبله جاز الحذف ان اعتددنا بالابدال وجاز عدمه بناء على عدم الاعتداد به (قوله ألف اثنين أو واو جمع) ويكونان ضميرا نحو الزيدان يقومان والزيدون يقومون وغير ضمير نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة أكلوني البراغيث (قوله أو ياء مخاطبة) ولا تكون الا ضميرا نحو أنت تقومين يا هند (قوله هذا) أي كون الجزم بحذف النون هو المشهور (قوله بحركات مقدرة) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله أيضا) مصدر آض بالمد اذا رجع وهو من المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا (قوله لا غير) لا نافية للجنس وغير اسمها مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلي في محل نصب والخبر محذوف تقديره جائز وانما بنيت غير على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه تشبيها لها بقبل وبعد ونحوهما من الغايات (قوله وعلامة نصبها كلها حذف النون) وأما ثبوت النون

والافعال (قسمان) لا ثالث لهما (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة (وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الالف والواو والياء والنون (فالذى يعرب بالحركات) من الاسماء والافعال (أربعة أشياء) الاول (الاسم المفرد) مذكرا كان أو مؤنثا منصرفا كان أو غير منصرف معرفة كان أو نكرة جامدا كان أو مشتقا متبوعا كان أو تابعا (و) الثانى (جمع التكسير) كذلك الا ماحمل منه على جمع المذكر السالم كسنين فانه يعرب بالحروف (و) الثالث (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (و) الرابع (الفعل المضارع) اذا لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد (وضابط هذه) الاشياء (الاربعة) التى تعرب بالحركات (ما كانت الضمة علامة لرفعه والذى يعرب بالحروف) الاربعة (أربعة أشياء أيضا) الاول (المثنى) وما ألحق به (و) الثانى (جمع المذكر السالم) وما ألحق به

فى قول الشاعر

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

فهو شاذ لا يرد نقضا ويحتمل أن تكون أن غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما فى قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة برفع يتم (قوله المعربات قسمان) اعترض بان فيه اخبارا بالمثنى عن الجمع وأحسن ما أجيب به أنه لا ضرر فى ذلك حيث كان المثنى جمعا فى المعنى نحو العرب فرقتان مسلمون وكفار وهنا كذلك لان كل قسم تحته أفراد متعددة (قوله بالحركات الثلاث) أى وجودا وعدما ليشمل السكون ولو صرح به كان أولى (قوله بالحروف) أى الاربعة وجودا وعدما ليشمل الحذف (قوله فالذى يعرب بالحركات) أى بجنسها لا بكل منها كما هو ظاهر وقوله بالحروف أى بجنسها (قوله وماحمل عليه) كاولات فى قوله تعالى وان كن أولات حمل فكان فعل ماض والنون اسمها وهى ضمير يعود على المعتدات وأولات خبرها وهو ليس بجمع بل اسم جمع جعل اعرابه كاعراب الجمع فنصب بالكسرة فكما حملوا أولو على جمع المذكر السالم حملوا أولات على جمع المؤنث وقد ألغز بعض شيوخنا فى نصب جمع المؤنث بالكسرة بقوله

يامن لنحو يعانى * ويارفيق المبانى
فى النصب كسرة نابت * عن فتحة يامعانى
هذا لعمرى عجيب * وفيه قلب العيان

وأجبت عنه فقلت

يامفرد العصر يامن * حوى جميع المغانى
أبديت لغزا بديعا * يزرى عقود الجمان
هذا مؤنث جمع * بالجر ينصبه عانى

(قوله اذا لم يتصل به نون الاناث) قال أبو حيان المسئلة خلافية ذهب ابن درستويه الى أنه معرب وتبعه السهيلى وابن طلحة وطائفة من النحويين واستدلوا بان الاعراب قد استحق فى المضارع فلا يعدم الا بعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على انه معرب كما كان قبل النون الا انه كان قبل دخول النون ظاهرا وهو معها مقدر فى الحرف (قوله وما ألحق به) ويلحق به خمسة ألفاظ الاول والثانى كلا وكلتا لكن بشرط أن يضافا للضمير نحو جاء كلاهما وكلتاهما فلو أضيفا لظاهر أعربا بالحركات المقدرة على الالف نحو جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين وهذه التفرقة هى الصحيحة وعليها الجمهور ومن الناس من يعربهما بالحركات المقدرة على الالف أضيفا لظاهر أو مضمر الثالث والرابع والخامس اثنان واثنتان وثنتان فانها تعرب اعراب المثنى أضفتها لظاهر أو مضمر أو لم تضفها اه قاله بعض الفضلاء وقال ابن مالك هذه الكلمات الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة حقيقة فان أطلق عليها ذلك فمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع اه قال الشنوانى فأفاد أنه يقال لها أسماء تثنية كما يقال أسماء جمع (قوله جمع المذكر السالم وما ألحق به) ومنه عشرون وأخواته الى تسعين وهى أسماء مفردة وزعم بعضهم أنها جموع وهو مردود ومنه أهلون وهو جمع أهل وهو ليس بعلم ولا صفة وأرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهى مؤنثة اسم جنس لا يعقل وبنون أبون وأخون وهنون وذوون لانها غير أعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل فى حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغى أن يمتنع لان القياس يأباه وجمع أب وأخواته شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال فى فم فمون وفين قال أبو حيان وهو فى غاية الغرابة ومنه عالمون وهو اسم جمع لا جمع وقيل جمع عالم ومنه سنون وبابه من كل جمع ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير نحو ثبة وثبين ومن الملحق بجمع المذكر السالم جموع صفات البارى سبحانه وتعالى كقوله نحن الوارثون والقادرون والماهدون ولا يقاس عليه الراحمون

(و) الثالث (الاسماء الستة) المعتلة المضافة (و) الرابع (الافعال الخمسة) على المشهور في جميع ذلك (وتفصيل هذه الاربعة) المعربة بالحروف (أن المثنى يرفع بالالف نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة والالف تنوب عن الضمة في التثنية خاصة (ويجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدين) فالزيدين في الاول مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة وفي المثال الثاني منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة والياء تنوب عن الفتحة في موضعين في التثنية وجمع المذكر السالم وقدم الخفض على النصب لان النصب محمول عليه (وجمع المذكر السالم يرفع بالواو نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة والواو (٦٧) تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (ويجر وينصب بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدين) والكلام فيه كما تقدم في المثنى حرفا بحرف (والاسماء الستة ترفع بالواو نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذومال) فهذه مرفوعة وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (وتنصب بالالف نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وهناك وذامال) فهذه منصوبة وعلامة نصبها الالف نيابة عن الفتحة والالف تنوب عن الفتحة في الاسماء الستة خاصة (وتخفض بالياء نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وهنيك وذي مال) فهذه الاسماء مخفوضة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء الستة (والافعال الخمسة ترفع بثبوت النون نحو تفعلان ويفعلان) بالفوقية والتحتية (وتفعلون ويفعلون) بالفوقية والتحتية (وتفعلين) بالفوقية لاغير فهذه مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون وثبوت النون يكون علامة للرفع في الافعال الخمسة خاصة (وتجزم بحذف النون نحو لم تفعلا ولم يفعلا) بالفوقية والتحتية (ولم تفعلوا ولم يفعلوا) بالفوقية والتحتية (ولم تفعلي) بالفوقية فهذه مجزومة وعلامة جزمها حذف النون وحذف النون ينوب عن السكون في الافعال الخمسة خاصة (وتنصب بحذف النون نحو لن تفعلا ولن يفعلا ولن تفعلوا ولن يفعلوا ولن تفعلي) فهذه منصوبة وعلامة نصبها حذف النون وحذف النون ينوب عن الفتحة في الافعال الخمسة خاصة

(باب علامات الافعال وأحكامها على التفصيل)

الآتي في كل واحد منها (علامة) الفعل (الماضي أن يقبل تاء التأنيث الساكنة نحو قامت)

ولا الحكيمون لان أسماءه تعالى توقيفية (قوله الاسماء الستة المعتلة) أي التي آخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد أن فو لامه هاء وأصله فوه بفتح الفاء واسكان الواو بوزن فعل بفتح الفاء وهو ماعليه سيبويه والخليل وذهب الفراء الى أن وزنه فعل بضم الفاء (قوله خاصة) هو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية بمعنى خصوصا منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص التثنية بنيابة الالف عن الضمة خصوصا على ماهو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز أن يكون حالا لانك تقول جاءني الرجال أو الزيدون خاصة (قوله وقدم) أي المصنف ففيه تجريد فان قرئ بالبناء للمفعول فلا تجريد (قوله حرفا بحرف) حال بتأويل متساويا (قوله ترفع بثبوت النون) علل ذلك بانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة للحرف الذي بعدها لم يمكن ورود الاعراب عليه ولم يكن في الكلمة علة البناء حتى يمتنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدل الرفع لمشابهتها للواو في الغنة * قال بعض شيوخنا وظهر لنا هنا لغز لطيف لم أسبق به فيما أعلم وهو أن يقال لنا معمول فصل بين عامله واعراب عامله وشرط اعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المعمول بينه وبين اعرابه ثم نظم ذلك بنظم مطول وقد اختصرته فقلت

يا أيها النحوي بين لنا * ما معرب قد خالف المعربات

الفصل بالمعمول شرط أتى * في حالة الاعراب عند الثقات

(قوله وتجزم بحذف النون) وقد ورد حذف النون نظما ونثرا لغير جازم وناصب فقد قرئ ساحران تظاهرا بتشديد الظاء أصله تتظاهران فادغمت التاء في الظاء وساحران خبر مبتدا محذوف أي أنتما ساحران وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون وقال الشاعر

أبيت أسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

بالذال المعجمة أي شديد الرائحة ولا يقاس على هذا شيء من ذلك في الاختيار

(باب علامات الافعال)

أقرب الوجوه وأحسنها في الاعراب أن يكون باب خبر مبتدا محذوف أي هذا باب الخ (قوله تاء التأنيث) من اضافة الدال للمدلول كما يؤخذ من قوله وتدل الخ (قوله الساكنة) أي اصالة فلا يضر تحريكها لعارض كقالت امرأة العزيز وقالتا أتينا طائعين وقالت امه بالنقل وانما سكنت تاء

وتدل على تأنيث فاعل ذلك الفعل (٦٨) الذى لحقته لان الاسم المذكر قد يستعمل فى المؤنث وعكسه كزيد لامرأة وهند لرجل

فيحتاج فعل المؤنث الى التمييز بالتاء (وحكمه أن يفتح آخره) للتخفيف (سواء كان ثلاثيا نحو ضرب) وهرب (أو رباعيا نحو دحرج) ودربج (أو خماسيا نحو انطلق) وانصلح (أو سداسيا نحو استخرج) واستعظم (مالم يتصل به ضمير رفع متحرك فانه يسكن) كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولا فرق فى الضمير المتحرك بين أن يكون للمتكلم وحده أو المعظم نفسه أو المخاطب أو المخاطبة أو مثنيهما أو مجموعيهما

التأنيث للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله تأنيث فاعل ذلك الفعل) أى الاسم الذى أسند اليه الفعل فدخل نائب الفاعل نحو ضربت هند وهذه التاء تلحق الماضى متصرفا كان نحو قامت هند أو غير متصرف نحو ليست هند قائمة وسواء كانت للفاعل الشخصى كامثل أو الجنسى نحو نعمت المرأة هند أو المجازى نحو بئست المدينة مالم يلتزم تذكير فاعل ذلك الفعل نحو أفعل فى التعجب وحبذا وماعدا وماخلا وليس فى الاستثنا ولا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التاء فى الاصل والعبرة به لا بالعارض (قوله لان الاسم) علة لمحذوف والتقدير وانما ميزوا بين الفاعل المذكر والمؤنث بهذه التاء مع أن كلا من الفاعلين متميز عن الآخر قال أبو حيان ولحقت التاء الفعل وكان حقها أن لا تلحقه لان المعنى الذى جاءت له ليس للفعل بل هو فى الفاعل وهو التأنيث لكنه لاتصاله كجزء منه فجعلت الدلالة على التأنيث فيه ولان تأنيث الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك المؤنث والمذكر فى لفظ واحد نحو ربعة وصبور ولان المؤنث قد يسمى بمذكر وبالعكس فاحتاطت العرب فى الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء ليعلم تأنيث الفاعل أو ماجرى مجراه من أول وهلة نحو طهرت الجنب وكانت الربعة حائضا وهذا الفرق بين المذكر والمؤنث فى الاختيار ولا يكون فى أكثر الالسن فلا يوجد ذلك فى لسان الفرس ولا لسان الترك بل المذكر والمؤنث فى ذلك سواء ويتكلمون على العبرانى من غير دلالة لفظية على ذلك وهذا من أحسن ما يعتذر به عن التذكير فى قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى فاشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابراهيم عليه السلام ولم يكن فى لسانه فرق بين المذكر والمؤنث فحكى قوله على لغته اه ولا يخفى أن سيدنا ابراهيم عليه السلام انما تكلم بالعبرانية بعد مفارقة نمروذ والقصة كانت قبل مفارقته وكان لسانه اذ ذاك سريانيا فليحرر (قوله أن يفتح آخره) أى يبنى على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كدعا وقوله للتخفيف علة لكون البناء على خصوص الفتحة وأما علة بنائه على الحركة فقد تقدم فى كلامه (قوله ودربج) بدال فراء مهملتين فباء موحدة فجيم فسره الشارح بمعنى لان بعد صعوبة وفى الصحاح دربجت الحمامة لذكرها خضعت وطاوعته وكذلك دربج الرجل اذا طأطأ رأسه وبسط ظهره (قوله مالم يتصل به الخ) مرتبط بقوله وحكمه ان يفتح الخ (قوله ضمير رفع متحرك) فان أسند لظاهر أو اتصل به ضمير نصب نحو ضربك وضربنا أو اتصل به ضمير رفع ساكن نحو ضربا فانه لا يسكن فى هذه الاحوال لعدم توالى أربع متحركات الخ (قوله فانه يسكن) ويحتمل أنه يبنى على السكون وهو قول مرجوح ذهب اليه بعض ويحتمل أنه يسكن للتخفيف ويكون مبنيا على فتح مقدر وهو الراجح وعليه يتخرج كلام المصنف لقوله بعد فانه يضم للمناسبة (قوله كراهة توالى الخ) أى لفظا نحو ضربت أو تقديرا نحو سرت وقات اذ الاصل سيرت وقومت قلب كل من الواو والياء ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله ثم حذف كل منهما للتخلص من التقاء الساكنين ثم اجتلبت الضمة فى قاف قلت دليلا على الواو المحذوفة والكسرة فى سين سرت دليلا على الياء المحذوفة وأما نحو استخرجت وأكرمت فعلة سكونه اجراء علة تسكين الآخر فى جميع الافعال الماضية طردا للباب (قوله فيما هو كالكلمة الواحدة) أى انهم يكرهون توالى أربع متحركات فى كلمة واحدة أو فيما هو بمنزلتها وهو الفعل مع فاعله لانهما اشتدا تلازم بينهما صارا كالكلمة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول فليسا كالكلمة الواحدة اذ لاتلازم بينهما ولذلك سكنت باء ضرب اذا أسند للفاعل فى ضربنا وفتحت فى اتصاله مع المفعول فى ضربنا زيد واعترض بأنا نجد أربع متحركات فى الكلمة كشجرة وبقرة وأجيب بأن تاء التأنيث وحركتها فى نية الانفصال لانها زائدة على أصل الكلمة للتأنيث فليس الفعل معها كالكلمة الواحدة (قوله

(قوله أى الاسم الذى أسند اليه الخ) أى فهو مجاز من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله نائب الفاعل) أى ونحوه كاسم كان (قوله مالم يلتزم تذكير فاعل ذلك الفعل) لعل الاولى مالم يلتزم تذكير فعل ذلك الفاعل أى عدم الاتيان فيه بالتاء والا فالفاعل فى بعض تلك الامور قد يكون مؤنثا نحو حبذا هند على القول بأن حبذا بتمامها فعل وهند فاعل كذا قيل وقد يقال المراد بتذكير الفاعل عدم الدلالة على تأنيثه بحيث لا تلحق التاء الفعل وان كان مؤنثا (قوله

فليس الفعل معها) الصواب فليس الاسم معها

نحو

(نحو ضربت) بضم التاء (وضربنا) بسكون الموحدة (وضربت) بفتح التاء (وضربت) بكسر التاء (وضربتما وضربتم وضربتن) وضربن (و) مالم يتصل به (واو جماعة الذكور فانه يضم) لمناسبة الواو (نحو ضربوا) وأما نحو غزوا ورموا بفتح الزاى والميم فأصله غزووا ورميوا استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقى ماقبل واو الجماعة مفتوحا على حاله (وعلامة) الفعل (المضارع أن يقبل لم نحو لم يضرب) ولم يسمع (وحكمه أن يكون معربا) رفعا ونصبا وجزما (مالم يتصل به نون النسوة) فانه يبنى على السكون (نحو يضربن) حملا على ضربن لان المضارع فرع الماضى (و) مالم تباشره (نون التوكيد

نحو ضربت) هذه الامثلة على ترتيب قوله ولا فرق فى الضمير المتحرك بين أن يكون للمتكلم الخ (قوله فانه يضم) يحتمل أنه يبنى على الضم وهو قول قيل به ويحتمل وهو الراجح أنه يضم للمناسبة كما قال المصنف ففتحة البناء مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة وسكت عن حكم ما اذا اتصل به ألف اثنين نحو ضربا فقيل ان الفتحة الموجودة فتحة المناسبة وفتحة البناء مقدرة والراجح أن الفتحة الموجودة فتحة البناء أغنت عن فتحة المناسبة (قوله وأما نحو غزوا الخ) جواب سؤال مقدر نشأ من قوله فانه يضم ومحصل السؤال أنه قد فتح الحرف الذى قبل الواو فى نحو غزوا الخ ومحصل الجواب أنه لم يخرج من القاعدة لان المراد بضم ماقبل الواو لفظا أو تقديرا وفى نحو غزوا ماقبل الواو ضم تقديرا فكل من المثالين مبنى على فتح مقدر على الواو والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله فأصله غزووا) بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو ضمير الجماعة وهى الفاعل (قوله فحذفت) أى الضمة وان شئت قلت تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفا فالتقى ساكنان الخ (قوله الفعل المضارع) من المضارعة وهى المشابهة سمى بذلك لانه أشبه الاسم فى الابهام والتخصيص وقبوله لام الابتداء وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته ولهذا الشبه أعرب دون بقية الافعال وورد هذا ابن مالك بان ماذكر ليس مختصا بالمضارع بل يقبله الماضى أما الاول والثانى فانك اذا قلت ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا أدخلت قد فقد تخصص وأما الثالث فلان الاسم والماضى يشتركان فى قبول اللام اذا وقع الماضى جوابا للو وأما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضى أيضا يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضى لاعرابه توارد المعانى المختلفة عليه كالاسم فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم قال وهذا أولى من قولهم انما أعرب لمشابهته للاسم فى الاربعة المذكورة (قوله أن يقبل) أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر عن علامة أى علامة المضارع التى يتميز بها عن الماضى والامر قبول لم وانما آثرها على غيرها من العلامات لانها أشهر عوامله ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه الى الماضى حتى صارت كالجزء منه (قوله نون النسوة) قال ابن هشام التعبير بنون الجمع أولى ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت كقوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

أو علامة كقوله * يعصرن السليط أقاربه * قال وقد يجاب بانها فيهما نون الاناث استعيرت لجمع الذكور وحينئذ فالمراد بنون النسوة نون الاناث الموضوعة لهن وان استعملت فى غيرهن مجازا (قوله يبنى على السكون) وعلة بنائه حينئذ ضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون التى لا تتصل الا بالفعل فيرجع الى أصله الذى هو البناء لما علمت أن اعرابه ليس بطريق الاصالة (قوله لان المضارع الخ) علة لحمل المضارع المتصل بنون النسوة على الماضى المتصل بها وانما كان المضارع فرعا عن الماضى لان المضارع عند الكوفيين مشتق من الماضى وأما عند غيرهم فلان المضارع هو الماضى بزيادة حرف المضارعة ثم ان قول المصنف حملا الخ يفيد أن علة بناء المضارع المتصل بنون النسوة هى الحمل على الماضى المتصل بها وقد سبقه بهذا التعليل ابن مالك وأورد عليه أن هذا التعليل يقتضى أن الماضى انما بنى لاتصاله بالنون المذكورة وليس كذلك لان الماضى مبنى مطلقا اتصلت به النون أولا فان كان تعليلا لخصوص البناء على السكون فغير محتاج اليه لانه جاء على الاصل فلا يعلل على أنا لو سلمنا أنه يعلل فلا يتأتى هذا التعليل الا ان قلنا ان الماضى مع ضمير الرفع المتحرك يبنى على السكون وليس كذلك بل يبنى على فتح مقدر كما قد سمعت فكان الاولى له

(قوله وسكت عن حكم ما اذا اتصل به الخ) أى لم يذكره بخصوصه والا فهو داخل فى عموم قوله وحكمه ان يفتح آخره الخ (قوله بالدهنا) عدو تقصر لكن يتعين الثانى هنا لاجل الوزن وهو موضع ببلاد تميم وقوله خفافا جمع خفيف صفة مشبهة وقوله عيابهم جمع عيبة وهو ما يجعل فيه الثياب وقوله من دارين موضع يؤتى منه بالطيب وقوله الحقائب جمع حقيبة وهى وعاء يجعل فيها الرجل زاده ثم ان كان المراد من العياب والحقائب واحدا فلا حذف وان كان المراد من كل غير ما أريد بالآخر كما هو مقتضى التفسير السابق ففى البيت احتباك (قوله يعصرن السليط أقاربه) فالنون علامة الجمع وأقاربه فاعل فيكون جاريا على لغة أكلونى البراغيث والسليط هو الزيت وكل دهن يتخذ من حب كما فى القاموس

فانه يكون مبنيا على الفتح) اثقل (٧٠) التركيب ولا فرق في ذلك بين الثقيلة والخفيفة (نحو ليسجنن وليكونا) فان لم تباشره كان

معربا على الاصح نحو لتبلون ولا تتبعان فاما ترين بتشديد النون فيهن (وعلامة الامر أن يقبل ياء المخاطبة وان يدل على الطلب نحو قومي) فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر نحو صه وان قبل ياء المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين (وحكمه ان يبنى على السكون ان كان صحيح الآخر) وهو ماليس آخره ألفا أو واوا أو ياء (نحو اضرب أو يبنى على حذف الآخر) أصالة (ان كان معتل الآخر) وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء (نحو اخش واغزو وارم) فاخش مبني على حذف الالف واغز مبني على حذف الواو وارم مبني على حذف الياء وهذه الاحرف الثلاثة أواخر أصالة بخلاف النون في الافعال الخمسة فانها ليست آخرا أصالة (أو يبنى على حذف النون ان كان مسندا لالف اثنين نحو اضربا أو واو جمع نحو اضربوا أو ياء مخاطبة نحو اضربي) وضابط ذلك أن الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان كان مضارعه يجزم بالسكون فالامر مبني على السكون وان كان مضارعه يجزم بحذف آخره فالامر مبني على حذف الآخر وان كان مضارعه يجزم بحذف النون فالامر مبني على حذف النون

يضربن

حذف هذا التعليل و يعلل البناء بضعف الشبه كما قلناه وقد ذهب جمع منهم ابن درستويه والسهيلي
وابن طلحة الى اعراب المضارع مع نون النسوة لبقاء موجب الاعراب فيه فهو مقدر في الحرف الذي
كان فيه ظاهرا (قوله فانه يكون مبنيا) وعلة بنائه تركبه مع النون المذكورة تركيب خمسة عشر
وامتزاجه بها قال الرضي فان قيل لما امتزجا فهلا أعربت الكلمة على ماقبل النون كما يعرب الاسم
الممتزج بالتنوين على ماقبله قلت لان الاسم أصل في الاعراب والفعل فرع فحوفظ على اعراب
الاسم بحسب الامكان دون الفعل خصوصا والنون من خواص الافعال فضعفت مشابهته للاسم
(قوله فان لم تباشره) أي في اللفظ بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أو في التقدير بأن فصل بينهما
فاصل مقدر (قوله كان معربا على الاصح) وذلك لانتفاء علة البناء وهو تركبه مع النون تركيب
خمسة عشر ومقابل الاصح أنه معرب مطلقا أي باشرته النون أم لا وذهب قوم منهم الاخفش الى
بنائه مطلقا ونقله الرضي عن الجمهور وقيل ما اتصلت به النون مطلقا لا معرب ولا مبني كما تقدم ذلك
(قوله نحو لتبلون) ولتبلوان ولتبلين فان هذه الامثلة مرفوعة بالنون المحذوفة لتوالي الامثال
وأعرب الفعل مع نون التوكيد هنا لانها لم تباشره اذ قد فصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به وهو واو
الجماعة في الاول وألف الاثنين في الثاني وياء المخاطبة في الثالث (قوله ولا تتبعان فاما ترين) هذان
المثالان فيهما الفعل معرب لفظا أيضا لان النون لم تباشره ففي الاول الفصل بألف الاثنين فهو
مجزوم بحذف النون والالف فاعل والمثال الثاني فصلت فيه ياء الضمير فهو مجزوم بحذف النون
أيضا وقد تقدم تصريف هذه الامثلة مستوفى ولم يذكر المصنف مافصل بينه و بين النون فاصل
مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصدنك فانه معرب مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقد
فصل بين الفعل ونون التوكيد واو الجماعة فانها حذفت لالتقاء الساكنين فليست ملفوظة
لكنها مقدرة (قوله أن يقبل) مدخول أن في تأويل مصدر خبر علامة أي وعلامة الامر قبول الخ
(قوله وأن يدل) عطف على أن يقبل أي والدلالة فهو في تأويل مصدر وأخذ منه أن علامة فعل
الامر مركبة من أمرين فمتى انتفيا أو واحد منهما فليس فعل أمر كما أشار لذلك المصنف ثم معنى
دلالته على الطلب أن يكون الفعل موضوعا لها وان استعمل في غيرها كالاباحة ثم لابد أن تكون
الدلالة بنفس الصيغة نحو اضرب فخرج مادل على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو لينفق ذو
سعة فان الدلالة على الطلب هنا مستفادة من لام الامر (قوله ان كان صحيح الآخر) أي ولم تباشره
نون توكيد ولم يتصل به واو جمع أو ألف اثنين أو ياء مخاطبة فان باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو
اضربن واضربن وان لحقته واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة فانه يبنى على الحذف كما
سيصرح به (قوله أو يبنى على حذف الآخر ان كان معتل الآخر) محله مالم يتصل به نون النسوة ولم
تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بني على السكون كالصحيح نحو اغزون واخشين
وارمين أو باشرته نون التوكيد فانه يبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين ومحله أيضا مالم يكن
من الافعال الخمسة والا بني على حذف النون نحو اغزوا وارميا ونحو ذلك (قوله وارم) مبني على
حذف الياء ومن هذا القبيل قولك للمفرد المذكر آمرا له ل الشئ أي كن واليا له وق الشئ أي
صنه وع الشئ أي احفظه ود زيدا أي ادفع ديته و ل بمعنى عد بالخير فهذه الافعال كلها مبنية
على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس ما تقدم لك في تصريف ع ومافيها من اللغز
(قوله أواخر أصالة) فان لم تكن هذه الحروف أواخر أصالة بان كانت بدلا من همزة نحو اقرا بكسر
الهمزة وفتح الراء جاز حذف الالف بناء على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف منزلة
الحرف الاصلي وجاز تركه بناء على عدم ذلك (قوله وضابط ذلك) في هذا الضابط قصور لانه لا يشمل
أمر جمع المؤنث فانه مبني على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاغزون ومضارعه نحو

•(باب)•

(المرفوعات) من الأسماء (سبعة) الاول (الفاعل و) الثانى (نائبه و) الثالث والرابع (المبتدا وخبره و) الخامس (اسم كان وأخواتها و) السادس (خبر ان وأخواتها و) السابع (تابع المرفوعات وهو أربعة أشياء نعت وتوكيد وعطف وبدل) قدم الفاعل لانه أصل المرفوعات ثم نائبه لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتدأ وخبره لان المبتدأ فاعل معنى لكونه مسندا اليه والخبر مسند ثم اسم كان وأخواتها لانه مبتدأ فى الاصل ثم خبر ان وأخواتها لانه خبر فى الاصل ثم التابع لانه متأخر عن المتبوع واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التوكيد ثم البدل ثم البيان ثم النسق (ولها أبواب) نذكر فيها (الباب الاول باب الفاعل

(قوله جاز التذكير والتأنيث كما هنا) لكن الاولى حينئذ مراعاة القاعدة (قوله التى هى أصل الجملة الاسمية) أى فيما اذا كان المسند اليه مصدرا كما فى الحمد لله وهذا التعليل كالتعاليل التى بعده لا تنتج الا انه أصل بالنسبة للمبتدا لا بالنسبة لبقية المرفوعات الا ان يقال ان اصالته بالنسبة لغير المبتدا أمر محقق كما هو بخط الدسوقى

يضربن ويغزون ليس مجزوما بالسكون بل مبنى عليه ولا يشمل الامر المؤكد بالنون فانه مبنى على الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح بل مبنى عليه فالاولى ان يقال فى الضابط الامر مبنى على مايكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم • (قوله باب) بالتنوين يتعين أن يكون خبر مبتدا محذوف ولا يصح أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لانه نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة وقد سقط لفظ باب فى بعض النسخ ونصها والمرفوعات بالواو وهى هنا استئنافية لعدم ما تعطف عليه (قوله المرفوعات) جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع فهو صفة لمذكر لا يعقل ووصف غير العاقل يجمع جمع التأنيث كما تقدم نحو جبال راسيات وأيام معدودات ولا يصح أن يكون جمع مرفوعة وصفا لمؤنث أى كلمة مرفوعة فانه وان جمع هذا الجمع أيضا الا أنه يمنع منه الاخبار بقوله سبعة فان العدد يذكر مع المؤنث فلو كان جمع مرفوعة لقيل سبع فاثبات التاء فى العدد دليل على أنه جمع مرفوع لما أن العدد يؤنث مع المذكر كذا قالوا لكن قال بعض شيوخنا انه يصح أن يكون جمع مرفوعة ومحل حذف التاء من عدد المؤنث واثباتها فى عدد المذكر ان كان المعدود مذكورا تمييزا للعدد أما اذا لم يذكر أصلا أو سبق عليه جاز التذكير والتأنيث كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقى محمولة عليها والمنصوب فى الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان وأخواتهما وخبر ما ولا والمجرور فى الاصل منصوب المحل (قوله اسم كان وأخواتها) أراد بالاخوات ما يوافق فدخل فى أخوات كان اسم كاد وأخواتها واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس ودخل فى أخوات ان خبر لا النافية للجنس لكن يبعد هذا قوله فى أخوات كان وهى ثلاثة عشر فعلا وفى أخوات ان وهى ستة ويمكن الجواب عنه باعتبار الاكثر والاشهر واطلاق لفظ الاخوات هنا بطريق الاستعارة التصريحية حيث شبه النظائر فى العمل بالاخوات لما بينهما من التماثل والموافقة ثم أطلق اللفظ الدال على المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو النظائر (قوله وهو أربعة أشياء) هو فى الحقيقة خمسة فان العطف تحته قسمان عطف بيان وعطف نسق (قوله لانه أصل المرفوعات) وذلك لانه جزء الجملة الفعلية التى هى أصل الجملة الاسمية ولان عامله قوى بخلاف المبتدا ولانه أشد فى باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شئ مسده ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدا وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وقيل ان كلا أصل وهذا خلاف لا طائل تحته (قوله لان المبتدأ فاعل معنى) لا يشمل كلامه المبتدأ الذى له فاعل يغنى عن الخبر نحو أقائم الزيدان وقد يجاب بان المصنف لم يتعرض له لقلته أو يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر اما حقيقة أو حكما وهذا مسند اليه حكما (قوله لانه مبتدأ فى الاصل) والذى أخرجه عن الابتدائية دخول الناسخ بحيث لو أزيل الناسخ لاعرب مبتدأ وبهذا التقرير يندفع ما عساه أن يقال ان اسم كان وأخواتها أقرب للفاعلية من المبتدا ومن ثم سماه سيبويه فاعلا فكان الاولى تقديمه على المبتدا (قوله واذا اجتمعت الخ) فى التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وهذا معنى النظم المشهور

ان التوابع ان جاءت بأجمعها • ورمت تحوى من الترتيب ما نقلا

فانعت وبين وأكد وابدلن وجئ • بالعطف بالحرف نحو العلم والعملا

فما فى المصنف مخالف للمشهور ومثال اجتماعها مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وانما قدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم عطف البيان لانه جار مجراه ثم التوكيد لانه شبيه بعطف البيان فى جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع لكونه كالمستقل ثم عطف

وهو الاسم) الصريح أو المؤول (٧٢) (المسند اليه فعل) متعد أولازم (أوشبهه) وهو اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل (مقدم) أى الفعل أوشبهه (عليه) أى على الفاعل (على جهة قيامه به أو وقوعه منه فالاول)

النسق لانه تابع بواسطة (قوله وهو الاسم الخ) هذا تعريف له بحسب الاصطلاح وأما معناه لغة فهو من أوجد الفعل (قوله المسند) بالرفع صفة للاسم وهو اسم مفعول فالمرفوع بعده نائب فاعل قال الناصر الطبلاوى أى الذى نسب اليه وربط به فعل باعتبار مدلوله فسقط ماقيل لا يخلو من أن يراد به الفعل الاصطلاحى أو الحقيقى الذى هو المصدر لا جائز أن يراد الاول لانه غير قائم بالفاعل كما أنه غير قائم بالمفعول والحقيقى لا يحتاج معه الى قوله أوشبهه اهـ بتغيير ما ثم لا بد من تقييد الاسناد بالاصالة لخروج المعطوف بالحروف وتقييد الفعل بكونه تاما ليخرج الناقص نحو كان وأخواتها فان مايسند اليها لا يسمى فاعلا عند الجمهور وظاهر اطلاق المصنف أنه لا فرق فى الفعل بين التام والناقص فيكون اسمها فاعلا وبه صرح سيبويه وأورد على المصنف أن التعريف غير مانع لانه يدخل فيه نائب الفاعل فان فى قولك ضرب زيد اسناد الضرب الذى هو مصدر المبنى للمجهول أى كونه مضروبا لزيد فانه معنى قائم به والجواب أن يراد الاسناد بحسب الاصالة والاسناد للمفعول انما حصل بعد حذف الفاعل أو يقال ان المقصود من التعريف ايصال معنى المعرّف وهو الفاعل لذهن الطالب ولو بوجه ما فلا يضر فيه كونه أعم خصوصا وقد جوّز المتقدمون من المناطقة التعريف به (قوله متعد) صفة فعل مرفوع بضمة مقدرة على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصله متعدى استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار متعد والفعل المتعدى هو ما نصب المفعول بنفسه كضرب زيد عمرا واللازم عكسه (قوله أوشبهه) أى الفعل أى مايشبهه فى العمل (قوله اسم الفاعل) وهو الاسم المشتق من المصدر المستعمل فى الذات التى قام بها ذلك المصدر كضارب فانه مشتق من الضرب الذى هو الحدث القائم بالذات المستعمل فيها لفظ ضارب فمعناه ذات قام بها الضرب (قوله وأمثلة المبالغة) جمع مثال ومثال الشئ ما كان على صورته سميت هذه الصيغ بها لانها مثال لكل ما وازنها فان فعال مثلا مثال لكل ما كان على وزنه من ضرّاب وأكّال وشراب ونحو ذلك واضافتها للمبالغة باعتبار أنها مفيدة لها فهو من اضافة الدال للمدلول ومعنى المبالغة الكثرة ومثال المبالغة عند النحاة ماحول عن صيغة اسم الفاعل الثلاثى الى صيغة فعال أو مفعال أو فعول أو فعيل أو فعل قصد المبالغة والتكثير (قوله والصفة المشبهة) أى باسم الفاعل وهى ما أخذت من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل على معنى ثبوته له واستمراره كحسن مثلا المأخوذ من حسن للدلالة على ثبوت الحسن للذات واستمراره (قوله واسم التفضيل) وهو ما أخذ من فعل ثلاثى متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون أو عيب وبقى على المصنف من أفراد ما أشبه الفعل المصدر نحو ولولا دفع الله الناس واسم المصدر نحو قول عائشة رضى الله تعالى عنها من قبلة الرجل امرأته الوضوء فلفظ الجلالة فاعل بالمصدر والرجل فاعل باسم المصدر الذى هو قبلة وقوله الوضوء بالرفع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله واسم الفعل نحو هيهات هيهات لما توعدون فهيهات اسم فعل وهيهات الثانية توكيد لفظى وما توعدون فاعل واللام صلة ومنه قوله فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله والجار والمجرور نحو أفى الدار زيد والظرف نحو أعندك زيد اذا قدر زيد فيهما فاعلا ومنه أفى الله شك ويصح فى الامثلة الثلاثة أن يكون الاسم مبتدأ وماقبله من الجار والمجرور أو الظرف خبرا (قوله أى على الفاعل) قال الناصر الطبلاوى الاحسن عود الضمير على الاسم لانه المحدث عنه ولان عوده على الفاعل يلزم منه تشتيت الضمائر هذا وذهب ابن الحاجب فى شرح المفصل وجماعة أنه لا احتياج الى هذا القيد أى قوله مقدم عليه أى لان زيد فى قولك زيد قام لم يسند

اليه

(قوله وهو الاسم المشتق الخ) هذا تعريف لاسم الفاعل بالاعم اذ يشمل غيره (قوله ما كان على صورته) ضمير كان يعود للشئ فالصلة أو الصفة جرت على غير من هى له (قوله سميت هذه الصيغ بها لانها الخ) ثم انه أطلقت أمثلة المبالغة على كل ما وازن الصيغ الخمسة وتعريف المحشى لها بما ذكره مبنى على هذا الاطلاق كما هو الظاهر (قوله ثلاثى) أى ثلاثى الاصول لا رباعى الاصول مثلا ثم بعد ذلك يصدق بالمزيد والمجرد فلذلك احتاج لقوله مجرد (قوله قابل للتفاوت) فلا يشتق أفعل التفضيل من مادة الموت لانه لا يقبل التفاوت (قوله لانه المحدث عنه الخ) أى ولئلا يلزم عليه الدور (قوله لان زيد فى قولك زيد قام الخ) أى فهو خارج بقوله فعل أوشبهه فان هذا قد أسند اليه جملة لكن بقى أنه قد يقال ان القيد المذكور محتاج اليه لاخراج المبتدا فى نحو قولك زيد قائم فان زيد قد أسند اليه شبه الفعل فلا يخرج الا بقوله مقدم عليه لا بقوله فعل أوشبهه وأجاب سم بان المتبادر من قوله المسند اليه فعل أوشبهه ما يكون المسند اليه ماذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير

اليه قام بل أسند قام الى ضمير فيه وهو ضميره مسند الى زيد الا أنه اتفق أن الضمير هو عين زيد فتوهم وروده فقيده به وليس بوارد اهـ كلامه وأما جعل زيد فاعلا مقدما على قام فهو طريقة الكوفيين وهي مرجوحة فلا يعتدّ بها وأما قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور أي وان استجارك أحد الخ وبشر في قوله تعالى أبشر يهدوننا يجوز كونه فاعلا بمحذوف ويجوز كونه مبتدأ والاول أرجح كما رجح الثاني في قوله تعالى أأنتم تخلقونه (قوله وهو اسناد الفعل الى الفاعل) أي اسناد مدلول الفعل الذي هو الحدث الى ذات الفاعل (قوله فان العلم قائم بزيد) أي باعتبار أنه كيفية نفسانية يوجدها المولى فيه أما ان نظر الى العلم باعتبار تحصيل أسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل كضرب زيد فهذا المثال محتمل والمثال النص مات زيد (قوله أي أحدثه) فيكون مسندا اليه حقيقة لانه قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على أن الفعل يسند حقيقة للعبد باعتبار كونه اكتسبه وان كان مخلوقا له تعالى ولا تأثير لقدرة العبد فيه (قوله وعلم من هذين المثالين) يؤخذ منه حكمة تكرار المثال (قوله حقيقة) أي لغة واصطلاحا لا اصطلاحا فقط (قوله ومجازا) أي لغة وان كان حقيقة اصطلاحا لان الفاعل اصطلاحا من قام به الفعل سواء أوجده أم لا (قوله ومثال اسم الفاعل) وشرط عمله أن يعتمد على وصف كالمثال المذكور أو استفهام نحو أقائم زيد أو نفي نحو ماضارب زيد أو نداء نحو ياطالعا جبلا أو على مبتدا نحو زيد ضارب بكرا فان كلا من طالع وضارب فيه ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعل وهذه الشروط تجري في أمثلة المبالغة (قوله أضراب زيد) الهمزة للاستفهام وضراب مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر (قوله حسن وجهه) بتنوين حسن وبرفع وجهه على أنه فاعل له (قوله ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) هذه المسئلة قد اشتهرت بمسئلة الكحل وقد أفردت بالتأليف وضابطها أن يكون اسم التفضيل صفة لنكرة مسبوقة بنفي أو شبهه وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع وهو الكحل في المثال هنا أجنبيا لا سببيا للموصوف بان لا يتصل بضمير يعود عليه وأن يكون ذلك الاسم الاجنبي مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين والغالب أن يكون بين ضميرين أولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما في المثال المذكور ومثله ماجاء رجل أقبح في وجهه اللحية منها في وجه زيد ولم يقع هذا التركيب في القرآن واعراب المثال ما نافية ورأيت رجلا فعل وفاعل ومفعول وأحسن صفة رجلا وفي عينه جار ومجرور حال من الكحل مقدم عليه والكحل فاعل أحسن ومنه جار ومجرور متعلق باحسن والضمير عائد على الكحل وهو المفضل عليه وفي عين زيد متعلق بمحذوف حال من الهاء في منه والتقدير ما رأيت رجلا أحسن الكحل حال كونه في عينه منه أي الكحل حال كونه في عين زيد (قوله أولم يكفهم) الهمزة في مثل هذا التركيب اما مقدمة من تأخير والاصل وألم يكفهم قدمت على الواو العاطفة لان حرف الاستفهام له الصدارة أو داخلة على مقدر والواو عاطفة عليه وتقديره هنا أيطلبون آية غير القرآن ولم يكفهم أنا أنزلنا وأصل أنا أننا فان حرف توكيد ونصب ونا اسمها فحذفت احدى النونات الثلاث للخفة وأدغم الآخران فقيل أنا ومن أمثلة الفاعل المؤول قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول القائل

يسر المرء ماذهب الليالي * وكان ذهابهن له ذهابا

وأحرف المصادر التي يسبك الفعل بعدها بمصدر المسماة أيضا بالموصولات الحرفية خمسة اتفاقا وستة بزيادة الذي على خلاف في كونه يستعمل موصولا حرفيا وقد نظمت الجميع بقولي

موصول الاحرف أن وأن وكي وما * واللذ ولو ست أتت فلتعلما

(قوله على قسمين) أي مشتمل عليهما من قبيل اشتمال الكلي على جزئياته (قوله ظاهر) المراد به

وهو اسناد الفعل الى الفاعل على جهة قيامه به (نحو علم زيد) فان العلم قائم بزيد أي متلبس به (والثاني) وهو اسناد الفعل الى الفاعل على جهة وقوعه منه (نحو قام زيد) فان القيام وقع من زيد أي أحدثه وعلم من هذين المثالين ان اسناد الفعل الى الفاعل يكون حقيقة كالمثال الثاني ومجازا كالمثال الأول ومثال اسم الفاعل مختلف ألوانه ومثال ما يفيد المبالغة أضراب زيد ومثال الصفة المشبهة حسن وجهه ومثال اسم التفضيل ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومثال الاسم المؤول أولم يكفهم أنا أنزلنا أي انزالنا (وهو) أي الفاعل (على قسمين ظاهر ومضمر

فالظاهر أقسام) ثمانية (الاول الاسم المفرد) المقابل للتثنية والجمع (نحو جاء زيد) فجاء فعل ماض وزيد فاعل (والثاني مثنى المذكر نحو جاء الزيدان) فالزيدان (٧٤) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف (والثالث جمع المذكر السالم) برفع السالم صفة لجمع (نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو (والرابع جمع التكسير للمذكر نحو جاء الرجال) فالرجال جمع رجل (والخامس المفرد المؤنث نحو جاءت هند) فهند فاعل مؤنث لدخول التاء في فعلها (والسادس مثنى المؤنث نحو جاءت الهندان) فالهندان مثنى مؤنث لدخول التاء في فعلهما (والسابع جمع المؤنث السالم) من التغير (نحو جاءت الهندات والثامن جمع التكسير للمؤنث نحو جاءت الهنود) فالهنود جمع هند فان قيل الزيدان والهندان والزيدون والهندات والزيود والهنود مفرداتها أعلام والعلم يدل على الوحدة فاذا زيد عليه مايدل على التثنية أو الجمع دل على التعدد والوحدة والتعدد متضادان قلت اذا أريد تثنية العلم أو جمعه قصد تنكيره ثم يثنى ويجمع بدليل جواز دخول أل عليه عوضا عما فاته من تعريف العلمية (و) القسم الثاني (المضمر) وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو (اثناعشر) نوعا (اثنان للمتكلم أكرمت أكرمنا) بسكون الميم وخمسة للمخاطب (أكرمت) بفتح التاء للمذكر (أكرمت) بكسرها للمؤنثة (أكرمتما) للمثنى مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا (أكرمتم) لجمع الذكور (أكرمتن) لجمع الاناث فالتاء في الجميع هي الفاعل وهي اسم مبني محله (رفع)

ماعدا المضمر فيشمل المبهم نحو جاء هذا والذي ونحوهما (قوله أقسام ثمانية) لانه اما مفرد أو مثنى أو جمع سلامة أو جمع تكسير وكل منها اما المذكر أو مؤنث وتزيد هذه الاقسام بزيادة الاعتبار كسكون الفعل ماضيا الخ وكون الاسم نكرة أو معرفة كما لايخفى وكل من الماضي والمضارع يرفع الظاهر ماعدا أفعل في التعجب وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء فانها أفعال ماضية لاترفع الظاهر بل ترفع ضميرا مستترا فيها وجوبا ويستثنى من المضارع لايكون في الاستثناء فانه لايرفع الظاهر أيضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا وأما فعل الامر فلا يرفع الا الضمير دائما (قوله المقابل للتثنية) فيصدق بالاسماء الستة فانها هنا من قبيل المفرد وان كانت في باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم (قوله صفة لجمع) لانه المقصود بالوصف بالسلامة (قوله فان قيل) هذا وارد على تثنية العلم وجمعه ومحصل الايراد أن العلم يدل على الوحدة والمثنى والجمع يدلان على التعدد وهما متنافيان قيل ولا ورود لهذا السؤال من أصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المثنى والجمع فلا تنافي حينئذ لان شرطه اتحاد المحل والجهة هنا منفكة (قوله قلت) أي في الجواب ومحصله أن العلم حين يثنى أو يجمع تزول منه العلمية التي هي التشخص ويصير من قبيل النكرة فيدل على الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد ونوقش هذا الجواب بأن الوحدة المعينة زالت بالتنكير وبقي الوحدة الشائعة في حال التنكير والوحدة مطلقا تنافي التعدد فالحق أن لاورود للسؤال من أصله كما علمت (قوله بدليل جواز دخول أل عليه) ماذكره من جواز دخول أل عليه هو المشهور ومقابله ماحكاه الربيع أن منهم من لايدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان زيدون قال أبو حيان وهذا القول غريب جدا (قوله عوضا) حال من دخول أي حال كون الدخول عوضا الخ أو مفعول مطلق أو مفعول لاجله والمراد بتعريف العلمية التعيين المستفاد من الاسم حالة استعماله علما (قوله وهو مادل على متكلم الخ) المراد الدلالة بحسب الوضع فخرج مادل على ماذكر لا بالوضع نحو زيد في زيد يقوم اذا كان المتكلم اسمه زيد ونحو قولك لمن اسمه زيد يازيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان الدلالة هنا على المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق بتقدم المرجع بخلافها هي (قوله أو مخاطب) أي شخص يوجه اليه الخطاب ولو مفروض الوجود بتنزيل المعدوم منزلة الموجود (قوله أكرمنا بسكون الميم) وهي مشتركة بين مثنى المتكلم وجمعه مذكرا أو مؤنثا وقد تستعمل في المتكلم المعظم نفسه الحاقا له بالجماعة والتمييز في كل ذلك مرجعه القرائن والضمير هو صيغة نا برمتها كما يعلم ذلك من كلام الرضي وانما قيد بسكون الميم لاجل أن تكون لفظة نا فاعلا بخلاف ما اذا فتحت الميم فانها تكون مفعولا وتستعمل مجرورة نحو الطف بنا وليس في الضمائر مايصلح للثلاثة الا هي ولذلك قال ابن مالك

للرفع والنصب وجر ناصلح * كاعرف بنا فاننا نلنا المنح

(قوله أكرمتما) زيدت الميم هنا لئلا يلتبس بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحة للاطلاق (قوله أكرمتن) قال بعض الصرفيين انما شددوا نون ضربتن لان أصله ضربتن بالتخفيف فارادوا أن يكون ماقبل النون ساكنا ليكون مطردا بجميع نونات النساء في سكون ماقبل النون ولا يمكن اسكان ماقبل النون وهي تاء المخاطبة لانه لو سكن لاجتمع ساكنان ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلامة لاتحذف اذا لم توجد علامة أخرى فلما لم يمكن اسكان ماقبل النون زادوا النون وأدغموها في الاخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا في شرح المراح ومثله يقال في أكرمتن (قوله محله

تقديره هو (أكرمت) بسكون التاء ففي أكرمت ضمير مستتر تقديره هي (أكرما أكرموا أكرمن) فالالف والواو والنون هي الفاعل محلها رفع لا يظهر فيه اعراب

رفع) أي ذو رفع أو هو نفس الرفع على سبيل المبالغة (قوله فالالف والواو والنون هي الفاعل) ولا تكون هذه الثلاثة الا في محل رفع وقد تكون الالف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت ياء المتكلم ألفا في النداء نحو يا أسفا على يوسف فان أصلها أسفي قلبت الياء ألفا وليست لنا ألف في محل جر الا هذه وقد ألغزت في ذلك فقلت

بين لنا يا امام النحو ما ألف * محلها الجر جرت بالمضاف لها

وذهب المازني الى أن الفاعل في أكرما وأكرموا وأكرمن ضمير مستتر وأن الالف والواو والنون علامات كتاء التأنيث ووافقه الاخفش في الواو دون الالف والنون.

(الباب الثاني) من المرفوعات *(باب نائب الفاعل)*

(و) نائب الفاعل (هو كل اسم حذف فاعله) لغرض من الاغراض (وأقيم هو) أي نائب الفاعل (مقامه) أي مقام الفاعل (وغير عامله الى صيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه في الماضي (أو يفعل) بضم أوله وفتح ماقبل آخره في المضارع (أو الى) صيغة (مفعول) في الاسم (فان كان عامله فعلا ماضيا ضم أوله وكسر ماقبل آخره تحقيقا نحو ضرب زيد) والاصل ضرب عمرو زيدا فحذف الفاعل وهو عمرو وأقيم المفعول وهو زيد مقام الفاعل فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة ومتصلا بالفعل بعد ان كان منفصلا عنه وامتنع تقديمه على الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه

(باب نائب الفاعل)

قال أبو حيان لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح اه قيل وجه العدول أن التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان نائب الفاعل غير مفعول به كأن كان جارا ومجرورا نحو ضرب في الدار أو ظرفا نحو ضرب عندك ولانه يصدق على المفعول الثاني من نحو أعطي زيد درهما أنه مفعول فعل لم يسم فاعله وأجيب عن الاول بأن الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة اذا أسند لغير المفعول به لا يكون اسناده حقيقيا لانه على خلاف الاصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه شريك الفاعل وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لا عطى منصوب ثم ان جعل المفعول نائبا عن الفاعل نظرا الى أن الاصل أن يبنى العامل للفاعل والا فبعد بناء العامل للمجهول حقه أن يسند للمفعول (قوله حذف فاعله) أي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما أضيف الفاعل للمفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد أن التعريف يشمل نحو أنبت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لا يقال له نائب فاعل (قوله لغرض) أي لفظي أو معنوي فالاول الايجاز نحو ومن عاقب بمثل ماعوقب به وموافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء من طابت سريرته حمدت سيرته واصلاح النظم كقول بعضهم

وما المال والاهلون الا ودائع * ولا بد يوما أن ترد الودائع

والثاني العلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجهل به نحو ضرب زيد اذا لم يعرف من ضربه وأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم بتحية وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله عليه الصلاة والسلام من بلي منكم بهذه القاذورات أو تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل نحو طعن عمر واستر على الفاعل خوفا منه أو عليه وهذه الاغراض انما تخص علماء المعاني لانهم هم الباحثون عنها (قوله أي نائب الفاعل) ارجاع الضمير لنائب الفاعل يلزمه الدور فيفسد التعريف فالصواب عود الضمير على الاسم الذي حذف فاعله ليسلم من ذلك ومن تشتيت الضمائر ولانه المحدث عنه (قوله مقامه) بضم أوله مأخوذ من أقام أي جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فلحقته الاحكام المختصة به وخرج بهذا القيد المفعول الثاني في نحو أعطي زيد درهما فانه لم يقم مقام الفاعل بل الذي أقيم مقامه هو المفعول الاول فهو نائب الفاعل (قوله وغير عامله) هذا ليس من التعريف وفيه اشارة الى أن الاصل اسناد العامل للفاعل عدل عنه وأسند الى غيره على خلاف الاصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن اسناد العامل لغير الفاعل صورة أصلية (قوله الى صيغة فعل) أي ونظائره وكذا يقال في يفعل ليعم الفعل الخماسي والرباعي والسداسي وانما اقتصر على الثلاثي المجرد لكونه أصلا للرباعي والمزيد فيه (قوله أو الى صيغة مفعول)

(قوله واصلاح النظم) اذ لو بني الفعل للفاعل لانتصب بحرف لروي وهو في باقي القوافي مرفوع

وذلك عيب يسمى الاصراف (قوله طعن عمر) والطاعن له أبو لؤلؤة وهو عبد رقيق حقير بالنسبة لسيدنا عمر

وأنث الفعل لتأنيثه ان كان مؤنثا وغير عامله عن صيغته الاصلية الى فعل بضم أوله وكسر ماقبل آخره (أوتقديرا نحو كيل الطعام) والاصل كيل بضم الكاف وكسر الياء فاستثقلت الكسرة على الياء فنقلت منها الى الكاف فصار كيل بكسر الكاف وسكون الياء فكسر الياء مقدر (وشد الحزام) والاصل شدد فأدغم أحد المثلين فى الآخر فكسر أولهما مقدر (وان كان) عامله (مضارعا ضم أوله وفتح ماقبل آخره تحقيقا (٧٦) نحو يضرب زيد) فيضرب فعل مضارع مبنى للمفعول وزيد نائب الفاعل (أوتقديرا نحو يباع العبد) والاصل يبيع بضم أوله وفتح ماقبل آخره نقلت فتحة الياء الى ماقبلها فقلبت الياء ألفا لتحركها الاصلى وانفتاح ماقبلها بعد النقل ففتح الياء مقدر (ويشد الحبل) والاصل يشدد الحبل بدالين أدغم أحد المثلين فى الآخر ففتح أولهما مقدر (وان كان عامله اسم فاعل جىء به على صيغة اسم المفعول تحقيقا نحو مضروب زيد) فمضروب اسم مفعول وزيد نائب الفاعل والاصل ضارب عمرو زيدا فحذف الفاعل وحولت صيغة اسم الفاعل الى صيغة اسم المفعول (أوتقديرا نحو قتيل عمرو) فقتيل بمعنى مقتول وعمرو نائب الفاعل فصيغة مفعول مقدرة (ونائب الفاعل على قسمين ظاهر كامثلنا ومضمر نحو أكرمت) بضم التاء للمتكلم وحده (أكرمنا) للمتكلم ومعه غيره أوالمعظم نفسه (أكرمت) بفتح التاء للمخاطب المذكر (أكرمت) بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة (أكرمتما) للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان أومؤنثا (أكرمتم) لجمع المذكر (أكرمتن) لجمع المتكلمة المؤنث (أكرم) للمفرد المذكر الغائب (أكرمت) بسكون التاء للمفردة الغائبة (أكرما) للمثنى الغائب (أكرموا) لجمع المذكر الغائب (أكرمن) لجمع المؤنث الغائب (والفعل فى جميع هذه الامثلة مضموم الاول) وهو الهمزة (مكسور ماقبل الآخر) وهو الراء ويقال فى الجميع فعل ماض مبنى لمالم يسم فاعله والضمير نائب الفاعل وهو اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب (الباب الثالث والرابع) من المرفوعات * (باب المبتدا والخبر) *

أى ونحوها كمكرم ومختار فتقول مكرم زيد ومختار عمرو ومستخرج المال فان اسم المفعول من الفعل الثلاثى كضرب على وزن مفعول وأما من الرباعى فهو على وزن مفعل بضم الميم وفتح العين فان كان اسم فاعل كسرت العين كما قال فى الخلاصة

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ومختار يصلح أن يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت أن الياء مكسورة فى أصله وهو مختير فهو اسم فاعل وان لاحظت أنها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى كل يقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا (قوله وأنث الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور المؤنث فى نحو مر بهند لان نائب الفاعل مجموع الجار والمجرور وهو غير مؤنث (قوله الى الكاف) أى بعد حذف حركتها (قوله فكسر الياء مقدر) ظاهره أن قوله تحقيقا أوتقديرا راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم الاول أيضا فكان الاولى أن يقول فكسر الياء وضم الكاف نعم يجوز فى نحو بيع الضم التحقيق كما هو مشهور وأما قوله فى المضارع تحقيقا أوتقديرا فهو تعميم فى الفتح فقط وأما الضم فمحقق دائما (قوله قتيل عمرو) بالتنوين فى قتيل فهو مبتدأ وعمرو نائب فاعل سد مسد الخبر وقد جرى المصنف هنا على جواز وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتماد كما أشار لذلك فى الخلاصة بقوله وقد * يجوز نحو فائز أولوا الرشد * فان جرينا على طريقة المانعين جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ويقال بمثل ذلك فى مضروب زيد ثم ان مراد المصنف بالتقدير فى قوله قتيل عمرو والمعنى أى ان قتيل فى معنى مقتول وأما التقدير فى كلامه سابقا فالمراد به الاصل (قوله نحو أكرمت) الى آخر الامثلة قد حذف المصنف رحمه الله العاطف فى هذه الامثلة وهو ليس بمقيس وأجاب الدمامينى عن نحو ذلك بأنه أخبار متعددة لان قول المصنف مثلا أكرمت خبر لمبتدا محذوف مع تقدير مضاف فى المعطوفات دل عليه ماقبله والتقدير وذلك نحو كذا فهى اخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياسا وأيضا لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه الممل على الكاتب فيقول دار كتاب فرس من غير عطف (قوله مبنى لمالم يسم فاعله) أى مبنى للاسناد لمفعول لم يسم فاعله أى فاعل فعل ذلك المفعول أى لم يذكر أصلا فالاضافة لادنى ملابسة كما تقدم ذلك

(باب المبتدا والخبر)

جمعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا والا فقد يكون المبتدأ لا خبر له بل له مايغنى عن الخبر كمرفوع الوصف فى نحو أقائم زيد وأمضروب عمرو ونحو أقل رجل يقول ذلك وبقرة تكلمت فان الجملة هنا فى المثالين وصف للنكرة الواقعة مبتدأ أغنت عن الخبر لان احتياج النكرة للوصف أشد من احتياج المبتدا للخبر قال شيخنا والذى يقبله الفهم أن الجملة فيما ذكر خبر لان المقصود الحكم على البقرة بالكلام والاخبار عنها بذلك ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادات ولو جعلت الجملة صفة لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة أن يقال البقرة

المبتدا هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة للاسناد) فخرج الفاعل حقيقة نحو قام زيد والفاعل مجازا نحو كان زيد قائما لعدم التجرد لان عاملهما لفظي وهو الفعل وخرجت الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت عن العوامل اللفظية لا اسناد فيها ودخل نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره (٧٧) ولا يقدح في ذلك كونه مجرورا بحرف زائد لان الحرف الزائد وجوده كلا وجود (والخبر هو الاسم المسند الى المبتدا) فخرج عامل الفاعل فانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدا (مثال المبتدا والخبر زيد قائم فزيد مبتدأ) لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية للاسناد (وقائم خبره) لانه مسند الى المبتدا (والمبتدأ قسمان ظاهر ومضمر) كما تقدم في الفاعل ونائبه (فالظاهر أقسام) ثمانية الاول (مفرد مذكر نحو زيد قائم و) الثاني (مثنى مذكر نحو الزيدان قائمان و) الثالث (جمع مذكر مكسر نحو الزيود قيام و) الرابع (جمع مذكر سالم نحو الزيدون قائمون و) الخامس (مفرد مؤنث نحو هند قائمة و) السادس (مثنى مؤنث نحو الهندان قائمتان و) السابع (جمع تكسير مؤنث نحو الهنود قيام و) الثامن (جمع مؤنث سالم نحو الهندات قائمات) والخبر في ذلك كله مطابق لمبتدئه في الافراد والتثنية والجمع تكسيرا وتصحيحا وأقسام الظاهر كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية فان الذكي يدرك بالمثال الواحد * ما يدركه الغبي بألف شاهد * (و) المبتدأ (المضمر) أقسام (اثنا عشر) الاول (متكلم وحده نحو أنا قائم و) الثاني (متكلم ومعه غيره أو معظم نفسه نحو نحن قائمون و) الثالث (المخاطب المذكر نحو أنت قائم و) الرابع (المخاطبة المؤنثة نحو أنت قائمة و) الخامس (مثنى المخاطب مطلقا) مذكرا كان أو مؤنثا (نحو أنتما قائمان) لمثنى المذكر (أو قائمتان) لمثنى المؤنث (و) السادس (جمع المذكر المخاطب نحو أنتم قائمون و) السابع (جمع الاناث المخاطبات نحو

المتكلمة فلا يتم الحكم ولم تحصل الفائدة (قوله هو الاسم) أي الصريح أو المؤول فدخل نحو وأن تصوموا خير لكم أي صومكم خير لكم (وقوله المجرد أي الخالي وعن العوامل متعلق به وللاسناد متعلق به أيضا واللام فيه للتعليل أي الذي أتى به خاليا من العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره اليه نحو زيد قائم أو اسناده لغيره نحو أقائم الزيدان فدخل في قوله للاسناد المبتدأ بقسميه وهو ماله خبر وماله مرفوع أغنى عن الخبر (قوله فخرج) أي بقيد المجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة الجنس والجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه فهما لم يدخلا حتى يحتاج لاخراجهما (قوله والفاعل مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية لكن جعله مجازا مبني على طريقة الجمهور أما سيبويه فانه عنده فاعل حقيقة كما تقدم ذلك في باب الفاعل ودخل في الفاعل المجازي نائب الفاعل نحو ضرب زيد (قوله المسرودة) أي المتابعة (قوله لا اسناد فيها) خبر عن قوله فانها والجملة قوله وان تجردت حالية فان أضمر فيها اسناد كان أضمر مبتدأ أو خبر كانت اما خبرا أو مبتدأ فتدخل وعلى عدم الاضمار فاستعمال اثنان بالالف في حالة السرد يكون من قبيل استعمال الشيء في أول أحواله وأشرفها وهو حالة الرفع لو تركبت مع عامل الرفع (قوله ودخل) أي بقيد غير الزائدة الذي وقع قيدا في القيد فان قيد القيد يكون للادخال ومثل حرف الجر الزائد حرف الجر الشبيه بالزائد نحو رب رجل كريم عندي وقول الشاعر

فقلت أدع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل أبي المغوار منك قريب

فلعل حرف جر شبيه بالزائد وأبي مبتدأ مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها الياء التي جلبها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين والمغوار مضاف اليه ومنك متعلق بقريب الخبر وقد كان الاولى للمصنف زيادة هذا القيد ويجاب بأنه أراد بالزائد ما ليس أصليا فشمل الشبيه بالزائد (قوله بحسبك درهم) ومثله ناهيك بزيد بناء على أن ناهيك خبر وزيد مبتدا زيدت فيه الباء فالمعنى زيد ناهيك عن تطلبك لغيره لما فيه من الكفاية ويحتمل أن ناهيك مبتدأ وزيد خبر زيدت فيه الباء ومثله ناهيك بي وناهيك به (قوله فحسبك مبتدأ) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ودرهم خبره ويحتمل العكس وهو اختيار بعضهم لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم (قوله والخبر هو الاسم) أي حقيقة أو تأويلا فشمل ذلك الجملة الواقعة خبرا فانها مؤولة بالاسم وأما الجار والمجرور والظرف فانه متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسما حقيقة ان قدر مفردا أو اسما تأويلا ان قدر فعلا فانه حينئذ يكون جملة (قوله فخرج عامل الفاعل) وكذلك فاعل اسم الفعل نحو هيهات زيد فهيهات ليس مبتدأ وان جرد عن العوامل لان اسم الفعل لا يخبر عنه (قوله مطابق) يستثنى منه أفعل التفضيل المجرد من أل والاضافة اذا وقع خبرا فانه يخبر به بصورة الافراد دائما (قوله كثيرة جدا) المراد افرادها فان من أفراد قسم المفرد كونه صحيحا أو منقوصا أو مقصورا أو ممدودا وكونه منقولا أو مرتجلا مفردا أو مركبا اسما أو لقبا أو كنية وكونه منصرفا أو غير منصرف فلا ينافي عده لها ثمانية (قوله جدا) بكسر الجيم مصدر جد جدا (قوله فان الذكي) بذال معجمة وهو سريع الفطنة ومقابله الغبي (قوله بالمثال) هو جزئي يذكر لايضاح القاعدة وأما الشاهد فهو جزئي

أنتن قائمات و) الثامن (المفرد الغائب نحو هو قائم و) التاسع (المفردة الغائبة نحو هي قائمة و) العاشر (مثنى الغائب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا (نحو هما قائمان) في مثنى المذكر (أو قائمتان) في مثنى المؤنث (و) الحادي عشر (جمع الذكور الغائبين نحو هم قائمون و) الثاني عشر (جمع الاناث الغائبات نحو هن قائمات) فالمبتدا في ذلك كله مبني لا يظهر فيه اعراب

(والخبر قسمان مفرد وغير مفرد فالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعا) المذكر أو مؤنث (كما تقدم من الامثلة فالخبر فيها كلها مفرد) لانه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد أربعة أشياء الاول الجملة الاسمية) وهي ما صدرت باسم (نحو زيد أبوه قائم فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدا الثاني) وهو أبوه (والمبتدأ الثاني وخبره) جملة اسمية في موضع رفع (خبر المبتدا الاول وهو زيد) والجملة اذا وقعت خبرا وكانت غير المبتدا في المعنى فلا بد فيها من رابط (والرابط) هنا (بين المبتدا الاول وخبره الهاء من أبوه) فانها عائدة على زيد * الشئ (الثاني الجملة الفعلية) وهي ما صدرت بفعل (نحو زيد قعد أخوه فزيد مبتدأ) والجملة بعده (و) هي (قعد أخوه فعل وفاعل خبر زيد والرابط بينهما) أي بين زيد وخبره (الهاء من أخوه) لانها عائدة على زيد * الشئ (الثالث الظرف) المكاني أو الزماني (نحو زيد عندك) والسفر غدا (فزيد مبتدأ وعندك ظرف مكان متعلق بمحذوف وجوبا تقديره مستقر) ان قدر مفردا (أو استقر) فعلا ان قدر جملة (وذلك المحذوف خبر المبتدا) على الصحيح وقس على ذلك السفر غدا * الشئ (الرابع الجار والمجرور نحو زيد في الدار) والبرد في الشتاء (فزيد) والبرد كل منهما (مبتدأ وفي الدار) وفي الشتاء (جار ومجرور متعلق بمحذوف) وجوبا تقديره مستقر أو استقر وذلك المحذوف

بذكر لا ثباتها ويشترط أن يكون من كلام الله أو رسوله أو العرب الموثوق بعربيتهم (قوله نحن قائمون) ولا يجوز أن يفرد الخبر في ذلك وان كان المخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كنحن قائم لانه لا يحفظ كما في المغني وأما قوله

والمسجدان وبيت نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر

فمحمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو اكتفاء بالضمة * (تتمة) * حكم الصفة المعتمدة على استفهام أنها ان طابقت مفردا نحو أقائم زيد كون الصفة مبتدأ والظاهر فاعلا مغنيا عن الخبر وكون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا وان طابقت مثنى أو جمعا نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين كون الصفة خبرا مقدما والظاهر مبتدأ مؤخرا ولا يجوز العكس الا على ضعف لان الصفة انما تثنى وتجمع اذا كان فاعلها مستترا فلا تحتاج لفاعل آخر وان كان الظاهر مثنى أو جمعا والصفة مفردة مثل أقائم الزيدان وأقائم الزيدون تعين كون الظاهر فاعلا والصفة مبتدأ ولا يجوز كون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد أو جمعا كأقائمون زيد فلا يجوز اذ لا تجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله وكانت غير المبتدا في المعنى) فان كانت عينه بان كانت خبرا عن مفرد هي مدلوله فلا تحتاج لرابط نحو مقولي زيد منطلق فجملة زيد منطلق خبر عن مقولي وهي نفس المبتدا وكقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فجملة لا اله الا الله خبر عن قوله أفضل وهي نفسه في المعنى أو كانت خبرا عن ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد أو خبرا عن ضمير القصة نحو قوله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا (قوله فلا بد فيها من رابط) أي يربطها بالمبتدا الا انها كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزأ من الكلام فلا بد من شئ يدل على الجزئية وذلك الشئ هو الرابط وهو اما ضمير وهو الاصل في الربط ولذلك يربط مذكورا نحو زيد ضربته ومحذوفا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى أي وعده أو الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير أو اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة القارعة ما القارعة أو أن يكون الخبر عاما يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك فقلت

ان جملة خبرا عن مبتدا وقعت * ولم تكن عينه بمضمر قرنت

أو الاشارة أو تكرير مبتدا * أو العموم فهذي أربع نظمت

(قوله الظرف) أي التام وهو ما يفهم بمجرد ذكره من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد عندك بخلاف زيد اليوم فانه لا يفيد مع قولك استقر ويفيد مع قولك جلس مثلا (قوله بمحذوف وجوبا) فان قلت قد صرح به في قول الشاعر

لك العز ان مولاك عز وان يهن * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

وما كان واجب الحذف لا يصرح به فالجواب ان كائنا هنا ليس من الكون المطلق بل المقيد والمراد به الملازمة وعدم المفارقة (قوله مستقر أو استقر) أو لتنويع الخلاف فانه اختلف هل يقدر المتعلق اسما نظرا الى أن أصل الخبر الافراد أو فعلا نظرا الى ان الاصل في العمل للافعال وهذا الخلاف بعينه جار في وقوع الظرف والمجرور صفة أو حالا أما اذا وقع أحدهما صلة فان المتعلق يقدر

فعلا لان الصلة لا تكون الا جملة فان قلت اذا جاز تقدير المتعلق مستقرا أو استقر فالظرف أو الجار والمجرور لا يخرج عن كونه مفردا أو جملة فلم جعلا قسما مستقلا فالجواب انه لما كانت صورتهما الظاهرية ليست من قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما في تقدير المتعلق محتمل جعلا قسما مستقلا فان قلت لم قيل لهما شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب انه لما كان الاصل في الخبر الافراد جعلا كأنهما مفردان حقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا يحتملان بحسب المتعلق أنهما جملة قيل شبه الجملة (قوله خبر المبتدا على الصحيح) وقال جماعة الصحيح أنه الظرف نفسه وقال آخرون مجموعهما قال الشنواني والخلاف لفظي لان القائل بأنه محذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بانه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقائل بانه مجموعهما نظر الى المقصود (قوله الجار والمجرور) أى التام نخرج الناقص نحو زيد بك أو فيك لانه لا يفيد الا اذا قدر خصوص واثق في الاول وراغب في الثاني ولا يفيد مع مستقر أو استقر (قوله على الصحيح) فيه ما سبق في الظرف * (تتمة) * قال المرادي قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا أربعة مذاهب * أحدها أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل * الثاني انهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان أو استقر أو يستقر وهو مذهب جمهور البصريين * الثالث يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين * الرابع انهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج (قوله اسم كان) الاضافة فيه لادنى ملابسة لانها لما عملت فيه الرفع أضيفت اليه ومثله اضافة الخبر لها في قولهم خبر كان وبرد هذا بأن اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته الاصلية قبل دخول كان عليه (قوله واسم أخواتها) أى نظائرها في رفع المبتدا ونصب الخبر فاطلاق لفظ الاخت على النظير استعارة تصريحية وهذه الافعال لتقرير الفاعل على صفة متصفة تلك الصفة بمصدر ذلك الفعل فمعنى كان زيد قائما أن زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أى الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا أن زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أى الحصول بعد أن لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على الصفة جعله وتثبيته عليها (قوله ترفع الاسم وتنصب الخبر) هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها تنصب الخبر ويبقى المبتدا على رفعه وزعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فقولك كان زيد ضاحكا مشبه عنده بجاء زيد ضاحكا والصحيح مذهب البصريين ويدل عليه اتصال الضمائر بها اذ لو كان غير معمول لها لم يتصل بها لان الضمير لا يتصل الا بعامله وعلى قول الكوفيين يلزم اذا اتصل الضمير بها أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو الضمير لانه ليس معمولا لها وقد فصل بينها وبين معمولها وهو الخبر (قوله وهى ثلاثة عشر فعلا) قال أبو حيان في شرح التسهيل وقد انتهى ذكر الكلمات التى ترفع الاسم الى احدى وثلاثين كلمة بالمتفق عليه والمختلف فيه وحصرها بالعد طريقة المتأخرين وهى طريقة ضعيفة ولذلك زاد بعضهم فيها ونقص (قوله وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر) أى بمصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف وقس عليه الباقي وقوله في الماضي أى اذا كان العامل كان كما مثل أما اذا كان العامل يكون فهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الحال أو الاستقبال وقوله اما مع الدوام الخ نبه الرضى على أن الدوام انما يستفاد من قرينة خارجية وهى في هذا المثال وجوب كون الله غفورا رحيما اه وحينئذ فالدوام خارج عن مدلول كان اذ معناها الثبوت فيما مضى وكونه يدوم ويستمر لا دلالة لكان عليه (قوله في المساء) قال الناصر الطبلاوي ينبغي أن يزاد على ذلك في الزمن الماضي وذلك لان أمسى يدل على وقت المساء بتركيبه وعلى الزمن الماضي بصيغته فيجب

خبر المبتدا) على الصحيح (الباب الخامس) من المرفوعات

* (باب اسم كان) *

(و) اسم (اخواتها اعلم) وفقك الله للعمل الصالح (ان كان وأخواتها ترفع الاسم) أى المبتدا (وتنصب الخبر) أى خبر المبتدا (وهى ثلاثة عشر فعلا) الاول (كان) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي اما مع الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا رحيما واما مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا (و) الثاني (امسى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء نحو أمسى البرد شديدا (و) الثالث (أصبح) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح نحو أصبح السعر رخيصا (و) الرابع (أضحى)

(قوله أضيفت اليه) الاحسن أضيف اليها ليكون جاريا على الشائع المتعارف (قوله لتقرير الفاعل) وهو الاسم (قوله وزعم الفراء) هو موافق للبصريين في ان الرافع والناصب هو كان الا ان الاسم شبيه بالفاعل والمنصوب شبيه بالحال لانها شبيهة بفعل قاصر كجاء زيد

وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو أضحى الفقيه مجتهدا (و) الخامس (ظل) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في النهار نحو ظل زيد صائما (و) السادس (بات) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الليل نحو بات زيد ساهرا (و) السابع (صار) وهي للتحويل والانتقال نحو صار الجاهل عالما (و) الثامن (ليس) وهي لنفي الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة نحو ليس الصلح قائما أي الآن (و) التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر (مازال ومافتئ وما برح ومانفك) وهذه الاربعة لملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال الجود محبوبا ومافتئ العلم نافعا ومابرح الجهل مضرا وما انفك الصبر مرا (و) الثالث عشر (مادام) وهي لاستمرار الخبر نحو لاراحة مادام الاختلاف موجودا (وهذه الافعال) الثلاثة عشر بالنسبة الى العمل (على ثلاثة أقسام) الاول (مايعمل بلا شرط وهو ثمانية من كان الى ليس) أي كان وليس وما بينهما (و) الثاني (مايشترط فيه نفي) باي أداة كانت (أو شبهه) وهو النهي والاستفهام والدعاء (وهو) أربعة (زال

أن يقترن مصدر خبرها مضافا الى اسمها بالزمانين المذكورين وفاء بما صرح به ابن الحاجب وغيره من ان كان وأخواتها مقيدة لاخبارها بالوقت الذي دلت عليه الافعال والمساء بفتح الميم والمد ما بعد الزوال الى الغروب أو الى نصف الليل والصباح من الفجر الى الزوال أو من نصف الليل الى الزوال (قوله في الضحى) بضم الضاد والقصر وهو من الشروق الى قبيل الزوال (قوله وظل) من باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب ظل الا لعمل يكون بالنهار أفاده في المصباح ووجهه أن ظل مشتق من الظل فلا تستعمل ظل الا في الوقت الذي فيه ظل وهو من طلوع الشمس الى غروبها وفي القاموس ظل نهاره يفعل كذا وليله سمع في الشعر اه فهي لاتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر في الزمن الماضي جميع النهار قال الرضي وقد جاءت ظل ناقصة بمعنى صار قال تعالى ظل وجهه مسودا (قوله وهي للتحويل والانتقال) عطف لازم أي تحول اسمها من صفة الى مصدر خبرها وقد تستعمل صار تامة بمعنى ضم قال تعالى فصرهن اليك أي ضمهن فصر فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول والنون علامة جمع النسوة وعلى هذا يحل لغز أورده علينا بعض الاذكياء في مجلس وهو

انى رأيت غلاما * أورث قلبي خبالا * قد صار كلبا وقردا
وصار بعد غزالا * ولي بذاك دليل * في قول ربي تعالى

يشير الى أن صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى فصرهن اليك (قوله ليس) أصلها ليس بكسر الياء بوزن علم فخففت بسكون الياء فان قلت القاعدة أن الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها تقلب ألفا ولم تقلب هنا فالجواب أن ليس لما كانت فعلا جامدا غير متصرف ناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب الياء ألفا (قوله وهي لنفي الحال) أي لنفي خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر وعطف التجرد على الاطلاق للتفسير واحترز به عن نحو ليس خلق الله مثله ونحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فان الاول ماض لوجود التقييد والثاني مستقبل لوجود القرينة هذا مذهب الجمهور ومذهب سيبويه أنها للنفي مطلقا غير مقيد بزمان فيحتمل الحال وغيره ولذا تقيد تارة بالماضي وتارة بالمستقبل وتارة بالحال (قوله على حسب) بفتح السين أي قدر ما يقتضيه الحال والشأن فاذا قلت مازال الله متكلما فالمعنى أن هذا الوصف ثابت له غير منفك واذا قلت مازال زيد عالما فالمعنى أنه متصف بذلك من حين امكان حصول العلم وهو وقت التمييز الى الموت وقس ما أشبهها قال أبو حيان ومازال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان الموصوف قبلها في أوقات متصلة الزمن دامت له كذلك نحو مازال زيد عالما وان كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك نحو مازال زيد يعطي الدنانير ألا ترى أن اعطاءه الدنانير في أوقات متفرقة (قوله بأي أداة كانت) أي سواء كانت حرفا نحو ما أو لم أو اسما كغير أو فعلا كليس فمثال النفي بليس قول الشاعر * ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * والنفي بغير كقوله * غير منفك أسير هوى * ومثل ذلك النفي بقلما نحو قلما زال عبد الله يذكرك اذ المعنى مازال وسواء كان النفي ملفوظا به أو مقدرا كقوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ ولا يحذف النافي معها قياسا الا بعد القسم وشذ الحذف بدونه كقوله تنفك تسمع أي لا تنفك تسمع (قوله وهو النهي) ومثاله قول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

(قوله والاستفهام) أي الانكاري لانه بمعنى النفي ويمثل له بقولك هل يزال الله عالما أي لا يزال متصفا بالعلم (قوله والدعاء) ومثاله

ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى * ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وقوله

وزيدا اسمها وهو مرفوع) وعلامة رفعه الضمة (وقائما خبرها وهو منصوب) وعلامة نصبه الفتحة وسميت ناقصة لافتقارها الى خبر منصوب (وكذلك القول في باقيها تقول أمسى زيد فقيها) فامسى فعل ماض ناقص وزيدا اسمها وفقيها خبرها (وأصبح عمرو ورعا) فأصبح فعل ماض ناقص وعمرو اسمها وورعا خبرها (وأضحى محمد متعبدا) فاضحى فعل ماض ناقص ومحمد اسمها ومتعبدا خبرها (وظل بكر ساهرا) فظل فعل ماض ناقص وبكر اسمها وساهرا خبرها (وبات أخوك نائما) فبات فعل ماض ناقص وأخوك اسمها ونائما خبرها (وصار السعر رخيصا) فصار فعل ماض ناقص والسعر اسمها ورخيصا خبرها (وليس الزمان منصفا) فليس فعل ماض ناقص والزمان اسمها ومنصفا خبرها (وما زال الرسول صادقا) فما نافية وزال فعل ماض ناقص والرسول اسمها وصادقا خبرها (وما فتئ العبد خاضعا) فما نافية وفتئ فعل ماض ناقص والعبد اسمها وخاضعا خبرها (وما انفك الفقيه مجتهدا) فما نافية وانفك فعل ماض ناقص والفقيه اسمها ومجتهدا خبرها (وما برح صاحبك متبسما) فما نافية وبرح فعل ماض ناقص وصاحبك اسمها ومتبسما خبرها (ولا أصحبك مادام زيد مترددا اليك) فما مصدرية ظرفية وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة ومصدرية لتأولها مع صلتها بمصدر والتقدير مدة دوام زيد مترددا اليك

وقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبال

(قوله زال) أي التي مضارعها يزال كخاف يخاف من باب فعل بكسر العين يفعل بفتحها كعلم يعلم ولا مصدر له ولا أمر وله اسم فاعل قال الشاعر

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض

وأما زال ماضي يزيل كباع يبيع من باب فعل بفتح العين يفعل بالكسر كضرب يضرب فانه تام بمعنى ماز أي ميز وله مصدر وأمر فأمره زل بكسر الزاي تقول زل ضأنك من معزك أي ميز بينهما ومصدره الزيل بفتح الزاي وأما زال ماضي يزول كقام يقوم من باب فعل يفعل كنصر ينصر فهو تام أيضا بمعنى انتقل تقول زل عن مكانك بضم الزاي أي انتقل ومصدره الزوال بمعنى الانتقال ولقد لمحت لذلك بقولي تغزلا

لا يزال الذي فتنت معنى * ذا اكتئاب عن الهوى لا يزول

قد أجن الهوى بقلب شجي * لا يزيل الغرام عنه عزول

(قوله وفتئ) بوزن علم ومضارعه يفتأ بفتح التاء ولا يأتي منه غير الماضي والمضارع (قوله وبرح) بوزن علم ولا يأتي منه غير الماضي والمضارع نحو لن نبرح عليه عاكفين ومثله انفك وأما البراح والانفكاك فهو مصدر التامين ومثله منفك اسم فاعل (قوله لان معناها النفي) قال الرضي أصل هذه الافعال الاربعة أن تكون تامة بمعنى ما انفصل فتتعدى بمن الى ما هو مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم أي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل يكون فاعلا له دائما وانما أفاد دخول النفي على النفي الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيد نفي الشئ بزمان وجب أن يعم ذلك النفي جميع الزمان (قوله وسميت ناقصة الخ) أي لانه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة وعلل بعضهم نقصها بدلالتها على الزمان دون المصدر ورده الرضي بان كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله فجئ أولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك فكأنك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في الاتيان بضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلق بالعقل اهـ ملخصا فان قلت اذا كانت دالة على الحدث فأين فاعله فالجواب ما قاله الناصر الطبلاوي انه مصدر خبرها مضافا الى اسمها (قوله وصار السعر رخيصا) *(تنبيه)* يلحق بصار في العمل ما وافقها في المعنى من الافعال وذلك عشرة آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح نحو آض زيد مسافرا وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وقال

وكان مضلي من هديت برشده * فلله مغوعاد بالرشد آمرا

وفي الحديث فاستحالت غربا وأرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وقال تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس

(وكذا القول فيما تصرف منها) من المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول وكذا المصدر على رأي الكوفيين

(فتقول في مضارع كان يكون زيد قائما) فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمه وقائما خبره (وفي الامر كن قائما) فكن فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وقائما خبره (وفي اسم الفاعل كائن زيد قائما) فكائن اسم فاعل كان الناقصة وزيد اسمه وقائما خبره (وفي اسم المفعول) على رأي (مكون قائم) فمكون اسم مفعول كان الناقصة محول عن اسم الفاعل الرافع للاسم الناصب للخبر (بحذف الاسم وأنيب عنه الخبر فارتفع ارتفاعه) وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول (وفي المصدر عجبت من كون زيد قائما) فكون مصدر كان الناقصة وزيد مجرور بالاضافة وموضعه رفع على انه اسمه وقائما خبره وقيل لا مصدر للناقصة (وقس على ذلك ماتصرف من أخواتها) وكلها يجوز استعمالها تامة الا ثلاثة ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص ومعنى التمام أن تكتفي بمرفوعها ولا تحتاج الى منصوب وتكون أفعالا قاصرة ومعانيها مختلفة فمعنى كان وجد وظل أقام نهارا وبات أقام ليلا وأضحى وأصبح وأمسى دخل في الضحى والصباح والمساء وبرح وانفك انفصل ودام بقي (الباب السادس) من المرفوعات (باب خبر ان و) خبر (أخواتها)
(اعلم) وفقك الله (أن ان وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر) تشبيها بفعل تقدم منصوبه على مرفوعه

وبدلت قرحا داميا بعد صحة * فيالك من نعمى تحولت أبؤسا

وفي الحديث لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا (قوله فيما تصرف منها) اي تحول الى أمثلة مختلفة من المضارع والامر واسم الفاعل وافعال هذا الباب في التصرف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الاصح وأما يدوم ودم ودوام فمن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي (قوله وكذا المصدر على رأي الكوفيين) القائلين بان الفعل أصل للمصدر فقوله وما تصرف منها أي من هذه الافعال يدخل فيه المصدر على رأي الكوفيين (قوله كائن زيد قائما) خبر كائن من حيث كونه مبتدأ عند من لم يشترط الاعتماد على نفي أو استفهام يحتمل أن السادمسده هو الاسم وفيه انه لم يتم به الكلام وشرط السادان يتم به الكلام اللهم الا ان يقال ان هذا الاحتياج لا يضر في كونه سادا هنا ويحتمل أن السادمسد الخبر هو الخبر لان به تمام الفائدة وينازع فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف اللهم الا أن تكون قضية مهملة ويحتمل أن مجموع الاسم والخبر هو الساد وفيه تأمل يعلم مما سبق ودعوى أن الخبر في مثل ذلك محذوف مخالفة لظاهر كلامهم فلا تغفل أفاده الناصر الطبلاوي (قوله على رأي) وهو جواز بناء كان وأخواتها للمفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فالاصح أنه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الى اسمها فلو أنيب لبقي المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفراء بل على القول بانها تستعمل في الظروف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الظرف أو الجار والمجرور فيقال مكون فيه أو عندك قائما فما ذكره المصنف هنا من نيابة الخبر في مكون قائم مبني على قول الفراء (قوله فارتفع ارتفاعه) فسد مسد الاسم من حيث النسخ وسد مسد خبر مكون من حيث الابتداء ومما يرد هذا الرأي حصرهم صحة النيابة عن الفاعل في واحد من أربعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص والظرف المتصرف المختص (قوله وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول) أي بناء على رأي أبي علي الفارسي وهو عدم جواز بناء كان وأخواتها للمفعول واختاره أبو حيان قال لا يسمع شئ من ذلك عن العرب والقياس يأباه فوجب اطراحه (قوله وفي المصدر) ومنه قول الشاعر

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

(قوله أن تكتفي بمرفوعها) ويقال لذلك المرفوع حينئذ فاعل حقيقة (قوله ولا تحتاج الى منصوب) فلو وقع بعدها منصوب أعرب حالا (قوله قاصرة) أي لازمة ترفع الفاعل فقط ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع أو ضم فانها حينئذ متعدية بنفسها الى واحد ويمكن أن يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا أغفله كثير من النحاة (قوله فمعنى كان وجد) أي حصل وثبت نحو كان الله ولا شئ معه وقوله تعالى وان كان ذو عسرة (قوله والصباح والمساء) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (قوله ودام بقي) ومنه قوله تعالى ما دامت السموات والارض أي بقيت ولم يذكر المصنف معنى صار في حال تمامها وقد ذكرنا لها معنيين فيما سبق هي فيهما متعدية لواحد بنفسها وتستعمل أيضا بمعنى رجع فتتعدى بالى كقوله تعالى ألا الى تصير الامور أي ترجع

* (باب خبر ان وأخواتها) *

(قوله تنصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب الكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان عليه من قبل وهو مردود فان عامله قد زال لان الرافع له المبتدأ أو قد زال وصف الابتدائية عنه بدخول العامل اللفظي وهو ان وانما عملت هذه الاحرف هذا العمل لان فيها شبها بالفعل لفظا ومعنى أما لفظا فمن حيث بناؤها على ثلاثة أحرف ولزوم آخرها الفتح كالماضي وأما معنى فمن حيث ان في ان وأن معنى

ولعل المفتوحان) ومعانيها مختلفة فان المكسورة وأن المفتوحة لتوكيد النسبة ورفع الشك عنها والانكار لها وكان للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى ولكن للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر ولعل للترجي وهو طلب الامر المحبوب (تقول ان زيدا قائم وبلغني أن زيدا قائم فان بالكسر في الاولى وبالفتح في الثانية حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها وقائم خبرها وتمتاز أن المفتوحة بكونها لا بد أن يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة (و) تقول (كان زيدا أسد فكان حرف تشبيه ونصب وزيدا اسمها وأسد خبرها) والاصل ان زيدا كاسد فقدمت الكاف على أن ليدل الكلام من أول الامر على التشبيه كما في أخواتها (وقام الناس لكن زيدا جالس فلكن حرف استدراك وزيدا اسمها) وهو منصوب (وجالس خبرها) وهو مرفوع (وليت الحبيب قادم فليت حرف تمن والحبيب

حققت وأكدت وفي كأن معنى شبهت ولكن معنى استدركت وليت معنى تمنيت ولعل معنى ترجيت وقدم المنصوب على المرفوع قصدا للفرق بينها وبين الافعال التي هي أصلها من أول الامر وتنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وغير ذلك من النكات (قوله ستة أحرف) لم يذكر في التسهيل أن المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة اه طبلاوي (قوله لتوكيد) أي تقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها وهي ثبوت المسند للمسند اليه أو نفيه فيؤتى بان في مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم وفي مقام النفي نحو ان الله لا يظلم الناس شيأ وقوله ورفع الشك عطفه وما بعده على توكيد النسبة من قبيل عطف المسبب على السبب فان رفع الشك أي التردد في النسبة والانكار لها يزول بالتأكيد لكنه في مقام الانكار يكون واجبا وفي مقام الشك يكون مستحسنا وأما اذا كان المخاطب خالي الذهن ليس شاكا ولا منكرا فان الكلام يلقى اليه مجردا عن التوكيد كما قرر ذلك في علم المعاني (قوله أمر لامر) الامر الاول المشبه والثاني المشبه به وقوله في معنى هو وجه الشبه وهو الجراءة في قولك زيد كالاسد وانما جعلنا وجه الشبه هو الجراءة دون الشجاعة لان الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه الشبه يكون مشتركا بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف الذي ذكره المصنف للتشبيه غير مانع لشموله نحو قاتل زيد عمرا فان صيغة فاعل دالة على مشاركة زيد لعمرو في معنى وهو المقاتلة وليس ذلك تشبيها فكان الاولى أن يزيد في التعريف بالكاف ونحوها لخروج أمثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله فقد قال الناصر الطبلاوي والظاهر وفاقا لبعضهم أن التشبيه الذي تدل عليه كأن أو الكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة لا التشبيه الذي ذكره المصنف اه وتحقيق هذا المبحث في علم البيان (قوله برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه) مثال الاول قولك زيد شجاع فيتوهم منه ثبوت الكرم لتلازمهما عادة فترفع ذلك التوهم بقولك لكنه بخيل والثاني كقولك ما قائم زيد لكن عمرا قائم لانه لما قيل ما قائم زيد فكأنه توهم أن عمرا مثله لشبه بينهما وملابسة فرفعت ذلك التوهم بالاستدراك (قوله ما لا طمع فيه) وهو المستحيل نحو قوله

ألا ليت الشباب يعود يوما * فاخبره بما فعل المشيب

فان عود الشباب مستحيل وقوله أو ما فيه عسر وذلك في الجائز نحو ليت لي مالا فاحج منه وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ولا يكون التمني في الواجب أي المحقق الحصول وان كان في نفسه جائزا عقليا فلا يقال ليت الشمس تطلع (قوله طلب الامر المحبوب) نحو لعل الله يرحمنا والترجي ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ محبوب والاشفاق ارتقاب مكروه نحو لعلك تموت الساعة (قوله لا بد أن يطلبها عامل) فتقع فاعلا نحو أولم يكفهم انا أنزلنا أو نائبا عنه نحو قل أوحي الى أنه استمع نفر من الجن أو مفعولا نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي أنه فاضل أو مجرورة بحرف نحو ذلك بان الله هو الحق (قوله بخلاف المكسورة) ويجب كسر همزة ان اذا وقعت في ابتداء الكلام حقيقة نحو انا أنزلناه أو حكما نحو ألا ان أولياء الله وبعد القسم نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه وبعد القول نحو قال اني عبد الله وقبل لام الابتداء المعلقة للعامل نحو والله يعلم انك لرسوله وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وفي أول الصلة نحو جاء الذي انه فاضل وفي أول الصفة نحو جاء رجل انه فاضل وفي أول الجملة الحالية كزرته واني ذو أمل وفي أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل نحو جلست حيث ان زيدا جالس (قوله والاصل ان زيدا كاسد الخ) هذا مذهب

(قوله فان رفع الشك أي التردد الخ) صوابه حذف رفع (قوله والترجي ارتقاب شئ الخ) يشير الى اعتراض على الشارح حاصله ان التحقيق ان الترجي ليس طلبا بل هو ارتقاب وان التعريف بما ذكره لا يشمل الا أحد نوعي الترجي ولا يشمل النوع الآخر وهو الاشفاق (قوله غير قول) خرج به نحو قولي انك فاضل

خبرها) وهو مرفوع

(باب تتميم النواسخ)

وهو ما ينصب المبتدأ والخبر مفعولين (وهو ظننت وأخواتها) وهي سبعة ظننت وحسبت وزعمت وخالت وعلمت ورأيت ووجدت فالاربعة الاول تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني والثلاثة الباقية تفيد تحقيق وقوعه (تقول ظننت زيدا قائما فظننت فعل وفاعل) الفعل ظن والفاعل ضمير المتكلم وهو التاء (وزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان وكذا القول في حسبت عمرا مقيما) فحسبت فعل وفاعل وعمرا مفعول أول ومقيما مفعول ثان (وزعمت راشدا صادقا) فزعمت فعل وفاعل وراشدا مفعول أول وصادقا مفعول ثان

الخليل وهو الصحيح وذهب بعضهم الى أنها بسيطة لان الاصل عدم التركيب (خاتمة) قد يرفع بعد ان المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والاصل انه أي الشأن كما قال

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ماقبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى يأباه أيضا لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس قاله في المغني وأما نحو ان الماء بكسر همزة ان مع تشديد النون ورفع الماء فأصله أن زيد الماء بفتح همزة أن وهو فعل ماض أي صب وزيد فاعل والماء مفعول فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه فارتفع ارتفاعه وكسرت همزة ان على لغة من يكسر فاء الفعل الثلاثي المضاعف اذا بني للمفعول ومنه قوله تعالى ردت الينا ولو ردوا بكسر الراء فيهما وهي قراءة شاذة

(باب تتميم النواسخ)

المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أي المتمم والمعنى هذا باب يذكر فيه المسائل المتممة لانواع النواسخ وانما قدرنا أنواع لان المصنف لم يستوف في هذا الباب ما بقي من أفراد النواسخ التي لم تذكر قبل بل ذكر في هذا الباب نوعا من النواسخ وهو ما ينصب الجزأين كما أنه فيما سبق انما ذكر نوع ما يرفع المبتدأ أو ينصب الخبر وما ينصب المبتدأ أو ما يرفع الخبر فذكر من نوع كل جملة من الافراد ولم يستوف جميع أفراد النواسخ والنواسخ جمع ناسخ اسم فاعل بمعنى مزيل مأخوذ من النسخ وهو الازالة ومنه نسخت الشمس الظل اذا أزالته أطلق لفظ الناسخ على هذه الادوات لما فيها من الازالة لان كلا منها يزيل حكم المبتدا والخبر أي الحكم الذي كان حاصلا له قبل دخول الناسخ وهو الاعراب ويجدد له اعراب آخر يجلبه الناسخ (واعلم) ان أفعال هذا الباب قسمان أحدهما أفعال القلوب وصفت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب وهي تدخل على الجملة الاسمية لتعيين الاعتقاد الذي حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي علمت زيدا قائما حكمك بالقيام على زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما صادر عن ظن وقس الباقي وهذه الافعال غير منحصرة في السبعة التي ذكرها المصنف اذ بقي منها نحو عد وحجا ودرى الاولان للظن والاخير للعلم * القسم الثاني أفعال التصيير وهي التي تفيد التحول والانتقال كجعل ورد وترك واتخذ وصير ولم يذكر المصنف هذا القسم لكنه شمله قوله فيما بعد وما أشبه ذلك على مافيه من المناقشة الآتية (قوله وهو) تذكير الضمير وافراده باعتبار الخبر أو بتأويل كل واحد أو أنه عائد على الناسخ المذكور معنى لدلالة لفظ النواسخ عليه أو راجع لتتميم بمعنى المتمم ولو أرجعه للفظ النواسخ ولاحظ ذلك المرجع ولم يلاحظ الخبر لانث وقال وهي (قوله ظننت) أي ظن من ظننت فالناسخ هو خصوص ظن وكذا يقال في البقية ففي تعبير المصنف مساهلة حمله عليها ظهور المعنى المراد وشرط عملها أن تكون بمعنى اعتقد راجحا كما هو الغالب وعليه يحمل كلامه الآتي أو جازما كقول المؤمن ظننت الله يحاسب الخلق فان لم تكن بمعنى الاعتقاد بأن كانت بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو سرق لي مال فظننت زيدا أي اتهمته (قوله وحسبت) وشرطها كظننت أما اذا كانت بمعنى صرت أحسب فهي لازمة تقول حسب زيد أي صار أحسب وهو الذي في شعره شقرة فان كانت بمعنى عد كحسبت المال تعدت لواحد (قوله وزعمت) وشرطها أن تكون بمعنى اعتقد راجحا فقط ولا تكون بمعنى الاعتقاد الجازم فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد نحو زعمت زيدا بمعنى كفلته وضمنته وان كانت بمعنى

(قوله جآذرا) جمع جوزرة بضم الجيم مع فتح المعجمة وضمها ولد البقرة الوحشية استعاره للنسوان من النسا والبيت للاخطل وكان نصرانيا ولذلك كان أغلب شعره من هذا القبيل فقد ضيق عليه الكفر قوله

وبعد هذا البيت

ليت كانت كنيسة الروم اذا لم تخبأ علينا قطينة وحاء

(قوله المسائل المتممة لانواع النواسخ) الاولى النوع المتمم لانواع النواسخ (قوله وصفت بذلك أي سميت بذلك

رأس أي صار رئيسا أو بمعنى هزل أو سمن أو طمع كانت لازمة (قوله وخلت) بمعنى اعتقد راجحا لا بمعنى تكبر نحو خال زيد أو بمعنى ظلع نحو خال الفرس أي ظلع والظلع بفتح اللام العرج ولا بمعنى صار ذا خال فانها في هذه تكون لازمة فان كانت بمعنى نظر وأبصر تعدت لواحد نحو خال زيد الهلال أي أبصره ونظره فان ذكر منصوب ثان فهو حال نحو خال زيد الهلال مضيأ (قوله وعلمت) أي اذا كانت بمعنى اليقين أو الرجحان فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو علمت المسئلة أي عرفتها (قوله ورأيت) أي اذا كانت بمعنى اليقين أو الرجحان ومثلها رأى الحلمية على الاصح فان كانت بمعنى أبصر تعدت لواحد فان وجد بعده منصوب ثان فهو حال نحو رأيت زيدا قائما أو بمعنى اعتقد تتعدى لواحد أيضا نحو رأى أبو حنيفة وجوب الوتر أو بمعنى أشار كذلك نحو رأى زيد كذا أي أشار به (قوله ووجدت) بمعنى أعتقد اعتقادا جازما فان كانت بمعنى أصاب كوجدت الضالة تعدت لواحد أو بمعنى استغنى أو حقد أو حزن فهي لازمة كوجد زيد أي استغنى أو حقد أو حزن (قوله فالاربعة الاول) وهي ظننت وحسبت وزعمت وخلت (قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني) أي تفيد أن الحكم على المفعول الاول بمضمون الثاني صادر عن طرف راجح دائما في زعمت وغالبا فيما عداها وقد تفيد تحقيق ذلك في غير الغالب (قوله تفيد تحقيق وقوعه) أي تفيد أن الحكم على المفعول الاول بمضمون الثاني صادر عن علم وتحقق دائما في وجدت وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح من غير الغالب (قوله وما أشبه ذلك) ما اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وأشبه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب والخبر محذوف تقديره مثلها أي مثل الافعال السبعة في العمل لا في المعنى ويحتمل أن الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون في محل رفع خبر لان المعطوف على الخبر خبر وقوله مما ينصب مفعولين بيان لما ومراده بما ينصب مفعولين أعم من أن يكون من أفعال القلوب التي لم يذكرها سابقا نحو درى تقول دريت زيدا فاضلا وجعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا أو من أفعال التصيير كعلمت الطين ابريقا أي صيرته ورددت العدو صديقا وتركت الجاهل عالما واتخذت الدقيق خبزا وتحصل من هذا أن جعل تكون من أفعال القلوب اذا كانت بمعنى اعتقد ومن أفعال التصيير بمعنى صير وقد تكون بمعنى أوجد فتتعدى لواحد نحو وجعل الظلمات والنور وبمعنى أوجب فتتعدى لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم أي فرضه وبقي في كلام المصنف بحث وهو انه ان جعل المشار اليه بقوله ذلك الامثلة السابقة أي وما أشبه هذه الامثلة فلا اشكال في ذلك مع قوله السابق وهي سبعة لكن قوله في الشرح هنا مما ينصب مفعولين يعين أن مرجع الاشارة الافعال التي ذكرت سابقا فالمعنى وما أشبه هذه الافعال من الافعال التي تنصب مفعولين فيعكر على قوله سابقا وهي سبعة وأجيب باختيار الشق الثاني وهو أن المشار اليه الافعال السابقة بقرينة قوله مما ينصب مفعولين وأن قوله فيما سبق وهي سبعة الحصر فيه اضافي أي بالنسبة للمصرح به هنا (قوله مفعولين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر) ظاهره أنه لابد في مفعولي جميع النواسخ من صحة حمل الثاني على الاول ويرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الطين بأنه ابريق في قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بأنه صديق ولا عن الجاهل بانه عالم ولا عن الدقيق بأنه خبز وقد يقال انه يصح الاخبار في هذه المذكورات بضرب من التأويل والتجوز كأن يرتكب مجاز الاول أي الطين آيل لان يكون ابريقا والعدو قابل لان يؤل صديقا ونحو ذلك وأما نحو زيد درهم فلا يصح الاخبار فيه ولا بذلك التأويل فان قدر مضاف بأن قيل زيد آخذ درهم وجعل من مجاز الحذف صح الاخبار حينئذ لكن يكون الخبر في الحقيقة هو آخذ ودرهم مفعول اسم الفاعل الذي وقع خبرا فخرج عن أن يكون خبرا فاتضح الفرق (تتمة) أفعال الحواس

(وخلت الهلال لائحا) فخلت فعل وفاعل والهلال مفعول أول ولائحا مفعول ثان (وعلمت المستشار ناصحا) فعلمت فعل وفاعل والمستشار مفعول أول وناصحا مفعول ثان (ورأيت الجود محبوبا) فرأيت فعل وفاعل والجود مفعول أول ومحبوبا مفعول ثان (ووجدت الصدق منجيا وما أشبه ذلك) مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ أو الخبر بخلاف نحو أعطيت زيدا درهما فانه ليس من النواسخ لان مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد درهم

(الباب السابع) من المرفوعات

(قوله وخلت بمعنى اعتقد راجحا) أي أو جازما بدليل قوله فيما يأتي وغالبا فيما عداها (قوله أو بمعنى ظلع) من باب نفع (قوله وهو أنه ان جعل الخ) مقابله ماذكره في الاستدراك وقوله وأجيب باختيار الشق الثاني الخ وهذا هو الذي جرى عليه في أول القولة ولا يخفى ما في كلامه من عدم حسن السبك (قوله بانه عصيدة) أي أو خبز وكان الاولى له ذكر هذا لانه هو الذي تقدم له

كذاق ولمس وسمع وشم ونظر تتعدى لواحد وذهب أبو على الى أن سمع ان دخلت على مالا يسمع وهو الذات تعدت لاثنين نحو سمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول وجملة يتكلم سدت مسد المفعول الثانى وان دخلت على مايسمع تعدت لواحد نحو سمعت كلام زيد والتحقيق أنها كبقية أفعال الحواس انما تتعدى لواحد فجملة يتكلم فى محل نصب حال وليست سادة مسد المفعول الثانى

(باب تابع المرفوع)

(قوله والمراد به) ظاهر كلامه أن الضمير عائد لتابع المرفوع وعليه يكون التعريف وهو قوله كل ثان الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وغيره فالاحسن أن يجعل الضمير عائدا للتابع من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع أو منصوب أو مجرور ولان التعريف المذكور تعريف لمطلق التابع والمعرف أيضا مطلق التابع فساوى المعرف التعريف (قوله كل ثان) أى لفظ ثان فى الرتبة أعرب باعراب أى بجنس اعراب سابقه ونوعه وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب السابق لا ينتقل عنه الى الثانى وانما المعنى أن المتبوع والتابع يندرجان تحت نوع من الاعراب من رفع أو نصب أو جر وقوله الحاصل والمتجدد وصفان لاعراب المضاف لسابق والمراد بالحاصل مانطق بعامله أولا سواء كان رفعا أو نصبا أو جرا والمراد بالمتجدد ماطرأ على مانطق بعامله أولا (قوله فخرج) أى بقيد والمتجدد (قوله المتجدد بدخول الناسخ) الباء للسببية فان قلت قد يعرب الخبر بالاعراب المتجدد أيضا كما اذا كان الناسخ مما ينصب الجزأين نحو ظننت زيدا قائما فقد صدق على الخبر فى هذه الصورة أنه أعرب باعراب سابقه الحاصل وهو الحالة التى كان عليها قبل دخول الناسخ فى زيد قائم والمتجدد فان قائما فى ظننت زيدا قائما أعرب باعراب سابقه وهو النصب فيدخل فى تعريف التابع ويكون التعريف غير مانع فالجواب أن المراد بالاعراب المتجدد كل اعراب تجدد بحيث يكون الثانى تابعا للاول فى كل اعراب ورد على الاول وما هنا ليس كذلك فان قائما وان تبع زيدا عند دخول الناصب الناسخ لا يتبعه اذا دخل على المبتدا ناسخ آخر ككان أوان (قوله وحال المنصوب) معطوف على الخبر أى نخرج حال المنصوب وانما قيد الحال بكونه حال المنصوب لاجل أن يشمله قوله أعرب باعراب سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد والمتجدد أما حال المرفوع فليس بداخل أصلا حتى يحتاج لاخراجه فان را كبا فى قولك جاء زيد را كبا لم يعرب باعراب سابقه الحاصل وبقى أن هذا التعريف الذى ذكره المصنف غير مانع لانه يدخل فيه الخبر الثانى اذا تعددت الاخبار نحو الرمان حلو حامض فان حامض يعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد بدخول الناسخ ويجاب بأن الخبر الثانى خارج بقولنا ثان فانه ليس المراد ثان فى العدد بل المراد ثان فى الرتبة كما نبهنا عليه سابقا ومعنى ذلك أن لا يكون ذلك اللفظ الثانى مقصودا لذاته بل انما هو مقصود بعد قصد الاول المتبوع وبطريق التبع له كما هو شأن التوابع وليس كذلك الخبر الثانى مع الاول فانهما فى القصد سيان فهما فى قوة شئ واحد فليس ثانيا فى الرتبة بل فى العدد وزاد المرادى فى التعريف قيدا لاخراج الخبر الثانى فقال وليس خبرا واعترض عليه بانه كان عليه أن يزيد أيضا وغير حال ليخرج الحال الثانية نحو جاء زيد ضاحكا را كبا فان الحال الثانى ملازم للاول وأجيب عنه بأن قوله أعرب باعراب سابقه الخ معناه أن يكونا صالحين لغير اعراب واحد فخرج الحال الثانى بالنظر للحال الاول اذا اعرابهما واحد لا يتغير وهو النصب وأورد على التعريف أنه غير جامع لكونه لا يشمل التوكيد اللفظى فى أسماء الافعال نحو

فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

وفى الافعال كقوله * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس * وفى الحروف نحو قوله

لالا أبوح بحب بثنة انها * أخذت على مواثقا وعهودا

(باب تابع المرفوع)

(والمراد به) كل ثان أعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد فخرج الخبر فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ وحال المنصوب نحو رأيت زيدا ضاحكا فانه معرب باعراب سابقه الحاصل ولا يتبع سابقه اذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع أو الجر وينقسم التابع

(قوله لان شخص اعراب السابق الخ) فيه ان كثيرا ما يتسامح فى نحو هذا خصوصا عند الادباء فالاظهر ان يقول فى التعليل لئلا يرد جاء زيد أخوك وجاء الرجال الصالحون ونحو ذلك

(قوله مانطق بعامله الخ) لا يشمل العامل المعنوى كالابتداء ولو قال ماحصل عامله أولا الخ لشمل ذلك

أربعة أقسام (النعت والعطف والتوكيد والبدل) ولكل منها كلام يخصه (فالاول النعت وهو التابع المشتق بالفعل أو بالقوة الموضح لمتبوعه أو المخصص له) مثال المشتق بالفعل (نحو جاءني زيد العالم و) المشتق بالقوة (نحو جاءني زيد الدمشقي) فانه في قوة المنسوب الى دمشق ونعني بالمشتق بالفعل المشتق الصريح وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ونعني بالمشتق بالقوة الجامد المؤول بالمشتق كاسم الاشارة وذي بمعنى صاحب والمنسوب (٨٧) (والمراد بالايضاح رفع الاحتمال في المعارف) كما مثلنا (و) المراد (بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات نحو جاءني رجل فاضل ومررت بقاع عرفج) بالعين والراء المهملتين والفاء والجيم أي خشن (ثم النعت قسمان حقيقي وسببي) لانه لا يخلو اما أن يرفع ضمير المنعوت المستتر أولا الاول الحقيقي والثاني السببي (فالنعت الحقيقي) هو الجاري على من هو له في المعنى و (يتبع منعوته في أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتنكير تقول جاء زيد الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعته) وهو رافع لضمير منعوته المستتر ووافق منعوته في أربعة من عشرة وذلك أن زيدا والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر وهما مفردان والافراد واحد من ثلاثة وهي الافراد والتثنية والجمع وهما مذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث وهما معرفتان والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتنكير فهذه أربعة من عشرة وانما وافقه فيما ذكر لان النعت الحقيقي نفس منعوته في المعنى والموافقة تشعر بالمماثلة بخلاف المخالفة لا يقال

ويجاب بأن معنى أعرب باعراب سابقه الخ أي ان كان له اعراب فدخلت المذكورات لانه بحيث لو كان للسابق اعراب لاعرب اللاحق بذلك الاعراب (قوله أربعة أقسام) بشمول العطف لعطف البيان وعطف النسق (قوله النعت والعطف الخ) واذا اجتمعت التوابع يبدأ بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله النعت) ويرادفه الوصف والصفة (قوله وهو التابع) هذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع وقوله المشتق بالفعل أو بالقوة فصل مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق وبقي التوكيد اللفظي المشتق نحو جاء زيد الفاضل الفاضل الاول نعت والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله الموضح لمتبوعه أو المخصص له فان التوكيد اللفظي ليس الغرض منه واحدا من هذين الامرين ثم كونه موضحا أو مخصصا هو الاصل الكثير الغالب والا فقد يأتي لمجرد المدح أو الذم أو الترحم وقد يكون للتأكيد نحو تلك عشرة كاملة وللتعميم نحو ان الله يحشر الناس الاولين والآخرين وللتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي و بعضهم جعل أمثال هذا من قبيل بدل المفصل من المجمل وللابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة وللتعليل نحو عظم زيدا العالم ولبيان الماهية ويسمى صفة كاشفة نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج لحيز (قوله العالم) أورد عليه أل في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعت حينئذ يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول ليس مشتقا بالفعل فلم يطابق المثال الممثل له وأجيب بأن محل كون أل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة اذا أريد به الحدوث أما اذا أريد به الثبوت كالمؤمن والكافر والعالم فأل فيه معرفة وليست موصولة (قوله وهو اسم الفاعل) شامل لامثلة المبالغة نحو مررت برجل علامة (قوله الجامد المؤول) ومنه المصدر نحو مررت برجل عدل فانه في قوة عادل أو ذي عدل وكذلك الجمل الخبرية نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فان جملة ترجعون في محل نصب صفة يوما وهذه الجملة في معنى المشتق أي يوما مرجوعا فيه الى الله (قوله رفع الاحتمال في المعارف) بيانه أن زيدا في قولك جاء زيد مثلا له مشاركات في هذا الاسم لا يدرى من الجائي منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يتفق الاشتراك في الوصف أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات فالجواب أنهم قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف لقلته وقد علم من هذا التقرير أن الاحتمال المرفوع في جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يكون التعبير برفع الاحتمال في جانب المعارف وبتقليل الاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن أو اشارة الى قلة الاشتراك في المعارف أولان اشتراكها طارئ واشتراك النكرات وضعي (قوله ثم النعت قسمان) بقي النعت بالجملة هل هو من أي قبيل وقد أرجعه الناصر الطبلاوي لكل من القسمين فنحو مررت برجل قام يرجع للنعت الحقيقي لان الفعل رافع لضمير المنعوت أولانه في قوة قائم ونحو مررت برجل قام أبوه يرجع للسببي لان الفعل رفع اسما ظاهرا متصلا بضمير المنعوت (قوله يتبع منعوته في أربعة من عشرة) هذا مقيد بالخلو عن المانع أما اذا وجد مانع فقد تتخلف تبعيته في بعض تلك الامور وذلك اذا كان النعت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى

(قوله مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة) فيه أن البدل قد يكون مشتقا وكذلك عطف النسق بل والبيان والتوكيد الا أن يقال المراد المشتق لزوما وهذه ليست كذلك لكن يكر على هذا الجواب قوله وبقي التوكيد اللفظي المشتق الخ فتدبر

قد توجد المخالفة بينهما لفظا في مثل مررت بسيبويه هذا فان المنعوت مكسور والنعت ساكن وفي مثل جاء ني عبد الله الظريف أو بعلبك الظريف أو تأبط شرا الظريف (٨٨) فان المنعوت مركب والنعت مفرد في مثل مررت برجل يكتب فان المنعوت مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل لانا نقول المراد بالتبعية في الاعراب أن يكون لفظا أو محلا والمراد بالمفرد هنا ماليس مثنى ولا مجموعا فيدخل في ذلك العلم المركب باقسامه ومضمون الجملة مفرد لا مركب (وسمي هذا النعت حقيقيا لجريانه على المنعوت لفظا ومعنى) أما لفظا فلانه تابع له في اعرابه وأما معنى فلانه نفسه في المعنى (والنعت السببي) هو الجاري على غير من هو له في المعنى و(يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير) ويطابق النعت مرفوعه الظاهر في اثنين من الخمسة الباقية واحد من الافراد والتثنية والجمع على لغة وواحد من التذكير والتأنيث (نحو مررت برجل قائمة أمه فقائمة تابع لرجل في الجر وهو واحد من ثلاثة) وهي الرفع والنصب والجر (وفي التنكير وهو واحد من اثنين) وهما التعريف والتنكير وقائمة طابق مرفوعه وهو أمه في التأنيث والافراد وهما اثنان من خمسة والحقيقة

فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وأو فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح أو كان أفعل التفضيل المجرد من أل والاضافة فانه يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا بلفظ واحد كما تقدم بيانه وأن لا يكون النعت بجملة فانها لا توصف بتعريف ولا تنكير ولا افراد وتثنية وجمع ولا تذكير وتأنيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها نعم بالنظر لتأويل الجملة بمفرد يصح أن يقال انها توافق المنعوت في أربعة من عشرة بالنظر للمفرد الذي تؤول به وتكون الموافقة في الحقيقة لذلك المفرد (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ويتبع منعوته الخ والتعبير بلا يقال يؤذن بضعف السؤال أي لا ينبغي أن يقال هذا القول لانا نقول في جوابه الخ (قوله المراد بالتبعية في الاعراب) أي لا في اللفظ فالمشروط انما هو التبعية في الاعراب وسيبويه وهذا متوافقان في الاعراب غايته أن الاعراب محلي لا يظهر فلا يضر تخالف اللفظ لان الاتفاق في اللفظ ليس بشرط (قوله والمراد بالمفرد الخ) أي فسقط الاعتراض بالامثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد والموصوف مركب (قوله ومضمون الجملة الخ) أي فلا يرد مررت برجل يكتب مما المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف المأخوذ منها ككاتب في جاء رجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر المأخوذ من المسند المضاف للمسند اليه ولا الثبوت ويبقى أيضا النقض بنحو قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا حيث وصفت النكرة وهي همزة بالمعرفة وهي الذي جمع ووصف لفظ الجلالة الذي هو أعرف المعارف بالنكرة في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فان اضافة مالك الذي هو اسم فاعل ليوم الدين لا تفيده تعريفا لانها اضافة لفظية والجواب أما عن الاول فان الموصول يعرب بدلا وليس نعتا وأما عن الثاني فان اسم الفاعل اذا قصد منه الاستمرار لا خصوص الحال والاستقبال كانت اضافته معنوية ويكون معرفة فيصح حينئذ نعت المعرفة به (قوله على لغة) راجع لخصوص التثنية والجمع أي ان النعت السببي يطابق مرفوعه في اثنين من الخمسة الباقية فيثنى ويجمع اذا كان مرفوعه مثنى أو جمعا ان جرينا على لغة أكلوني البراغيث وهي لغة من يلزم الفعل أو الوصف علامة التثنية أو الجمع اذا أسند لمثنى أو جمع فتقول على هذه اللغة مررت برجال حسنين غلماما وحسنين غلمانهم فان لم نجر على هذه اللغة وافقه في واحد من اثنين فقط وهما التذكير والتأنيث ولزم النعت الافراد وان رفع مثنى أو جمعا كما سيشير اليه بقوله والافصح (قوله والافصح في النعت الخ) مقابل لقوله على لغة يعني أن الافصح الافراد في النعت مطلقا ولو كان المرفوع مثنى أو جمعا ويذكر لتذكير مرفوعه ويؤنث لتأنيثه فيقال مررت برجلين حسن غلاماهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها وبرجل حسنة جاريته وبنساء حسن غلمانهن كما يقال حسن غلاماهما وحسن غلمانهم وحسن غلامها وحسنت جاريته وحسن غلمانهن (قوله والاحسن في نعت جمع التكسير الجمع) هكذا في النسخ التي كتبوا عليها وفي حاشية تلميذ المصنف ما نصه الذي شاهدته بخط المؤلف والاحسن في جمعه التكسير اه ومعنى هذه العبارة أن الاحسن في جمع النعت هو جمع التكسير دون التصحيح يعني اذا أريد جمعه على خلاف الافصح فيصح ان يجمع جمع تصحيح فتقول مررت برجال قاعدين وجمع تكسير فتقول قعود والاحسن جمع التكسير وهذا لا ينافي أن الافراد أولى من جمع التكسير فلا تناقض على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة التي كتبوا عليها هنا فانها مناقضة لقوله والافصح الخ (قوله لانه) أي النعت في المعنى أي في الواقع

والافصح في النعت اذا رفع مثنى أو مجموعا أن يكون كالفعل في الافراد نحو مررت برجلين قائم أبواهما وبرجال قاعد آباؤهم والاحسن في نعت جمع التكسير الجمع نحو مررت برجال قعود غلمانهم (ولا يلزم) في السببي (أن يتبعه في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لانه في المعنى نعت للمرفوع به

لا للجارى عليه (و) لذلك (سمى سببيا لكونه قائما فى المعنى بالسببى وهو المضاف الى ضمير المنعوت) كما مثلنا (والمعارف ستة) الاول (المضمر) وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب (نحو أنا) للمتكلم (وأنت) للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعهن) ففرع انا نحن وفرع أنت وانتما وأنتم وأنتن وفرع هو هى وهما (وهم وهن وقس الباقى (و) الثانى (العلم) وهو اسم يعين مسماه بلاقيد (كزيد) للمذكر (وهند) للمؤنث (و) الثالث (اسم الاشارة) وهو ما وضع لمسمى واشارة اليه ويكون للمذكر والمؤنث ومثنيهما وجمعهما (كهذا للمذكر (وهذه) للمؤنث (وهذان) لمثنى المذكر (وهاتان) لمثنى المؤنث

والحقيقة بيانه انك اذا قلت مررت برجل قائم أبوه القيام فى الحقيقة وصف قائم بالاب وان وقع صفة فى اللفظ لرجل (قوله لا للجارى عليه) أى ليس نعتا فى المعنى للمنعوت الجارى ذلك النعت عليه (قوله سمى سببيا) نسبة للسببى بياء النسبة فى المنسوب اليه أيضا فلما نسب اليه حذفت ياء النسبة من المنسوب اليه كما تقول فى النسبة للشافعى شافعى فان المنسوب اليه وهو الشافعى فيه الياء لكنه عند النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه فقوله لكونه قائما الخ بيان لوجه نسبته للسببى أى انما نسب اليه لكون ذلك النعت وصفا قائما به ورافعا له وذلك السببى المنسوب اليه نسبة للسبب وهو الضمير أطلق عليه سبب لان السبب لغة الحبل والحبل شأنه أن يربط به فلما كان الضمير كذلك أى يقع به الربط فى الجمل التى تقع خبرا وفى جملة الصلة بالموصول والصفة بالموصوف أطلق عليه لفظ السبب لذلك وقيل للفظ المتصل به الذى هو الاسم الظاهر الذى رفعه النعت سببى لاتصاله بالسبب الذى هو الضمير (قوله والمعارف ستة) زاد بعضهم قسما سابعا وهو النكرة المقصودة نحو يارجل بناء على أنه معرف بالقصد وذهب بعضهم الى أن تعريفه بأل مقدرة لا بالقصد وعليه يكون داخلا فى المعرف بأل وقد نظمتها على الترتيب بالمثال فقلت

ان المعارف سبعة فيها سهل * أنا صالح ذا ما الفتى ابنى يارجل

وانما تعرض المصنف لعدها دون تعريفها لامرين الاول أن تعريفها فيه عسر على المبتدى المقصود بوضع هذه المقدمة الثانى أن تعريفاتها لا تخلو عن تعقبات ولذلك قال بعض شراح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه وعرفها ابن الحاجب بأنها ما وضع لشئ بعينه ثم بيان هذا التعريف وتحقيق أقسام المعرفة مبسوط فى علم الوضع فليراجع هناك (قوله المضمر) ويسمى ضميرا ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى عنه وقدم المصنف المضمر لانه أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ثم العلم الى آخر الترتيب الذى ذكره المصنف هذا هو المشهور وقيل غير ذلك فى ترتيبها وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب واختلف فى ضمير الغائب العائد الى نكرة نحو جاءنى رجل فاكرمته فقال الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر وقال بعضهم انه نكرة وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس وأعرف أسماء الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم للجنس (قوله وهو اسم) هذا جنس دخل فيه النكرة وجميع المعارف وقوله يعين مسماه فصل أخرج النكرة وقوله بلاقيد فصل ثان أخرج بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بقيد أى بقرينة تفيد التعيين غير اللفظ كالاشارة الحسية فى اسم الاشارة والصلة فى الموصول ونحو ذلك ثم العلم اما شخصى نسبة الى الشخص بأن يكون موضوعا لشخص معين فى الذهن وفى الخارج ومثاله ما ذكره المصنف واما جنسى نسبة للجنس بأن يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة فى الذهن فيكون مدلوله معينا ومشخصا فى الذهن دون الخارج ويسمى علم جنس كاسامة فانه موضوع لماهية السبع المعينة فى الذهن باعتبار كونها معينة معلومة وكثعالة وذؤالة فان الاول وضع لماهية الثعلب المعينة فى الذهن والثانى لماهية الذئب كذلك (قوله واشارة اليه) خرج بهذا القيد ماعدا اسم الاشارة من المعارف والمراد بالاشارة الاشارة الحسية بنحو يد فاذا استعمل اسم الاشارة فيما لا يمكن أن يشار اليه اشارة حسية كان مجازا نحو سمعت هذا الصوت فان الصوت لا يشار اليه اشارة حسية لكونه غير مشاهد والمشار اليه اشارة حسية لابد أن يكون مشاهدا (قوله كهذا) ها حرف تنبيه وذا اسم اشارة للمفرد المذكر ولو حكما لصحة قولك هذا الجمع وهذا الركب وغير ذلك (قوله للمؤنث) ولو حكما كهذه الفرقة وهذه الجماعة أو الطائفة ونحو ذلك (قوله وهذان) مبنى على الالف كهاتان

(قوله فيها سهل أنا صالح الخ) أى سهل فى ضبطها بالمثال قولك أنا صالح الخ (قوله والمكنى عنه) هذا بيان للاسم باعتبار أصله قبل الحذف والايصال والافقد تقدم للمحشى أن الكوفيين يسمونه الكناية والمكنى بدون عنه وقال هناك انه من باب الحذف والايصال وقد يقال لا مانع من أنهم يسمونه بهذا الاسم الذى لا حذف فيه ولا ايصال كما يسمونه بالاسم الذى فيه الحذف والايصال فيؤخذ من مجموع الكلام التسمية بالاسمين

(وهؤلاء) لجمع المذكر والمؤنث (و) الرابع الاسم (الموصول وهو) ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين والى
عائد ويقع على المذكر والمؤنث (٩٠) ومثنيهما وجمعهما نحو (الذي) للمفرد المذكر (والتي) للمفردة المؤنثة (واللذان) لمثنى
المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث (والاولى والذين) لجمع المذكور (واللائي واللاتي) لجمع المؤنث (و) الخامس (المعرف بالالف واللام كالرجل) للمذكر (والمرأة) للمؤنث (و) السادس (المضاف) اضافة محضة (الى واحد من هذه الخمسة) فالمضاف الى الضمير (كغلامي و) المضاف الى العلم نحو (غلام زيد و) المضاف الى اسم الاشارة نحو (غلام هذا و) المضاف الى الموصول الاسمي نحو (غلام الذي قام و) المضاف الى المعرف بالالف واللام نحو (غلام الرجل) بخلاف اضافة الوصف الى معموله كضارب زيد غدا أو الآن فهو باق على تنكيره لان اضافته غير محضة (وهي) أي المعارف الستة بالنسبة الى باب النعت (على ثلاثة أقسام) الاول (ما لا ينعت ولا ينعت به وهو الضمير) أما انه لا ينعت فلانه غني عن الايضاح لكونه نصا في مسماه وأما انه لا ينعت به فلانه ليس مشتقا ولا مؤولا بالمشتق (و) الثاني

في حالة الرفع وعلى الياء في حالتي الجر والنصب وذهب جمع منهم ابن مالك الى أن هذه الصيغ معربة لاختلاف آخرها باختلاف العوامل (قوله وهؤلاء) ها للتنبيه وأولاء بضم أوله وكسر آخره ممدودا عند الحجازيين مقصورا عند غيرهم (قوله لجمع المذكر والمؤنث) سواء كانوا عقلاء أو غيرهم كقوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الايام

فقد أشير به للايام وليست من العقلاء (قوله وهو ما افتقر الى الوصل الخ) أي دائما فخرج بهذه الزيادة النكرة الموصوفة بجملة نحو جاء رجل يكتب فان النكرة في حال وصفها بالجملة تفتقر اليها والى العائد لكنها لا تفتقر اليها أبدا بل في حالة الوصف وقوله بجملة خبرية خرجت الجملة الانشائية فلا تقع صلة فلا يقال جاء الذي اضربه وانما اشترطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية لان مضمون الصلة لابد أن يكون معهودا بين المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك الا في الجمل الخبرية وقوله تامين صفة لمجرور وظرف أي مفيدين نحو جاء الذي في الدار أو عندك فخرج ما لا يفيد الا اذا ذكر متعلقه الخاص فلا يقال جاء الذي بك أو فيك وقوله والى عائد أي وهو الضمير أو ما يخلفه من اسم ظاهر كما في قوله * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * وقوله

سعاد التي أضناك حب سعادا * واعراضها عنك استمر وزادا

أي في رحمته وأضناك حبها واحترز به عن نحو حيث واذ واذا مما يفتقر دائما لجملة يضاف اليها لكن لا يفتقر الى عائد (قوله والاولى) مقصور كالعلى وقد يمد (قوله واللائي واللاتي) وقد تحذف ياؤهما فيقال اللات واللاء وقد تجمع اللاتي على اللواتي (قوله اضافة محضة) اعلم أن الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وتسمى أيضا لفظية فغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أمر في المضاف وهو كونه صفة وأمر في المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كمعطي الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا وانما سميت غير محضة لانها في نية الانفصال اذ الاصل ضارب زيدا وسميت لفظية لانها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا والاضافة المحضة عبارة عما انتفى فيه الامران المذكوران أو أحدهما نحو غلام زيد فان الامرين فيه منتفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى المضي فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال وتسمى أيضا معنوية لانها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد أو تخصيصه ان كان نكرة نحو غلام رجل (قوله فالمضاف الى الضمير) وهل هو في رتبة الضمير أو في رتبة ما تحته وهو العلم ذهب الجمهور الى الثاني فقالوا ان المضاف الى شيء من هذه المعارف في رتبة ما يضاف اليه الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم وأطلق ابن مالك (قوله بخلاف اضافة الوصف الخ) دخل فيه اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كما ذكرنا وهذا مقابل لقوله اضافة محضة (قوله غدا أو الآن) قيد بذلك ليشير الى أن محل كون اضافة اسم الفاعل غير محضة اذا أريد به الاستقبال أو الحال أما اذا أريد به الاستمرار فان اضافته تكون محضة وبهذا الاعتبار الآخر يقع صفة للمعرفة كمالك يوم الدين وقد تقدم ذلك (قوله ما لا ينعت ولا ينعت به) الفعلان مبنيان للمجهول أي لا يقع منعوتا ولا يقع نعتا فلا تقول مررت الكريم ولا جاء رجل هو بناء على أن الضمير منعوت أو نعت (قوله فلانه غني عن الايضاح)

(قوله فخرج بهذه الزيادة النكرة الموصوفة الخ) لاداعي لهذه الزيادة التي بني عليها الاخراج اذ النكرة الموصوفة بجملة غير مفتقرة بدليل انه يصح وصفها بالمفرد فهي خارجة بالافتقار

أى

أي والنعت في المعارف للايضاح فيلزم تحصيل الحاصل (قوله ماينعت) أي يقع منعوتا فتقول جاء زيد العالم ولا ينعت به أي لا يقع نعتا فلا تقول مررت بالخياط زيد بجعل زيد نعتا بل هو بدل (قوله الاشتراك الاتفاقي) وهو العارض بسبب التكرار في وضع العلم فبسبب ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع وابهام فاحتيج الى النعت لزوال ذلك (قوله لما بينهما) أي العلم والمشتق (قوله لان العلم) علة لحصول التضاد ومراده التضاد بالمعنى اللغوي وهو مطلق التنافي أي لما بين العلم والمشتق من التنافي (قوله على الوحدة) أي الذات مجردة عن قيد فمدلول العلم هو الذات وحدها (قوله على التعدد) وهو الذات المتصفة بالحدث كقائم فانه يدل على ذات متصفة بالقيام (قوله وهو الاشارة) تذكير الضمير وافراده باعتبار مرجعه وهو الباقي وماذكره المصنف من أن اسم الاشارة ينعت وينعت به هو مذهب البصريين فمثال النعت به قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا وقوله تعالى احدى ابنتي هاتين ومثال نعته أهذا الذي بعث الله رسولا أهذا الذي يذكر آلهتكم ونقل عن الكوفيين أنه لا يجوز أن ينعت باسماء الاشارة ولا تنعت فهي عندهم لا توصف ولا يوصف بها وتبعهم الزجاج والسهيلي وحينئذ فهذه الامثلة ونحوها تخرج على البدلية (قوله ماسوى ذلك) أي المذكور من المعارف فلا واسطة بين النكرة والمعرفة كما أفهمه كلامه وهو مذهب الجمهور وأثبت بعضهم الواسطة في الخالي من التنوين كما ومن وأين ومتى وكيف (قوله وهي ما) أي اسم شاع أي استعمل على سبيل الشيوع والبدل في جنس أي في أفراد جنس موجودة تلك الافراد وليس المراد بالجنس ماهو مصطلح المناطقة بل مطلق الامر الكلي الشامل للنوع والصنف وانما قدرنا المضاف وهو أفراد لان الجنس الذي هو الامر الكلي لا يتصور فيه شيوع بل هو شيء واحد ولا حصول له في الخارج أصلا بل الذي يحصل في الخارج أفراده (قوله كرجل) أي هذا الاسم فانه شائع في زيد وعمرو وبكر وغيرهم من الافراد الموجودة لمفهوم الآدمي الذكر الذي هو الامر الكلي الذي وضع له لفظ رجل فانه يطلق على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم الكلي اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فردا من أفراد ذلك المفهوم (قوله مقدر وجوده) أي وجود أفراده مقدر فله غير هذا الفرد الموجود كشمس فانها موضوعة للكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال فيها (قوله فحقها أن تصدق على متعدد) وانما عرض له الخصوص بسبب أنه لم يوجد غير ذلك الفرد فهذا الخصوص ليس من أصل الوضع فلا يعتد به (تنبيه) كما أن المعارف مترتبة كذلك النكرات فما كان أكثر أفرادا فهو أشد تنكيرا مما تحته كانسان فانه أشد تنكيرا من رجل لشموله للمرأة ورجل أشد تنكيرا من عالم وأنكر النكرات على الاطلاق مذكور أي شيء تعلق به الذكر وجرى على اللسان ذكره فان لفظ مذكور عام في المعدوم والموجود وشامل لجميع الواجب والجائز والمستحيل وقد نظمت النكرات مرتبة ثم المعارف كذلك فقلت

وأنكر النكرات حدثوا • مذكور موجود يليه محدث
فجوهر ثمة جسم مطلق • كذاك نام حيوان حققوا
كذاك انسان يليه رجل • فعالم فالحصر فيها يكمل
وان أردت أعرف المعارف • خذها على الترتيب والترادف
فمضمر فعلم اشارة • كذاك موصول محلى يثبت
وما لواحد يضاف فهو في • رتبته الا الضمير فاعرف
فانه في رتبة للعلم • وأطلق ابن مالك فاستفهم

(ماينعت ولا ينعت به وهو العلم) أما أنه ينعت فلانه قد يقع الاشتراك الاتفاقي فيه وأما أنه لا ينعت به فلجموده وعدم تأويله بالمشتق لما بينهما من التضاد لان العلم يدل على الوحدة والمشتق يدل على التعدد (و) الثالث (ماينعت وينعت به وهو الباقي) من المعارف وهو الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام والمضاف الى احد منها (والنكرات ماسوى ذلك وهي ماشاع في جنس موجود) في الخارج (كرجل) فانه شائع في جنس الرجال (أو) شاع (في جنس مقدر) وجوده (كشمس) فانها لم توضع على أن تكون خاصة كهند وانما هي موضوعة وضع أسماء الاجناس كرجل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن نحو رجل كذلك (فجميع أسماء الاجناس النكرات الجامدة كرجل تنعت) لابهامها واحتياجها الى التخصيص (ولا ينعت بها) لجمودها

اذا لم تؤول بالمشتق (فهي كالاعلام) في هذا الحكم (والعلم ينعت بما ذكر بعده من المعارف) فينعت باسم الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام والمضاف الى واحد منها (واسم الاشارة لا ينعت الا بما فيه الالف واللام) لان الجنس المعرف بالالف واللام يزيل الابهام الحاصل في اسم الاشارة لان السامع لا يفهم منه جنس المشار اليه اذا كان بحضرة المتكلم أجناس متعددة فاذا جيء بالجنس المقرون بأل زال الابهام (تقول في نعت العلم باسم الاشارة جاء زيد هذا) أي الحاضر (وفي نعته بالموصول) الاسمي (جاء زيد الذي قام أبوه) أي القائم أبوه (وفي نعته بالمعرف بالالف واللام جاء زيد الحسن وجهه وفي نعته بالمضاف الى معرفة جاء زيد صاحبك) بالاضافة الى الضمير (أو صاحب زيد) بالاضافة الى العلم (أو صاحب هذا) بالاضافة الى اسم الاشارة (أو صاحب الذي قام) بالاضافة (٩٣) الى الموصول (أو صاحب الرجل) بالاضافة الى المعرف بالالف واللام (أو صاحب غلامي) بالاضافة الى المعرف بالاضافة الى الضمير (وتقول في نعت اسم الاشارة بالموصول) المقرون بأل (جاء هذا الذي قام أبوه) أي القائم أبوه (وفي نعته ب)اسم الجنس (المقرون بالالف واللام جاء هذا الرجل) أي الحاضر (وفي نعته بالمضاف المقرون بأل جاء هذا الضارب الرجل وفي نعت المقرون بأل بمثله جاء الرجل الكامل وبالموصول جاء الرجل الذي قام أبوه) أي القائم أبوه (وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا) والرافع للنعت في هذه الامثلة ما رفع المنعوت لفظا أو محلا (و) الثاني من التوابع (التوكيد وهو) ضربان (لفظي ومعنوي فاللفظي اعادة الاول بلفظه) ويكون في الاسم والفعل والحرف فالاول (كجاء زيد زيد) والثاني كقام قام زيد والثالث كنعم نعم (أو) اعادة الاول (بمرادفه كجاء ليث أسد) وجلس قعد زيد ونعم جير

وأعرف الضمائر التكلم * ثم خطاب غيبة متمم

(قوله اذا لم تؤول بالمشتق) فان أوّلت به نحو مررت برجل أسد أي شجاع نعت بها (قوله أي الحاضر) فيه الاشارة الى أن أل لتعريف العهد الحضوري وان رجلا وان كان جامدا الا أنه مؤول بالمشتق (قوله وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا) قال تلميذه هذا سهو منه لان اسم الاشارة أعرف من المقرون بأل فلا يصح أن يقع صفة للمقرون بأل اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ثم ذكر كلاما طويلا محصله ذلك الى ان قال قال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة وهذا القول مرغوب عنه فيحمل كلام المصنف عليه وان كان ضعيفا لكنه يخالف الحمل ظاهر كلامه السابق وهو قوله وذو اللام لا يوصف الا بمثله أو بالمضاف الى مثله الخ فان ظاهره بل صريحه اشتراط أن يكون الموصوف أعرف أو مساويا للصفة وحينئذ فكان الاولى اسقاط هذا المثال اهـ مع زيادة من الناصر وبقي أن المصنف لم يمثل لنعت المضاف والموصول بغيرهما ومثال نعت المضاف جاءني أبو زيد العاقل ومثال نعت الموصول جاء الذي في الدار العاقل (قوله ما رفع المنعوت لفظا) وذلك فيما عدا اسم الاشارة وقوله أو محلا وذلك في اسم الاشارة وهذا العامل لفظي وقيل الرافع للنعت معنوي وهو كونه تابعا وهو قول الاخفش فانه ذهب الى أن العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان معنوي كما في المبتدا والخبر ورد بان هذا خلاف الظاهر لان العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يصار اليه اذا أمكن غيره وقيل ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ورد هذا أيضا بانه خلاف الاصل (قوله التوكيد) ويقال فيه التأكيد بالهمزة وبابدالها ألفا على القياس في نحو رأس والاول أفصح قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها ومعناه لغة احكام الشيء والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أي المؤكد (قوله لفظي) نسبة للفظ من نسبة الخاص للعام ومثله يقال في معنوي (قوله اعادة الاول) أي المعنى الاول وقوله بلفظه أي بلفظ المعنى الاول فان أعيد اللفظ بمعنى آخر فليس تأكيدا كما سيأتي والباء للتصوير أي الاعادة المصورة باللفظ والمرادف لذلك اللفظ وكأنه قال التوكيد هو المعنى الاول المعاد بلفظه وانما أولنا بذلك لان الذي يطلق عليه تأكيد هو نفس اللفظ الثاني لا الاعادة التي هي فعل الفاعل (قوله وجلس قعد) جعلهما مترادفين مبني على ما هو المشهور وقال بعضهم الجلوس ما كان عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع وعلى هذا فليسا بمترادفين (قوله ونعم جير) جعلهما مترادفين نظرا الى اشتراكهما في مطلق الايجاب والا فنعم تخالف جير باعتبار أن نعم تقع بعد الاستفهام

(قوله والباء للتصوير أي الاعادة الخ) بيان ذلك ان المراد بالاعادة المعاد واضافة الاعادة بمعنى المعاد للاول من اضافة الدال للمدلول لان الاول واقع على المعنى وقوله بلفظه تصوير للاعادة بمعنى المعاد فكأنه قال التوكيد اللفظي هو المعاد الدال على المعنى الاول المصور ذلك المعاد بلفظ المعنى الاول (قوله وكأنه قال التوكيد هو المعنى الخ) أي التوكيد اللفظي هو المعنى الخ هذا الاخبار غير صحيح لان التوكيد اللفظي ليس هو المعنى بل هو اللفظ وأيضا الباء في بلفظه في هذا الحل متعلقة بالمعاد أو هي باء الملابسة لا باء التصوير اذ لا يصور المعنى باللفظ كما لا يخفى فيخالف ما سبق له من أنها للتصوير وجل من لا يسهو

الاستفهام فمعنى نعم في جواب أقام زيد نعم قام وفي جواب ألم يقم زيد نعم لم يقم وأما جير فانها لا تقع
بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قال الحلبي ومن ثم أي ومن أجل أن بعض
هذه الامثلة ليس التوكيد فيها بالمرادف لو عبر بالموافق بدل المرادف لكان أولى لشموله كما قال
بعضهم لنحو زيد عطشان نطشان وحسن بسن فان كلا من نطشان وبسن توكيد لفظي وليس
بمرادف بدليل أنه لا يفرد وكل من المترادفين يصح افراده قال الجمال بن هشام في شرح القطر وليس
من التوكيد قول المؤذن الله أكبر الله أكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة اه أي لان
الثاني انشاء لتكبير آخر وذهب ابن السراج الى أنه من قبيل التأكيد وقواه شيخنا وقال انه الحق
لان الله أكبر اخبار بثبوت الكبرياء لله والثاني توكيد ولا بعد في جعل هذا من قبيل الخبر سلمنا انه
من قبيل الانشاء فمن أين أن الثاني غير الاول لم لا يجوز أنه أنشأ بالاول تكبيرا أي ابعادا عن كل
ما لا يليق ثم أعاد ذلك التكبير نفسه على حد اضرب اضرب اه وليس من التأكيد اللفظي
قرأت الكتاب بابا بابا وسورة سورة وصفا صفا ودكا دكا في قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا
دكا وجاء ربك والملك صفا صفا فانه لابد في التأكيد اللفظي من اعادة معنى اللفظ الاول كما قررناه
سابقا وما هنا أعيد فيه الاول بلفظه لا بمعناه بل بمعنى يغاير الاول فان المراد بابا بعد باب ومثله يقال
في البقية فان قلت ما اعراب هذه المذكورات حيث لم تجعل توكيدا فالجواب أنها أحوال والمعنى
على التأويل بلفظ مفرد كمرتبا ونحوه وليس من التأكيد اللفظي أيضا قوله تعالى في سورة
والمرسلات ويل يومئذ للمكذبين مكررا وفي سورة الرحمن فبأي آلاء ربكما تكذبان لان كل مرة
ذكرت فيها جملة من ذلك باعتبار معنى آخر غير الاول كما بينه بعض المفسرين (قوله وانما يجيء به الخ)
شروع في بيان النكات الموجبة للتأكيد اللفظي وهذا من قبيل التطفل على علماء المعاني
كذكر أغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول (قوله لقصد التقرير) أي تقرير المؤكد
بفتح الكاف أي تحقيق مفهومه ومدلوله بجعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا اذا
قلت جاءني زيد زيد أو أسد ليث جيء بالثاني لئلا يتوهم أن الجائي غيره كعمرو مثلا وذئب مثلا
وانما ذكر زيد أو أسد على سبيل السهو أو الغفلة (قوله أو خوف النسيان) أي نسيان الاول
ومثله يقال في البقية واعترض بان التأكيد لخوف النسيان أو عدم الاصغاء فيه تقرير فلا فائدة في
ذكرهما بعده وأجيب بانه وان لزم ذلك للتقرير الا أنه فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير والقصد
الى خوف النسيان فالجمع بينهما أنسب بمقصود الكتاب وتلخص من كلام المصنف أن التوكيد
اللفظي هو التابع الدال على تقرير متبوعه أو خوف نسيانه أو خوف عدم الاصغاء اليه (واعلم)
أن التوكيد اللفظي يتعين لدفع السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائي عمرو وانما ذكر زيد
على سبيل السهو وقال في المطول ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر ووجهه السيد
في حواشيه بانه اذا قيل جاءني زيد نفسه احتمل انه أراد أن يقول جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ
بزيد مكان عمرو (قوله تقدير اضافة) أي مضاف وقوله أو ارادة الخصوص مجرور معطوف على
تقدير أي أو الرافع احتمال ارادة أو معطوف على اضافة أي احتمال تقدير ارادة الخ (قوله بلفظ
النفس) أي بمعنى الجثة والذات فان أريد بها الدم كانت بدلا ففي رأيت زيدا نفسه بمعنى الدم بدل
بعض من كل (قوله بمعنى النفس) فان أريد بها الباصرة كانت بدلا كرأيت زيدا عينه اذا أردت
العضو المخصوص فالعين بدل بعض من كل وأو في قوله أو العين مانعة خلو فتجوز الجمع فيؤكد بالنفس
والعين معا بلا عطف فيقال جاء زيد نفسه عينه ويجب تقديم النفس وقيل يحسن (قوله من
الاسناد المجازي) وهو اسناد الشيء الى غير من هو له والاصل جاء رسول زيد مثلا فحذف المضاف
وأسند الفعل الى المضاف اليه الذي هو زيد وقوله بالنقص الباء سببية أي المجاز الاسنادي

(وانما يجيء به) أي بالتوكيد اللفظي (لقصد التقرير وخوف النسيان أو عدم الاصغاء أو) عدم (الاعتناء) من السامع (و) التوكيد (المعنوي هو التابع الرافع احتمال تقدير اضافة الى المتبوع أو ارادة الخصوص بما ظاهره العموم) فالتابع جنس يشمل المحدود وغيره والرافع الى آخره فصل يخرج بقية التوابع (ويجيء) التوكيد (في الغرض الاول) وهو الرافع احتمال تقدير اضافة الى المتبوع (بلفظ النفس أو العين) بمعنى النفس حال كون النفس والعين (مضافين الى ضمير المؤكد) بفتح الكاف حال كون الضمير (مطابقا له) أي للمؤكد (في الافراد) ان كان المؤكد مفردا (والتذكير) ان كان المؤكد مذكرا (وفروعهما) وهي التأنيث والتثنية والجمع (تقول جاء زيد) فيحتمل تقدير مضاف الى زيد وأنه من الاسناد المجازي بالنقص فاذا أردت رفع المجاز واثبات الحقيقة فانك تقول جاء زيد (نفسه أو عينه

فترفع بذكر النفس أو العين احتمال كون الجائى رسول زيد أو خبره) أو ثقله (أو نحو ذلك) من مسلا بسائه (ولفظ النفس والعين فى توكيد المؤنث كلفظهما فى (٩٤) توكيد المذكر) فى الافراد (تقول جاءت هند نفسها أو عينها) بافراد النفس والعين (وفى المثنى والجمع تجمع النفس والعين) جمع قلة (على أفعل تقول) فى توكيد المثنى (جاء الزيدان) أو الهندان (أنفسهما أو أعينهما) وهو أفصح من الافراد والافراد أفصح من التثنية (و) تقول فى توكيد الجمع المذكر (جاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم و) فى توكيد جمع المؤنث (جاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن ويجىء) التوكيد (فى الغرض الثانى) وهو الرافع ارادة الخصوص بما ظاهره العموم (فى توكيد المثنى المذكر بكلا و) فى توكيد المثنى (المؤنث بكلتا) حال كون كلا وكلتا (مضافين الى ضمير المؤكد) بفتح الكاف نحو (جاء الزيدان كلاهما و) جاءت (المرأتان كلتاهما و) يجىء (فى توكيد ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه بكل) حال كونها (مضافة الى ضمير المؤكد) بفتح الكاف (تقول) فى المفرد المذكر (جاء الجيش كله و) فى المؤنث جاءت (القبيلة كلها و) فى اسم الجمع المذكر جاء (القوم كلهم و) فى اسم الجمع المؤنث جاءت (النساء كلهن فترفع بذكر كل وكلا وكلتا احتمال كون الجائى بعض المذكورين) وأنك عبرت بالكل عن البعض مجازا (أما لأنك لم تعتد بالمتخلف) عن المجىء فاعل (أو لأنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل) مبالغة (بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ويخالف كلا) فى هذا الغرض

الحاصل بسبب النقص أى حذف المضاف هذا تقرير كلامه بحسب الظاهر المتبادر منه والذى فى علم البيان أن المجاز الاسنادى هو المجاز العقلى وأما المجاز بالنقص فليس من قبيل المجاز العقلى بل قسم آخر مغاير للعقلى واللغوى على ما حقق فى محله (قوله فترفع بذكر الخ) ظاهر كلام المصنف أن احتمال المجاز يرتفع بما ذكر وذهب جمع منهم ابن عصفور الى أنه انما يضعف ولم يرتفع من أصله وهو متجه والمنسوب لسيبويه أنه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التوكيد (قوله جمع قلة) احترز به عن جمع الكثرة نحو نفوس وعيون فلا يؤكد بهما وقد يكون جمع القلة على أفعل احترازا عن جمع عين جمع قلة أيضا على أعيان فانه لا يؤكد به (قوله جاء الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما) قال أبو حيان فى شرح التسهيل وترك الاصل كراهة اجتماع تثنيتين وصير الى الجمع لان التثنية جمع فى المعنى ووهم ابن المصنف بدر الدين محمد فاجاز أن تقول فى تأكيد المثنى قام الزيدان نفساهما عيناهما ولم يذهب الى ذلك أحد من النحويين اهـ كلامه ومنعه الناصر الطبلاوى بان ابن اياز قال فى شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بان كل مثنى فى المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس (قوله بكلا الخ) اشترط جمع منهم ابن هشام لتوكيد المثنى صحة وقوع مفرد موقعه ليمكن ارادة البعض باسم الكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل أنه أطلق المثنى وأريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين * واعلم ان التوكيد بكلا وكلتا فى المثنى ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول فالاولى أن التأكيد هنا لدفع توهم أن يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا (قوله ماله أجزاء) أى سواء كانت تلك الاجزاء متعددة فى نفسها كالقوم أو باعتبار عاملها كالعبد فى قولك اشتريت العبد فان التعدد فى العبد باعتبار العامل وهو تجزؤ الشراء فان اجزاء العبد كالنصف والربع والسدس يصح افتراقها بحسب العامل فترفع بكل توهم اشتراء البعض كالنصف أما ما لا تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤكد بكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة ونقل الناصر عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك واحتجوا بان التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله مضافة الى ضمير المؤكد) وحال كونها أيضا مطابقة له تذكيرا وتأنيثا وافرادا وجمعا ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء عنه بنيته وأما جميعا فى قوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جميعا فهو حال لا تأكيد ولا يجوز اقامة الظاهر مقام هذا الضمير وأما كل فى قول القائل * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * فهو نعت لا تأكيد والنعت هنا وان كان جامدا الا أنه مؤول بمشتق أى الكاملين (قوله جاء القوم) القوم مختص بالذكور كما يدل عليه قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن وقول زهير

وما أدرى وسوف اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

قال الزمخشرى اختصاص القوم بالذكور صريح الآية والبيت (قوله مجازا) أى مرسلا من اطلاق الكل وارادة الجزء وقوله اما لانك بيان لسبب المجاز (قوله لم تعتد بالمتخلف) أى لقلته أو حقارته مثلا (قوله فى حكم شخص واحد) لتعاونهم واشتباك مصالحهم ومضارهم ورضا كلهم بما فعله بعضهم ونحو ذلك (قوله ويخالف كلا) مفعول مقدم وفى هذا الغرض متعلق بيخالف وأجمع وما عطف عليه

قال الله تعالى لأغوينهم أجمعين وان شئت جمعت بين كل وأجمع بشرط تقدم كل على أجمع) لان أجمع كالتابع لكل في افادة التقوية (فتقول جاء الجيش كله أجمع وكذا الباقي تقول جاءت القبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) والتوكيد يخالف النعت في أمور أحدها أنه لا يتبع نكرة عند البصريين والثاني أن ألفاظه لا يعطف بعضها على بعض والثالث أنه لا يقطع عن متبوعه بخلاف النعت فيهن (و) الثالث من التوابع (العطف وهو) ضربان (عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان) أي المبين (هو التابع الجامد الذي يجيء به لايضاح متبوعه) في المعارف (كاقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر عطف بيان على أبي حفص (أو لتخصيصه) في النكرات

فاعل ومراده بذلك أن أجمع وجمعاء الخ قد تخالف كلا في التأكيد لرفع احتمال الخصوص بما ظاهره العموم (قوله وأجمعون) جمع أجمع وجمع جمع جمعاء ولم يسمع تثنية أجمع ولا جمعاء (قوله وان شئت جمعت) أي حيث أردت مزيد التأكيد وقوله بشرط تقدم الخ أي وبشرط عدم العطف كما سيأتي في كلامه ثم ان أريد زيادة في التأكيد على ذلك يجيء بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء لان هذه الصيغ تفيد معنى الاجتماع ولم يذكرها المصنف لندرة التأكيد بها فان أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد كلها قدمت النفس ثم العين ثم كل ثم أجمع وأخواته من اكتع الخ تقول جاء الجيش نفسه عينه كله أجمع أكتع أبصع أبتع وبقي أنه اذا تعددت المؤكدات هل يكون كل واحد تأكيدا لما قبله أو كلها تأكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية ذهب الى الاول ابن برهان وغيره الى الثاني وهو الصحيح المشهور وقيما بينهم (قوله فسجد الملائكة كلهم أجمعون) قال المبرد والزجاج ان كل دال على الاحاطة والشمول وأجمعون دال على أن السجود منهم في حالة واحدة قال الرضي وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم أجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كررا ترادف لفظين بمعنى واحد وأي محذور في ذلك مع قصد المبالغة (قوله أحدها أنه لا يتبع نكرة عند البصريين) المعنى أنه لا يأتي بعد النكرة توكيدا لها وليس المعنى أن التأكيد لا يوافق النكرة في التنكير لان ألفاظ التوكيد كلها معارف بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها بالعلمية الجنسية وهو أجمع وجمعاء وجمعهما وتوابعهما ومقابل قول البصريين ما ذهب اليه الكوفيون فانهم أجازوا تأكيد النكرة قال ابن هشام وهو الصحيح حيث كان المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الاحاطة نحو اعتكفت أسبوعا كله وقول الشاعر

* ياليت عدة حول كله رجب * بخلاف صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة ثم محل الخلاف هو التأكيد المعنوي أما التوكيد اللفظي فانه يتبع النكرة اتفاقا نحو جاءني رجل رجل (قوله لا يعطف بعضها على بعض) خلافا لابن الطراوة وعلة ذلك أن ألفاظ التوكيد ليست مستقلة فلو عطفت لكان كعطف الشيء على نفسه وهذا أيضا خاص بالتوكيد المعنوي أما اللفظي فانه يعطف بعض ألفاظه على بعض نحو والله ثم والله وقوله * وهند أتى من دونها النأي والبعد (قوله لا يقطع عن متبوعه) لانه يصير كقطع الشيء عن نفسه وأيضا ألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها وبقي من وجوه المخالفة أنه لا يجوز حذف المؤكد غالبا واقامة التأكيد مقامه كما يفعل في الصفة فلا يجوز قام أجمعون ولا جاءني جمع لان الغرض من التوكيد هو تمكين الشيء المؤكد وليس كذلك الصفة في مثل جاء العاقل (قوله العطف) وهو لغة الرجوع والالتفات ويطلق اصطلاحا بمعنيين أحدهما المعنى المصدري والثاني المعنى الاسمي الشامل لعطف البيان وعطف النسق وعرف المصنف كلا منهما (قوله عطف بيان) سمي بذلك لان أصله العطف فاذا قلت جاء أخوك زيد فالاصل أخوك وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير وأقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون في غير الاسماء الظاهرة نقل عن البسيط قاله أبو حيان (قوله لايضاح متبوعه) أي الذي يحصل باجتماعه مع متبوعه من الايضاح والبيان ما لا يوجد في المتبوع وحده فلا يشترط في عطف البيان أن يكون في حد ذاته أوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب (قوله كاقسم بالله أبو حفص عمر) هذا بيت من مشطور الرجز وبعده * ما مسها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم ان كان فجر * يروى هذا الشعر لاعرابي قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان ناقتي دبرت ونقبت أي رق خفها فاحملني على

(قوله من مشطور الرجز) الحامل له على جعله من مشطوره دون كامله ان كلام الشاعر يكون ثلاث أبيات اذا جعل من المشطور وبيتا ونصفا اذا جعل من الكامل وذلك لا يصح

(قوله من نقب) بفتح النون والقاف فسره المحشي بغير رقة الخف وفعله نقب كفرح (قوله ولا دبر) بفتح الدال والباء الموحدة جمع دبرة بفتحهما أيضا كشجر وشجرة وهي قروح الدابة مطلقا سواء كانت في ظهرها أم لا

(نحو من ماء صديد) فصديد عطف بيان على ماء ويوافق النعت في الايضاح والتخصيص وفي أنه يتبع ماقبله في أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث ويفارق النعت في الجمود المحض (وعطف (٩٦) النسق) أي المنسوق (هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف)

فالتابع جنس يشمل جميع التوابع والمتوسط الى آخره فصل أخرج ماعدا المحدود من التوابع وأخرج نحو عندي عسجد أي ذهب فان مابعد حرف التفسير تابع لماقبله على انه بيان أو بدل لاعطف نسق خلافا للكوفيين وسمي نسقا لان مابعد حرف العطف على نظم ماقبله في اعرابه ونسقه (والنسق النظم يقال هذا على نسق هذا أي على نظمه (وحروف العطف على الاصح تسعه) باسقاط أما الثانية في نحو فاما منا بعد واما فداء الاول (الواو لمطلق الجمع) من غير تقييد بقبلية أو مصاحبة أو بعدية وتستفاد القبلية والمصاحبة والبعدية بالتقييد بالظرف (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده) فاذا خلا من ذلك احتمل المعاني الثلاثة على السواء (و) الثاني (الفاء للترتيب والتعقيب بحسب الحال نحو جاء زيد فعمرو) اذا كان عمرو جاء بعد مجيء زيد بلا مهلة (و) نحو (تزوج زيد فولد له) اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل واعترض المعنى الاول بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا وأجيب بأنه على تقدير الارادة أي أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا وهو

غيرها فقال سيدنا عمر كذبت ولم يحمله ثم حمله سيدنا عمر على بعير وكساه لما تبين له صدقه (قوله صديد) هو ما يسيل من أجساد أهل جهنم وقد يجيء عطف البيان لغير التخصيص والايضاح كالمدح ومنه قول الزمخشري ان البيت الحرام عطف بيان على الكعبة في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام جيء به لمجرد المدح (قوله وعطف النسق) بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين (قوله أخرج ماعدا المحدود من التوابع) قيل عليه انه لايخرج النعت المعطوف نحو جاء زيد العالم والعامل فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف * وأجيب بمنع أن المعطوف نعت في الحقيقة بل هو معطوف على العالم واطلاق النعت عليه لما أن المعطوف على النعت نعت (قوله على أنه بيان أو بدل) قال في التصريح وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا (قوله خلافا للكوفيين) القائلين بأنه عطف نسق بناء على أن أي من حروف العطف عندهم قال أبو حيان وجعلها حرف عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما أن حق حرف العطف المعطوف به في غير توكيد أن يكون مابعده مباينا لماقبله ومابعد أي بخلاف ذلك * الثاني ان حقه اذا لم يعطف به غير صفة أن لا يطرد حذفه وأي بخلاف ذلك فلك أن تقول مررت بغضنفر أي أسد وأن تقول بغضنفر أسد وتستغني عن أي استغناء مطردا (قوله اما الثانية) وأما الاولى فليست عاطفة اتفاقا لان حرف العطف لايتقدم على المعطوف (قوله لمطلق الجمع) أي الجمع بين المتعاطفين في الحكم المطلق فقوله من غير تقييد في معنى التفسير للاطلاق واضافة مطلق للجمع من اضافة الصفة الى الموصوف فلا فرق بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة وأما تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء وماء مطلق فانما هو اصطلاح ولا مشاحة فيه (قوله للترتيب) أي كون مابعدها واقعا بعد ماقبلها ولو في الذكر فدخل في ذلك عطف المفصل على المجمل ومعنى التعقيب هو أن يكون مابعدها واقعا عقب وقوع ماقبلها من غير مهلة وتراخ لكن ذلك التعقيب في كل شئ بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فان الترتيب ملازم له فذكر التعقيب يغني عنه وأجيب بأنه نص عليه ليعلم اعتباره في الوضع (قوله الا مدة الحمل) قال في المغني وان كانت مدة متطاولة وتقول دخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين (قوله فجاءها بأسنا) لايخفى أن مجيء البأس سبب للهلاك فيكون متقدما عليه والآية أفادت تأخره عنه فهذا من عكس الترتيب ومن هنا قال الفراء ان الفاء لاتفيد الترتيب وأثبت ذلك للواو فقال انها مفيدة له (قوله على تقدير الارادة) الاولى أن يقول ان الاهلاك مستعمل في الارادة على طريق المجاز المرسل التبعي من اطلاق المسبب وهو الاهلاك وارادة سببه وهو الارادة ثم اشتق منه أهلكنا بمعنى أردنا فهو من قبيل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أي أردت قراءته وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة أي أردتم القيام لها وأما لفظ تقدير في كلام المصنف فيفيد أن الارادة محذوفة منوية فيكون من قبيل مجاز الحذف والحال أنه ليس كذلك كما علمت ثم على استعمال لفظ الاهلاك في الارادة يراد بها التعلق التنجيزي الحادث المعتبر قبل ايجاد الشئ وتعلق القدرة به أي تعلقت ارادتنا تعلقا تنجيزيا حادثا بالاهلاك فجاءها بأسنا ولا يحمل تعلق الارادة على التعلق الازلي لان المجيء ليس عقبه والفاء للتعقيب وأجيب بجواب آخر وهو ان الآية من قبيل القلب لما قصد فيها من المعنى اللطيف

(قوله ثم على استعمال) أي مع استعمال او بناء على استعمال الخ لا بناء على بقائه على حقيقته والجار وبه تعلق بأتى وليس المراد بناء على استعمال الخ لا بناء على تقدير المضاف لعدم صحته

واعترض المعنى الثانى بقوله تعالى والذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وأجيب بأنه على تقدير فمضت مدة فجعله غثاء أحوى
(و) الثالث (ثم للترتيب والتراخى نحو جاء زيد ثم عمرو) اذا كان مجىء عمرو بعد مجىء (٩٧) زيد بمهلة واعترض المعنى الاول بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير ولقد خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم أى آدم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم واعترض المعنى الثانى بقول الشاعر
كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب
فان الاضطراب يعقب الجرى بلا تراخ وأجيب بأن ثم فيه نائبة عن الفاء (و) الرابع (حتى للتدريج والغاية) بحسب القوة والضعف فى المعطوف وقد اجتمعا فى قوله
قهرناكم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا
فالكماة جمع كمى معطوف على الكاف والميم وهم فى غاية القوة والبنين جمع ابن معطوف على نا من تهابوننا وهم فى غاية الضعف لوصفهم بالصغر أو (بحسب الشرف والخسة) فى المعطوف (مثال الاول مات الناس حتى الانبياء ومثال الثانى استغنى الناس حتى الحجامون) فالانبياء فى المثال الاول معطوف على الناس وهم فى غاية الشرف والحجامون فى المثال الثانى معطوف على الناس وهم فى غاية الخسة وفى الحديث كسب الحجام خبيث (و) الخامس (أم) وهى قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى المعادلة للهمزة فى كونها (لطلب التعيين نحو أعندك زيد أم عمرو واذا كنت عالما بأن أحدهما عنده

وهو المبالغة فى تعلق الاهلاك بهم حتى كأنهم أهلكوا قبل مجىء البأس (قوله واعترض المعنى الثانى) وهو التعقيب (قوله فجعله غثاء) أى يابسا أحوى أى أسود من الجفاف واليبس فهو صفة غثاء على هذا التفسير اما ان فسر الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى فيكون حالا من المرعى أى أخرج المرعى فى حال كونه أحوى وعلى هذا يكون ذكره عقيب غثاء وتأخيره لتناسب الفواصل وأجيب بجواب غير ما ذكره المصنف وهو أن المرعى انما يكمل ويتناهى اشتداده بعد مضى مدة طويلة والاخراج متعلق به شيأ فشيأ الى أن ينتهى اشتداده ثم يعقب ذلك جعله غثاء أحوى وحينئذ فلا حاجة للتقدير الذى سلكه المصنف (قوله ثم قلنا للملائكة اسجدوا الخ) لا يخفى أن أمر الملائكة بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا فاذا قدر المضاف أى خلقنا أباكم حصل الترتيب لان المراد بالاب آدم عليه السلام وأمر الملائكة بالسجود له بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير يكون ذكر آدم بعد من اقامة الظاهر مقام المضمر لان المقام على تقدير ذلك المضاف يكون للاضمار أى ثم قلنا للملائكة اسجدوا له فعدل عنه الى الظاهر وهو آدم وأجيب بجواب آخر وهو أن ثم هنا نائبة عن الواو كما فى قوله تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها (قوله كهز الردينى) البيت من بحر المتقارب والجيم فى العجاج من المصراع الاول والردينى نسبة لردينة امرأة كانت تقوم الرماح وتعدلها والعجاج الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين من عقد الرمح والشاهد فى قوله ثم اضطرب حيث عطف بثم والحال أنه لا تراخى لان الهز اذا جرى فى أنابيب الرمح اضطرب الرمح بغير تراخ فان قلت ان زمن الاضطراب والجرى واحد فلا ترتيب فالجواب أن الترتيب لكونه حصل فى لحظات لطيفة لم يكد يدرك وقد تأتى ثم للترتيب الذكرى والتدرج فى درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى بدون اعتبار التراخى بين تلك الدرج ولا أن الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون قبله نحو قول الشاعر

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

المقصود ترتيب درجات معالى الممدوح فابتدأ بسيادته ثم سيادة أبيه ثم سيادة جده لان سيادة نفسه أخص به ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة أبيه مقدمة فى الزمان على سيادة نفسه (قوله للتدريج والغاية) التدريج معناه أن ينقضى ما قبلها شيأ فشيأ الى أن يبلغ الغاية أى الآخر وهو الاسم المعطوف ثم ليس المراد بالتدريج هنا الترتيب الخارجى الذى فى الفاء وثم بل معناه ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاقوى الى الاضعف أو بالعكس أو من الاشرف الى الاخس أو بالعكس وعلى هذا المعنى حمل الرضى قول من قال ان حتى موضوعة للترتيب (قوله قهرناكم الخ) البيت من بحر الطويل (قوله جمع كمى) كغنى وهو الشجاع مأخوذ من الكمى وهو الستر لانه يستر نفسه بالدرع والبيضة (قوله كسب الحجام خبيث) يريد بالخبث فيه الكراهة والا فالحجامة مباحة (قوله متصلة ومنقطعة) سميت متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وقيل سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صارا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها الهمزة فى افادتها التسوية فى الاستفهام وقال الشاعر الطبلاوى يريد بقوله المعادلة للهمزة أنها شاركت همزة الاستفهام وعادلتها حتى صار تابعنى أى فيطلب بهما التعيين كما يطلب باى وسميت المنقطعة بذلك لان الكلام معها على كلامين فقد انقطع ولم يتصل ما بين متعاطفيها لوقوعها بين جملتين مستقلتين ليستا فى تأويل المفرد أو لعدم ضمير ورتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة وجواب المنقطعة لا أو نعم لانه استفهام مستأنف * ثم

أم عمرو) والمنقطعة غيرهما ولا يفارقها معنى الاضراب وقد تقتضي مع ذلك استفهاما حقيقيا وقد لا تقتضيه فالاول نحو انها لابل أم شاء أي بل أهي شاء وذلك أنك رأيت أشباحا من بعد فقلت انها الابل على سبيل الجزم ثم حصل شك أنها شاء فقلت أم شاء بقصد الاضراب عن الابل واستئناف سؤال عن الشاء والثاني نحو هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل لان الاستفهام لا يدخل على مثله (و) السادس (أو) وتكون (لاحد الشيئين) فاذا وقعت بعد الطلب فهي للتخيير أو الاباحة فالاول نحو تزوج هندا أو أختها والثاني نحو تعلم فقها أو نحوا والفرق أن التخيير يمنع الجمع والاباحة لا تمنعه واذا وقعت بعد الخبر فهي للشك أو الابهام فالاول (نحو لبثنا يوما أو بعض يوم) والثاني نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين والفرق أن الابهام بجامع العلم بخلاف الشك وتكون (أو) لاحد (الاشياء) على التخيير أو الاباحة باعتبارين (نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية) وتمامها من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة

حصر أم في هذين القسمين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أنها تكون زائدة وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير (قوله ولكن شككت في عينه) وحينئذ يكون الجواب بالتعيين فتقول زيد أو عمرو ولو كان بدل أم أو فقلت أقام زيد أو عمرو لم يكن جوابها تعيين شخص وانما جوابها نعم أو لا لانها مقدرة بالاحدية فكأنك قلت أأحدهما عندك (قوله المعادلة للهمزة) أي المشاركة لها (قوله بعد همزة التسوية) أي الهمزة الدالة على التسوية سواء كانت بعد كلمة سواء أم لا كما أبالي وما أدري وليت شعري وضابطها أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالي أقمت أم قعدت ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالي بقيامك أم قعودك (قوله سواء على أقام زيد أم عمرو) سواء خبر مقدم وعلى جار ومجرور متعلق به وأقام زيد الخ في تأويل مصدر أي قيام زيد أو قيام عمرو مبتدأ مؤخر وقوله أم عمرو أي أم قام عمرو فالفعل مقدر لان أم بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين قال في المغني واذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا (قوله والمنقطعة غيرهما) أي غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين أو بعد همزة التسوية (قوله معنى الاضراب) الاضافة بيانية والمراد الاضراب الابطالي أو الانتقالي وتختص بالجمل المستقلة لانها بمعنى بل الابتدائية (قوله مع ذلك) أي الاضراب (قوله استفهاما حقيقيا) الاستفهام الحقيقي هو طلب الفهم والعلم (قوله وقد لا تقتضيه) أي الاستفهام الحقيقي بأن لا تقتضي استفهاما أصلا بل تفيد الاضراب المحض أو تقتضي الاستفهام الانكاري (قوله فالاول) أي كونها للاضراب أي الابطالي مع الاستفهام الحقيقي (قوله انها الابل أم شاء) الابل اسم جمع لا واحد له من لفظه والشاء ممدود اسم جمع أيضا (قوله أي بل أهي) أتى ببل اشارة لمعنى الاضراب وبالهمزة لمعنى الاستفهام وقدر هي لما علمت أن أم المنقطعة مختصة بالجمل ولا تدخل على المفرد (قوله والثاني) أي كونها للاضراب أي الانتقالي مع عدم الاستفهام أصلا وهو الاضراب المحض (قوله لان الاستفهام الخ) علة لعدم تقدير الهمزة بعد بل بأن يقال بل أهل كما قيل في بل أهي شاء وسكت المصنف عن الاضراب الانتقالي مع الاستفهام الانكاري ومثاله قوله تعالى أم له البنات ولكم البنون أي بل أله اذ لو جعل للاضراب المحض للزم المحال وهو نسبة البنات له تعالى ولا يصح ارادة الاستفهام الحقيقي هنا فتعين أنها للاضراب الانتقالي مع الاستفهام الانكاري (قوله فهي للشك) أي التردد من المتكلم وقوله أو الابهام ويقال له التشكيك أيضا وقد مثل للاول بقوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم وللثاني بقوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين قال في المغني والشاهد في أو الاولى وتعقبه الدماميني بما نصه لا أدري لم امتنع من كون الشاهد في أو الثانية أيضا والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على الهدى وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال (قوله بجامع العلم) أي من المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع في الشك والتردد مع علم المتكلم بالحال (قوله وتكون أو لاحد الاشياء) وهي في هذه الحالة أيضا تكون بعد الخبر للشك أو الابهام وبعد الطلب للتخيير بين ثلاث الاشياء أو اباحة الجمع بينها فلا فرق بين هذه وبين التي لاحد الشيئين فلو قدم هذا قبل قوله فاذا وقعت بعد الطلب لافاد هذا المعنى الذي ذكرناه والا فصنيعه يفيد المخالفة بين أو التي لاحد الشيئين وأو التي لاحد الاشياء تأمل (قوله باعتبارين) مراده في نحو هذا المثال خاصة لا في سائر أحوالها وحاصله أنه أشار الى الجواب عما قد يقال قد مثل العلماء للتخيير بآيتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع

(قوله

فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة ويباح الجمع بينها اذا لم يعتقد ذلك

(و) السابع (لكن) بتسكين النون (للاستدراك) وانما يعطف بها بثلاثة شروط افراد معطوفها وان تسبق بنفي أو نهي وان لا تقترن بالواو (نحو ما مررت بصالح لكن طالح) ونحو لا يقم زيد لكن عمرو فان دخلت على جملة أو وقعت بعد الواو فهي حرف ابتداء فالاول كقوله ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر * والثاني كقوله تعالى ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله (و) الثامن (بل للاضراب) ويعطف بها بشرطين افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أو أمر فالايجاب (نحو قام زيد بل عمرو) والامر نحو ليقم زيد بل عمرو فان دخلت على جملة فهي حرف ابتداء اما للابطال نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما للانتقال نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا (و) التاسع (لا للنفي) ويعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب أو أمر (نحو جاء زيد لا عمرو)

(قوله فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد الخ) وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على التخيير ونظر فيه بعضهم بانه لا مانع من جواز الجمع وغاية الامر أنه اذا جمع بينها مع الاعتقاد المذكور أو مع عدمه وقع واحد منها كفارة قال الاسنوي في تمهيده لو اتى بخصال الكفارة كلها أثيب على واحد فقط وهو أعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه لحصل ذلك له فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت فعلى أحدها لانه لو اقتصر عليه لاجزأه وان ترك الجميع عوقب أفاده الناصر قال الحلبي فان قيل يمكن تصحيح كلام المصنف بحمل الجواز في كلامه بمعنى الاجزاء ويوجه عدم الاجزاء بفساد النية عند الشافعية ومنهم المصنف لانه لما نوى بمجموع الخصال الثلاثة الكفارة صارت كل خصلة جزء المخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينها قلنا نظم كلامه يأبى ذلك (تتمة) ترد أو بعد الخبر للتفصيل وذلك اذا لم تشك ولم تقصد الابهام نحو هذا اما أن يكون جوهرا أو يكون عرضا اذا أردت الاستدلال على أنه جوهر فقط أو على أنه عرض فقط أو ليس واحدا منهما وللتقسيم نحو الاسم اما نكرة أو معرفة وللاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون كما قاله الفراء وقال بعض الكوفيين انها في الآية بمعنى الواو وقيل هي للشك مصروفا للرائي (قوله ويباح الجمع بينها اذا لم يعتقد ذلك) أي ان جميع الاشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على الاباحة لا على التخيير (قوله لكن طالح) بالجر معطوف على صالح يقال هذا لمن اعتقد أنك ما مررت برجل طالح أيضا قال الرضي كلام النحاة صريح في أنه انما يقال ماجاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو كما وقع في المفتاح أي فيكون على كلام المفتاح من قصر القلب وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاآ معا فيكون من قصر الافراد فلم يقل به أحد اهـ بتصرف ما (قوله حرف ابتداء) أي تبتدأ بعدها الجملة وتستأنف فهي لمجرد الاستدراك دون العطف (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين يمدح الحرث والبيت من بحر البسيط والبوادر جمع بادرة وهي الحدة قال العيني الذي في ديوان زهير بدل قوله بوادره عوائله جمع غائلة وهي ما يكون من شر وفساد والوقائع جمع وقيعة وهي القتال والشاهد في قوله لكن وقائعه فانها حرف ابتداء لدخولها على الجملة فوقائعه مبتدأ خبره تنتظر (قوله أي ولكن كان رسول) أشار به الى أن رسول بالنصب خبر كان المحذوفة وليس معطوفا بالواو الداخلة على لكن لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (قوله والثامن بل) وحالها في الاضراب مختلف فان كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها فالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو فتقرر نفي القيام عن زيد وتثبته لعمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد وتأمره بضرب عمرو وان كانت بعد ايجاب أو أمر فهي لازالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها نحو قام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينارا انما قيل بل في هذين المثالين مسكوت عنه محتمل للاتصاف بذلك الحكم وعدمه وذهب ابن الحاجب الى أن الاول غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعا (قوله اما للابطال) أي ابطال ما قبلها واثبات ما بعدها (قوله واما للانتقال) أي من أسلوب الى آخر (قوله والتاسع لا للنفي) أي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها قصر قلب أو افراد (قوله بشرطين) ويزاد شرط ثالث وهو أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ولا عكسه ويجوز جاءني رجل لا امرأة وعكسه ويشترط أيضا أن لا تقترن بالواو نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فانها حينئذ ليست عاطفة لوجود الواو (قوله افراد معطوفها) فلا يعطف بها الجمل خلافا لابن الخباز حيث أجاز زيد قائم لا عمرو قاعد ويقيم زيد لا يسافر عمرو (قوله جاء زيد لا عمرو) تقول هذا ردا على من اعتقد

(قوله قال الاسنوي الخ) استدلال على ما قبله ووجه الدلالة انه أطلق ولم يفصل بين ما اذا اعتقد المكفر أن الواجب الكل وما اذا لم يعتقد ذلك

واضرب زيدا لا عمرا (فان عطفت) أنت (بهذه الاحرف) التسعة (على مرفوع رفعت المعطوف بها أو) عطفت بها (على منصوب نصبته) أى المعطوف (أو) عطفت بها (على مخفوض خفضته) أى المعطوف (أو) عطفت بها (على مجزوم جزمته) أى المعطوف وعلم من ذلك أنه يجوز عطف الاسم على الاسم رفعا ونصبا وخفضا وعطف الفعل على الفعل رفعا ونصبا وجزما (تقول) فى عطف الاسم على الاسم فى الرفع (قام زيد وعمرو) وفى النصب (رأيت زيدا وعمرا و) فى الخفض (مررت بزيد وعمرو) تقول فى عطف الفعل على الفعل فى الرفع (يقوم ويقعد زيد و) فى النصب (لن يقوم ويقعد زيد و) فى الجزم (لم يقم ويقعد زيد) فيقعد مجزوم بالعطف على يقم (و) الرابع من التوابع (البدل وهو التابع المقصود بالنسبة بغير واسطة) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع والمقصود فصل خرج به النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود

مجىء عمرو دون زيد فيكون قصر قلب أو اعتقد اشتراكهما فى المجىء فيكون قصر افراد (قوله واضرب زيدا لا عمرا) مثال للامر ومثله الدعاء نحو غفر الله لزيد لا لعمرو والتحضيض نحو هلا ضربت زيدا لا عمرا والنداء نحو يا ابن أخى لا ابن عمى (قوله وعطف الفعل على الفعل) بشرط أن يتحد الزمن وان اختلفت الصيغة فالامثلة التى ذكرها المصنف اتحد الفعل فيها زمنا وصيغة ومثال اتحاد الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار فأورد معطوف على يقدم لاتحادهما فى الزمن دون الصيغة وقوله تعالى تبارك الذى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فيجعل معطوف على جعل لاتحادهما فى الزمن دون الصيغة وقوله تعالى ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك ولا يعطف ما زمنه ماض على ما زمنه مستقبل وعكسه قال شيخنا وما ذكره الجماعة من شرط اتحاد الزمن ان كان لم يسمع من العرب أصلا فسلم والا فالمانع من قام أمس ويقوم غدا زيد وكما يجوز عطف الفعل على الفعل يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له فى المعنى كاسم الفاعل فى قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا وقوله أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فان اسم الفاعل لما دل على الحدث الذى يدل عليه الفعل صح عطفه عليه ولان اسم الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل الفعل كأن وقع صلة لال فمعنى ان المصدقين والمصدقات ان الذين تصدقوا كما أن الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل يؤول به فان التقدير فى ويقبضن قابضات لانه حال كما أن المعطوف عليه وهو صافات حال أيضا والاصل فى الحال أن يكون اسما ويعطف اسم الفاعل على الفعل كما فى قوله تعالى يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى فمخرج معطوف على يخرج وجعله الزمخشرى معطوفا على فالق وبقى أن الحكم على الفعل بأنه معطوف فيه تجوز لان المعطوف هو الجملة لكن لما كان الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين نسب العطف الى الفعل كذا قيل واستشكل بأنه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب فى المعطوف لان اعراب الجمل محلى فظهور الاعراب فى الفعل المعطوف دليل على أنه نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله لانا لو نظرنا للفاعل معه لكان جملة وخرج الكلام من عطف الفعل لعطف الجمل ومما ينبغى أن يتنبه له أنه اذا عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثانى المعطوف وهو يقعد مرفوعا لتجرده لفعل الاول المعطوف عليه وهو يقوم عملا بقاعدة ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ويزيد هذا توضيحا أن الفعل الاول لو انتفى تجرده بان دخل عليه ناصب أو جازم لانتفى رفع المعطوف ونصب أو جزم (قوله والبدل) تسميته بذلك اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرار وهو لغة العوض ومنه قوله تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله بالنسبة) أى الحكم بان يكون المقصود بالذات من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع ثم ليس المراد بكون البدل هو المقصود بالحكم هو أن يكون المبدل منه غير مقصود أصلا بل المعنى أنه مقصود بالحكم لكن لا بالذات والمقصود به بالذات انما هو التابع وعلى هذا يحمل قولهم ان المبدل منه فى نية الطرح قال الرضى لابد فى ذكر المبدل منه من فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو بل قد يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن (قوله بغير واسطة) أى واسطة حرف العطف وانما جعلنا الواسطة المنفية على حرف العطف ليدخل ما يكون بين المبدل منه والبدل واسطة

(قوله يقدم الخ) فاوردهم معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء وانظر هل هو فى محل رفع بعامل الاول وهو التجرد أو لا لضعفه فلا يعمل فى المحل قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ وأورد عليه المحقق ان زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن الايراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل ويحتمل أنه يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل (قوله وقوله تعالى تبارك الذى الخ) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفا على جعل الذى هو فى محل جزم لانه جواب الشرط

قوله وليست من حروف العطف كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فان قوله لمن كان يرجو الخ بدل من قوله لكم و بينهما واسطة لكن بغير حروف العطف (قوله و بغير واسطة تخرج به عطف النسق) ينبغي أن يعلم أن المعطوف في النسق اما غير مقصود بالحكم السابق كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وما قام زيد لكن بكر واما مقصود هو وما قبله وهو المعطوف بحرف مشرك كجاء زيد وعمرو وهذا القسم وما قبله خارجان بقوله المقصود بالحكم فان معناه أن يكون المقصود هو التابع دون المتبوع القسم الثالث أن يكون المعطوف مقصودا بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وهذا خارج بقوله بغير واسطة والعطف بلكن بعد الاثبات مذهب كوفي (قوله بدل كل من كل) لم يقل بدل الكل من الكل لان مذهب الجمهور أن ادخال أل على كل و بعض لحن قالوا لانهما مضافة تقديرا أي كل الشئ أو بعضه وأل لا تجامع الاضافة وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا النوع بالبدل المطابق نظرا الى ان لفظ كل انما يطلق على ما يقبل التجزي وهذا البدل يقع في اسم الله كقوله تعالى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر فان لفظ الجلالة بدل من العزيز والحميد صفة للعزيز وضابط بدل الكل من الكل أن تكون ذات البدل هي ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومهما واحدا وهو يفيد توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين ولا يحتاج لرابط يربطه بالمبدل منه لانه عينه (قوله بدل بعض من كل) وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الاول ولو كان مساويا له أو أكثر منه كأكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه وهو يفيد أيضا توكيد النسبة ولا بد أن يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه ملفوظا به كامثلنا أو مقدرا كمثال المصنف وأما عكس هذا القسم وهو بدل الكل من البعض فقد أثبته طائفة ونفاه آخرون ومن أمثلته قوله تعالى أولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن فجنات عدن بدل كل من بعض وهو الجنة ورد بأن أل في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فهو بدل بعض من كل وقول الشاعر

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فان طلحة الطلحات بدل من أعظم بدل كل من بعض ورد بأنه يجوز أن يراد بالاعظم جملة الشخص وانما خصها بالذكر لانها قوام البدن فيكون بدل كل من كل (قوله من استطاع) من اسم موصول مبني على السكون في محل جر لانه بدل من الناس المجرور (قوله بدل من الناس) الصادق بالمستطيعين وغيرهم بناء على أن أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد والمعهود هم المستطيعون فهو بدل كل من كل (قوله وليست من فاعل الحج) الذي هو مصدر فاضافته للبيت من اضافة المصدر لمفعوله والفاعل من استطاع والتقدير حج البيت من استطاع كائن لله على الناس أي يجب على جميع الناس أن يحج من استطاع منهم فاذا لم يحج المستطيع أثم الباقون وهذا باطل لانه يلزم عليه تكليف غير المستطيع بحج المستطيع مع أن التكليف انما هو منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة فقد لزم على جعل من فاعلا الفساد في المعنى هذا كله ان جعلت أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون صح جعل من فاعلا والناس وان تقدم في اللفظ لكنه مؤخر في الرتبة فان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا رتبته التقديم والتقدير حينئذ حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين غايته أن فيه اظهارا في محل الاضمار أي عليهم قال الناصر وسد الضمير مسد أل ومحو بها علامة على أن أل للعهد الذكري بل جعلها عهدية مقدم على جعلها استغراقية فقد صرح كثير بأنه متى دارت الاداة بين العهد وغيره حملت على العهد نظرا للقرينة المرشدة اه وبهذا وما يذكر بعد تعلم ما في كلام

و بغير واسطة تخرج عطف به النسق (وهو) أي البدل (أربعة أقسام) الاول (بدل كل من كل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) فالصراط الثاني بدل من الصراط الاول بدل كل من كل وهما لعين واحدة واستفيد من المثال أن تخالفهما بالصفة والاضافة لا يضر (و) الثاني (بدل بعض من كل نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط بينهما محذوف تقديره منهم وليست من فاعل الحج

(قوله فان قوله لمن كان يرجو الخ) المناسب أن يقول فان من في قوله لمن كان يرجو الخ بدل من الكاف في لكم و بينهما واسطة لكنها ليست حرف عطف بل هي لام الجر لان الابدال من الضمير المجرور يعاد فيه الجار (قوله ينبغي ان يعلم الخ) أي خلافا لما يفيده كلام الشارح من ان عطف النسق بجميع أقسامه خارج بقوله بغير واسطة (قوله خارجان بقوله المقصود بالحكم) الاولى بالنسبة الا انه عبر بالمعنى

بدل اشتمال سمي بذلك لاشتمال المبدل منه وهو الشهر على البدل وهو قتال اشتمالا بطريق الاجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به ومتقاضيا له في الجملة بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة لمجيئه هو مبينا لما أجمل أولا واستفيد من المثال جواز ابدال النكرة من المعرفة (و) والرابع (بدل الغلط) أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطا لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم (نحو رأيت زيدا الفرس) فالفرس بدل من زيد بدل غلط لانك (أردت أن تقول) ابتداء (الفرس فغلطت فذكرت زيدا) عوضا عن الفرس ثم) تبين لك غلطك فرجعت عن ذكر زيد (و) (أبدلت الفرس منه) أي من زيد (المنصوبات ستة عشر) الاول (المفعول به) نحو ضربت زيدا (و) الثاني (المفعول المطلق) نحو ضربت ضربا (و) الثالث المفعول من أجله) نحو ضربت ابني تأديبا (و) الرابع (المفعول فيه) نحو صليت يوم الجمعة خلف الامام (و) الخامس (المفعول معه) نحو سرت والنيل (و) السادس (خبر كان و) خبر (أخواتها) نحو كان الشمر قائما (و) السابع (اسم ان و) اسم (أخواتها) نحو ان الظلم قائم (و) الثامن (الحال) نحو جاء الامير راكبا (و) التاسع (التمييز) نحو انتهب الناس مالا

قدمه

مجزوم
المصنف في قوله على الاصح (قوله ولا شرطية) أي والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه وا
فليحج لانه لا حاجة لتكلف الحذف مع امكان تمام الكلام بدونه وهو جعل من بدلا قال أبو حيان وقوله
قال بعض أصحابنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل اه فمن
هذا جعل من شرطية أولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لانه يلزم على البدلية حذف الضمير
من البدل خلافا لما اختاره الشارح (قوله على الاصح فيهما) أي في كون من فاعلا وكونها شرطية
ومقابل الاصح صحة جعلها فاعلا ويكون معنى تكليف غير المستطيع بأن يحج المستطيع أنه يلزمه
الامر له بالحج أو تجعل أل عهدية على التقرير السابق وجعلها شرطية وبه قال الكسائي وقد ترجح
بما سمعت (قوله بدل اشتمال) وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية
فخرج بدل البعض من الكل وهذا البدل أيضا يفيد توكيد النسبة وتقريرها لانه بمثابة المذكور
مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كما في مثال المصنف أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب
الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود بدل اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه ونقل
بعضهم عن ابن جماعة أن المحققين لا يوجبون في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا (قوله
لا كاشتمال الظرف على المظروف) معناه أن المنظور اليه والمعتبر في بدل الاشتمال هو ما ذكره
المصنف من أن يكون المبدل منه مشتملا بطريق الاجمال على البدل بان يكون فيه اشعار به
وان وجد اشتمال الظرف على المظروف كما في المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال لكنه غير
منظور اليه فهو حاصل بطريق الاتفاق ولو لوحظ الاشتمال بطريق الظرفية لم يطرد ذلك لتخلفه في
نحو نفعني زيد علمه وسلب زيد ماله وسرق زيد ثوبه (قوله مشعرا) أي دالا عليه وقوله ومتقاضيا
أي طالبا والضمير في قوله ومتقاضيا راجع للمبدل منه وقوله له أي للبدل وانما كان مشعرا به
ومتقاضيا له لكون الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب الظاهر كما في سرق زيد ثوبه فان السرقة
لا تناسب زيدا وانما تناسب البدل وهو الثوب (قوله بحيث) الباء للتصوير وحيث ظرف مكان
بمعنى الحالة أي وذلك الاشعار والتقاضي مصور بحالة هي أن تبقى النفس الخ (قوله الى ذكره) أي
البدل وقوله لمجيئه أي البدل (قوله الذي ذكر غلطا) أي سبق اليه اللسان فالمراد الغلط
اللساني وهذا القسم لا يقع في فصيح الكلام ولذلك لم يذكره أهل المعاني لانهم لا يتكلمون
الا على الكلام الفصيح بخلاف النحاة فان مباحثهم لا تختص به فمن عاب على النحاة وقال الاولى عدم
تعرضهم له لم يصب * وبقي من أقسام البدل بدل النسيان وبدل البداء ويقال له بدل الاضراب
فان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع الثلاثة لكن بدل الغلط وبدل النسيان لا يقعان في فصيح
الكلام بخلاف بدل البداء فيقبل وهو معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن الحاصل به وقد تعرض
الحلبي للقسمين فراجعه ثم التحقيق أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهما جملتان
مستقلتان فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه كأنك قلت أكلت ثلثه بخلاف بقية التوابع فان العامل
في المتبوع هو العامل في التابع وذهب بعضهم الى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه
فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية وهل يجوز تعدد البدل أولا قال أبو حيان أما بدل
البداء فيتعدد وأما بدل الكل والبعض والاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز
التكرار فيها أو منعه الا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أنه لا يتكرر

(المنصوبات)

ما قيل في المرفوعات من أنه جمع مرفوع أو مرفوعة يقال هنا (قوله ستة عشر) حصرها في هذا
العدد استقرائي وبدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها (قوله المفعول به)

(أخواتها) نحو وكادت النفوس تزهق (و) الرابع عشر (خبر ما الحجازية و) خبر (أخواتها) نحو ما أحد أغير من الله (و) الخامس عشر (التابع للمنصوب) نحو رأيت رجلا قتيلا (و) السادس عشر (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) نحو لن يفلح الظالم (ولها أبواب) تذكر فيها (الاول المفعول به وهو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل) حقيقة كأنزل الله الغيث أو مجازا كأنبت الربيع البقل (ويصح نفيه عنه) ليدخل نحو ماضربت زيدا فان زيدا مفعول به مع أن الفعل منفي عنه (وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا) وقس بقية أقسام الظاهر المتقدمة في الفاعل (والمضمر قسمان) لا ثالث لهما (متصل) بعامله (ومنفصل) عنه (فالمتصل) بعامله (مالا يتقدم على عامله

قدمه كجمع من النحاة لانه أحوج الى الاعراب اذ هو الذي يقع بينه و بين الفاعل الالتباس وقدم ابن الحاجب كالزمخشري المفعول المطلق لانه المفعول حقيقة (قوله اسم لا) قيل حيث ذكر اسم لا في المنصوبات فكان ينبغي أن يذكر خبرها في المرفوعات وكذا يقال في المنادى المفرد واسم كاد واسم ما الحجازية وأخواتها والفعل المضارع المجرد فان هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم يعدّها في باب المرفوعات وأجاب الناصر الطبلاوي بأنه يمكن ادخال خبر لا في أخوات ان وكذا اسم كاد وما الحجازية وأخواتها في أخوات كان وأما المنادى المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما قبل ولم يذكرهما ثانيا في خصوص المرفوعات لداعية الاختصار اه بتصرف ما (قوله المنادى المضاف وشبهه) الاولى عدم التقييد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فانه في محل نصب كاسم لا لان الكلام هنا في عدّ المنصوبات مطلقا ولو محلا ويدل لهذا ما سيأتي من تقسيمه المفعول الى ظاهر والى مضمر فان المضمر منصوب محلا فالمنادى مطلقا من المنصوبات لكن ان كان مضافا أو شبيها بالمضاف نصب لفظا والا نصب محلا فهو منصوب اما لفظا أو محلا (قوله اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) أي يقتضي بناءه كنون النسوة ونوني التوكيد ولك أن تقول لا حاجة الى هذا القيد أي قوله ولم يتصل الخ لان الكلام في المنصوبات ولو محلا والفعل الذي لحقته احدى النونات ودخل عليه الناصب فهو وان كان مبنيا يكون في محل نصب (قوله الاول المفعول به) أل اسم موصول ومفعول صلته والهاء في به عائد على أل ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الفعل المفهوم من لفظ مفعول اذ التقدير الاسم الذي فعل به الفعل وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له هكذا أقر الناصر الطبلاوي قال شيخنا يلزم على جعل نائب الفاعل ضميرا مستترا في مفعول جريان الصلة على غير من هي له فيكون الواجب الابراز بان يقال المفعول هو به فالاحسن أن نائب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير في الوصف والباء للالصاق أي الذي فعل به الفعل وقس الباقي (قوله وهو الاسم) أي حقيقة كضربت زيدا أو تأويلا كقوله تعالى ولا تخافون أنكم أشركتم أي الاشراك ونحو أحب أن تفهم فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر والتقدير أحب فهمك (قوله الذي وقع عليه فعل الفاعل) أي بلا واسطة فخرج المجرور في نحو مررت بزيد فانه وقع عليه فعل الفاعل وهو المرور لكن بواسطة حرف الجر ومثله المنادى نحو يا عبد الله فانه وان كان في الحقيقة كل منهما مفعولا به لكنه لا يطلق عليهما في الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله وقع عليه فعل الفاعل يفيد أنه لا بد من وجود ذات المفعول به قبل وقوع الفعل عليه ومن ثم أعرب كثير قوله تعالى خلق الله السموات والارض مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال الحلبي والصواب أنه مفعول به على حد بنيت الدار فان قلت ان التعريف غير مانع لشموله زيدا في قولك زيد ضربته فان الفعل واقع على ضميره الذي هو عينه فيكون واقعا عليه في المعنى فالجواب أن المراد بوقوع فعل الفاعل عليه أن يكون الاسم وضع للدلالة على أنه وقع عليه الفعل فخرج زيد في المثال المذكور فان الفعل وان كان واقعا عليه في المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك وانما وضع للاخبار عنه (قوله ويصح نفيه عنه) قال العلامة الشنواني الاولى أو نفي عنه ووجهه شيخنا بان المراد النفي بالفعل لا صحته بدليل المثال الذي ذكره والمحل لا و لا للواو ولعل الواو في قوله ويصح بمعنى أو وذلك لان المراد أن المفعول به اما أن يتعلق به الفعل أو ينفى عنه لا أنه ما اجتمع فيه أمران الوقوع عليه وصحة النفي عنه والا لما دخل نحو ماضربت زيدا لانتفاء القيد الاول وهو وقوع الفعل عليه كما اعترض به و بعد هذا كله

(قوله وضع للدلالة) أي ذكر في التعريف لاجل الدلالة بسبب حالته التي هو عليها وهي النصب (قوله لم يوضع للدلالة على ذلك الخ) أي لم يذكر في نظم الكلام لاجل الدلالة على أنه وقع عليه الفعل بل لاجل الدلالة على أنه مخبر عنه (قوله ولعل الواو في قوله ويصح بمعنى أو) أي و يراد من الصحة الحصول بالفعل مجازا من اطلاق اللازم وارادة الملزوم (قوله كما اعترض) أي الشنواني وكذا الضمير فيما بعد

ولا يلى الا فى الاختيار والمنفصل) عن عامله (بخلافه) وهو ما يتقدم على عامله ويلى الا فى الاختيار (وكل منهما) أى من المتصل والمنفصل (اثناعشر) فسماسبعة للحاضر وخمسة للغائب أمثلة (المتصل) زيد (أكرمنى أكرمنا) بفتح الميم (أكرمكَ) بفتح الكاف للمخاطب المذكر (أكرمكِ) (١٠٤) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (أكرمكما) لمثنى المخاطب مطلقا (أكرمكم) لجماعة الذكور المخاطبين (أكرمكن) لجماعة الاناث المخاطبات (أكرمه) للمفرد المذكر الغائب (أكرمها) للمفردة المؤنثة الغائبة (أكرمهما) للمثنى الغائب مطلقا (أكرمهم) لجماعة الذكور الغائبين (أكرمهن) لجماعة الاناث الغائبات والكاف والهاء فيهن هى الضمير وحدها ويقال فى كل منها ضمير متصل فى محل نصب على المفعولية وهو اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب (و) أمثلة (المنفصل اياى) أكرم للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (اياكَ) بفتح الكاف للمخاطب (اياكِ) بكسرها للمخاطبة (اياكما) للمثنى المخاطب مطلقا (اياكم) لجماعة الذكور المخاطبين (اياكن) لجماعة الاناث المخاطبات (اياه) للمفرد الغائب (اياها) للمفردة الغائبة (اياهما) لمثنى الغائب مطلقا (اياهم) لجماعة الذكور الغائبين (اياهن) لجماعة الاناث الغائبات وايافيهن بكسر الهمزة وتشديد الياء التحتية هى الضمير وما اتصل بها حروف دالة على التكلم والخطاب والغيبة هو والتثنية والجمع تذكيرا وتأنيثا ويقال فى كل منها ضمير منفصل فى محل نصب على المفعولية وهو اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب (الثانى المفعول المطلق) أى الذى يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بجار حرف أو ظرف (وهو المصدر

اعترض بانه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد بوقوعه عليه تعلق الفعل به أعم من أن يكون على جهة الثبوت أو النفى وكل هذا مبنى على أن قوله ويصح الخ من التعريف كما هو المتبادر ويصح ان أن يكون كلاما مستأنفا بعد تمام التعريف لدفع ما يتوهم أن التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفى فأفاد أنه يصح النفى أى وهو داخل لما أن المراد بالوقوع مطلق التعلق (قوله ولا يلى الا فى الاختيار) أى فى حالة الاختيار فخرجت حالة الضرورة كما فى قول الشاعر

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

اذ القياس الا اياك فاتى بالمتصل موضع المنفصل وأنكر المبرد ورود ذلك وأنشد بدل الاك سواك وكقول آخر

أعوذ برب العرش من فئة بغت * على فما لى عوض الاه ناصر

أى الا اياه ثم الجمع بين القيدين أى قوله ما لا يتقدم على عامله ولا يلى الا فى الاختيار لبيان فائدة حكم المتصل والا فأحدهما يستلزم الآخر ويبقى أن تعريف ضمير النصب المتصل بقوله ما لا يتقدم الخ غير مانع لانه يصدق على التاء من قمت مع أنها ضمير رفع والجواب أن ما فى قوله ما لا يتقدم واقعة على الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل حتى يشمل التاء بقرينة المقام والتمثيل فهذا تعريف لنوع من المتصل وهو المنصوب أو ان ما واقعة على الضمير مطلقا ويكون التعريف لمطلق المتصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل (قوله وهو ما يتقدم على عامله) أورد عليه أيضا أن تعريف المنفصل غير مانع لصدقه على انا فانه يقع بعد الا تقول ما قام الا أنا وهو ضمير رفع لا نصب والجواب كالذى قبله (قوله بفتح الميم) قيد بذلك لان نا مع سكون الميم تكون فاعلا والحاصل أن ما قبل نا ان كان مفتوحا كانت مفعولا نحو أكرمنا وضربنا وان كان ساكنا كانت فاعلا نحو أكرمنا وضربنا (قوله والكاف والهاء فيهن هى الضمير وحدها) وقيل المجموع ضمير وكذا اياك وقيل ايا مضاف للضمير بعده ثم هو ضمير أيضا أو اسم غير ضمير وقيل ايا حرف اعتمد عليه الضمير بعده وهذا كله خلاف بلا ثمرة مترتبة (قوله الثانى المفعول المطلق) أى عن التقييد فلفظ المطلق كما قال السيد اشارة الى عدم التقييد لا للتقييد بالاطلاق (قوله أى الذى يصدق الخ) هذا تفسير لمعنى الاطلاق ويصدق أى يحمل فان الصدق فى المفردات بمعنى الحمل أى الاخبار فيقال مثلا فى ضربا من ضربت ضربا مفعول بدون تقييد بله أو به الخ (قوله حرف أو ظرف) بدل من جار بدل بعض من كل فالمقيد بالحرف الجار المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمقيد بالظرف الجار المفعول معه فصدوق الجار الحرف أو الظرف وهو خصوص مع فى معه فانها جارة بالاضافة ومصدوق المجرور الضمير العائد على أل قال ابن الصائغ فى شرحه للجمل وانما سمى المصدر مفعولا مطلقا لانه المفعول حقيقة واطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحى والا فزيدا من ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب وأما زيد فمفعول به الضرب لكن متى أطلقوا مفعولا علم أنه المفعول به فاذا أرادوا المفعول حقيقة قيدوه بالاطلاق أو باسم يخصه وهو المصدر (قوله وهو المصدر) المصدر فى اللغة هو الحدث الذى يحدثه الفاعل واصطلاحا اللفظ الجارى على فعله الدال على ذلك الحدث فتسمية اللفظ الدال على الحدث مفعولا مطلقا نظرا لدلالته على الحدث الذى

هو مفعول للفاعل حقيقة وفي الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام السيد قدس سره اسم للاثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري وأثره متقاربين لم يفرق بينهما أهل اللغة وقالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق أنه المعنى الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر واعلم أن المصنف حذف قيدين من التعريف وكان عليه أن يقول وهو المصدر الفضلة غير الحال فخرج بقيد الفضلة نحو قولك ضربك ضرب شديد فضرب الذي وقع خبرا وان كان مصدرا مؤكدا لعامله وهو ضرب الواقع مبتدأ ليس من المفعول المطلق لانه عمدة لا فضلة وخرج بقيد غير الحال نحو قوله تعالى ولى مدبرا فان مدبرا مصدر مؤكد لعامله فضلة وليس من المفعول المطلق لانه حال (قوله المؤكد لعامله) أى المؤكد للحدث الذى اشتمل عليه عامله وهو الفعل فضربا من ضربت ضربا مؤكد للحدث الذى اشتمل عليه عامل النصب في المصدر وهو الفعل ومعنى كونه مؤكدا له أنه يفيد ما أفاده العامل من الدلالة على الحدث فهو بمنزلة تكرير الفعل فرجع لمعنى التوكيد اللفظى قال الرضى التأكيد فى الحقيقة للمصدر المنفهم من الفعل لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا لبقية مدلول معنى الفعل (تنبيه) المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق والمختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه واختلف في النوعى والمشهور الجواز وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين (قوله أو المبين لنوعه) أى لنوع الحدث الذى اشتمل عليه عامله زيادة على التأكيد الذى اشتمل عليه القسم الاول (قوله أو لعدده) أى أو المبين لعدده أى لعدد الحدث الذى اشتمل عليه عامله زيادة على التأكيد فعلم أن التأكيد قدر مشترك في الجميع (قوله اما بالوصف) أى يكون مبينا بسبب ذلك الوصف أعم من أن يذكر الموصوف كمثال المصنف أولا كقوله تعالى من عمل صالحا أى عملا صالحا وفي جعل هذا القسم مبينا بالوصف تسمح لان المبين فى الحقيقة نفس الوصف (قوله أو بالاضافة) أى أو يكون مبينا بسبب الاضافة أى اضافة المصدر لغيره (قوله ضرب الامير) أى مثل ضربه (قوله ضربت ذلك الضرب) هذا المثال ليس من المصدر المبين وانما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدر فان اسم الاشارة ليس مصدرا كما لا يخفى لكنه لما بين اسم الاشارة بالمصدر الذى وقع بعده كان كأنه المصدر (خاتمة) التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر موافقة للغالب فان الغالب أن يكون مصدرا والا فقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كسرت أحسن السير أو ضمير المصدر نحو لا أعذبه أحدا أى لا أعذب هذا التعذيب أو اشارة كضربته ذلك الضرب أو مشارك للمصدر في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر كاغتسلت غسلا واسم عين نحو قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل آخر كقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا أو دال على نوعه كرجعت القهقرى أو على عدده نحو ثمانين جلدة أو على آلته كضربت سوطا أو وقته كقوله * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أو لفظة كل نحو فلا تميلوا كل الميل أو بعض كضربته بعض الضرب وغير ذلك (قوله الثالث المفعول لاجله) أى الذى فعل الفعل لاجله بان كان غرضا باعثا على الفعل كالتأديب في ضربت ابنى تأديبا فانه غرض باعث على الضرب وعلة غائية له أيضا باعتبار حصوله عقبه وانما قدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرا (قوله أى شارك المصدر الحدث) المصدر فاعل مرفوع والحدث مفعول منصوب فعلى هذا التفسير يكون ضمير الفاعل المستتر في شارك عائدا على المصدر والبارز عائدا على الحدث وفيه تعسف لجريان الصفة على هذا الاحتمال على غير من هي له فالاولى أن يجعل الضمير المستتر عائدا على الحدث والبارز عائدا على المصدر لان شارك صفة جارية على الحدث فجعل فاعلها ضمير الحدث أولى ويمكن تخريج كلام

المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده فالمؤكد لعامله) أقسام لان عامله تارة يكون فعلا (نحو ضربت ضربا) وتارة يكون وصفا نحو (أنا ضارب ضربا و) تارة يكون مصدرا نحو (عجبت من ضربك ضربا والمبين لنوعه) اما بالوصف نحو (ضربت ضربا شديدا أو) بالاضافة نحو (ضربت ضرب الامير او) بالاشارة نحو (ضربت ذلك الضرب أو) بلام العهد نحو (ضربت الضرب) أى المعهود للمخاطب (والمبين لعدده) من مرة أو مرتين أو مرات (نحو ضربت ضربة أو ضربتين أو ضربات الثالث المفعول لاجله) ويقال له المفعول له والمفعول من أجله (وهو المصدر المذكور علة لحدث شاركه) أى شارك المصدر الحدث

(في الزمان والفاعل) بان يكون زمانهما واحدا وفاعلهما واحدا وله ثلاثة أحوال مجرد من أل والاضافة ومقرون بال ومضاف فالاول (نحو قمت اجلالا للشيخ) ففاعل القيام والاجلال المتكلم لان القيام والاجلال صدرا منه وزمانهما واحد لان القيام قارن الاجلال في الزمان (و) الثاني نحو (ضربت ابني التأديب و) الثالث نحو (قصدتك ابتغاء معروفك) ويجوز فيه الجر بقلة في الاول وبكثرة في الثاني ويستويان في الثالث (الرابع المفعول فيه وهو المسمى ظرفا عند البصريين) لوقوع الفعل فيه (وهو ما ضمن معنى في من اسم زمان مطلقا)

المصنف على هذا بان يقرأ المصدر بالنصب مفعولا مقدما والحدث بالرفع فاعلا مؤخرا (قوله في الزمان والفاعل) لا فرق في مشاركته له في الفاعل بين أن تكون لفظية كضربته تأديبا أو تقديرية كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعله الزمخشري منصوبا على الحال قال البيضاوي وانتصابهما أي خوفا وطمعا على العلة بتقدير المضاف أي ارادة خوف وطمع أو التأويل بالاخافة والاطماع أو الحال من البرق أو المخاطبين على اضمار ذوي أو اطلاق المصدر بمعنى المفعول أو الفاعل للمبالغة وقيل يخاف المطر من يضره ويطمع فيه من ينفعه واشترط ابن الخباز وغيره أن يكون ذلك المصدر قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر فصارت الشروط ثلاثة كونه مصدرا وفعلا قلبيا ومشاركة المصدر للحدث في الزمان والفاعل فان فقد شرط منها وجب جره بحرف من حروف التعليل الاربعة التي هي اللام والباء وفي ومن ففاقد المصدرية كقوله تعالى والارض وضعها للانام فان الانام ليس مصدرا وفاقد القلبية نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق أي فقر فان الاملاق علة للقتل وهو مصدر وليس قلبيا ولذلك نصب في آية خشية املاق لكون الخشية فعلا قلبيا وفاقد الاتحاد في الزمان كقول امرئ القيس * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها أي خلعت ثيابها لاجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة للخلع وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو قول أبي ضمرة الهذلي

وانى لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

أي ينزل بي لاجل تذكرك نشاط فان الذكرى علة لعرو الهزة وفاعل العرو هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فاضافة ذكراك من اضافة المصدر لمفعوله (قوله ففاعل القيام والاجلال المتكلم) ومعنى المشاركة في الفاعل هو أن يقوم الحدثان بشئ واحد (قوله ويجوز فيه) أي في المفعول لاجله المستوفي للشروط المذكورة اما ما فقد شرطا منها فانه يجب فيه الجر كما تقدم (قوله في الاول) أي المجرد من أل والاضافة نحو قوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

(قوله وبكثرة في الثاني) أي المقرون بال ومن القليل قوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء

(قوله ويستويان) أي الجر والنصب في الثالث أي المضاف فمن النصب قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ومن الجر قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله (قوله الرابع المفعول فيه) تقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له في الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان وبان العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ به بخلاف المفعول معه (قوله وهو المسمى ظرفا عند البصريين) قال المرادي ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا لان العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع ولان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله وهو ما) أي اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان ذلك اللفظ فعلا أو شبهه مذكورا أو محذوفا كان ذلك الحذف جائزا أو واجبا ضمن ذلك الاسم معنى في دون لفظها وانما اعتبر المعنى دون اللفظ للاشارة الى أنه لا يعتبر في الظرف صحة التصريح بها اذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند في قولك جلست عند زيد اذ لا يصح أن يقال في عند نخرج بقيد ضمن معنى في نحو يخافون يوما ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فانهما ليسا على معنى في بل كل منهما مفعول به لكن ناصب حيث

(قوله أو اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول) أي ان كان حالا من البرق وقوله أو الفاعل أي ان كان حالا من المخاطبين وقوله للمبالغة راجع للاضمار والتأويل باسم المفعول واسم الفاعل وذلك ان في ذكر المصدر ايهام أنه عين المصدر بحسب اللفظ وان كان المعنى على الاضمار أو التأويل فاندفع ما يقال ان المبالغة لا تحصل الا اذا أبقي المصدر على حاله (قوله وقيل يخاف المطر الخ) اشارة لدفع ما يقال انه لا يصح اجتماع الخوف والطمع في المخاطبين اذ هما متنافيان وانظر مقابل هذا القيل في البيضاوي (قوله لكن ناصب حيث محذوف الخ) فيه نظر لان تصرف حيث نادر لا يحمل عليه التنزيل فلذا قال الدماميني انها محذوف ظرف والمعنى يعلم الفضل والشرف الذي هو في محل الرسالة ومحل الرسالة نفس الرسل

أي سواء كان مبهما او مختصا بوصف أو باضافة او بلام التعريف أو معدودا ونعني بالمختص ما يقع جوابا لمتى وبالمعدود ما يقع جوابا لكم وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشئ منهما (أو اسم مكان مبهم) وهو ما ليس له صورة ولا حدود محصورة فالزمان (نحو صمت يوما أو يوما طويلا أو يوم الخميس أو اليوم أو أسبوعا) الاول المبهم والثاني الموصوف والثالث المضاف والرابع المقرون بأل والخامس المعدود (و) المكان المبهم (نحو جلست خلف زيد أو فوقه أو تحته وما أشبه ذلك من أسماء الجهات) الست نحو أمام زيد ويمينه وشماله وشبهها في الشياع كناحية الدار وجانبها ومكان الوقوف (و) أسماء (المقادير كمرت ميلا) وفرسخا وبريدا (وما صيغ من الفعل) واتحدت مادته ومادة عامله (كرميت مرمى زيد) وفي التنزيل وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع

محذوف تقديره بعلم وليس منصوبا باعلم لانه أفعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به اجماعا وخرج ما تضمن لفظها نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك فلا يسمى شئ من ذلك ظرفا في الاصطلاح وخرج باسم الزمان والمكان نحو قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر في لان النكاح ليس بواحد منهما وزاد في التوضيح قيدا آخر وهو أن يكون تضمن معنى في مطردا ليخرج نحو دخلت الدار وسكنت البيت لانه لا يطرد تعدي الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت فانتصابهما انما هو على التوسع باسقاط الخافض لا على الظرفية والاصل في الدار لكن قال الدماميني مذهب جماعة ومنهم سيبويه امام الفن انه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم ولا يقبله المكان الا مبهما لكثرة الاستعمال (قوله سواء كان مبهما أو مختصا) قال المرادي في شرح التسهيل المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين والمختص قسمان معدود وغيره فالمعدود هو ماله قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أيام الشهور ونحو الصيف والشتاء والمختص غير المعدود كاسماء الايام كالسبت والاحد وما أضافت اليه العرب شهرا من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الاول وربيع الثاني وما اختص بأل أو الصفة أو الاضافة (قوله ما لا يقع جوابا لشئ منهما) أي لكم ولمتى كالحين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت أو متى صمت حينا أو زمنا (قوله وهو ما ليس له صورة الخ) وذلك كاسماء الجهات مثل فوق وتحت وغيرهما فانه لا حدود محصورة لشئ منها ولا يدل شئ منها على صورة مسماه اي على حقيقة المعنى الموضوع له بحيث ينكشف للسامع تلك الحقيقة الا اذا ذكر المضاف اليه كفوق السماء وتحت الارض مثلا فلا يعرف شئ من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال عليها بل بما أضيف اليه ذلك اللفظ بخلاف نحو الدار والبيت والمسجد فانها تدل على صورة مسماها بنفسها ولها حدود محصورة فانتصابها في نحو سكنت البيت وزرت الدار ليس على الظرفية بل على التوسع باسقاط الخافض وقد تقدم أنها خارجة أيضا عن الظرف بالقيد الذي زاده ابن هشام فان قلت لاي شئ صلح اسم الزمان للظرفية مبهما ومختصا ولم يصلح لها اسم المكان الا مبهما فالجواب أن أصل العوامل الفعل ودلالة الفعل على الزمان لكونها تضمنية أقوى من دلالته على المكان لكونها التزامية فلقوة دلالة الفعل على الزمان تعدى لجميع ما يدل عليه من أسمائه ولضعف دلالته على المكان لم يتعد الى جميع أسمائه بل الى نوع منها (قوله الاول المبهم) هذا سبق قلم لان يوما من المعدود لا المبهم ولذا يقع جوابا لكم قال في اللب والمعدود من الزمان ما يصلح جوابا لكم قال السيد عبد الله نحو اليوم والليلة تقول في جواب من قال كم صمت يوما (قوله وما أشبه ذلك) اسم الاشارة راجع لقوله خلف وما عطف عليه أي والذي أشبه ما ذكر وقوله من أسماء الجهات بيان لما وحينئذ لا بد من تقدير مضاف أي بقية أسماء اذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت ومثل لما بقي منها بقوله نحو أمام الخ قال الناصر الطبلاوي والجهات الست أسماؤها أكثر من ستة وهي الفوق والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام وانما سميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات (قوله وما صيغ) أي اشتق وقوله من الفعل أي من مصدر الفعل أو أنه أراد الفعل بالمعنى اللغوي أي الحدث الذي هو المصدر وانما أولناه بذلك ليكون كلامه جاريا على مختار البصريين أن الاشتقاق من المصدر (قوله واتحدت مادته ومادة عامله) هذا قيد لا بد منه أما ان اختلفت مادته ومادة عامله نحو قعدت مجلس زيد لم يجز في القياس أن يجعل مجلس ظرفا بل يجب فيه التصريح بفي ثم ظاهر صنيعه أن ما صيغ من الفعل مختص باسم المكان وكان حقه أن ينبه على نظيره في اسم الزمان اذ قعدت مقعد زيد يصح أن يراد به الزمان أي زمان قعوده كما يصح أن يراد به المكان واعلم أن المصنف مثل للمبهم بثلاثة أنواع أسماء الجهات وأسماء المقادير وما صيغ من الفعل أما الجهات فظاهر وأما أسماء المقادير ففيها خلاف

(قوله وسائر أيام الشهور) صوابه وسائر أسماء الشهور

(قوله أو انه أراد الفعل بالمعنى اللغوي الخ) أي دال الفعل لان الاشتقاق من الالفاظ لا من المعاني

والجيش أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو أناسائر والنيل) فخرج بقيد الاسم الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وبالواقع بعد واو المصاحبة الواقع بعد مع نحو جئت مع زيد وبالمسبوقة بفعل نحو كل رجل وضيعته وباسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به

قيل انها من المبهم وقيل شبيهة به لا منه واما ما صيغ من الفعل فقال المرادي انه من المختص لا من المبهم وقد يقال انه يستعمل مبهما كقعدت مقعدا وغير مبهم كقعدت مقعد زيد (تتمة) ذهب جماعة منهم أبو البقاء وابن هشام الى انه ليس من ظرف المكان قوله تعالى قيل ارجعوا وراءكم فانها ليست بمعنى في بل وراءكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تأكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما جاء به لتقييد العامل وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع في الوراء والرجوع لا يكون الا في الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا في الموقف الذي أعطينا فيه نورا والتمسوا نورا ممن يقتبس أو الى الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وعلى هذا يكون الظرف ليس مستفادا من الفعل (قوله الخامس المفعول معه) معنى كونه مفعولا معه أنه صاحب الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت له الفعل أيضا وحينئذ يحسن العطف كجاء الامير والجيش أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء والخشبة فان الاستواء للماء فقط اذ هو الذي كان منخفضا ثم ارتفع واستوى والخشبة ما زالت بحالها فالمراد بالاستواء هنا الارتفاع على حد واستوت على الجودي وليس المراد به التساوي الذي لا يكون الا بين اثنين والا تعين رفع الخشبة على حد تشارك زيد وعمرو وقاله شيخنا ثم الاصح أن المفعول معه قياسي وقيل سماعي ولذلك أخر عن المفاعيل وادعى بعضهم عدم وقوعه في القرآن يقينا ورده السيوطي بأنه قد وقع في عدة آيات منها قوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم وأجيب بان مراد هذا البعض باليقين ما ينتفي معه احتمال غير المفعولية (قوله الواقع بعد واو المصاحبة) أي الواو المفيدة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد (قوله المسبوقة بفعل) ولو تقديرا نحو كيف أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من تريد اذ المعنى كيف تصنع أنت وزيدا (قوله أناسائر والنيل) ومثله أناسائر والطريق والناصب لهذا المفعول ذلك الفعل أو الاسم الذي فيه معنى الفعل لكن بواسطة الواو لانه قاصر لا الواو (قوله فخرج بقيد الاسم الخ) جعل الاسم قيدا نظرا للمعنى والا فهو في التعريف جنس (قوله نحو جئت مع زيد) ومثله ضربت زيدا وعمرا فان الواو وان دلت على مشاركة عمرو لزيد في المضروبية لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبته له في الضرب في وقت واحد (قوله وضيعته) بالرفع عطفا على كل والضمير راجع الى المضاف الذي هو كل أي كل رجل مع ضيعة كل رجل مقترنان وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقة ركب القوم دوابهم فانه ليس المراد أن كل انسان ركب دواب الجميع بل كل واحد من القوم ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد المعجمة والمثناة التحتية في اللغة العقار الذي هو الارض والنخل والمتاع وهي هنا عبارة عن الصنعة أي الحرفة التي يكتسب بها الانسان سميت بذلك لان صاحبها يضيع معاشه بتركها (قوله وباسم فيه معنى الفعل الخ) يتبادر من كلامه أن كلا من قوله مسبوقة بفعل وقوله أو باسم فيه معنى الفعل قيد مستقل وليس كذلك بل القيد أحد الامرين اما الفعل واما اسم فيه معناه وحروفه وعلى كل خرج كل رجل وضيعته وهذا لك وأباك فلو قال والمسبوقة بفعل أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه خرج كل رجل وضيعته وهذا لك وأباك لكان أسلم وأوضح (قوله هذا لك وأباك بالموحدة) فليس أباك مفعولا معه لانه وان تقدم عليه اسم فيه معنى الفعل وهو اسم الاشارة لانه بمعنى أشير لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل هكذا قرر الحلبي قال شيخنا ولا يخفى ان المصاحبة انما هي فيما سبق الواو ولو كان المراد به هنا أشير كان المعنى أشير لهذا مع أبيك بأن يكون جالسا معه أو مع كونه أباك بان كان هو أبوك وكلاهما بعيد فالاحسن أن المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه هنا الظرف أعني لك فانهم عدوه مما تضمن معنى الفعل وهو الاستقرار دون حروفه فالمعنى هذا الشئ استقر لك مع أبيك اه بتغيير ما (قوله فلا يتكلم به) أي بهذا المثال أي لا يتكلم

(قوله وقد يقال انه يستعمل الخ) هذا قول آخر مفصل وليس اشارة للجواب عن الشارح لعدم صحته (قوله بان مراد هذا البعض الخ) أي فيكون من جملة المنفي وهي محط النفي وليس اليقين راجعا للنفي حتى يكون المعنى ان عدم ورود المفعول معه في القرآن مقطوع به كما فهم السيوطي رحمه الله تعالى (قوله ولو كان المراد بها) المناسب به فانه راجع لما سبق الواو (قوله بان يكون جالسا الخ) أي بان يكون المشار اليه جالسا الخ والمناسب التعبير بحاضرا بدل جالسا لانه هو الذي تقتضيه الاشارة (قوله أو مع كونه) أي المشار اليه وقوله أبيك صوابه أباك لانه خبر الكون من حيث النقصان (قوله وكلاهما بعيد) بل غير صحيح اه

خلافا لابى على الفارسى (السادس خبر كان) وخبر (أخواتها نحو كان زيد قائما السابع اسم ان و) اسم (أخواتها نحو ان زيدا قائم وتقدما فى المرفوعات) فلا حاجة الى اعادة ذلك (الثامن الحال وهو الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه فاعلا كان صاحبه (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد (أو مفعولا نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من الفرس (أو مجرورا بالحرف نحو مررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند (أو مجرورا بالمضاف) بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف اليه نحو أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فان اللحم بعض الاخ أو كبعضه فى الاستغناء عنه بحذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه

به منصوبا بل يقال هذا لك وأبيك مجرورا باللام معطوفا على الكاف فى لك (قوله خلافا لابى على الفارسى) حيث أجاز النصب فى أباك على انه مفعول معه ذهابا منه الى الاكتفاء بمعنى الفعل وقياسا على قولهم مالك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير ما كان لك وزيدا وأجيب بوضوح الفرق بينهما وهو قوة الداعى الى تقدير الفعل فى الثانى وهو تقدم ما الاستفهامية وتأخر المجرور وهما بالافعال أولى بخلاف الاول وهو هذا لك وأباك فانه ليس فيه الا الثانى وهو تأخر الجار والمجرور (قوله الثامن الحال) ألفها منقلبة عن واو فاصلها حول تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا والدليل على أن الالف منقلبة عن واو جمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة والجمع والتصغير يردان الاشياء الى أصولها ثم الافصح تأنيث وصفها فيقال حال حسنة كما يذكر فيقال حال حسن وقد يؤنث لفظها كقوله * على حالة لو أن فى القوم حاتما * وهى نوعان مؤسسة ومؤكدة والمعرف بالتعريف الذى ذكره المصنف هو الاول وأما المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا فقد عرفها الرضى بانه اسم غير حدث يجىء مقررا المضمون جملة قال فقولنا غير حدث احتراز عن المنصوب فى رجع رجوعا (قوله الوصف) بمعنى الصفة وهو مادل على ذات مبهمة باعتبار أمر معين وليس المراد بالوصف الوصف بالمعنى المصدرى وهو اطلاق الصفة على الموصوف لانه قد وصفه بفضلة والذى يكون فضلة هو نفس الصفة كراكبا من جاء زيد راكبا والمراد الوصف ولو تأويلا لتدخل الجملة الواقعة حالا نحو جاء زيد والشمس طالعة لانه فى معنى جاء زيد مقارنا لطلوع الشمس ومثله ما اذا وقع الجار والمجرور أو الظرف حالا كرأيت الهلال فى السماء أو بين السحاب فالحال فى الحقيقة هو المتعلق وهو كائنا مثلا ولا يخفى أنه وصف حقيقة لا تأويلا فلا حاجة الى ادخاله فى التأويل نعم يدخل فيه نحو ثبات فى قوله تعالى فانفروا ثبات فانه بمعنى متفرقين نعم لا يشمل التعريف الحال الموطئة لانها جامدة والوصف مشتق وأجاب بعضهم بأن الحال فى الحقيقة وصفها لا هى (قوله الفضلة) المراد بها ماليس جزأ من الكلام أى ماليس ركنا فى الاسناد لا ما يستغنى عنه الكلام فان كثيرا من الاحوال يتوقف عليه صحة المعنى نحو قوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ونحو ذلك وخرج بقيد الفضلة الخبر نحو ضاحك فى قولك زيد ضاحك فانه وصف لكنه ليس بفضلة (قوله المبين لهيئة صاحبه) المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة المشاهدة والا لخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما فان الصدق والاسلام مبينان لصفة التكلم والموت وهما الصدق والاسلام وليسا بمحسوسين مشاهدين بل هما أمران معنويان وخرج بهذا القيد التمييز فانه مبين للذات والنعت فى مثل جاءنى رجل راكب فانه ذكر لتخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهيئة به ضمنا لا قصدا فمن ثم زاد الحاجبى قيد القصد فى التعريف فقال المبين لهيئة صاحبه قصدا (قوله فاعلا كان صاحبه) فاعلا خبر كان مقدم عليها وصاحبه اسمها وضميره يعود على الوصف وهذا تعميم فى صاحب الوصف والمراد الفاعل لفظا كما مثل أو معنى نحو زيد من قولك زيد فى الدار قائما فان قائما حال من الفاعل معنى وهو الضمير الذى انتقل من العامل المحذوف الى الظرف وقيل انه حال من زيد لانه وان كان مبتدأ صورة فهو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد فى الدار (قوله أو مفعولا) أى أو هما معا كما سيأتى فى كلامه فاو مانعة خلو تجوز الجمع وشمل كلامه المفعول اللفظى كما مثل والمعنوى نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من المفعول معنى وهو زيد لان المعنى أشير الى زيد قائما فزيد مفعول أشير والفعل ليس بمقدر فى الكلام لان زيد خبر المبتدأ لكنه مفهوم منه (قوله أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) قال الزمخشرى فى كشافه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الانكارى

(قوله على حالة الخ) تمامه على جوده لضن بالماء حاتم أى بخل به (قوله وأما المؤكدة) أى للازم مضمون الجملة (قوله لمضمون) أى للازم مضمون (قوله لانه قد وصفه الخ) أى ولانه هو الذى يحمل على الحال (قوله فان قائما حال من الفاعل معنى وهو الضمير) فيه ان الضمير فاعل لفظا لا معنى وان هذا التعليل غير مناسب لقوله أو معنى نحو زيد فالمناسب ان يقول فان قائما حال من زيد وهو وان كان مبتدأ صورة هو فاعل معنى وقيل انه حال من الفاعل لفظا وهو الضمير الذى انتقل من العامل المحذوف الى الظرف

قال مرجع عامل في الحال النصب (وتنقسم الحال) بالنظر الى وصفها (الى منتقلة) أي غير لازمة لصاحبها (كما مثلنا) ألا ترى أن الركوب قد يفارق زيدا ويجئ ماشيا (والى لازمة) أي لا تفارق صاحبها (نحو دعوت الله سميعا) وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها

قوله ويجوز ان ينتصب عن الاخ) ظاهره ان هذا مرجوح والراجح الاول وليس كذلك لان المتصف بالموت الشخص لا جزؤه (قوله لما فيها من معنى الحال) أي لما في الاضافة اللفظية من معنى هو الحال أي الوصف وذلك الوصف هو الحدث أعني الانتساب ولو قال لما فيها من معنى الفعل لكان أوضح (قوله والصحيح أن عاملها عامل المضاف اليه وهو ملة ولحم) لان المضاف اليه هو الاخ وابراهيم وفيه ان هذا خلاف الصحيح والصحيح ان عاملها عامل المضاف وهو اتبع ويأكل كما أفاده المحشي فيما يأتي ولا عبرة باقراره لكلام التفتازاني هنا حيث قال ومما يؤيد القول الخ نعم ان كان كلام التفتازاني مبنيا على أن الاول يسمى مضافا اليه كان موافقا للصحيح

ومنها جعل ماهو في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم اشعارا بأن أحدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها أنه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها أنه لم يقتصر على أكل لحم الاخ حتى جعل ميتا وعن قتادة كما تكره ان وجدت جيفة مدودة أن تأكل منها كذلك فاكره لحم أخيك وهو حي وانتصب ميتا على الحال من اللحم ويجوز أن ينتصب من الاخ (قوله أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا) قال التفتازاني في حاشية الكشاف حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورأيت هندا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال المشعر به حرف الجر كأنه قيل ملة نسبت لابراهيم حنيفا والصحيح أن عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور وأما مثل أعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر اه ومما يؤيد القول بان العامل هو المضاف ماقاله بعض المحققين انه يلزم على القول بان العامل هو الاضافة جواز الحال من كل مضاف اليه وليس كذلك وقال السمين القول بان العامل معنى الاضافة ليس بشئ لان معنى الاضافة لا يصلح أن يكون عاملا ألبتة (قوله اليه مرجعكم جميعا) المرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم لان المصدر الميمي من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قياسه أن يكون على وزن مفعل بفتح العين كمضرب فمجيء مرجع بالكسر شاذ أي مخالف للقياس وان كان فصيحا في الاستعمال بدليل الآية (قوله فان مرجع عامل في الحال النصب) فجميعا حال من الكاف الذي هو المضاف اليه المعمول ذلك المضاف اليه للمضاف الذي هو مرجع لانه مما يعمل عمل الفعل اذ هو مصدر كما علمت فمرجع مبتدأ خبره اليه وهو مضاف للكاف الواقع مفعولا في المعنى فيكون من اضافة المصدر لمفعوله وجميعا حال من الكاف فيكون عاملا فيها وفي صاحبها وأما العامل في الحال في المثالين السابقين فهو أن اتبع ويأكل وهما عاملان في نفس المضاف أيضا وهو لحم وملة وليسا عاملين في المضاف اليه الذي هو صاحب الحال وهو أخيه وابراهيم واستشكل بانه كيف يجوز أن يكون عامل المضاف عاملا في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف اليه مع قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وأجيب بانه لما كان المضاف اليه فيما ذكر بمنزلة المضاف لانه كل له أو ككله جاز أن يكون عامل المضاف عاملا في الحال وان لم يكن عاملا في صاحبها الذي هو المضاف اليه لان صاحبها لما كان بمنزلة معمول ذلك العامل فكأن ذلك العامل عامل فيه وهذا حكمة اشتراطهم أن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه أو كبعضه (قوله وتنقسم الحال بالنظر الى وصفها) أي ثلاثة أقسام (قوله كما مثلنا) أي في قوله سابقا جاء زيد راكبا وركبت الفرس مسرجا فان الركوب يفارق زيدا ولا يلازمه لجواز أن ينتقل الى صفة أخرى (قوله دعوت الله سميعا) فسميعا حال من المفعول وهذه الصفة ثابتة له تعالى أزلا وأبدا (قوله وخلق الله الزرافة الخ) قال في شرح الشذور الزرافة بفتح الزاي مفعول خلق ويديها بدل منها بدل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق بأطول وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاي وقال فيها الفتح والضم فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقي في كتابه فيما يغلط فيه العامة فقال في باب ما جاء مفتوحا والعامة تضمه ما نصه هي الزرافة بفتح الزاي لهذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى مأخوذ من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها اه قال أبو البقاء وبعضهم يقول يداها أطول من رجليها بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية قال بعضهم ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرف بأل

الجنسية

وخلق الله اليربوع يديه أقصر من رجليه (والى موطئة وهي الجامدة الموصوفة بمشتق نحو فتمثل لها بشرا سويا) فبشرا

حال من فاعل تمثل وهو الملك وسويا نعت بشرا وهو المسوغ لوقوع الحال جامدة (و) بالنظر الى زمانها (الى مقارنة في الزمان نحو هذا بعلي شيخا والى مقدرة) وهي المستقبلة (نحو ادخلوها خالدين والى محكية) وهي الماضية (نحو جاء زيد أمس راكبا) بالنظر الى الافراد والتعدد الى قسمين (مفردة كما تقدم) من الامثلة (ومتعددة لمتعدد نحو لقيته مصعدا منحدرا ويقدر) الحال (الاول) وهو مصعدا (للثاني) من الاسمين وهو الهاء (وبالعكس) فيقدر الحال الثاني وهو منحدرا للاول من الاسمين وهو التاء وشاهده قوله

عهدت سعادا ذات هوى معنى
فزدت وعاد سلوانا هواها

فمعنى حال من التاء وذات هوى حال من سعاد وقد تأتي على الترتيب ان أمن اللبس كقوله خرجت بها أمشي تجر وراءنا فجملة أمشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر بالتاء الفوقية حال من الهاء في بها (ومتعددة لواحد مع الترادف أو التداخل نحو جاء زيد راكبا متبسما فان جعلت راكبا ومتبسما حالين من زيد حالا بعد حال فهي المترادفة) بمعنى المتتابعة (سميت بذلك لترادفها) أي تتابعها (وان جعلت متبسما حالا من فاعل راكبا المستتر فيه فهي المتداخلة سميت بذلك لدخول صاحب الحال

الجنسية فما بعده يصح فيه الحالية نظرا للفظ والوصفية نظرا للمعنى (قوله اليربوع) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه جمعه يرابيع (قوله والى موطئة وهي الجامدة الخ) عبارة الرضي هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها اهـ وموطئة بكسر الطاء أي ممهدة (قوله وهو الملك) في الحقيقة الفاعل ضمير تمثل لكنه فسره بمدلوله ايضاحا والملك بفتح اللام وضمير لها يعود الى مريم (قوله وهو المسوغ) ضمير هو يعود الى بشرا وقوله المسوغ أي المجوز لوقوع الحال وهو سويا وانما كان مسوغا لان الحال في الحقيقة هو سويا وبشرا وطأ الطريق له بمجيئه قبله موصوفا به واستشكل اعراب بشرا حالا بأنه يصير المعنى حينئذ تمثل لها الملك حال كونه بشرا وليس كذلك لانه في وقت التمثل ملك لا بشر فالاولى أن يكون منصوبا بنزع الخافض أي تمثل لها الملك ببشر أي تشبه وتصور بصورته قال الحلبي ثم لا يخفى أن الموطئة لا تقابل اللازمة والمنتقلة وانما تقابل المشتقة فكان الاولى أن يقول وتنقسم الى مشتقة كما مثلنا والى موطئة (قوله الى مقارنة في الزمان) أي تقترن مع مضمون عاملها في زمن واحد (قوله هذا بعلي شيخا) اسم الاشارة مبتدأ خبره بعلي وشيخا حال أي كبيرا والشيخوخة مقترنة مع الاشارة التي هي العامل في زمن واحد ثم جعل عامل الحال هو المبتدأ وهو هذا يلزم عليه أن العامل في الحال وصاحبها هو الابتداء وهو عامل ضعيف لا يعمل في شيئين وأجيب بان المعنى أشير له شيخا فاتحد عاملهما بعد التقدير وهو أشير العامل في الضمير المنصوب بواسطة الحرف والضمير هو صاحب الحال (قوله والى مقدرة) ويقال لها منتظرة (قوله ادخلوها) أي الجنة خالدين أي مقدرين خلودكم اذ الخلود ليس مقارنا للدخول بل يحصل بعده (قوله ويقدر الاول للثاني وبالعكس) تحرير هذه المسئلة وايضاحها كما يعلم من كلام الرضي أنه اذا جاء حالان من الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن هناك قرينة فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل كما صنع المصنف نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فمصعدا حال من المفعول ومنحدرا حال من الفاعل فعلم أن مثال المصنف ضعيف ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال الشاعر

وانا سوف تدركنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرينا

(قوله وشاهده) أي شاهد هذا الصنيع من حيث مجيء الحال على غير الترتيب والبيت من بحر الوافر ومعناه اني أنا وسعاد متحابان فاما أنا فزدت في الهوى وأما هي فعاد أي صار هواها سلوانا بضم السين وهو الفراغ من المحبة ولا يخفى أن في البيت قرينة يعرف بها صاحب كل حال وهي التذكير والتأنيث وهذا خلاف الفرض في المسئلة من أنه لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال كما هو المستفاد من المثال الذي ذكره المصنف اذ لا قرينة في لقيته مصعدا منحدرا يعرف بها صاحب كل حال (قوله كقوله) أي امرئ القيس من معلقته التي أولها

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهي من بحر الطويل وتمام البيت الذي في المصنف على أثرينا ذيل مرط مرحل * وأثرينا تثنية أثر ومعنى البيت أنه خرج مع المحبوبة من خبائها وقد أرخت ذيل مرطها على أثريهما لئلا يخفى أثر أقدامهما لئلا يتبعهما أحد والمرط نوع من الثياب والمرحل بالحاء المهملة كساء من خز أو صوف فيه أعلام (قوله لترادفها أي تتابعها) قال شيخنا الاولى أنه لما اتحد صاحبهما اشبها بالرديفين وهما

الثانية في الحال الاولى هــذا كله في الحال المبينة) وهي المؤسسة (وقد تأتي الحال) مؤكدة وهي ثلاثة أنواع (مؤكدة لعاملها نحو فتبسم ضاحكا ومؤكدة لصاحبها (١١٣) نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد أبوك عطوفا) وعامل الحال الاولى والثانية مذكور وعامل الثالثة محذوف وجوبا تقديره أحقه ونحوه (التاسع التمييز) ويقال له التفسير والتبيين (وهو اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم أو اجمال نسبة) فخرج بقيد التنكير زيد حسن وجهه بالنصب وبمعنى من الحال فانه بمعنى في وبالمبين لابهام اسم لا نحو لا رجل فانه اسم بمعنى من الاستغراقية لا المبينة (فالاول) وهو المبين لابهام اسم يقع (في أربعة مواضع أحدها العدد المركب) والملحق بالجمع السالم والمعطوف (نحو أحد عشر كوكبا) وعشرون رجلا وتسع وتسعون نعجة (ثانيها المساحة نحو شبر أرضا) فشبر اسم مبهم وأرضا تمييز (ثالثها الوزن كرطل زيتا) فرطل اسم مبهم وزيتا تمييز (رابعها الكيل نحو أردب قمحا) فأردب اسم مبهم وقمحا تمييز وناصب التمييز في هذه المواضع الاربعة الاسم المبهم تشبيها بالمشتق (والثاني) وهو المبين اجمال نسبة يقع (في أربعة مواضع أيضا أحدها المنقول عن الفاعل نحو اشتعل الرأس شيبا) أصله اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة فجيء بالمضاف وهو شيب الذي كان فاعلا وجعل تمييزا والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا

الراكبان على دابة واحدة (قوله هذا كله) أي ما ذكر من تعريف الحال وتقسيمها الخ (قوله وهي المؤسسة) أي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها (قوله مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وقد تقدم تعريفها عن الرضي (قوله مؤكدة لعاملها) وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها تأكيدها للعامل اما في اللفظ وفي المعنى ومثاله قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا أو في المعنى كمثال المصنف فان التبسم الضحك الخفيف فهو نوع من الضحك ولفظ الحال وعاملها مختلف وقيل ان الحال هنا مقدرة أي فتبسم مقدرا الضحك وشارعا فيه لان التبسم تحريك الشفتين لابتداء الضحك وليس بالضحك (قوله لآمن من في الارض) من اسم موصول فاعل آمن وفي الارض جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة من وكلهم تأكيد وجميعا حال وما دلت عليه الحال من العموم مستفاد من لفظ من لان الموصول من صيغ العموم خصوصا وقد قوى ذلك العموم بالتأكيد ونص المصنف على أن الحال هنا مؤكدة لصاحبها اشارة للرد على ابن مالك حيث مثل بالمثال المذكور للمؤكدة للعامل (قوله ومؤكدة لمضمون جملة قبلها) وهي التي يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة فان العطف أي الشفقة والحنو والرحمة من شأن الابوة (قوله وعامل الثالثة محذوف وجوبا) وانما وجب حذف العامل لان لفظ الاب يشعر بالعطف فاستغنى به عن التصريح بالعامل (قوله تقديره أحقه ونحوه) كأعرفه وأثبته وأتيقنه وعلى هذا تكون حالا من المفعول وهو الهاء فان قدر ثابت وحق ونحو ذلك كانت حالا من الفاعل (قوله التاسع التمييز) ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها عن بعض (قوله بمعنى من) أي التي لبيان الجنس فخرجت من المبينة للاستغراق نحو لا رجل كما سيأتي وخرجت من الابتدائية نحو قول الشاعر

* أستغفر الله ذنبا لست محصيه * (قوله مبين لابهام الخ) أشار به الى أن التمييز مصدر بمعنى اسم الفاعل ولو كان المصدر باقيا على مصدريته لقال بمعنى من لبيان ابهام الخ (قوله زيد حسن وجهه) زيد مبتدأ وحسن خبر ووجهه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس تمييزا لانه معرفة وانما لم يكن مفعولا به حقيقة لان الصفة المشبهة مشتقة من فعل قاصر غير متعد فكما أن الفعل الذي هو الاصل لا يتعدى فكذلك الصفة المشبهة التي هي فرعه لا تتعدى وأما قول الشاعر

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

حيث وقع التمييز فيه معرفة بأل وهو النفس فقد أجيب عنه بأن أل زائدة وليست معرفة فتكون النفس في معنى النكرة هذا وقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة الى جواز تعريف التمييز وعلى هذا فلا اشكال في البيت (قوله بمعنى من الاستغراقية) أي المؤكدة للاستغراق المستفاد من دخول حرف النفي على النكرة (قوله لا المبينة) أي التي لبيان الجنس (قوله يقع في أربعة مواضع) أما الثلاثة الاخيرة منها فمن أسماء المقادير لانه يعرف بها مقدار الشيء وكميته وأما العدد فليس من المقادير عند المحققين ثم هذه المقادير اذا نصبت على التمييز يراد بها المقدرات فيراد المعدود والمذروع والمكيل والموزون (قوله تشبيها بالمشتق) معناه أن هذا الاسم جامد لكنه عمل لاجل كونه أشبه المشتق كاسم الفاعل ووجه الشبه الابهام في كل منهما وفي الرضي ان الاسم المذكور عمل لمشابهة الفعل في تمامه بالفاعل ثم قال ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها فاذا تم بذلك فقد شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام اه ونقل عن الاخفش أن

هذا

هذا التمييز لا ناصب له وانما هو شبه بالمفعول به (قوله أوقع فى النفس) لحصوله بعد الطلب ولان فيه افادة علمين وهما خير من علم واحد قيل الحكيم اذا أراد التعليم لا بد له أن يجمع بين اجمال تتشوق معه النفس وتفصيل تسكن اليه (قوله والعلة فيه) أى فى التحويل أى الباعث عليه ما تقدم من ان ذكر الشئ مجملا ثم مفصلا أوقع فى النفس (قوله زيد أكرم الناس رجلا) أى من جهة الرجولية لا من جهة الابوة ولا من جهة الخؤلة وغيرهما (قوله أو شبهه) أى شبه الفعل وذلك كما فى المثال الثالث والرابع وهو أكثر وأكرم ثم ما ذكره المصنف من أن ناصب التمييز فى المواضع الاربعة هو الفعل أو شبهه مذهب سيبويه ومن تبعه وذهب قوم الى ان العامل فى ذلك هو الجملة التى انتصب عن تمامها التمييز (خاتمة) يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ويفترقان فى سبعة فأما أمور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام وأما أمور الافتراق فالاول أن الحال يجئ جملة وظرفا ومجرورا كما مر والتمييز لا يكون الا اسما الثانى ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ولا كذلك التمييز الثالث ان الحال مبينة للهيئة والتمييز مبين للذات الرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس أن الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبه الفعل ولا يجوز ذلك فى التمييز على الاصح السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة كهذا مالك ذهبا ويأتى التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا السابع أن الحال تأتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز وأما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا فيه مؤكد لما فهم من عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين (قوله العاشر المستثنى) اسم مفعول مأخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال ما ثناك عن كذا أى صرفك عنه وفى الاصطلاح اخراج ما لولاه لدخل فى الكلام السابق واعترض بأنه يلزم عليه الحكم بالدخول وعدمه فى آن واحد ويجاب بأن المراد بالدخول توهم الدخول أى اخراج شئ لولا ذلك الاخراج لتوهم دخوله أى دخول ذلك الشئ المخرج أو أن المراد دخوله تناولا لا حكما فالمستثنى منه عام مخصوص وهو ما عمومه مرادتنا ولا لا حكما لقرينة كالاستثناء وأما العام الذى أريد به الخصوص فهو ما ليس عمومه مرادا لا تناولا ولا حكما وبما تقرر ينحل اشكال مشهور حاصله أن زيدا فى قولك قام القوم الا زيدا لا يخلو اما أن يكون داخلا فى القوم أو خارجا فان قلنا انه داخل فى القوم والحال أننا أتينا بالا لاخراجه بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض وان قلنا انه غير داخل فى القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا على أن الاستثناء المتصل مخرج ومعلوم أنه لا يمكن اخراج الشئ الا بعد دخوله وأحسن ما أجيب به عن الاشكال ما أشرنا اليه من أن زيدا داخل فى مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض والحاصل أن مفهوم القوم شامل لزيد لكن الحكم وهو القيام مقدر اسناده للقوم بعد اخراج المستثنى الذى هو زيد من القوم وان كان الاسناد الى المستثنى قبل الاخراج منه ذكرا هذا كله فى الاستثناء المتصل وأما المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه وحكمه معا (قوله فى بعض أحواله) وهى حالة النصب أى ان الذى يعد من المنصوبات هو الاستثناء فى هذه الحالة وأما فى غيرها من الاحوال كالرفع والجر فليس داخلا فى المنصوبات وان أطلق عليه أنه مستثنى (قوله وأدوات الاستثناء ثمانية) منها حرفان وهو الا عند الجميع وحاشا عند سيبويه واسمان وهما غير وسوى بلغاتها وفعلان وهما ليس ولا يكون ومتردد بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند غير سيبويه قاله فى التوضيح (قوله وللمستثنى بها أحكام) قال أبو حيان فى شرح التسهيل ولا يستوى فى الادوات التى بمعنى الا الاستثناء المتصل والمنفصل فان الافعال التى يستثنى بها لا تقع فى الاستثناء المنفصل لا تقول ما فى الدار أحد خلا حمارا (قوله تاما موجبا) محصل ما ذكره من الصور ثلاثة لانه اما أن يكون الكلام تاما موجبا أو تاما ليس موجبا

أوقع فى النفس (ثانيها المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) أصله وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على المفعولية والعلة فيه ما تقدم (ثالثها المنقول عن المبتدا نحو أنا أكثر منك مالا) أصله مالى أكثر منك فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم الضمير المضاف اليه مقام المضاف فارتفع وانفصل (رابعها غير المنقول عن شئ نحو زيد أكرم الناس رجلا) وناصب التمييز فى هذه المواضع الاربعة المسند من فعل أو شبهه. (العاشر المستثنى فى بعض أحواله وأدوات الاستثناء ثمانية الا) وهى أمها (وغير وسوى بلغاتها) فانه يقال فيها سوى كرضا وسوى كهدى وسواء كسماء وسواء كبناء (وليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا) وللمستثنى بها أحكام (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (اذا كان ما قبل الا كلاما تاما موجبا)

(قوله وحاشا عند سيبويه) وأما عند الجمهور فهى مترددة بين الفعلية والحرفية وكما يأتى فى كلام الشارح (قوله عدا عند غير سيبويه) وأما عنده فهى فعل لا غير

بفتح الجيم (نحو قام الناس الا زيدا) فقام فعل ماض والناس فاعله والا حرف استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (والمراد بالكلام التام ان يكون المستثنى منه مذكورا فيه قبلها والمراد لايجاب أن لا يتقدمه نفي ولاشبهه سواء كان الاستثناء متصلا أم منقطعا والمراد ب) الاستثناء (المتصل أن (١١٤) يكون المستثنى من جنس المستثنى منه و) الاستثناء (المنقطع بخلافه) وهو أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه فالمتصل نحو قام القوم الا زيدا والمنقطع نحو قام القوم الا حمارا (وان كان ماقبل الا كلاما تاما غير موجب) بأن تقدم عليه نفي أو شبهه فلا يخلو اما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا (فان كان الاستثناء متصلا جاز فيه الاتباع) للمستثنى منه رفعا ونصبا وجرا (و) جاز فيه (النصب اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ماقام القوم الا زيد بالرفع) على الابدال من القوم بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف بمنزلة لا (والا زيدا بالنصب) على الاستثناء (وان كان الاستثناء منقطعا) فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو مازاد هذا المال الا النقص اذ لا يقال زاد النقص وان أمكن تسليط العامل على المستثنى (ففيه خلاف) بين الحجازيين والتميميين (فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى والتميميون يجيزون فيه الاتباع) للمستثنى منه (نحو ماقام القوم الا حمارا) بالنصب على الاستثناء وجوبا عند الحجازيين وراجحا عند التميميين (مالم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما) أي في المتصل والمنقطع (فان تقدم) المستثنى (وجب نصبه) وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع مادام باقيا على تبعيته (نحو ماقام الا زيدا القوم وماقام الا حمارا أحد) واعرابه ما نافية وقام فعل ماض والا حرف استثناء وزيدا وحمارا نصبا على الاستثناء والقوم

أوليس تاما ولا موجبا وبقي قسم رابع وهو أن يكون الكلام موجبا غير تام وأجاب الناصر الطبلاوي بأن هذا القسم غير جائز عندهم في الاغلب فلا يصح أن تقول قام الا زيد وذلك لان معنى هذا قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد نعم ان استقام المعنى جاز نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الايام الا اليوم المعين (قوله بفتح الجيم) اسم مفعول أي مثبتا احترازا عن المكسور الجيم فانه اسم فاعل صفة للمتكلم (قوله وزيدا منصوب بالا) وجهه أن الا نائبة عن أستثني كما أن حرف النداء نائب عن أنادي ولان العامل مابه يتقوم المعنى وقد تقوم هنا بالا وقال البصريون العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط الا وقيل غير ذلك (قوله والمراد بالايجاب أن لا يتقدمه نفي ولا شبهه) وهو النهي والاستفهام قال في شرح القطر ونعني بغير الايجاب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى مافعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الابدال من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهي قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قرأ ابن عامر وابن كثير بالرفع على الابدال من أحد وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء ومثال الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون قرأ الجميع بالرفع على الابدال من الضمير في يقنط (قوله والمنقطع بخلافه) ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه فلا يقال قام القوم الا ثعبانا (قوله بأن تقدم عليه نفي) سواء كان ذلك النفي صريحا نحو ماجاءني أحد الا زيد أو مؤولا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله أي لا يغفرها أحد الا الله ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف فشربوا منه الا قليل بالرفع أي لم يتركوه بدليل ماقبله وهو فمن شرب منه فليس مني (قوله بدل بعض من كل) ولم يحتج هنا للضمير الرابط بين البدل والمبدل منه لحصول الربط هنا بالا وما بعدها من تمام الكلام السابق عليها ولا يضر التخالف بين المبدل منه والبدل في كون المبدل منه منفيا والبدل مثبتا خلافا لثعلب (قوله وعطف نسق عند الكوفيين) ليس المراد أنها دائما لعطف النسق عندهم كما قد يتوهم من ظاهر قوله لان الا عندهم من حروف العطف بل كونها عاطفة خاص بباب الاستثناء في مثل هذه الصورة (قوله مازاد هذا المال الا النقص) أي بالنصب على الاستثناء لا غير ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص بل يقال كثر النقص لما بين الزيادة التي هي النمو والنقصان من التضاد (قوله فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى) أي يوجبون النصب على الاستثناء ولا يجيزون فيه الاتباع اذ لا يصح فيه الا الابدال حقيقة لان المستثنى ليس من جملة المستثنى منه وعلل الرضي امتناع الابدال بأن بدل الغلط غير موجود في فصيح كلام العرب يعني لو أبدل كان بدل غلط وهو غير موجود في كلامهم (قوله والتميميون يجيزون فيه الاتباع) هكذا في بعض النسخ وفي بعض آخر يجوزون وقوله الاتباع أي للمستثنى منه قال الناصر وعليه حمل الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وأطال في بيانه ولخصه بعض المفسرين بقوله الا الله رفع بدلا من من لانه فاعل يعلم تقديره لا يعلم الا الله الغيب في السموات ولا يجوز جعل الا هنا استثناء متصلا ولا يخفاك ان هذا تخريج للتلاوة على وجه مرجوح لان الاتباع مرجوح عند التميميين فحرره (قوله أي في المتصل والمنقطع) أي والمقسم أنه من كلام تام (قوله نحو قرأت الا يوم كذا) ونحو قطعت الرجاء الا من الله ونحو تحرك الفك الاسفل عند الاكل الا في التمساح

وأحد فاعل واحترزنا بقولنا مادام باقيا على تبعيته من نحو مامررت بمثلك أحد فان المتبوع أخر وصار تابعا وبذلك يوجه قولهم مالى الا أبوك ناصر برفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه (وان كان ماقبل الا غير تام) بأن لم يذكر فيه المستثنى منه (وغير موجب) بان تقدمه نفى أوشبهه (كان مابعد الا على حسب ماقبلها) ويسمى الاستثناء مفرغا لان ماقبل الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها (فان كان ماقبل الا يحتاج الى مرفوع رفعنا مابعد الا) وقلنا ماقام الا زيد فزيد مرفوع على الفاعلية بقام (وان كان ماقبل الا يحتاج الى منصوب نصبنا مابعد الا) وقلنا مارأيت الا زيدا فزيدا منصوب على المفعولية برأيت (وان كان) ماقبل الا (يحتاج الى مخفوض خفضنا مابعد الا) وقلنا مامررت الا بزيد فزيد مخفوض بالباء المتعلقة بمر هذا حكم المستثنى بالا (وأما المستثنى بغير وسوى) بلغاتها (فهو مجرور دائما) بالاضافة (ويحكم لغير وسوى بما حكمنا به للاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب مع التمام والايجاب) نحو قام القوم غير زيد وسوى زيد بنصب غير لفظا وسوى تقديرا (ومن جواز الوجهين) وهما النصب والاتباع (مع النفى والتمام) نحو ماقام القوم غير زيد وسوى زيد برفع غير وسوى ونصبهما (ومن الاجراء على حسب العوامل مع النفى وعدم التمام) نحو ماقام غير زيد وسوى زيد برفع غير وسوى على الفاعلية ومارأيت غير زيد وسوى زيد بنصب غير وسوى على المفعولية ومامررت بغير زيد وسوى زيد بجر غير وسوى بالباء (وأما المستثنى بليس ولايكون فهو واجب النصب) لانه خبرهما واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه أو على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين أو على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين

تام غير موجب نحو ماقام الا زيدا القوم ومنه قول الكميت

وما لى الا آل أحمد شيعة * وما لى الا مذهب الحق مذهب

(قوله فان المتبوع) وهو أحد أخر عن تابعه وهو مثلك اذ الاصل مامررت بأحد مثلك فمثل صفة أحد قدم عليه وقيل مامررت بمثلك أحد وصار المتبوع وهو أحد تابعا فيعرب بدلا من مثل بدل كل من كل أو عطف بيان (قوله برفع المستثنى) أى وهو أبوك مع تقدمه على المستثنى منه الذى هو ناصر هذا كله بحسب الاصل وهو مالى ناصر الا أبوك وأما الآن فى هذا التركيب وهو مالى الا أبوك ناصر فهو استثناء مفرغ ولى خبر مقدم وأبوك مبتدأ مؤخر وناصر بدل أو عطف بيان والمستثنى منه محذوف أى مالى أحد الا أبوك ناصر * واعلم أن المقصود من هذا التركيب حصر الناصر فى الاب وهو بعيد على جعل ناصر بدلا من أبوك فالاولى أن يجعل ناصر صفة لاحد المحذوف وقد فصل بينهما بالا ومدخولها أو أنه خبر مبتدا محذوف والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا لانه لما قال مالى الا أبوك كأنه قيل هذا الاب لك دون غيره فى أى شئ فقال هو ناصر أفاده شيخنا (قوله وأما المستثنى بغير وسوى فهو مجرور دائما) أى بغير وسوى لا بالاضافة على الاصح من أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف وأصل غير صفة مفيدة لمغايرة مابعدها لما قبلها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو دخل بوجه غير الذى خرج به وسوى فى الاصل اسم للمكان المستوى ثم استعمل بمعنى المكان فقط ثم بمعنى بدل نحو أنت لى سوى عمرو أى بدله ثم بمعنى الاستثناء وماذكره المصنف من أن سوى كغير تبع فيه الزجاج وابن مالك حيث قالا سوى كغير معنى واعرابا ويؤيده أتانى سواك حكاه الفراء والذى ذهب اليه سيبويه والجمهور أنها ظرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذى سواك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا فى الشعر نحو قوله

ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا

قال الناصر ومعنى قول الجمهور بظرفيتها أنها منصوبة فى حال الاستثناء نظرا لاصلها من الظرفية والا ففى حالة الاستثناء ليس فيها شئ من معنى الظرفية لانها خرجت عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء (قوله بنصب غير) واختلف فى ناصبها فقال ابن خروف انتصبت عما قبلها على الاستثناء كما انتصب الاسم الذى بعد الا وجعل ذلك دليلا على أن النصب فى قام القوم الا زيدا ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وهذا مبنى على مذهبه من أن الناصب للمستثنى بالا هو الجملة قبلها فقط لا بتقويتها ولا الا فقط وقال الفارسى ان غير منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وهى حال من المستثنى منه وصح ذلك لان غير لا تتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الابهام (تنبيه) يجوز فى المعطوف على المستثنى بغير مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المعنى فينصب تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا وماقام أحد غير زيد وعمرو وعمرا وقال الشلوبين هو من باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف على المستثنى بالا نحو قام القوم الا زيدا وعمرو بجر عمرو وأجازه بعضهم قاله الناصر (قوله واسمهما) أى ليس ولايكون ضمير مستتر لم يبين أن الاستتار هنا واجب أو جائز وقد صرح فى خلا وعدا وحاشا بأن الاستتار فيها واجب فهذا الصنيع ربما يوهم الفرق وليس كذلك اذ الحكم فى الجميع وجوب الاضمار فكان الاولى أن يصرح هنا

(نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا) والتقدير ليس هو ولا يكون هو أي القائم أو بعضهم زيدا أو قيامهم قيام زيد فحذف المضاف
وأقيم المضاف اليه مقامه (وأما (١١٦) المستثنى بخلا وعدا وحاشا فيجوز نصبه على المفعولية) وفاعلها ضمير مستتر فيها
وجوبا وفي مفسره الخلاف السابق (ان قدرتها أفعالا وجره ان قدرتها حروفا) جارة للمستثنى (نحو قام القوم خلا زيدا وزيد وعدا زيدا وزيد وحاشا زيدا وزيد بنصب زيد وجره مالم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا فان تقدمت عليهما وجب النصب) لتعين الفعلية حينئذ لان ما المصدرية مختصة بالافعال (مالم يحكم بزيادة ما) فانه يجوز الجر على تقدير الحرفية (الحادي عشر اسم لا النافية للجنس اذا كان مضافا نحو لا غلام سفر حاضر) فلا نافية للجنس وغلام سفر اسمها وحاضر خبرها (أو شبيها بالمضاف) في العمل فيما بعده (وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوعا كان) المعمول (نحو لا قبيحا فعله حاضر) فقبيحا صفة مشبهة اسم لا وفعله فاعلها وحاضر خبر لا (أو منصوبا نحو لا طالعا جبلا مقيم) فطالعا اسم لا وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه وجبلا مفعوله ومقيم خبرها (أو مخفوضا بخافض متعلق به نحو لا مارا بزيد عندنا) فمارا اسم فاعل وهو اسم لا وبزيد جار ومجرور متعلق به وعندنا خبرها (فان كان اسم لا مفردا) بيان

أيضا بان الاستتار واجب وقوله عائد على اسم الفاعل هذا غير مطرد اذ قد يتخلف في نحو القوم اخوتك ليس أو لا يكون زيدا لانه لم يتقدم فيه فعل أو شبهه ومحل ما ذكره أيضا اذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل فان كان مبنيا للمفعول عاد الضمير على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا ليس أو لا يكون زيدا أي ليس أو لا يكون هو أي المضروب زيدا فلو عبر بالوصف لكان أشمل وقوله المفهوم من الفعل السابق الاولى زيادة أو الوصف ليشمل نحو القوم ضاربون ليس زيدا (قوله قاموا ليس زيدا الخ) جملة ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان (قوله وأما المستثنى بخلا) هو في أصل الوضع فعل قاصر لانه يقال خلت الدار من كذا الا أنه ضمن معنى جاوز حين جعل اداة استثناء فمن ثم كان المنصوب بها مفعولا به وأما عدا وحاشا فانهما متعديان فان اتصلت خلا وعدا وحاشا بضمير خطاب أو غيبة نحو قام القوم حاشاك أو حاشاه جاز كون الضمير مجرورا أو كونه منصوبا فان قلت حاشاي تعين الجر أو حاشاني تعين النصب (قوله مالم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا) لم يذكر تقدمها على حاشا لانه قليل ومنعه سيبويه وفي التسهيل وربما قيل ما حاشا ومنه قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

(واعلم) أن ما هنا وان كانت مصدرية الا أنه لا يسبك ما بعدها بمصدر لانهما فعلان جامدان لا مصدر لهما فانتبه لهذه الدقيقة ومحل ما هذه وصلتها النصب اما على الظرفية بتقدير مضاف أو على الحالية بالتأويل باسم الفاعل فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا أو مجاوزين زيدا (قوله مالم يحكم بزيادة ما) وهو شاذ لان ما اذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتأخر عنه نحو قوله تعالى فبما رحمة من الله والقائل بالجر مع دخول ما الكسائي والجرمي وأبو علي نقل ذلك أبو حيان وقال معترضا على الجرمي ان كان الخفض منه قياسا فهو فاسد لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكى ذلك فهو شذوذ فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب ان دخول ما المصدرية على الفعل جائز بانقياس وزيادة ما قبل الحرف لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس أولى (قوله الحادي عشر اسم لا النافية للجنس) اي النافية لبعض صفات الجنس وأحكامه فاضافة نفي للجنس لادنى ملابسة وبيان ذلك أنك اذا قلت لا رجل ضارب مثلا افادت لا نفي الضرب عن الرجل فالمنفي بها الضرب وهو بعض الاحكام اللاحقة للجنس واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشيء لآلته لان النافي حقيقة هو المتكلم والنفي في لا هذه نص بخلاف لا التي تعمل عمل ليس فانها وان نفت الجنس أيضا في نحو قوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

لكن نفيها له من قبيل الظاهر فلذلك اختصت لا العاملة عمل ان بنفي الجنس واشتهرت لا العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة علما أن النفي في العاملة عمل ان أمكن ومن ثم قيل لها لا التبرئة وانما عملت لا هذه العمل المذكور لكونها أشبهت ان ووجه الشبه أن ان للمبالغة في الاثبات ولا التبرئة للمبالغة في النفي فلما توغلتا في الطرفين تشابهتا فأعملت عملها (قوله اذا كان مضافا) تقييد لاسم لا أي ان اسم لا ان كان مضافا أو شبيها بالمضاف يكون منصوبا لفظا فيدخل في باب المنصوبات وأما اذا كان اسمها مفردا فانه يكون منصوبا محلا هذا وقد كان الاولى له ترك هذا القيد لان المراد بالمنصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا فيدخل اسم لا بجميع أقسامه (قوله أو شبيها بالمضاف) قيل ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديدة اذا مددتها وانما يطول الاسم اذا لفظ بالمعمول (قوله في العمل فيما بعده) بيان لوجه شبهه بالمضاف واعترض عليه بان

(قوله ان للمبالغة في الاثبات) أي اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان المنسوب نفيا كما في القضية المعدولة المحمول نحو ان زيدا ليس في الدار فاندفع الاعتراض بانها لتوكيد النسبة مطلقا اثباتا أو نفيا

بيان وجه الشبه بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملا في المعطوف وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيما يرجى لكل عظيم غير الله أو المنعوت بما يشبه الجملة من ظرف أو جار ومجرور نحو لا حاملا عندك أو في الدار مقيم فان المنعوت ليس عاملا في النعت وحينئذ فالاولى أن يجعل وجه الشبه قوله وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه وذلك لان المضاف يتصل به شئ من تمامه وهو المضاف اليه وكذلك الشبيه به اتصل به شئ من تمامه كالامثلة الآتية * (تنبيه) * سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد لا يكون متبوعا شبيها بالمضاف (قوله فيبنى على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال) ما ذكره المصنف من بناء الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب الزجاج والسيرافي الى أن الفتحة فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا بالتثاقل بسبب التركيب مع عامله والصحيح ما قاله المصنف انه مبنى على الفتح لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير اضافة وبناء غير معهود واختلف في علة البناء فقيل تركيبه مع عامله كخمسة عشر فانه مبنى اتفاقا وقيل وهو الصحيح بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع والتنوين فانه ليس نصا في الاستغراق بل ظاهر فيه فاذا أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وقالوا لا رجل وانما بنيت النكرة على ما نصبت به ليكون البناء على شئ استحقته النكرة في الاصل قبل البناء وانما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه أصالة وهو الاعراب وأما ما في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت فانه من قبيل الشبيه بالمضاف فكان القياس أن يقال لا مانعا بالنصب والتنوين نحو لا مارا بزيد وقد خرجه البغداديون بانه منصوب لكن ترك فيه التنوين اجراء له مجرى المضاف وقال البصريون ان هذا الجار والمجرور متعلق بخبر لا المحذوف والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وحينئذ يكون من قبيل المفرد لا من الشبيه بالمضاف (قوله نحو لا رجلين) ومنه قوله

تعز فلا الفين بالعيش متعا * ولكن لوراد المنون تتابع

(قوله نحو لا مسلمات) ومنه قوله

ان الشباب الذي مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

(قوله وقد يفتح الخ) قال في الخصائص انه لا يجيز فتحه بصري الا أبو عثمان قال أبو حيان وتلخص أن في نحو لا مسلمات أربعة مذاهب أحدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف وقد سبقه الى ذلك قوم من النحويين قاله ابن الدهان في الغرة والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين وهو الصحيح اذ ورد به السماع (قوله الثاني عشر المنادى) هو اسم مفعول من نادى ينادى فاسم الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فلذلك قال بفتح الدال (قوله وهو المطلوب اقباله) أى توجهه للمنادى بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه أو بالقلب حقيقة كان نحو يا زيد أو حكما نحو قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي فانهما نوديا تنزيلا لهما منزلة العاقل الذي يقبل ويتوجه كذا قالوا لكن قال شيخنا لا ينبغي أن يجارى على المولى تبارك وتعالى فيقال انه خاطب غير العاقل تنزيلا له منزلة العاقل وذلك لان العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء فيخاطب كلا منهما كالآخر وكلاهما يمتثل ويقبل اقبال الآخر فالآية بمنزلة يا زيد اضرب عمرا اذا كانا حاضرين عندك فالاقبال فيهما اقبال امتثال اهـ كلامه ودخل في التعريف يا زيد لا تقبل فان اقباله مطلوب لسماع النهي ونهيه عن الاقبال انما هو بعد توجهه فاختلفت الجهتان وأما نحو يا ألله فان المقصود من النداء فيه لازم التوجه وهو الاجابة وخرج بالمطلوب اقباله المتفجع عليه

أى غير مضاف ولا شبيها به (فانه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا) فيبنى على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال لانهما ينصبان بالفتحة ويبنى على الياء في التثنية وجمع المذكر السالم فالاول نحو لا رجلين والثاني نحو لا زيدين بكسر الدال لانهما ينصبان بالياء ويبنى على الكسر في الجمع بالالف والتاء نحو لا مسلمات بالكسر لانه ينصب بالكسرة (وقد يفتح) اجراء للباب على وتيرة واحدة عند أبي عثمان المازني من البصريين (الثاني عشر المنادى) بفتح الدال وهو المطلوب اقباله.

(قوله الثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي) أى الفتح وجوبا ليقابل القول الرابع لكنه خلاف ظاهر الشارح لان ظاهره ان الفتح عند المازني جائز وهو ظاهر كلام المحشي الا ان يحمل على الوجوب لان الجائز بعد الامتناع يصدق بالواجب فحرر

بحرف مخصوص وانما ينصب (اذا كان مضافا نحو يا عبد الله أو شبيها بالمضاف وهو ما عمل فيما بعده الرفع نحو يا حسنا وجهه
أو النصب نحو يا طالعا جبلا أو الجر) بخافض يتعلق به (نحو يا رفيقا بالعباد أو نكرة غير مقصودة نحو قول) الاعمى
يا رجلا لا خذ بيدي وقول (الواعظ يا غافلا والموت يطلبه) لان الاعمى والواعظ لا يقصدان شخصا بعينه (فان كان المنادى مفردا) أي ليس مضافا ولا شبهه (فانه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا فيبنى على الضم في نحو يا زيد) لانه يرفع بالضمة (وعلى الالف في) المثنى

نحو يا زيداه فانه ليس مطلوب الاقبال اذ دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع وفي كلام الرضي المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا زيداه كأنك قلت تعالى فانا مشتاق اليك فعلى هذا لا يكون خارجا عن التعريف بل هو من قبيل المنادى عند الرضي ومثله المستغاث (قوله بحرف مخصوص) متعلق بالمطلوب وخرج بهذا القيد أطلب اقبال زيد وأنادي زيدا وأدعوك ونحو ذلك فالمطلوب اقباله هنا لا يسمى منادى لكون ذلك الطلب ليس بحرف مخصوص وحروف النداء خمسة وهي يا وأيا وهيا وأي والهمزة ويا أم الادوات وقد عمل معكوسها وهو أي عملها فنودي بها كما نودي بيا وبذلك ألغز الحريري فقال وما العامل الذي يتصل آخره بأوله ويعمل معكوسه مثل عمله (قوله اذا كان مضافا) قيد في كون المنادى منصوبا لفظا أما اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به فهو منصوب محلا وقد كان الاولى الاطلاق وترك هذا القيد ليدخل في كلامه المنصوب محلا كما علمت أن المراد بالمنصوبات سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا وتقديرا (قوله وهو ما عمل فيما بعده) فيه قصور كما تقدم فالاولى أن يقول هو اسم يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد أو معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المتعاطفان اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين أو نعت نحو يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل وكقوله

* أعبدا حل في شعبى غريبا * وقوله ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

فكل هذا مشابه للمضاف (قوله يا حسنا وجهه) يا حرف نداء وحسنا منادى منصوب وهو صفة مشبهة ووجهه فاعل والهاء مضاف اليه (قوله يا طالعا جبلا) فطالعا منادى منصوب وهو اسم فاعل وفاعله الضمير المستتر فيه جوازا وجبلا مفعوله (قوله بخافض يتعلق به) فيه تسمح والاولى أن يقول أو خفض ما بعده بخافض يتعلق هو واياه به أي بالمنادى (قوله نحو يا رفيقا بالعباد) رفيق من أمثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل أي كثير الرفق أي اللطف بمعنى الاحسان (قوله نحو قول الاعمى) التقييد بالاعمى للتوضيح لظهور عدم القصد منه والا فقد يكون عدم القصد أيضا من البصير (قوله يا غافلا والموت يطلبه) هذا شطر بيت من بحر الكامل أخذ العروضة مضمر الاجزاء ويصح أن يكون من بحر السريع عروضه مخبونة مطوية مكسوفة والظاهر أنه مجرد تمثيل لم يقصد به الشعر بل اتفق اتزانه ومثله لا يسمى شعرا وان وافق الموازين كما بيناه في حواشي شيخ الاسلام على الخزرجية نسأل الله تعالى أن يجمعنا بها هي وبقية مؤلفاتنا (قوله لان الاعمى والواعظ الخ) علة لمحذوف أي وانما كان ما ذكر من قبيل النكرة غير المقصودة لان الخ (قوله أي ليس مضافا ولا شبهه) ومثله النكرة المقصودة فانها أيضا ليست منصوبة أي اذا لم يكن المنادى واحدا من هذه الثلاثة فانه يبنى على ما يرفع به ويكون منصوب المحل (قوله فيبنى على الضم في نحو يا زيد) أي ويا هندات لانهما يعربان بالضمة رفعا فهو منادى مبني على الضم في محل نصب وحكمة بناء المنادى المفرد سواء كان علما أو نكرة مقصودة شبهه للحرف في المعنى لانه وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي هي كاف الخطاب لان يا زيد بمنزلة أدعوك وهذه الكاف كالكاف ذلك وكان البناء على حركة لان له أصلا في الاعراب وكانت خصوص الضمة فرقا بين حركة المنادى المبني وحركة المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وأما المضاف والشبيه به فلم يبنيا لان الاضافة وشبهها عارضت موجب البناء وألحقتهما بأصلهما وهو الاعراب ولم تبن النكرة غير المقصودة لكونها لم تقع موقع الكاف واختلف في العامل في المنادى فقال سيبويه فعل مقدر وأصل يا زيد يا أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وذهب المبرد الى أن

(قوله على ان يكون المتعاطفان اسما لشئ واحد) راجع كتابتنا على حاشية السيد أبي النجا (قوله اعبدا حل في شعبى) عبدا منادى منصوب وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة وفتح الباء الموحدة مقصور اسم موضع والألف للتأنيث فلا ينصرف وفي شعبى متعلق بحل والجملة صفة عبدا وغريبا حال من الضمير الذى في حل افاده العينى (قوله أخذ العروضة) أي ذاهب وتدها المجموع وهو متحركان بعدهما ساكن وقوله مضمر أي ساكن ثانيه المتحرك (قوله ومثله النكرة المقصودة فانها أيضا ليست منصوبة الخ) صواب العبارة وليس نكرة غير مقصودة فانها أيضا منصوبة أي اذا لم يكن واحدا من هذه الثلاثة الخ وتكون الثلاثة هي المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة تأمل

نكرة مقصودة فانها تبنى على الضم من غير تنوين نحو يارجل) لمعين اجراء لها مجرى العلم فى افادة التعيين (مالم توصف فان وصفت ترجح نصبها على ضمها) لان النعت من تمام المنعوت فألحقت بالشبيه بالمضاف (نحو ياعظيما يرجى لكل عظيم) فجملة يرجى فى موضع نصب نعت لعظيم هذا قول ابن مالك وقال ابن هشام الانصارى جملة يرجى فى موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فهى من أمثلة الشبيه بالمضاف لامن الملحق به (الثالث عشر خبر كاد وأخواتها اعلم وفقك الله أن كاد وأخواتها) تسمى أفعال المقاربة وهى من باب تسمية الكل باسم جزئه

الناصب حرف النداء لسده مسد الفعل وعلى كلا المذهبين فيازيد كلام تام أما على مذهب سيبويه فجزآ الكلام مقدران وهما الفعل والفاعل وأما على مذهب المبرد فحرف النداء سد مسد أحد الجزأين وهو الفعل والفاعل مقدر قال الناصر ولامانع من دعوى سد حرف النداء مسد الجزأين وذهب الكسائى والرياشى الى أن ضمة يازيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الاعرابى عن الكوفيين (تنبيه) لوقلت ياضارب بنيته على الضم ولا ينظر الى الضمير المستكن فيه ولو قلت ياضارب وزيد فان قدرت زيدا معطوفا على ضارب بنيت ضارب أيضا وان قدرته معطوفا على الضمير نصبت ضارب بالعمله فى زيد بواسطة الحرف فيكون من قبيل الشبيه بالمضاف ولذا وجب نصب مشتركا فى قولك يامشتركا وزيد عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد لان الاشتراك يقتضى التعدد (قوله نحو يازيدان) ويا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة لانهما يرفعان بالالف فان قلت ان العلم اذا ثنى أوجمع وجب دخول أل عليه فلا تقول جاء زيدان وزيدون بل الزيدان والزيدون كما تقدم فلم صح يازيدان ويازيدون بدون أل فالجواب أن يا قائمة مقام أل فهى فى حكمها فى افادة التعريف فلو أتى بأل هنا لزم اجتماع أداتى تعريف وهو يا وأل على معرف واحد (قوله فى افادة التعيين) بيان لاجراء النكرة المقصودة مجرى العلم والمعنى أن النكرة المقصودة لما أشبهت المنادى المفرد العلم فى افادة التعيين بنيت على الضم كبنى العلم قال فى الضوء المنادى المعرفة على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يازيد والثانى ما تعرف بالنداء نحو يارجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث أنك أقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى أن تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف أصحابنا فى أن العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء أم لا فذهب الاكثرون الى أنه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم ياالرجل وذهب آخرون الى أن العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب أنهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو ياهذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى فى المفتاح (قوله مالم توصف) أى النكرة المقصودة وهذا مرتبط بقوله فانها تبنى على الضم وقيد له يعنى أن محل بناء النكرة المقصودة على الضم اذا لم توصف أما اذا وصفت بجملة كالمثال الذى فى المصنف أوشبهها وهو الظرف كقولك ياعظيما عند الناس والجار والمجرور نحو ياعظيما فى الناس (قوله ياعظيما يرجى لكل عظيم) هذا شطر بيت من بحر الخفيف وعظيم فعيل من أمثلة المبالغة (قوله لامن الملحق به) وذلك لان ما اتصل بها معمول لها وأما توجيه الضم المرجوح فتقدر أن جملة يرجى لكل عظيم نعت لها عظيم بعد النداء لاقبله فيكون من قبيل وصف المنادى لامن نداء الموصوف ووجه مرجوحيته أنه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة ان الجمل بعد المعارف أحوال لاصفات ولعل هذا هو الحامل لابن هشام على ماقاله (قوله الثالث عشر خبر كاد) وتسمى أفعال المقاربة مصدر قارب بمعنى قرب فالمفاعلة غير مرادة بقرينة قوله الآتى ماوضع للدلالة على قرب الخبر (قوله وهى من باب تسمية الكل باسم جزئه) وذلك لان معنى المقاربة موجود فى بعضها وذلك البعض جزء من جملة تلك الافعال فأطلق على مجموعها أفعال المقاربة هذا توجيه كلامه وأنت خبير بأن تسمية الكل باسم الجزء عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ماتركب منه ومن غيره وذلك كاطلاق الرقبة فى قوله تعالى فتحرير رقبة على مجموع ذات الرقيق واطلاق العين على الجاسوس وكاطلاق لفظ كلمة على الكلام الذى هو عبارة عما تركب من الكلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعضها فيسمى تغليبا كالعمرين فى أبى بكر وعمر والقمرين فى شمس وقمر ومانحن فيه

(قوله هذا شطر بيت الخ) وهو عجزه وصدره * وتقبل أيها الناس واعف عنا * وهو من قصيدة * أصبح الملك للذى فطر الخلق بتقديره العزيز العليم * (قوله لامن نداء الموصوف) أى المعتبر فى حالة النصب (قوله وهو مخالف لقاعدة ان الجمل الخ) وان أجاب فى التصريح عن هذه المخالفة بانه يغتفر فى المعرفة الطارئة مالا يغتفر فى الاصلية

وحقيقة الحال أنها (ثلاثة أقسام (١٣٠) ماوضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة كادو كرب وأوشك وماوضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة أيضا حرى) الحاء والراء المهملتين (واخلولق) بالخاء المعجمة (وعسى وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو كثير ومنه أنشا وطفق وعلق وجعل وأخذ وقام وهلهل وهب) بالتشديد وكلها تعمل عمل كان الا أن خبرها يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع (تقول كاد زيد يقرأ فكاد فعل ماض ناقص وزيد اسمها وجملة يقرأ في موضع نصب خبر كاد

من هذا القبيل (قوله وحقيقة الحال) بيان لوجه كون اطلاق أفعال المقاربة عليها مجازا أي وانما كانت تسميتها بذلك مجازا لان حقيقة الحال الخ وأل عوض عن المضاف اليه أي حقيقة حالها أي الحال الثابتة لها في نفس الامر أنها ليست كلها مفيدة للمقاربة بل هي أقسام ثلاثة وتقسيمها للاقسام الثلاثة هو مختار ابن مالك وأما ابن الحاجب فانه عرف هذه الافعال بقوله ماوضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا فيه فظاهر هذا التعريف أن أفعال الباب كلها للمقاربة لكن قسم منها لمقاربة الخبر رجاء نحو عسى وقسم لمقاربة حصوله نحو كاد وقسم لمقاربته أخذا فيه نحو جعل وطفق وحينئذ لا يكون في تسميتها أفعال المقاربة تجوز (قوله على قرب الخبر) أي قرب حصوله والخبر بمعنى المخبر به وفي قوله للدلالة تجوز لانه انما وضع لقرب الخبر لا للدلالة عليه اذ هي أمر عارض للموضوع له لا موضوع له وأجيب بصحة أن تكون اللام للغاية لا صلة لوضع أي ماوضع لاجل الدلالة على قرب الخبر فحينئذ لا يقتضي كلامه أن الموضوع له الدلالة على قرب الخبر (قوله كاد) وهي أشهر تلك الافعال ومن ثم بدأ بها وأتى منها المضارع واسم الفاعل والمصدر نحو يكاد وكائد وكيدا وكودا بالياء والواو (قوله وكرب) بفتح الراء أشهر من كسرها وجاء منها المضارع يكرب بضم الراء كنصر ينصر واسم الفاعل نحو كارب ولم يجئ منها المصدر (قوله وأوشك) وجاء منها المضارع وهو يوشك وهو أكثر استعمالا من ماضيها واسم الفاعل موشك وحكى المصدر منها وهو ايشاك (قوله وماوضع للدلالة على رجائه) يقال فيه مثل ماقيل في قوله ماوضع للدلالة على قرب الخبر واضافة رجاء للضمير من اضافة المصدر لمفعوله أي رجاء المتكلم له أي للخبر والمراد بالرجاء هنا الاشفاق (قوله حرى) بفتح الراء وقد تكسر ولم تتصرف قال ابن هشام في شرح الشذور ولا أعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان أنه غلط فيها وأنها حرى بالتنوين اسم الافعلا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وأنشدوا عليها شعرا (قوله وعسى) وتتصرف تصرفا ناقصا فقد جاء منها المضارع وهو يعسى ويعسو وليس لها مصدر (قوله وماوضع للدلالة على الشروع فيه) يقال فيه ماقيل في نظيريه من أن لام للدلالة للتعليل لا صلة لوضع والضمير المجرور بفي يعود على الخبر ومعنى الشروع في الخبر التلبس بأول أجزائه فاذا قلت أنشأ زيد يقرأ معناه أنه تلبس بأول أجزاء القراءة وقس عليه نظائره (قوله وطفق) بفتح الفاء وكسرها وقد جاء منه المضارع بفتح الفاء وكسرها فهو من باب ضرب يضرب أو علم يعلم ولم يجئ منه اسم الفاعل وجاء منه المصدر على طفق على انه من باب علم وعلى طفوق على أنه من باب ضرب (قوله وعلق) بكسر اللام كقوله

أراك علقت تظلم من أجرنا * وظلم الجار اذلال المجير

(قوله وجعل) وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ولم يجئ منه اسم فاعل ولا مصدر (قوله وهب) كقوله

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى * فلج كأني كنت باللوم مغريا

وقوله بالتشديد احترازعن هب بالسكون التي هي من أخوات ظن مما ينصب المبتدا والخبر على أنهما مفعولان لها وشاهده

فقلت أجرني أبا مالك * والافهبني امرأ هالكا

فان الياء مفعول أول لهب وامرأ مفعول ثان وهالكا صفته (قوله وكلها) أي هذه الافعال بأقسامها الثلاثة (قوله يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع) ولا بد أن يكون ذلك المضارع رافعا لضمير الاسم ولا يجوز أن يرفع السببي الا بعد عسى خاصة كقوله

* وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * على رواية الرفع ثم اشتراط هذين الشرطين في الخبر أعني كونه جملة فعلية وكون الفعل مضارعا باعتبار الغالب والا فقد يكون خبر كاد مفردا كقوله

فأبت

(قوله وماذا) مامبتدأ وذا ملغاة أو اسم موصول وعسى الخ على اضمار القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة أي ماالذي يقال فيه عسى الخ والمعنى ماالذي يرجى للحجاج أن يناله مني أحبسي أم قتلي أي لا يرجى له شئ من ذلك والجهد بالضم الوسع والطاقة وتمامه

* اذا نحن جاوزنا حفير زياد

وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبي سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفي فهرب من العراق اهتصريح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم بفتح فسكون قبيلة قال العيني وكم خبرية بمعنى كثير خبره قوله فارقتها وقوله مثلها بالجر تمييز وقد علم أن تمييز كم الخبرية يأتي مفردا ومجموعا تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت وجملة وهي تصفر حال او تصفر من صفر يصفر من باب تعب اذا خلا أو من صفر الطائر يصفر اذا صوت

